٨٠

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٢

٤


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٠)

اليـمـــن

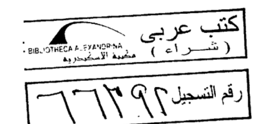
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

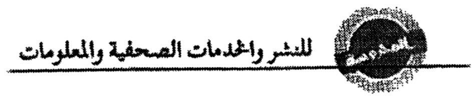
١٩٩٢

المجلد الرابع





إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992

العنوان / المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
المؤتمر الوطنى بعد لانتخابات اليمن ولا قضية للخلاف بين الحزبين الحاكمين حسين محمد سعيد	اليمن	الحياة	92-06-04	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
تفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن جاهزة بانتظار الاتفاق على مكان التوقيع	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-07	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
اجتماع مشترك للشعبى والاشتراكى اليمنيين لمناقشة الأوضاع الأمنية والأزمة الاقتصادية	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-07	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
لا وساطة ..	اليمن	صوت الكويت	92-06-07	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
لا وساطة .. والصراع مع مدبرى الفتنة يتجاوز القضايا الشخصية عبد الرحمن خبارة	اليمن	صوت الكويت	92-06-07	5
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
الأمير سلطان : نأمل بحل مشكلة الحدود مع اليمن عبد الله ناصر الشهرى	اليمن	الوسط	92-06-08	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
الشيخ عبد الله الأحمر لـ "الوسط" : اتهم الرئيس اليمنى بالتقصير والمماطلة عفاف زين	اليمن	الوسط	92-06-08	7
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
اليمن	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-08	14
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
انفجار يدمر منزل برلمانى يمنى	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-08	15
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
صنعاء : الحزبان الحاكمان يدينان محاولات زعزعة الأمن والاستقرار حسين محمد سعيد	اليمن	الحياة	92-06-08	16
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
على عبد الله صالح لـ "الوسط" : علاقاتنا مع أميركا أفضل من السابق عفاف زين	اليمن	الوسط	92-06-08	18
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				

فهرس/ قصاصات الصحف

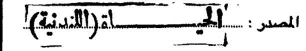
فهرس/ قصاصات الصحف

العرشى يناشد المنظمات الإنسانية مساعدة اللاجئين الصوماليين فى اليمن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-14	48
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
رئيس الوزراء اليمنى لـ "الوسط" : نريد تقليص حجم قواتنا المسلحة				
عفاف زين	اليمن	الوسط	92-06-15	49
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
السلاح فى اليمن : سلطان الدولة فى مواجهة قوة العادة				
حسين ابو طالب	اليمن	المجلة	92-06-16	58
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
اغتيال شقيق أبو بكر العطاس				
	اليمن	صوت الكويت	92-06-17	65
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
غتيال شقيق العطاس رسالة إلى رئيس الوزراء مرتبطة بالحدود مع عمان				
	اليمن	الحياة	92-06-17	66
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
اغتيال شقيق حيدر العطاس				
وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	92-06-17	67
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
رسالة تهديد دموية لرئيس الوزراء اليمنى				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-17	68
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
هل هى تحضير لأزمة أكبر عام 1994 ؟				
عمر احمد عمر	اليمن	الاهالى	92-06-17	69
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
الحدود والبترول .. الهاجس الأول باليمن				
سمية احمد	اليمن	الجمهورية	92-06-18	70
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
نقص الأغذية والأدوية يعرض حياة 1500 طفل صومالى للخطر فى عدن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-20	74
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
الحزب الاشتراكى اليمنى يؤكد بدء الحوار مع حزب الاصلاح				
حسين محمد سعيد	اليمن	الحياة	92-06-21	75
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
مقتل مستشار وزير الدفاع اليمنى فى اشتباك مع الأمن فى صنعاء				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-22	77
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				
مظاهرة سياسية يقوم بها شيوخ القبائل ودعوة إلى جمع شمل الأحزاب السياسية				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-06-23	78
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1992				

فهرس/ قصاصات الصحف



المصدر : الحياة (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

رئيس لجنته التحضيرية عبدالرحمن الجفري:

المؤتمر الوطني يعد لانتخابات اليمن ولا قضية للخلاف بين الحزبين الحاكمين

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ اكد رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في اليمن رئيس حزب الرابطة السيد عبدالرحمن الجفري ان ثمة ثلاثة اهداف للدعوة الى عقد مؤتمر وطني تشترك فيه كل الاحزاب والفاعليات الاجتماعية والنقابية والمهنية والابداعية هي:

١ - وضع ثوابت وحلول نرتضيها جميعاً.

٢ - ان فكرة المؤتمر الوطني كانت اقرتها سكرتارية الاحزاب السياسية ومن قبل كل الاحزاب خصوصاً الرئيسية، ووقع الجميع على محضر بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

٣ - اذا لم يتداع رجال العقل والفكر في اليمن اليوم الى البحث لايجاد حلول ومخارج لما نحن فيه اخشى ان تصبح احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ لعبة اطفال مقارنة بما سيحدث اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه».

ونبه رئيس حزب الرابطة الى ان المؤتمر مطالب بتحقيق غايتين محددتين هما «ميثاق العمل السياسي والخروج بخطوات تنفيذية وآلية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل انتهاء الفترة الانتقالية» في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وشدد على ان «المؤتمر الوطني ليس موجهاً ضد احد ولا يقف مع جهة دون اخرى بل هو مع اليمن».

وفي تصريح الى صحيفة «يمن تايمز» التي تصدر بالانكليزية في صنعاء وفي معرض الاجابة عن سؤال حول تقويمه للخلافات المتكررة في قمة السلطة قال الجفري: «للاسف الخلاف ليس على شيء يخص الوطن او على قضية تمس المواطن. الخلاف منذ الوحدة الى اليوم على اشياء تخص الحزبين الحاكمين ولم اسمع انهما مختلفان على قضية. ولو كان خلافهما على قضية لكان لنا موقف كحزب، وكنا سنقف مع هذه الجهة او تلك في ضوء موضوعية القضية. الخلاف يتعلق بالترتيبات الداخلية للحزبين».

وكانت هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني عقدت اول اجتماع انتخبت خلاله عبدالرحمن الجفري رئيساً لها، والسيد محمد عبدالله الفسيل نائباً للرئيس، وسمت اعضاء اللجنة الفنية من السادة الدكتور عبدالعزيز السقاف، مصطفى نعمان، محمد الجسار، الدكتور عبدالله الحريبي، احلام المتوكل، فرحان علي حسن، علي سيف حسن، عبدالجليل عبدالوهاب سنان، أنيسة محمد علي عثمان.

واختارت الهيئة للجنة الوثائق السادة عبدالوهاب الانسي، عبدالله صالح الفضلي، الدكتور ابو بكر السقاف، عبدالله سلام الحكيمي، عبدالفتاح عبدالقادر، عبدالله الصيفاني، الدكتور احمد شرف الدين، الدكتور عبدالكريم دماج، نعمان دويد. وتقرر ان تنتهي اللجنتان من المهمات الموكولة اليهما في ٢٣ حزيران (يونيو) الجاري.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)
التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن جاهزة بانتظار الاتفاق على مكان التوقيع

لندن - مسقط: «الشرق الاوسط»

بعد مشوار طويل من المفاوضات الشاقة بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية اكدت مصادر قريبة من دوائر المفاوضات ان الاتفاق قد تم بالفعل على كل بنود اتفاقية ترسيم الحدود التي تعثرت اكثر من مرة على مدار قرابة عشر سنوات من طرح الموضوع للبحث عام ١٩٨٢، وبذلك تكون آخر البنود التي عرقلت الاتفاقية وهي الخاصة بمنطقة حبروت الحدودية قد حسمت.

وقالت المصادر انه لم يبق بعد التوصل الى هذا التفاهم الا التوقيع على الاتفاقية فور اتمام صياغتها النهائية واعداد الملاحق المرتبطة بها، ولكن السؤال الوحيد الذي مايزال مطروحا هو اين يتم التوقيع: هل في العاصمة العمانية مسقط، ام في العاصمة اليمنية صنعاء؟

وتؤكد المصادر ان زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى سلطنة عمان والتوقيع على الاتفاقية في مسقط بمبادرة شخصية منه قد يعفيان سلطنة عمان من اي حرج سياسي او اقليمي.

ويعتقد المراقبون في مسقط ان زيارة الرئيس اليمني لسلطنة عمان تتطلب مبادرة شخصية منه يمكنه بها ان يحقق إتمام هذا الانجاز الذي تطوي به اليمن ملف الحدود مع سلطنة عمان، وهو ملف مفتوح منذ عدة عقود ودارت بشأنه الكثير من المعارك والمفاوضات.

غير ان المراقبين يستبعدون قيام الرئيس اليمني بهذه الخطوة، نظرا لتكرار دعوة اليمن للسلطان قابوس بن سعيد لزيارتها، وقبول السلطان الدعوة في كل مرة دون تحديد موعد لها.

وقد بدأت هذه الدعوات منذ قيام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة سلطنة عمان لأول مرة عام ١٩٨٥، وتكررت عندما زار حيدر ابو بكر العطاس السلطنة عام ١٩٨٩ قبل تحقيق الوحدة اليمنية.

وجددت اليمن الدعوة بعد الوحدة اكثر من مرة، وربما كانت آخر مرة عندما زار وزير الخارجية اليمني مسقط في ٩ مايو (ايار) الماضي دون الاشارة الى ان الزيارة مرتبطة بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين.

غير ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وهو صاحب هذه الدعوات الاخيرة، اكد في مقابلات صحافية انه مستعد للتوقيع على الاتفاقية وانه لا توجد موانع تحول دون التوقيع عليها في صنعاء او في مسقط.

وتقول مصادر ان الحكومة اليمنية تمكنت من معالجة الأثر الذي تركته أنباء انتشرت بين القبائل الحدودية مع عمان خاصة في محافظة المهرة ومفادها ان الحكومة سوف تفرط في اراض مأهولة بالسكان تبلغ مساحتها ١٨ الف كيلومتر مربع ستؤول الى السلطنة طبقا للاتفاقية. وقد ارسلت الحكومة كبار مسؤوليها الى المحافظة حيث قدموا شرحا مفصلا عن الاتفاقية وبنودها ونفوا رسميا كل الشائعات التي ترددت حول هذا الموضوع، وهي الشائعات التي تسببت في حركة تذمر وتهديد بالاضراب والمسيرات بين ابناء محافظة المهرة. وقد ذكرت مصادر ان وفدا من قبائل المهرة توجه الى صنعاء اخيرا والتقى بالرئيس علي عبد الله صالح حيث اكد الوفد على وقوف قبائل المهرة مع الاتفاق وتأييدهم له.

ولم يبق الآن الا ان يعلن موعد التوقيع على الاتفاق.. في صنعاء او في مسقط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ: ٢ مايو ١٩٩٢

برئاسة صالح والبيض وحضور العطاس

اجتماع مشترك للشعبي والاشتراكي اليمنيين لمناقشة الأوضاع الأمنية والأزمة الاقتصادية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعا مشتركا صباح امس برئاسة الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (وهما اعلى سلطتين في الحزبين الحاكمين).

ويعد هذا الاجتماع الاول من نوعه منذ اوائل شهر رمضان الماضي ويعد عودة البيض من عدن بعد ما تردد عن اعتزاله اثر خلاف داخل مجلس الرئاسة.

والتقى صالح والبيض ومعهما رئيس مجلس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس ورئيس مجلس النواب الدكتور ياسين سعيد نعمان وبعض الوزراء، برؤساء تحرير الصحف [illegible] (الحكومية والحزبية والمستقلة).

وتحدث في بداية اللقاء الرئيس صالح الذي كشف للصحافيين ان هناك اجتماعا عقدته اعلى سلطتين في الحزبين الحاكمين، واشار الى ان الاجتماع ناقش عددا من القضايا الامنية والسياسية والاقتصادية وتطورات الاوضاع على الساحة اليمنية.

ورحب الرئيس اليمني برؤساء تحرير الصحف اليمنية، مؤكدا احترام القيادة لما وصلت اليه الصحافة في البلاد من مستوى متطور يجسد مصداقية النهج الديمقراطي الذي تسلكه البلاد، كما اكد احترام القيادة اليمنية لحرية الراي والراي الآخر في الصحافة بما يخدم مصلحة اليمن ويصحح اعوجاج الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

[illegible] اتساع مساحة الراي والراي الاخر تعني أن تشعر المؤسسات والدوائر الحكومية بمسؤولياتها، مؤكداً على اهمية التعامل بعقلانية مع الراي العام اليمني والتفريق بين مستوى ادراك الصحافيين ومستوى ادراك عامة الناس.

وأوضح الرئيس اليمني ان البلاد تمر بمرحلة خطيرة تقتضي رص الصفوف لمواجهة التحدي من اجل الحفاظ على البلاد. واشار الى أن الوحدة اليمنية لم تتحقق فقط بفضل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وانما هناك احزاب وقوى وطنية أسهمت في تحقيق ذلك الانجاز. وقال بأن المؤتمر والحزب لا يدعيان بأنهما كل شيء، وانما الفضل يعود للشعب اليمني.

ودعا الرئيس صالح الصحافة الى عدم التشهير بالمجتمع او التسبب في اقلاق الامن والاستقرار وتضخيم الاحداث، «خاصة اننا دعونا اصحاب رؤوس الاموال العرب والاجانب للاستثمار في البلاد.. وهؤلاء كيف سيكون رد الفعل عندهم اذا ما اعتمدوا على التضخيم الذي تقوم به بعض الصحف المحلية».

واعترف الرئيس اليمني بوجود صعوبات، لكنه قال انها لا يجب ان تصل بالصحافة الى حد التخويف.

بعد ذلك افسح الرئيس اليمني المجال للصحافيين لتوجيه أسئلتهم لرئيس الوزراء ثم لوزير التموين والتجارة وتركزت حول الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ومستقبل الاستثمار والتنمية. واجاب عليهم رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد.

المصدر : صوت الكويت

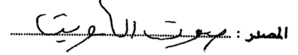
التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

لا وساطة..

تحجب الخوف من الغد والفتور الشعبي من نظام صنعاء». ولم تعلن اللجنة المركزية للاشتراكي الفترة التي تستغرقها اجتماعاتها، خلافاً لتقليد التزمته منذ تأسيس الحزب قبل اكثر من عشر سنوات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت


التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

البيض في صنعاء بعد اعتكاف طويل

لا وساطة.. والصراع مع مدبري الفتنة يتجاوز القضايا الشخصية

عدن - عبد الرحمن خبارة:

بدأت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعاتها في عدن أمس، في غياب زعيم الحزب علي سالم البيض الذي وصل الى صنعاء فجأة بعد اكثر من شهر على اعتكافه في منزله

وتأتي اجتماعات اللجنة المركزية بعد ان اختتم المكتب السياسي للحزب سلسلة اجتماعات طارئة لبحث مستقبل علاقته مع مؤتمر الشعب العام الذي يقوده الرئيس علي عبدالله صالح.

وأبلغت مصادر يمنية «صوت الكويت» ان المحاولات الجارية لانقاذ الائتلاف الحاكم تتجه الى طريق مسدود، مشيرة الى ان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات دخل بدوره على خط الوساطة، كما فعل ذلك من قبله نايف حواتمة.

ويذكر ان مؤتمر الشعب العام كان قد تراجع عن اتفاق مع الحزب الاشتراكي حول عدد من القضايا السياسية والامنية والاقتصادية. وذهب الى حد اتهامه بالمماطلة وعدم الجدية في كبح الاعمال الانتقامية المتصاعدة ضد قياداته وكوادره.

وكان البيض قد القى خطاباً في احتفال اعده انصار حزبه في مدينة ذمار الشمالية، هاجم فيه بطريقة غير مباشرة قادة حزب «المؤتمر» الذين «يشجعون الفتنة»، ودعاهم الى «الربط بين الاقوال والأفعال» وقال انه «ليس لهم اي مستقبل».

ولمح البيض الى وساطات فلسطينية لتسوية الخلاف بينه وبين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قائلاً: «لا يستطيع الآخرون من الخارج.. بوساطاتهم.. ان يحلوا قضايا محلية»، وأوضح ان الصراع اليمني يتجاوز القضايا الشخصية. واستبعد «التفاهم الشخصي لادارة قضايا الوطن».

وقالت صحيفة الناصريين المعارضة أول من أمس «ومهما جرى من اتفاق فلا يمكن للمصالحة الموقتة تأجيل الانفجار - الكارثة»، واضافت ان مظاهر الزينة الحكومية «لم

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمير سلطان: نأمل بحلّ مشكلة الحدود مع اليمن

■ الرياض – عبدالله ناصر الشهري

اعرب الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي يوم ٣١ ايار (مايو) الماضي عن امله بان تتوصل بلاده واليمن الى حل مشكلة الحدود بينهما وقال: «ان رد اليمن الذي سمعناه البارحة رد طيب ونامل بأن نصل، ان شاء الله، الى نتيجة لمصلحة الشعبين».

وكان التلفزيون اليمني بث تصريحاً لمصدر مسؤول رحب فيه بالبيان السعودي الذي صدر يوم الجمعة الماضي عن مشكلة الحدود بين البلدين، واكد رغبة الحكومة اليمنية في معالجة قضية الحدود. وجاء في البيان السعودي الذي صدر عن مصدر سعودي مسؤول تعليقا على تصريحات للرئيس اليمني علي عبدالله صالح: «تود المملكة العربية السعودية ان توضح انه خلال السنوات الماضية وبمبادرات متعددة منها عملت على التفاوض مع الجانب اليمني لتخطيط الجزء المتبقي من الحدود وفقاً لمعاهدة الطائف، وحرصت على التوصل الى نتائج تكفل حقوق البلدين. وعلى رغم تلك الجهود والمبادرات السعودية التي بذلت لم تجد المملكة العربية السعودية أية رغبة جادة لدى الجانب اليمني للوصول الى اتفاق». ولفت المصدر الى ان «طلب المملكة من الحكومة اليمنية مجرد اعادة بناء ما اندثر من معالم الترسيم المتفق عليه طبقا لمعاهدة الطائف، لم يلق اي تجاوب من الطرف الآخر. ومن اجل ان يظهر الجانب اليمني شيئاً من الجدية وحسن النيات لا بد من البدء فورا في اعادة بناء ما اندثر من تلك المعالم والبدء بتخطيط الجزء المتبقي من الحدود». وأعلن المصدر ان «المملكة العربية السعودية تؤكد حرصها الدائم على حسن الجوار والعلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين. وتؤكد انها لا تعتدي على احد وليست لها مطامع اقليمية في اراضي الغير كما هي سياستها الواضحة والمعروفة» ■

المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 8 يونيو 1992

مقابلة صريحة مع رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح

الشيخ عبدالله الأحمر لـ «الوسط» :

أتهم الرئيس اليمني بالتقصير والمماطلة وكلّ شيء مؤقت في بلادي حالياً

السلاح جزء من الشخصية اليمنية والخطة الأمنية غير واقعية وأدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية للقضاء على العنف

المطلوب هدنة إعلامية من طرف واحد تمهيداً لحل الخلافات مع دول الخليج

صنعاء

عفاف زين

■ إتهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد ورئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، الرئيس اليمني علي عبدالله صالح «بالمماطلة والتقصير» في ما يتعلق بانجاز الخطوات الوحدوية في اليمن. وانتقد الشيخ عبدالله الاحمر الخطة الامنية التي وضعتها الحكومة اليمنية ووصفها بأنها «غير واقعية»، ودعا الى تطبيق الشريعة الاسلامية للقضاء على العنف واعتبر ان حمل السلاح في اليمن «ليس سبباً للعنف اذ ان السلاح جزء من الشخصية اليمنية والسلاح لدى القبائل عون للدولة». وتطرق الاحمر الى زيارته الاخيرة للمملكة العربية السعودية والعلاقات اليمنية الخليجية فدعا الى اعلان «هدنة اعلامية من طرف واحد» تمهيداً لبدء ازالة الخلافات بين اليمن والدول الخليجية ووجه الاحمر انتقادات شديدة الى الاعلام اليمني.

وقد تقلد الشيخ عبدالله الاحمر مناصب وزارية مرات عدة في الستينات، ورئيس مجلس الشورى، وهو أول برلمان يمني منتخب. بين ١٩٧١ و١٩٧٥. وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يرئسه هو تحالف بين بعض رموز القبائل، ممثلة بالشيخ عبدالله، وحزب الاخوان المسلمين الذي يتزعمه الداعية المعروف الشيخ عبدالمجيد الزنداني، والذي يعتبره كثيرون الرجل الثاني في التجمع، ويتزعم الجناح المتشدد في الاصلاح. ويأتي الداعية الشيخ عبدالوهاب الأمني، عضو مجلس نواب حالياً ومن ابرز قادة الاخوان قبل الوحدة، في مرتبة ثالثة في حزب الاصلاح

وقد بدأ التحالف بين التيار القبلي، ممثلاً بالشيخ عبدالله وبين التيار الديني، ممثلاً بالشيخين عبدالمجيد الزنداني وعبدالوهاب الأمني، منذ الايام الاولى لمحادثات الوحدة بين شطري اليمن في ربيع ١٩٩٠، لكن حزب التجمع اعلن عن نفسه بعد قيام الوحدة في الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠.

ويحاول حزب التجمع استجماع قوته حالياً. قبل الانتخابات النيابية المقررة. من اجل الحصول على حصته في السلطة التي ستنبثق عن الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) هذا العام. ولهذا يعارض التجمع الخطة الامنية الحكومية التي يعتقد انها تستهدفه وتحاول الحدّ من سلطته. وبعد اعلان حكومة حيدر ابوبكر العطاس انها بدأت تطبيق الخطة الامنية لتنظيم حيازة الاسلحة وانتشارها، نظمت القبائل تظاهرة في محيط مجلس النواب، الذي كان يحضر لمناقشة قانون حيازة الاسلحة والمفرقعات. كما ان ٣٤ شيخاً من شيوخ القبائل اجتمعوا منذ اسابيع في منزل الشيخ عبدالله الاحمر، واصدروا بياناً احتجاجياً تضمن شبه انذار مبطن موجه الى الحكومة.

وتتخوف القبائل من هذه الاجراءات. وتعتبرها توطئة لنزع سلاحها واخضاعها لسلطة الدولة التي تسعى الى القضاء على ظاهرة الثأر. ولهذا الغرض يقوم رئيس الوزراء بزيارات اسبوعية الى مناطق سكن القبائل للتشاور مع شيوخها وشرح اهداف الحكومة من الخطة الامنية.

استعدادات التجمع لخوض معركة «الموقع الثاني» في السلطة لا تخفي اعراضا كثيرة برزت في صفوفه. وثمة من يعتقد ان التحالف بين القبائل والاخوان المسلمين داخل حزب التجمع لن يعمر طويلاً، فلكل تيار مصالحه المستقلة واسلوبه المميز في العمل. ففي حين يتعاطف التيار الديني في حزب التجمع مع حركات اصولية في العالم العربي متهمة بممارسة «الارهاب»

يرفض التيار القبلي هذا التعاطف ويعتبره مصدر خطر على مصالح التيار القبلي في السلطة.

وبعيداً عن مستقبل التحالف مع الاخوان المسلمين يعتبر الشيخ عبدالله الاحمر نفسه في مركز القوة الثاني في الجمهورية اليمنية وهو يتصرف على هذا الاساس. لذا تبدو مهمته صريحة للغاية. ولأن الشيخ عبدالله فتح معركة الموقع الثاني في السلطة اليمنية المقبلة يبدو الصراع على أشده بينه وبين الحزب الاشتراكي شريك المؤتمر الشعبي في السلطة الحالية. وللشيخ عبدالله ثأر قديم لدى الاشتراكي الذي يتهمه بالقضاء على سلطة القبيلة ونسفها في الشطر الجنوبي قبل اعلان الوحدة، خلال ممارسته السلطة.

«الوسط» التقت الشيخ عبدالله الاحمر في احد منازله الكثيرة في صنعاء، والتي تشبه حصناً عسكرياً، له أبراج تحيط به يحميها مسلحون مدججون بمختلف انواع الاسلحة، وأجرت معه المقابلة الخاصة الآتي نصها.

● يكثر الحديث في صنعاء عن تفاقم الخلافات بين قادة حزب التجمع اليمني للاصلاح، ويتردد ان التجمع قد يشهد ظاهرة انقسام حادة بين التيارات المنضوية في إطاره. ما رأيك في ما يتردد عن هذه الخلافات؟

– هذه الاحاديث عن خلافات بين قادة حزب التجمع اليمني للاصلاح لا اساس لها من الصحة. عندنا مثل شعبي يقول «الاخبار على قدر الشف»، اي الاخبار على قدر النوايا. كل يخبر ويتحدث وفق امنياته. اي خلاف في الرأي حول موضوع معين نعتبره ظاهرة صحية وأمراً طبيعياً للغاية.

● ما رأيك بالتحالف الجديد الذي تم بين حزب التجمع اليمني للاصلاح وبين حزب البعث العربي الاشتراكي، على الرغم من التباعد الكبير بين الاتجاهات الخاصة بكلا الحزبين؟ ما دوافع هذا التحالف، وما الغايات التي يسعى الى تحقيقها؟

– ما تم بين التجمع وحزب البعث لم يكن تحالفاً بل مجرد تنسيق. التنسيق امر مطلوب بين التجمع اليمني للاصلاح والاحزاب الاخرى الموجودة خارج السلطة.

● في حين يدعو حزب المؤتمر الشعبي العام الى آحادية الانتماء، ويتجه الاشتراكي الى اعادة تنظيم صفوفه هل يتطلع حزب الاصلاح الى توسيع اطار تحالفه فيجمع بين الاسلاميين والبعثيين؟

– كلنا في حزب الاصلاح نؤمن بالاسلام شريعة وعقيدة ونمط حياة. أما التنسيق مع حزب البعث فهو في امور سياسية. وعلى أسس متفق عليها.

● ما هي هذه الاسس؟

– ان الاسلام شريعة وعقيدة. وهذه الاسس تشكل اساساً للثقة بيننا وبين حزب البعث.

● هل هذه الاسس شرط لقبول اي حزب يرغب في التنسيق معكم بصرف النظر عن المواقف السياسية لهذا الحزب؟

– نعم.

● «الاسلام شريعة وعقيدة» احد ابرز مواد الدستور الوحدوي الذي اجيز شعبياً في استفتاء العام الماضي، على رغم معارضة حزب الاصلاح له. وغالبية الاحزاب السياسية تلتزم بنود هذا الدستور. هل هناك احتمال، اذن، لانضمام حزب الاصلاح الى جبهة وطنية عريضة قد ترى النور في القريب؟

– لا ننسق الا مع الاحزاب الموجودة خارج السلطة، وعلى الاسس التي اشرت اليها والتزمنا بها مع حزب البعث.

● ما أسباب العداء المستحكم بين حزب الاصلاح والاشتراكي؟ هل لأن الاشتراكي



يشارك في السلطة؟

– حزب البعث التزم بالاسس التي جعلتنا نقبل التنسيق معه. اما الاشتراكي، فهو اشتراكي فعلاً. والدليل على هذه الصبغة تجدينها في نمط ممارسته الحكم خلال تسلمه السلطة في جنوب الجمهورية اليمنية قبل الوحدة. اما حزب البعث الاشتراكي فهو يتعامل مع الاشتراكية كمسألة شكلية فحسب. هناك فرق كبير بين الاشتراكي والبعث.

● **هل يفهم من كلامك ان التنسيق مع حزب البعث حظي بمباركتك ورضاك قبل الاعلان عنه؟**

– نعم انا راض عن هذا التنسيق ومقتنع به. ونأمل ان ننسق مع كل الاحزاب الموجودة خارج السلطة. ونحن ننسق مع حزب البعث اليمني الذي نعيش معه في الجمهورية اليمنية. ولم ننسق مع حزبي البعث في سورية والعراق.

من المسؤول عن الاغتيالات؟

● **أعلنت، منذ فترة، ان العناصر التي استهدفت حياة قيادات بارزة في الحزب الاشتراكي «هي عناصر اشتراكية انشقت عن الاشتراكي بعد اعلان الوحدة». ماذا تعني بذلك؟**

– لم اعلن هذا الكلام، ولم اقله حرفياً. اتصلت بنا صحافية من البحرين هاتفياً وقالت لي: هل هؤلاء من الحزب الاشتراكي؟ فأجبتها قائلاً: «هؤلاء كانوا في الحزب الاشتراكي سابقاً. وهم من اليمنيين الذين كانوا يتنقلون بين عدن وصنعاء، قبل الوحدة، ويسمون انفسهم «الجبهة الوطنية»».

● **هل توفرت لديك معلومات تؤكد هوية المواطنين المتهمين بالاعتداء على كوادر الاشتراكي، وتثبت انتماءهم اليه سابقاً؟**

– لا. علمنا بالامر من خلال ما قيل لنا عن القاء القبض على بعض المشتبه بهم. وتردد انهم من المنتمين الى هذا الاتجاه السياسي الذي عارض السلطة السياسية في الشمال اليمني قبل اعلان الوحدة.

● **أعلن سالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو هيئة مجلس الرئاسة اليمني، ان العناصر المتهمة بأعمال عنف تستهدف الاشتراكي تحتمي لدى القبائل وتستجير بها من ملاحقة السلطات الرسمية. ما ردك على ذلك؟**

– هذه التصريحات الاتهامية لا اساس لها من الصحة. لم يلجأ الى القبائل اي مواطن قام بأعمال عنف، سوى العناصر المنتمية الى الاشتراكي. وتم القاء القبض على عدد منهم. العناصر الباقية يجري البحث عنها.

● **اذن انت تنفي حماية القبائل عناصر ارتكبت اعمالاً مخلة بالأمن؟**

– نعم أنفي هذا الامر. القبائل لا تؤيد أعمال العنف والتخريب والاخلال بالامن اطلاقاً.

الخطة الأمنية غير واقعية

● **ما رأيك بالخطة الامنية التي بدأت الحكومة في تطبيقها والهادفة الى جمع السلاح وتنظيم حيازته والحد من انتشاره؟**

– السلاح جزء من الشخصية اليمنية. وحمل السلاح شيمة من شيم الرجال عندنا. ولم يكن حمل السلاح سبباً للعنف في البلاد. اليمنيون لم يحملوا السلاح لارتكاب الجرائم او لممارسة الارهاب. وفي الوقت الذي تخطط الحكومة لنزع السلاح اصبح السلاح منتشراً في العالم كله، علماً ان اليمنيين اعتادوا حمل السلاح من قديم الزمان.

● **هل تعتقد ان الخطة الامنية غير واقعية، وغير ممكنة التنفيذ؟**

– نعم الخطة غير واقعية ومن أراد أن لا يطاع فليأمر بما لا يستطاع.

● **ما التدابير التي تراها واقعية وممكنة التنفيذ للقضاء على ظاهرة العنف المستشري في الجمهورية اليمنية؟**

– ان تطبق الشريعة الاسلامية، اي تنفيذ القصاص الشرعي بحق القاتل وقطع يد السارق، لو طبقت الحكومة أحكام الشريعة لسهل القضاء على العنف.

● **حتى مع وجود السلاح وتوفره بكثرة لدى المواطنين؟**

– طبعاً. السلاح لدى القبائل عون للدولة في كثير من الاوقات. القبائل ساعدت الحكومة وساندتها في فترات طويلة من تاريخ اليمن. لا سيما خلال الفترة الانتقالية.

كل شيء مؤقت

● **لمناسبة الحديث عن الفترة الانتقالية، هل تعتقد انها حققت الاهداف المرجوة منها، وما رأيك بما تحقق؟**

– الفترة الانتقالية غير طبيعية.

● بأي معنى؟

– بمعنى ان كل شيء فيها مؤقت مؤقت. حتى الوزير سيعتبر نفسه مؤقتاً.

● حتى مجلس النواب المكلف الموافقة على قوانين ذات طابع مصيري واتفاقات مهمة لمستقبل اليمن؟

– نعم كل شيء مؤقت. حتى كبار الموظفين لديهم شعور بأن كل شيء مؤقت وهذا يخلق شعوراً سلبياً يحرض على عدم الالتزام بانجاز ما يتوجب انجازه. وهذا يؤدي بدوره الى اهمال امور الناس.

● هل يفهم من كلامك ان السبب الاساسي لعدم استكمال المهام الرئيسية المفترض انجازها خلال الفترة الانتقالية، كتوحيد القوات المسلحة والعملة، هو الشعور بأن كل شيء مؤقت لدى المسؤولين وفي مؤسسات دولة الوحدة؟

– اعتقد ان جوابي واضح بما فيه الكفاية. الفترة الانتقالية اربكت المواطنين وخلقت لدى الناس شعوراً بالضياع ولدى الموظفين عدم الشعور بالمسؤولية على تفاوت درجاتهم.

● ما البديل؟ وهل كان من المفترض عدم وجود فترة انتقالية بعد إعلان الوحدة؟

– كيف يمكن افتراض عدم وجود فترة انتقالية؟ الفكرة كانت جيدة انما نفذت بشكل خاطئ. الانتقالية قربت من نهايتها

● هل تنصح بتمديد الفترة الانتقالية لاستكمال الامور الاساسية التي لم تتحقق، بعد تقويم الاخطاء التي اعترت الاداء الرسمي في أجهزة الدولة؟

– تمديد الانتقالية غير وارد بالنسبة الينا. المسؤولون في الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر يؤكدون على التمسك بانهاء الانتقالية في موعدها.

● هل تعتقد ان اعادة تنظيم القوات المسلحة وتوحيد العملة وانجاز كل القوانين الاخرى المنظمة لحياة الناس من الامور الممكنة خلال خمسة اشهر هي كل ما تبقى من الانتقالية؟

– تمديد الفترة الانتقالية امر مستحيل. لا.لا.لا. اما الامور التي لم تنجز فهي من شأنهم هم. هم المسؤولون عن هذا التقصير. ولو كانت لديهم النية لأنجزوا كل هذه المهام في فترة شهر.

● حزبا السلطة (المؤتمر والاشتراكي) بصدد التحضير لاقامة تحالف جبهوي واسع. هل يفكر حزب التجمع اليمني للاصلاح في الانضمام الى اي من هذه التحالفات قيد التشكيل، وعلى اي اساس؟

– ما دامت دولة الوحدة اعلنت التعددية ورفعت شعار الديموقراطية فلا يجوز لها ان تحاول الالتفاف على هذه الديموقراطية بأية وسيلة من الوسائل. التعددية الحزبية التي دعت اليها دولة الوحدة وكفلها الدستور الوحدوي لم تتبلور حتى الآن. الاحزاب لم تستكمل بناء اسسها الصلبة، ولم يصلب عودها بعد. في هذه الفترة المبكرة من عمر الديموقراطية، لكي تدعى الى الانخراط في تحالفات عريضة مع احزاب عريقة كالمؤتمر والاشتراكي. الديموقراطية لم تترسخ بعد في اليمن. كل شيء جديد. كل شيء جديد.

● اذا دُعي حزب الاصلاح الى دخول تحالف عريض عماده حزبا السلطة (المؤتمر والاشتراكي) ما سيكون ردك؟

– الردّ سيكون لا. نحن نفضل التنسيق مع احزاب المعارضة ومع احزاب غير مشاركة في السلطة.

زيارة السعودية

● تردد منذ اشهر انكم بصدد تشكيل وفد شعبي غير رسمي يقوم بجولة على عواصم دول مجلس التعاون بهدف تجاوز سلبيات المرحلة الماضية. هل ترون ان الظروف الحالية مناسبة لذلك؟

– هذه الفكرة راودت اذهان كثيرين من مشايخ وعقلاء اليمن، وشخصيات اجتماعية ورجال اعمال ولا تزال تراود افكارنا. خططنا لارسال وفد شعبي يزور المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى. لكن حتى الآن لم تخرج الفكرة الى حيز التنفيذ.

● ما الاسباب التي حالت دون ذلك؟

– تأخر تنفيذ الفكرة لاعتبارات كثيرة اهمها: ان الاجواء بين اليمن ودول الخليج تكتنفها سحب كثيرة، وان ارسال الوفد الشعبي اليمني الى دول الخليج يفترض التشاور المسبق مع هذه الدول والوقوف على رأيها مسبقاً. ونحن لم نتصل بهذه الدول حتى الآن.

● في اطار ما اشرت اليه من تلبد اجواء العلاقات اليمنية الخليجية، هل تعتقد ان الاتفاق الاخير بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان سيؤدي الى ايجاد ظروف مناسبة لتنقية الاجواء اليمنية الخليجية؟

– نأمل ذلك. العلاقات الشعبية بين اليمن والمملكة العربية السعودية اكثر من رائعة. وما



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

بين النظامين من جفوة ليس سوى سحابة صيف نأمل ان تنقشع قريباً.

● **زرت المملكة العربية السعودية حديثاً وتردد انك التقيت الملك فهد بن عبدالعزيز وكبار المسؤولين وأعلنت ان مهمتك «تكللت بالنجاح». ما الذي تكلل بالنجاح؟**

– ذهابي الى المملكة العربية السعودية، او ذهاب اي مواطن يمني امر طبيعي وغير مستغرب. القطيعة هي الامر المستغرب. قابلت خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وسمو الامير سلطان بن عبدالعزيز وسمو الامير نايف بن عبدالعزيز وناقشنا اموراً كثيرة لا داعي لذكرها. وقلت بعد انتهاء زيارتي الى المملكة: «نحن نجحنا في قضية الطلاب اليمنيين الراغبين في الدراسة في المملكة، وان مهمتنا «تكللت بالنجاح». لقد قمت بالامور المتوجبة عليّ من اجل مصلحة بلدي. وهذا دأبي. وأنا اوظف علاقتي بالمملكة العربية السعودية لخدمة مصالح بلدي.

● **ما الوسيلة التي ترونها مناسبة لترسيخ العلاقات بين البلدين؟**

– الوسائل التي تعين على ذلك كثيرة.

● **ما الذي تنصح به الحكومة اليمنية؟**

– هناك قنوات كثيرة لا بد ان تسبقها خطوة مهمة وهي: هدنة اعلامية بين الجانبين. لا بد ان يلتزم الاعلام بالابتعاد عن الاتهامات وأن يكون مهذباً وعلى شيء من الود والاحترام. هذه هي الخطوة الاولى لتجاوز الجفوة بين بلدين حدثت بينهما خلافات. الخطوة الثانية سياسية وتبدأ من خلال اتصالات عبر اقنية مختلفة. ليس هناك شيء مستحيل اذا توفرت الرغبة لدى الجانبين لترسيخ العلاقات بين البلدين. العلاقات بين الدول معرضة دائماً لتغيرات كثيرة. قد تصل العلاقة الى ذروة السوء وسرعان ما تعود الى ثقة الود والايجابية.

● **هل تعتقد ان الظروف الحالية مؤاتية؟**

– الظروف مؤاتية وأقنية التواصل موجودة. ومن جدّ وجد.

المسؤولون مقصرون

● **ما رأيك باتفاق ترسيم الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان؟ وهل انت راض عنه؟**

– نعم انا راض عنه. وهو اتفاق موفق ومعقول وخطوة مباركة وهو صورة عن اداء المسؤولين الجدّي لخدمة بلدهم.

● **هل تعتقد ان اتفاق ترسيم الحدود مع سلطنة عمان يمكن ان يساعد على تطبيع العلاقات مع دول اخرى؟**

– نعم والاتفاق دليل حسن نية.

● **اذن انت تنصح بهدنة اعلامية تليها اتصالات سياسية يمنية خليجية؟**

– نعم. هدنة حتى ولو من جانب واحد. الناصح هو الذي يبادر. على الذكي ان يبادر ويبدأ بنفسه.

● **هل يفهم من كلامك انك غير راض عن الاداء الاعلامي في الجمهورية اليمنية التى تشهد كما هائلاً من المطبوعات اليومية والاسبوعية؟**

– نعم انا غير راض عن الكيفية التي يتعاطى من خلالها الاعلام اليمني مع دول مجلس التعاون. وأعلنت هذا الامر في غير مناسبة. انا ضد التفاهات التي نقرأها في بعض المطبوعات المحلية. في الوقت نفسه انا غير راض عن الاسلوب الذي يعتمدونه في بعض الدول للحديث عن اليمن. نحن دول اسلامية شقيقة.

● **تردد ان بعض القيادات الدينية المتشددة في التجمع للاصلاح افتتت بجواز قتل كوادر الحزب اليمني الاشتراكي. هل لديك علم بهذه الفتوى؟**

– هذا غير صحيح. وهذه اعمال الذين لا يؤمنون بالاسلام. الحكومة امسكت ببعض الخيوط، بعد ان القت القبض على عدد من المشتبه بهم في محاولة اغتيال وزير العدل عبدالواسع سلام. كذلك حوادث اطلاق الرصاص في إب وصعده.

● **هل انت راضٍ عما تحقق خلال الفترة الانتقالية؟**

– أي شيء يتحقق لمصلحة البلاد انا راض عنه. اما بقاء الجيش جيشين والعملة عملتين وعدم استكمال القوانين فهي نواقص يتحمل مسؤوليتها الحزب الاشتراكي والرئيس علي عبدالله صالح. نحن نتهمهم بالتقصير والمماطلة. هذه الامور الحيوية لم تنجز، وستقوم بها السلطة المنتخبة بعد انتهاء الفترة الانتقالية. السلطة الحالية مزدوجة والسلطة المقبلة، بعد اجراء الانتخابات، ستكون منتخبة. في حين ان السلطة الحالية جاءت من خلال تقاسم الوظائف بين المؤتمر والاشتراكي، وليس عن طريق انتخابات. استولوا على السلطة بموجب اتفاق بين نظامين كانا موجودين في السلطة في شطري اليمن قبل الوحدة.



● هل تشعر ان حزب التجمع الذي ترأسه تتوفر لديه شروط الفوز بالموقع الثاني في الجمهورية اليمنية بعد اجراء الانتخابات؟

– هذا الامر سابق لأوانه.

● كل معارك التجمع السياسية تصب في هذا الاتجاه وهدف انتزاع النصيب الثاني في السلطة، كما يتردد، في اساس العداء المستحكم بين التجمع والاشتراكي؟

– هذا غير صحيح. اهدافنا للحصول على نصيب في السلطة مشروعة.

● حتى لو كانت الوسائل غير مشروعة، احياناً، وأحياناً اخرى من خلال تحالفات غير مفهومة، كالتحالف مع حزب البعث؟

– نحن حزب جماهيري واسع. والتنسيق مع احزاب خارج السلطة ليس عيباً ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢

اليمن

ولم يتعرضوا للقتل الا بعد ان استقطبهم الحزب في عضويته، فبدأت اعمال التخويف والارهاب.

وذكر ان الحزب الاشتراكي اطلق على منظمته في صعدة اسم «منظمة الشهداء»، نظرا للعدد الكبير من الضحايا والاعتداءات التي تعرضت لها مقارنة بغيرها من المحافظات الاخرى.

وأشار الى ان قائمة الضحايا تبدأ باسم حسن دعبش، الذي قتل في مديرية رافرح، ثم مصلح صالح الشهواني الذي اعتدى عليه احد جيرانه، ويحيى ضيف الله هجوة الذي قتل في مديرية حيدان، وصالح احمد عبد الله الفقير، ثم سعيد عبده مقبل القباطي ويحيى جار الله النبعي، اللذين قتلا على يد ضيف الله الشويع وجماعته، ولم يقبض عليهم حتى الآن رغم وجود أدلة كثيرة على تورطهم في الحادث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢

في رسالة جديدة لقيادات الحزب الاشتراكي

انفجار يدمر منزل برلماني يمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»

وقع انفجار قرب منزل احمد محمد الحبيشي، عضو مجلس النواب اليمني، والمتحدث باسم الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي، ورئيس تحرير صحيفة «الوحدة»، مساء يوم الجمعة الماضي في العاصمة اليمنية، مما ادى الى تحطم الجزء الخلفي من سور المنزل، بالقرب من غرفة نوم الحبيشي، وتدمير مواسير المياه والمجاري الملاصقة لجدار المنزل في الداخل.

وكان النائب والصحافي اليمني في المنزل وقت الانفجار، وسمع دويه اثناء مشاهدته التلفزيون مع اسرته في غرفة بالجانب الآخر، وشعروا جميعاً بالهزة الكبيرة التي احدثها الانفجار في المنزل المكون من طابقين، وتاثرت بها جميع منازل المنطقة.

وعلق الحبيشي على الحادث بقوله انه «رسالة اخرى الى قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، لاقناعهم بأن حياتهم يهددها الخطر»، وأضاف انه «يبدو أن اعمال العنف تصاعدت من مستوى الاغتيالات الفردية الى مستوى التفجيرات الناسفة، كما حدث بجوار منزلي سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء».

واوضح ان الرسالة تتضمن اتساع نطاق الخطر الى حياة الاسر والاطفال.

وندد بالارهاب «أياً كان مصدره»، واشار الى ان «الانتصار الاخير في اختبار الحياة سيكون لقضية الديمقراطية وانصارها في كل الاحزاب السياسية دون استثناء».

ويأتي هذا الحادث في اطار الاعتداءات التي يتعرض لها اعضاء وقادة الحزب الاشتراكي اليمني في الاشهر الاخيرة.

وقد نفى حربي مليط، امين منظمة الحزب الاشتراكي في منطقة حرف سفيان، ان تكون الحوادث التي يتعرض لها اعضاء الحزب او مقاره لأسباب انتقامية او لتصفية حسابات خاصة، واكد انها ذات ابعاد سياسية، لان التعرض لها كان نتيجة انتمائهم الى الحزب الاشتراكي.

وقال ان معظم الضحايا في محافظة صعدة ليسوا من ابنائها الاصليين، و«ليس بينهم وبين احد أي خلاف»، لانهم كانوا يقيمون في المناطق التي قتلوا فيها منذ عدة سنوات.



في اجتماع قيادي مشترك رأسه علي صالح وعلي البيض

صنعاء: الحزبان الحاكمان يدينان محاولات زعزعة الامن والاستقرار

صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ دان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام في اجتماع مشترك برئاسة الفريق علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض «كل اشكال العنف والتخريب والمحاولات التي تستهدف زعزعة الامن والاستقرار» في البلاد.

وافادت وكالة الانباء اليمنية الرسمية في نبأ مقتضب ان الاجتماع الذي عقد السبت عرض «جملة من التطورات والقضايا الوطنية على الصعد المختلفة، السياسية والامنية والاقتصادية والدفاعية وغيرها من المجالات التي تهم مسيرة البناء الوطني». واضافت ان المجتمعين اهابوا باعضاء التنظيمين وبكل الاحزاب السياسية وبجماهير الشعب تحمل «مسؤولياتهم الوطنية في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الوطن اليمني».

وشددت قيادتا التنظيمين على ضرورة «حشد الجهود الوطنية للتصدي لكل التحديات التي تواجه دولة الوحدة، بما يترجم تطلعات جماهير الشعب»، ودانتا «كل اشكال العنف والتخريب والمحاولات التي تستهدف زعزعة الامن والاستقرار واثارة الفتن وزرع الشكوك وعدم الثقة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية».

ودعا الاجتماع الذي لم يعلن انه انهى جدول اعماله، اعضاء التنظيمين والاحزاب السياسية الاخرى والمواطنين الى «التعاون مع الاجهزة المختلفة للاضطلاع بواجباتها في مكافحة الجريمة وقطع دابر العنف والتخريب والعمل بروح الفريق الواحد لدعم مسيرة الامن والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية (...) والتصدي بحزم لكل المظاهر السلبية التي تعرقل مسيرة التقدم والنهوض الحضاري».

خطورة المرحلة

ولاحظ مراقبون ان لقاء القيادة العليا للحزبين الحاكمين ربما كان من اهم اللقاءات التي تعقد بينهما نظراً الى ظروف البلد والمرحلة التي وصفها الرئيس علي عبدالله صالح بانها «خطيرة جداً»، وكونه يجري إثر عودة نائب رئيس هيئة الرئاسة الى صنعاء من زيارة لعدن استغرقت نحو ثلاثة اسابيع، وقبل ساعات من بدء اعمال الدورة الاستثنائية الـ ٢٧ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وبعد ما تردد في الاسابيع الماضية عن وجود خلاف في وجهات النظر بين رئيس مجلس الرئاسة ونائبه على جملة من القضايا.

واضاف هؤلاء ان من المؤشرات الاخرى الى اهمية الاجتماع المشترك، ان ترتيبات عقده جرت في شكل عاجل مما جعله يتزامن مع موعد لقاء اعد سلفاً بين القيادة السياسية ورؤساء تحرير الصحف الرسمية والاهلية والحزبية، الامر الذي دفع بالرئيس

التتمة في الصفحة (٤)

صنعاء : الحزبان الحاكمان يدينان

تتمة الصفحة الاولى

علي صالح ونائبه الى ان يقطعا الاجتماع المشترك بين القيادة العليا لحزبيهما ليلتقيا لفترة قصيرة رجال الاعلام الذين دعوا الى قصر الرئاسة.

واكد الرئيس صالح في كلمة قصيرة وجهها الى الحاضرين ان ظروفاً موضوعية لعبت دوراً في ان يصادف «هذا اللقاء انعقاد الاجتماع المشترك بين قيادتي المؤتمر والاشتركي (...) واعتقد بانكم تباركون هذا الاجتماع لما فيه مصلحة الوطن (...) ان المجتمع في حاجة الى توعية مستمرة والى التوجيه السليم، والبلد يمر في مرحلة خطيرة جداً وتامرات جمة يعدها اعداء الثورة والوحدة».

الى ذلك، وصف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدورة الاستثنائية للجنة المركزية لحزبه في كلمة اذاع التلفزيون تسجيلا لها، فيما بثت وكالة الانباء الرسمية ملخصاً لها بأنها «مهمة جداً جداً، واضطررنا الى عقدها قبل اجازة عيد الاضحى لنكون سباقين الى تلمس مشاعر شعبنا».

ظاهرة صحية

ونبه الى «ان الحديث الجاد والصريح ظاهرة صحية. اما المجاملة والمداهنة والسكوت فهي تضرنا جميعاً. واذا جاملنا بعضنا بعضاً لفترة من الزمن وللحظات معينة نخشى ان نخسر بعضنا بعضا لفترات طويلة، ولهذا علينا ان نكون صادقين ما دام ان هدفنا هو معالجة الاوضاع وتحسينها والتقدم بالمجتمع اليمني نحو الافضل».

ولفت الى ان «الجميع يخوض تجربة، وعلينا ان نتواضع لنتعلم بعضنا من بعض ومن الشعب ومن خبرة الماضي، وألا نكرر الاخطاء وان نطرح ما يمكننا ان نعمله اليوم. ونترك ما لا نستطيع تنفيذه الى الغد».

واشار الى: «ان الاخلال بالامن ليس اخلالاً بامن الحزب الاشتراكي، ولكن بامن البلاد والشعب اليمني. ونحن نحاول ان نبذل كل ما نستطيع دائما لايجاد القواسم المشتركة بقدر المستطاع والاستعداد للعمل مع الآخرين للوصول باستمرار الى اتفاقات تساعدنا جميعاً على مواجهة الصعوبات التي تعترض تطور المجتمع».

الحل الصحيح

وفي سياق الاشارة الى الاجتماع المشترك بين قيادتي الحزبين الحاكمين قال البيض: «سنواصل المداولات في ما بيننا لوضع اليد بالملموس على كثير من المسائل التي تبحث عن حل. ونقول دائماً ان الحل الصحيح ليس هو المكتوب ولكن هو الذي ينطبق على الواقع». واضاف: «سنواصل هذه اللقاءات مع المؤتمر ومع كل الاحزاب الاخرى، لان وراء كل هذا المشروع الحضاري مشروعاً للسلطة ومشروعاً للمعارضة. ويجب ان نفهم ان لنا مشروع احزاب تحكم واحزاب في المعارضة. ونحن في حاجة بعضنا الى بعض وعلينا ان نجيد من هذه العلاقة في ما بيننا».



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : 8 يونيو 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني يكشف في مقابلة خاصة مجموعة أمور مهمة

علي عبدالله صالح لـ «الوسط»: علاقاتنا مع أميركا أفضل من السابق ونحرص على تطويرها لوجود مصالح

الفترة الانتقالية تنتهي في موعدها والانتخابات خلال أشهر ونسعى الى عقد طاولة مستديرة لاقرار ميثاق العمل السياسي

نحتاج الى استثمارات كبيرة وإنفاق الملايين قبل الإفادة من النفط



كشف رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح، في المقابلة الخاصة التي أجرتها معه «الوسط» مجموعة امور مهمة وملفتة للانتباه تتعلق بالوضع الداخلي وعلاقات الجمهورية اليمنية مع الدول الأخرى. الأمر الاول الذي اكده الرئيس اليمني هو ان الفترة الانتقالية وفقاً لاتفاق الوحدة «ستنتهي في موعدها المقرر» وان الانتخابات النيابية العامة ستجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية. وهذا يعني ان الفترة الانتقالية ستنتهي يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وان الانتخابات ستجري في اليمن خلال الاشهر الخمسة المقبلة. الامر الثاني الذي كشفه الرئيس علي عبدالله صالح هو ان هناك اتجاهاً «لعقد طاولة مستديرة تشارك فيها الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن لاقرار ميثاق العمل السياسي» الذي ينظم تعامل الاحزاب مع بعضها البعض. وهذا الكلام يعني ان الحزبين اللذين يتقاسمان السلطة في اليمن حاليا (اي الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام) سيلتقيان للمرة الاولى حول طاولة مستديرة واحدة مع احزاب وتنظيمات سياسية غير مشاركة في السلطة حاليا.

الامر الثالث يتعلق بالنفط، اذ أكد الرئيس اليمني انه لا بد من استثمارات كبيرة وانفاق مئات الملايين من الدولارات قبل ان تبدأ بلاده الافادة من الثروة النفطية. الامر الرابع قوله ان «مجلس التعاون العربي لا يزال قائما ولم ينسحب منه اي من اطرافه الاربعة». والمعروف ان هذا المجلس يضم مصر والعراق والاردن واليمن. الامر الخامس يتناول العلاقات اليمنية - الايرانية اذ أكد علي عبدالله صالح ان هذه العلاقات «ليست موجهة ضد احد ولا تهدف الى الاضرار بمصالح الآخرين». الامر السادس الذي حرص الرئيس اليمني على التشديد عليه هو موضوع العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة، اذ قال ان العلاقات اليمنية - الاميركية «تزداد تطوراً كل يوم وهي افضل مما كانت عليه في السابق»، وان هناك «مصالح مشتركة» بين اليمن وأميركا. وفي ما يأتي نصّ المقابلة الخاصة مع الرئيس علي عبدالله صالح:

صنعاء - عفاف زين



المصدر : الوسط
التاريخ : ٨ ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ ظاهرة الاغتيال السياسي في اليمن وآخرها محاولة اغتيال وزير العدل تشير الى وجود قوى تسعى الى ضرب مسيرة الوحدة اليمنية، كيف تقيمون الانجازات الوحدوية بعد مرور عامين على اعلان الوحدة؟ ما حجم القوى الساعية الى عرقلة مسيرة الوحدة ومدى خطورتها وما الاسلوب الذي ستعتمدونه للتعامل معها؟

– الانجازات التي تحققت على مدى العامين الماضيين منذ اعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني وقيام الجمهورية اليمنية كثيرة ومهمة ولله الحمد وقد اشرنا اليها في البيان السياسي يوم ٢٢ ايار (مايو) لمناسبة العيد الوطني الثاني للجمهورية اليمنية. ونحن مرتاحون جدا للشوط الكبير الذي قطعناه على درب استكمال بناء اسس الدولة اليمنية الجديدة من خلال توحيد هيئاتها واجهزتها ومؤسساتها تشريعا وتنظيما وادارة. برغم الصعوبات والتحديات والمؤامرات التي واجهتها الدولة الجديدة منذ الاشهر الاولى لقيامها خاصة في المجال الاقتصادي. ونحن نثق دوما في يقظة الشعب اليمني وقوة ارادته في مواجهة كل التحديات والمؤامرات ضد وحدته وهو لن يفرط فيها او يسمح لأي قوة مهما كانت ان تنال منها تماماً كما انتصر لارادته في الثورة اليمنية وحمى مسيرتها من كل العواصف والتحديات.

● هل ستنتهي الفترة الانتقالية في موعدها المقرر حسب الاتفاق الوحدوي وما الاعتبارات التي قد تحتم تمديدها؟ وفي حال تمديد الفترة الانتقالية واصبحت المؤسسات الرسمية في البلاد بحكم الملغية حسب اتفاق الوحدة كيف ستعالجون هذه الاشكالية؟

– الفترة الانتقالية ستنتهي في موعدها طبقاً لاتفاقية الوحدة وليست هناك اي نية لتمديدها.

وبعد اقرار مجلس النواب قانون الانتخابات العامة فإن التحضيرات ستجري لاجراء انتخابات مجلس النواب المقبل في الاشهر القليلة المقبلة المتبقية من الفترة الانتقالية.

● رافق ظاهرة الاضطراب الامني في اليمن حديث عن مؤامرات ضد الوحدة اليمنية. هل تتوفر لدى اليمن حيثيات تبرر مخاوفه؟ وما هي القوى التي تخطط للتآمر على اليمن وما مصلحتها؟

– من المؤسف ان بعض الصحف المحلية والخارجية – لأسباب ودوافع شتى – تضخم من الاحداث وبعض الجرائم وكأن اليمن على حافة الانهيار الامني وربما يأتي ذلك انعكاسا للرغبات الدفينة لدى كل من يقفون وراء تلك الصحف. الحوادث الامنية سواء كانت أعمالاً تخريبية أو حوادث جنائية لاسباب تتعلق بالثأر او بالجريمة امر طبيعي، وهي تحدث في كثير من المجتمعات ناهيك عن مجتمع كمجتمعنا عدد سكانه يقارب الـ ١٤ مليون. السلاح في كل بيت ناهيك عما يعيشه اليمنيون من مناخات واسعة من الديموقراطية والحرية والتعددية السياسية. وبالطبع فإن بعض تلك الحوادث الامنية تأتي في سياق مؤامرات خارجية تستهدف اقلاق الامن واثارة الفتن والشكوك وزعزعة الاستقرار والطمأنينة في دولة الوحدة. والجميع، قيادة وشعباً يدركون أبعاد اللعبة الجهنمية التي يريد اولئك المتآمرون زج الشعب اليمني فيها واقلاق أمنه واستقراره واعاقة جهوده الرامية الى تحقيق المزيد من التطور والتقدم، لكي يظل شعبنا رهين الحاجة ويعاني من التخلف.

الخطة الامنية والانتخابات

● تهدف الخطة الامنية التي وضعتها الحكومة وبوشر في تنفيذها الى الحد من



انتشار السلاح في اليمن، في حين تشكل ظاهرة اقتناء السلاح معلما بارزاً من معالم الحياة اليومية بالنسبة الى القبائل، وكيف ستوفقون بين تنفيذ الخطة الامنية وبين الحرص على السلام والاستقرار الاهليين؟ ألا يخشى اليمن من احتمال اندلاع ثورة قبلية ضد اجراءات الحكومة؟

– أود اولا أن اوضح لك ان الخطة الامنية ومنها جهود تنظيم حمل السلاح في البلاد لا تستهدف نزع السلاح من المواطنين بل تنظيم حمله في العاصمة والمدن الرئيسية. وقانون الاسلحة والمفرقعات الذي اقره اخيرا مجلس النواب واضح في هذا الامر وبالتالي لا مبرر للمخاوف التي جاءت في سؤالك. والخطة الامنية تستهدف مكافحة الجريمة بكل اشكالها والحد منها وتوفير الامن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع وهذا هو مطلب كل ابناء الشعب اليمني ورغبتهم المستمرة. وشعبنا اليمني بالرغم من انه شعب مسلح الا انه شعب حضاري وواع والمواطن اليمني يعتز بأن السلاح في يده هو رمز للشموخ وقوة للدفاع عن الوطن وسيادته.

● **كثر اللغط السياسي حول الاستحقاق الانتخابي، هل ستجرى الانتخابات النيابية قبل انتهاء الفترة الانتقالية؟ وهل سيخوض حزب المؤتمر الشعبي العام، برئاستكم، الانتخابات على لائحة واحدة مع الاشتراكي شريككم في الحكم؟**

– كما أوضحت سابقا فإن الانتخابات العامة لمجلس النواب ستجري في موعدها قبل انتهاء الفترة الانتقالية. ونحن نبحث مع حليفنا الحزب الاشتراكي لتحديد موعد الانتخابات واعتقد اننا لن نختلف على الموعد طبقاً لاتفاقية الوحدة، اما بالنسبة الى كيفية دخول المؤتمر الشعبي العام او الحزب الاشتراكي اليمني الانتخابات فاعتقد انه من السابق لاوانه الحديث عن ذلك. والحوار والتنسيق مع الاخوة في الحزب الاشتراكي اليمني جار ومستمر من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا وترسيخ اسس دولة الوحدة.

الطاولة المستديرة

● **لفت النظر ان رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس انتقد امام مجلس النواب اخيراً اداء الحزبين الشريكين في الحكم قائلا: ان الوحدة تمت بتقاسم الوظائف في حين كان المفترض ان تكون الوحدة في توحيد الرؤى واستقطاب بقية الاحزاب. هل توافقون رئيس الوزراء الرأي؟ وهل تفكرون بتشكيل حكومة وطنية تشارك فيها كل الاحزاب وتشرف على ما تبقى من الفترة الانتقالية وتنظم عملية الانتخابات؟ أين أصبح ميثاق الشرف بين الاحزاب والمفترض ان ينظم تعاملها مع بعضها البعض؟**

– الوحدة منجز وطني تاريخي تحقق بأسلوب سلمي وديموقراطي وفي ظل مشاركة فاعلة من كل جماهير الشعب اليمني وفي الطليعة قواه وتنظيماته السياسية. واذا كانت بعض السلبيات او جوانب القصور قد حدثت هنا او هناك فإنها لا تقاس ابدا بعظمة المنجز الوحدوي وما اقترن به من ديموقراطية وتعددية سياسية وآفاق واسعة للتقدم والنهوض. لأن الوحدة هي في حقيقتها مشروع حضاري نهضوي لليمن. ونحن نتفق مع الاخ رئيس الوزراء في ما قاله حيث كانت هناك ظروف موضوعية حتمت التقاسم الذي أدى في بعض الاجهزة والمؤسسات الى ضعف في الاداء وقصور في تنفيذ الواجبات، لكن جهوداً مكثفة تبذل من القيادة السياسية والحكومة للتغلب على الصعوبات التي وجدت في ضوء برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري. وفي ما يخص ميثاق الشرف للعمل السياسي فقد جرت خلال شهر رمضان الماضي حوارات مكثفة بين مجلس الرئاسة وقيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية بهدف الوصول الى رؤية مشتركة واتفاق حول مشروع ميثاق الشرف الذي تقدم به المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وقد كلفت لجنة التنسيق العليا برئاسة الاخ سالم صالح عضو مجلس الرئاسة بمواصلة الحوار مع الاحزاب لتقصي اراءها حول مشروع الميثاق والكيفية التي سيتم من خلالها اقراره، وهناك اتجاه لعقد طاولة مستديرة تشارك فيها الاحزاب والتنظيمات السياسية لاقرار ميثاق العمل السياسي وبما يعزز من التجربة الديموقراطية في بلادنا.

● **توشك الفترة الانتقالية على الانتهاء واليمن لم يستكمل بعد توحيد المؤسسات الاستراتيجية في البلاد، وابرزها القوات المسلحة. كيف ستتغلبون على هذه**



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

الاشكالية، وهل وجود جيشين في اليمن معناه انشغال بالنسبة اليكم الى جانب ظاهرة اقتناء بعض القبائل الاسلحة الثقيلة؟

– لا نعتقد بأن هناك اية اشكالية اطلاقا في مسألة دمج مؤسسات الدولة، وكل المؤسسات تم دمجها وفي الطليعة مؤسسة القوات المسلحة التي يجري اعادة تنظيمها وتشكيلها بحسب ما تقتضيه الظروف والمعطيات الجديدة لدولة الوحدة. ولا أدري من اين جاء الاستنتاج في السؤال عن وجود جيشين في اليمن. ففي اليمن جيش واحد هو جيش الجمهورية اليمنية ولاؤه المطلق لله وللوطن والثورة وهو جيش يمتلك الرؤية الواحدة والاقتدار الكافي للدفاع عن سيادة واستقلال الوطن اليمني وصيانة امنه واستقراره ومكاسبه وانجازاته. ويبدو ان استنتاجك ناتج عن افرازات بعض ذوي النفوس المريضة والعقليات المتخلفة والمهزوزة التي ساءها انجاز نصر الوحدة ولا تزال تسحب نفسها وافكارها التشطيرية على دولة الوحدة من خلال التشكيك في كل منجز وكل خطوة تتحقق على طريق ترسيخ دعائم الدولة اليمنية المركزية دولة النظام والقانون. وهي بذلك تتفق مع العقلية التآمرية الخارجية.

النفط

● يكثر الحديث عن ثروة اليمن النفطية، حتى الآن وفي ذروة الوضع الاقتصادي الصعب الذي تواجهه البلاد، لم تظهر مؤشرات على هذه الثروة، فهل المعوقات تقنية أم أن هناك أسبابا أخرى؟

– ليست هناك من معوقات فالمؤشرات النفطية في بلادنا مشجعة جداً ولكن المشاريع النفطية لا تعطي جدواها سريعاً لأنها في حاجة الى استثمارات كبيرة سواء في مجال الاستكشافات او تطوير الحقول واقامة المنشآت السطحية في مواقع الانتاج او انابيب النقل واعداد موانئ التصدير وكل ذلك في حاجة الى مئات الملايين من الدولارات وايضا الى جهد ووقت. ونحن متفائلون بالمستقبل النفطي في بلادنا مع ازدياد عمليات الاستكشاف والتنقيب في اكثر من منطقة والجهود متواصلة من اجل تحقيق ذلك الهدف وبما يكفل الاستثمار الجيد لعائدات النفط وتوظيفها في ما يخدم اهداف التنمية والتغلب على الاوضاع الاقتصادية وتحقيق تنمية زراعية وصناعية شاملة واستكمال ما تبقى من هياكل البنية الاساسية للتنمية.

●أشار وزير الخارجية عبدالكريم الارياني الى أن لدى اليمن السلطة والارادة لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود قريبا مع سلطنة عمان. هل البرلمان اليمني الحالي – الذي يعتبر بعض أعضائه أنهم معينون تعيينا – مؤهل للمصادقة على إتفاق مصيري بحجم الاتفاق الحدودي بينكم وبين سلطنة عمان؟ وما الاعتبارات التي ستراعى في كيفية حسم بعض الاشكاليات التي أثيرت حول الاتفاق الذي تردد انه تنازل لعمان عن مساحة واسعة من محافظة المهرة اليمنية؟

– مباحثات الحدود مع الاشقاء في سلطنة عمان جرت في مناخات اخوية وودية وفي اطار ضمان الحقوق التاريخية والقانونية لكلا الطرفين وقريبا سيتم التوقيع على الاتفاقية النهائية لترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين. وبعد التوقيع على الاتفاقية ستأخذ طريقها الى مجلس النواب للمصادقة عليها دستوريا من قبل نواب الشعب. ونود الا يغيب عن بالك ان اعضاء مجلس النواب يمثلون الغالبية العظمى من ابناء



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ... ١٩٩٤

الشعب وهم منتخبون مباشرة من المواطنين بطريقة حرة ومباشرة، ونسبة المعينين منهم لا تتعدى الـ ٢٠ في المئة.

● **تردد لدى استئناف التفاوض حول الحدود بينكم وبين سلطنة عمان، مطلع العام الحالي ان مسقط تربط بين تطبيع العلاقات مع صنعاء وبين توقيع الاتفاق الحدودي بين البلدين. ما الاعتبارات التي تحكم تطبيع العلاقات مع سلطنة عمان ومع دول الجوار الاقليمي؟**

– العلاقات مع الاشقاء في سلطنة عمان ممتازة ومتطورة ومتميزة تقوم على اساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون المتبادل من اجل تحقيق المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين وخدمة اهداف الامة العربية وهي الاسس نفسها التي نريدها دوما أن تحكم علاقات اليمن مع كل جيرانه وأشقائه في الوطن العربي.

مجلس التعاون العربي قائم

● **على المستوى العربي أسفرت تجربة احتلال العراق الكويت عن جملة حقائق أبرزها استحالة تغيير الحدود القائمة بين الدول العربية بالقوة هل ستراعون هذه الامور وانتم تستعدون لاقفال ملف تخطيط الحدود اليمنية العمانية؟**

– نحن ندعو دائما الى حل قضايا الحدود بين الاشقاء على اساس الحوار والتفاهم والتفاوض السلمي، ونرفض أي لجوء للقوة لحلّ المشاكل بين الاشقاء. وبالنسبة الينا في اليمن فان حكومة الجمهورية اليمنية اعلنت في اول بيان لها بعد اعادة تحقيق وحدة الوطن عن استعداد بلادنا لحل قضايا الحدود مع جيرانها على اساس الحوار الاخوي والتفاوض وبما يضمن الحقوق القانونية والتاريخية لكل الاطراف.

● **زيارة أمين عام الجامعة العربية الى صنعاء. والرسالة التي حملها اليكم من الرئيس حسني مبارك، أشارت الى رغبة مصرية في فتح صفحة جديدة مع صنعاء. متى ستنتقل صنعاء من ديبلوماسية الرسائل الى ديبلوماسية المصافحة مع القاهرة؛ وما مصير مجلس التعاون العربي الذي أنتم والقاهرة طرفان فيه؟**

– ومتى انقطعت ديبلوماسية المصافحة بين مصر واليمن؟ فلقد كانت قائمة حتى في أوج أزمة الخليج والعلاقات اليمنية المصرية علاقات اخوية معمدة بالدماء، وهي تنمو باضطراد وليست هناك أية إشكالية فيها، كما أن الرسائل والزيارات متبادلة ومتواصلة بيننا وبين الاشقاء في مصر كما هي مع بقية الاشقاء.

وبالنسبة الى مجلس التعاون العربي فانه لا يزال قائما فهو لم يحلّ ولم ينسحب منه أي من أطرافه الاربعة.

● **هل تعتقدون ان الظروف الراهنة توفر معطيات موضوعية تساعد في اتجاه تطبيع العلاقات بين الدول العربية؟**

– من المؤسف أن أزمة الخليج قد خلفت آثاراً سلبية عميقة في الواقع العربي تحتاج الى بعض الوقت لتجاوزها. ونحن في اليمن نتطلع وندعو دوماً من منطلق الحرص على الامة الى التغلب على تلك الآثار وتجاوزها وبما يكفل إرساء أسس صحيحة للعلاقات العربية العربية واستعادة التضامن العربي لأن التحديات التي تواجه امتنا العربية الآن كبيرة وخطيرة وتستدعي من ابناء الامة العربية مراجعة صادقة للنفس وادراك واع لحقيقة تلك التحديات وخاصة ان لدى بعض الاشقاء امكان المبادرة وتقديم شيء جديد لتجاوز

الازمة الراهنة، بحكم الظروف السائدة في ظل النظام الدولي الجديد.

● في ذروة المواجهة الاخيرة في الخليج شهدت العلاقة اليمنية الايرانية انتعاشاً ملحوظاً رافقه حديث عن التعاون بين البلدين في غير مجال، ثم عادت العلاقات بين صنعاء وطهران الى وتيرتها العادية. ما الاعتبارات التي تحكم هذه العلاقة؟ هل تعتقدون ان طهران تفيد علاقاتها مع صنعاء لتؤمن موقعاً لها في منطقة البحر الاحمر؟

- العلاقات مع ايران مثلها مثل بقية العلاقات اليمنية مع كل الاشقاء في العالم الاسلامي تقوم على اساس تحقيق المصالح المشتركة لشعبنا اليمني وكل ابناء الامة الاسلامية وخدمة أهدافها، ولا يجوز تفسير هذه العلاقات انها ضد أحد أو أن لها اهدافاً خفية الغرض منها الاضرار بمصالح الآخرين، حتى لو أراد البعض هنا او هناك تفسيرها واستغلالها. أما نحن فليس لنا أي تفسير اخر لتلك العلاقات الاخوية الواضحة.

● زيارات قيادات حكومية ومعارضة من جيبوتي الى صنعاء في الاشهر الاخيرة تعكس اهتمام اليمن بما يشهده القرن الافريقي من نزاعات دموية. هل يتطلع اليمن الى دور ما يساعد على عودة السلام في دول القرن الافريقي؟

- التطورات في منطقة القرن الافريقي تهمّ اليمن كثيراً ونحن تأثرنا بكل تلك التطورات التي شهدتها دول تلك المنطقة حيث استقبلت بلادنا الآلاف من النازحين من الصومال وارتيريا واثيوبيا. إن اليمن حريص على دعم مسيرة الأمن والاستقرار والسلام في تلك المنطقة وهو مع كل جهد يستهدف تحقيق تلك الغاية. ونحن ندعو دوماً الاطراف المتصارعة في تلك المنطقة الى اللجوء الى الحوار والتفاوض ونبذ الصراعات والعنف وبما يكفل لشعوب المنطقة الاستقرار والامن والسلام. وحشد الجهود لمواجهة هموم البناء والتنمية.

العلاقات مع اميركا

● يلاحظ أن العلاقات اليمنية السودانية شابها بعض الركود بعد فترة الانتعاش، كيف تقيمون علاقات اليمن مع السودان؟ هل تدرجون هذه العلاقات في خانة التحالف المرحلية التي انتجتها تجربة احتلال العراق الكويت؟ وما مصير التحالفات التي عرفها اليمن في هذه الفترة، هل تعتقدون ان تجاوز هذه التحالفات المرحلية قد يساعد في تنقية الاجواء العربية؟

- ليس هناك من ركود في العلاقات اليمنية السودانية بل العكس هناك تطور مضطرد والعلاقات مع الاشقاء في السودان علاقات اخوية وثيقة وهي تتعزز كل يوم. وبالنسبة الى التحالفات فان اليمن دوما مع العمل الجماعي العربي وضد اية تكتلات تكون في مواجهة بعضها البعض في الوطن العربي. فنحن أبناء أمة واحدة والجامعة العربية التي استطاع البعض أن يهمش دورها ويجعله استثنائياً هي المظلة التي ينبغي أن يستظل بها كل العرب، والمطلوب تفعيل دورها وتعزيز اقتدارها على خدمة قضايا الامة العربية وفي مقدمتها تنقية الاجواء العربية وتعزيز وحدة الصف واستعادة التضامن العربي. واية علاقات ثنائية طيبة بين اي من الاشقاء تعتبر خطوة جيدة على طريق خدمة اهداف الامة العربية وتحقيق تلك الغايات.

● هل تعتقدون أن تطبيع علاقات اليمن مع دول الدائرة الاقليمية يساعد في تطبيع علاقات اليمن مع العواصم الغربية؟

- لليمن علاقات طيبة مع أشقائه في الوطن العربي وأصدقائه في العالم ومنهم الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية التي تربطها باليمن مصالح مشتركة متعددة ومتشابكة. ونحن دوماً نمد يد التعاون للجميع ونرحب بأية خطوة تعزز تلك العلاقات وفي اي مجال. والدائرة الاقليمية تحتل الاولوية في جهود اليمن السياسية. لكن الامر مرهون ايضاً بتوفر الاستعداد نفسه لدى الاطراف الاخرى.

بالنسبة الى العلاقات اليمنية مع الغرب خاصة الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وبريطانيا وهولندا وكندا والنمسا وغيرها تتطور باستمرار مع اتساع مجالات التعاون المشترك وتبادل المنافع بين بلادنا وتلك البلدان.

● تستعيد العلاقات اليمنية - الاميركية حيويتها القديمة، إنما ببطء ملحوظ، ما الاعتبارات التي من شأنها إعادة الامور الى ما كانت عليه في السابق وهل سيشارك اليمن في المفاوضات الاقليمية؟

- كما أوضحت سابقاً العلاقات اليمنية



المصدر : الوسط

التاريخ : ١ - يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاميركية تزداد تطوراً كل يوم وهي افضل مما كانت عليه اثناء ازمة الخليج. فالولايات المتحدة تتفهم الموقف اليمني الآن ربما اكثر من الآخرين وهناك حرص مشترك على تطوير العلاقات الثابتة لوجود مصالح مشتركة في الحاضر والمستقبل. وبالنسبة الى المشاركة في المفاوضات فان اليمن شارك بالفعل في اللجان الاربع للمفاوضات المتعددة الاطراف وعلى مستوى السفراء من أجل تحقيق السلام الذي أكدنا ونؤكد أنه لن يتحقق الا اذا اقترن بنيل الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني واستعادة الاراضي العربية المغتصبة ■

الاسبوع المقبل:
حوار مع حيدر ابو بكر العطاس



سكرتير أول منظمة الحزب الاشتراكى اليمنى لـ «الوفد» :

التجربة الديمقراطية باليمن أفرزت ٤٣ حزبا و٦٠ صحيفة حل مشكلة الحدود اليمنية العمانية .. وننتظر رد السعودية للتفاوض



.. في الاحتفال بالعيد الوطني الثاني للجمهورية اليمنية ، اعلن الرئيس اليمني على عبدالله صالح ان الطريق الوحيدة لتسوية منازعات الحدود هي الحوار والتفاهم المشترك ، والاحترام المتبادل ، وضمان الحقوق القانونية والتاريخية .. كما اكد ان الوحدة اليمنية راسخة بالديمقراطية وان التحدى الحقيقي في اليمن ان يجعل اليمنيون من الديمقراطية اساسا راسخا لممارسة الشورى والعمل الجماعي التعاوني .. وحول هذه المفاهيم دار الحوار الذى اجرته «الوفد» مع صالح شائف حسين ، عضو مجلس النواب اليمني ، وسكرتير اول منظمة الحزب الاشتراكي في عدن ، اثناء زيارته للقاهرة .

اجرى الحوار أسامة هيكل

في البداية اكد صالح شائف ان التجربة الديمقراطية في اليمن ارتبطت ارتباطا وثيقا بالوحدة .. وان الديمقراطية اصبحت الرافعة الاساسية والمدخل الطبيعي لتحديث وتطوير اليمن ، واجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة .. واكد ان الديمقراطية في اليمن تواجه صعوبات ، ولكن القيادة والقوى الوطنية والتيارات الشعبية اليمنية لديها العزم الكافي لمواجهة هذه المشاكل .. واضاف ان اليمن بها ٤٣ حزبا سياسيا واكثر من ٦٠ صحيفة ، وان عدد سكانها لا يتجاوز ١٤ مليون نسمة .. وان ذلك دليل واضح على الممارسة الديمقراطية والاصرار عليها داخل اليمن .

واكد صالح شائف ان الاستعمار خلف وراءه مشكلات على الحدود في سائر انحاء الوطن العربي ، ومن بينها اليمن مع جيرانها عمان والسعودية .. وكانت عمان والأجزاء الجنوبية من اليمن واقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطاني .. وقام المستعمر بوضع خرائط خاطئة ومضللة للاجزاء المستعمرة بعد فتحها على بعضها دون حدود .. وخرج الاستعمار من اليمن في ١٩٦٧ ، ثم خرج من عمان في ١٩٧١ .. ومنذ عام ١٩٧٧ ، بدات المفاوضات بين اليمن وعمان حول الحدود بين البلدين ، وتم التوصل الى حل لمشكلة الحدود في الشطر الجنوبى لليمن ، ولم يكن جائزا للشطر الجنوبى - انذاك - توقيع الاتفاقية مع عمان بمفرده لانها مشكلة تمس اليمن كلها .. فتاخر توقيع الاتفاقية ، ثم اعلنت الوحدة اليمنية في ١٩٩٠ ، وبعدها تم استئناف المباحثات والمفاوضات حول الحدود لوضع الصيغة النهائية للاتفاق ، ونحن الآن على وشك الانتهاء من وضع اللمسات الاخيرة على هذا الاتفاق لتوقيعه في صيغته النهائية . وهو اتفاق قائم على أساس الحق التاريخى والقانونى للبلدين .

وحول خلافات الحدود بين اليمن والسعودية ، يؤكد صالح شائف ان اليمن على استعداد تام للتفاوض من السعودية لحل المشكلة ، وقد اكدت القيادة اليمنية على هذا المبدا اكثر من مرة .. وهى قضية قديمة ، ولكنها لم تطرق للتفاوض قبل الوحدة بسبب عدم امكانية النظام اليمنى الحاكم - قبل الوحدة - حل المشكلة بمفرده .. وعقب اعلان الوحدة في ١٩٩٠ ، وفى اول بيان للحكومة اليمنية ، تم التاكيد على ان الجمهورية اليمنية على استعداد لطرح مشكلة الحدود مع السعودية للتفاوض على اساس الحق التاريخى والقانونى .. ويؤكد صالح شائف ان القضية الرئيسية هى الحدود التى لم ترسم في مناطق كثيرة بين اليمن والسعودية مثل الربع الخالى ، وقد كانت هناك مشكلات حدود أخرى مع السعودية في «نجران» و«جيزان» وغيرهما ، وتم توقيع اتفاقية بين اليمن والسعودية في ١٩٣٤ بشانها ، ورغم ذلك ، عادت محل خلاف ، والسعودية تدعى ملكيتها لاراض يمنية معروفة مثل اجزاء من «حضرموت» و«المهرة» و«مارب» .. وهذه الحدود لم ترسم لان اليمن كان بها جزء مستعمر او جزء اخر يحكمه النظام الامامى الاستبدادى المنغلق بواسطة الامام يحيى وابنائه .. ولم تظهر المشكلة الا بعد الثورة اليمنية في ١٩٦٢ .. ويضيف صالح شائف ان ابعاد القضية كثيرة ومتشعبة ، فهناك شريط حدودى طويل جدا بين اليمن والسعودية ، وان الحكومة اليمنية مازالت تمد يدها لاشقائها في السعودية للجلوس على مائدة المفاوضات وبحث مشكلة الحدود عملا بمبدا الحوار الأخوى والتسليم بمصالح الطرفين ، وعدم اللجوء لاى شكل من أشكال العنف والابتزاز .. ويؤكد صالح شائف ان الحكومة اليمنية لم تتلق ردا حتى الآن من شقيقتها السعودية . وان وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية قد اكد في تصريح له منذ ايام اننا ننتظر رد السعودية بشان التفاوض على الحدود .. واكد صالح شائف ، ان التفاوض يمنح لكل طرف فرصة تقديم وثائقه واسانيده بحيث يحل الموضوع برضاء الطرفين ، وبما يؤمن استقرار البلدين ، واستمرار العلاقة بين الاشقاء ، على اساس الحق التاريخى والقانونى .



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩١

اليمن وجيرانه



بقلم: عبدالرحمن الراشد

منذ أن صار اليمن دولة موحدة، لأول مرة منذ ثلاثة قرون، وهو يعيش في عالم مضطرب بموضوعاته وقضاياه العديدة. فمسألة جمع السلاح هاجس رئيسي وحديث المجالس. والخلافات الحزبية والانتخابية موضوع متشعب ومستمر. اما عمليات التصفيات الدموية التي أتت على عشرات المسؤولين اليمنيين خلال فترة وجيزة فهي هاجس كل من يذهب الى فراشه للنوم. ثم بالاضافة الى ذلك هناك مشاكل الوحدة والمكانة المتراجعة للعاصمة السابقة عدن في الشطر الجنوبي، وقضية توحيد الجيش والخلافات الادارية العديدة التي لا تعد ولا تحصى.

بعد هذا كله هل بقيت هناك من مشاغل أخرى تؤرق الانسان اليمني؟ بكل تأكيد. فأحداث بلاده السياسية غير عادية بكل المواصفات ولكن مشاكل المواطن عادية وهي توجعه اكثر من قصص الاغتيالات والخلافات السياسية. قضيته معيشية بالدرجة الاولى، فهو لا يجد الوظيفة ولا يعرف سببا لارتفاع الاسعار.

لليمن مشاكل لا تعرف مثلها دولة عربية أخرى في كثرتها، ولهذا كان السؤال الذي يدور في خاطري كلما طالعت الصحف اليمنية او التقيت باصدقاء من اليمن، هل صنعاء في حاجة الى مزيد من المصاعب؟

فهذه حكومة تبني دولتين في دولة، تجربة فريدة في المنطقة. ولا يحتاج أي سياسي الى دليل شخصي يدرسه ابجديات الحفاظ على كيان جديد. فالنصيحة الاولى هي كسب صداقة الجميع خاصة في مرحلة التأسيس. مطلب سياسي هين لم تحافظ الحكومة اليمنية عليه بكل أسف. فالوحدة تمت في شهر مايو عام ١٩٩٠، ورحبت بها كل دول المنطقة بلا استثناء.

ولكن في اغسطس، أي بعد ثلاثة أشهر فقط، التهمت القوات العراقية الكويت. كان هذا هو الامتحان السياسي الاول للوحدة. الحكومة اليمنية نسيت النصيحة الاولى في دليل الوحدة، وهي كسب الاصدقاء عند تأسيس الدولة. كانت صنعاء اكثر الحكومات العربية تحمسا لقضية الاحتلال، باستثناء الحكومة صاحبة الغزو، أي بعد ثلاثة أشهر من اعلان الوحدة وقبل اكتمال نقل الحكومة المتوحدة الى صنعاء!

ضيعت حكومة الوحدة فرصة تاريخية حيث كان بامكانها أن تتخذ احد موقفين لصالحها. الاول ان تراعي المنطق السياسي للتوحد السلمي الذي يرفض مبدأ الغزو وبالتالي تأييد حق الكويت كمبدأ يساير مفهوم الوحدة اليمنية نفسها. وهذا يعني أن تحافظ اليمن على علاقتها مع جيرانها مباشرة مثل المملكة العربية السعودية وعمان ودول الخليج الأخرى.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ ... ١٩٩٢

الخيار الثاني ان تلتزم بموقف غير منحاز لبغداد، ولكنه صامت على الاقل من منطلق ان البلاد في حالة انتقال تاريخية، ولا ترغب في أخذ مواقف سياسية. ورغم سلبية هذا المبدأ فإنه كان سيعني ابعاد اليمن عن مخاطر الأزمة. الحكومة في صنعاء لم تحتمل موقف المتفرج فحولت كل اجهزتها الاعلامية ضد الكويت والسعودية واطلقت تصريحات اضافية تأييداً لبغداد.

ولان لكل فعل رد فعل، فقد جاء الرد طبيعيا. فاليمن خسر اهم اصدقائه مثل الكويت والامارات على وجه الخصوص اضافة الى دول أخرى.

اما السعودية، وهي الجارة الكبرى، فكانت أكثر من شعر بجرح التصرف اليمني. ذلك ان السعودية تمنح اليمنيين حق الدخول بلا تأشيرات والتجارة بلا تراخيص. وهذه مزية كبيرة خدمت اليمن شعبا وحكومة لسنين طويلة. وهي الميزة التي لم يحظ بها العرب الآخرون بمن فيهم الاصدقاء جدا للرياض. ومع الموقف الخطير لليمن سقطت هذه المعاملة الخاصة. وابقي على خيط مع اليمن، فالحكومة السعودية لم ترفض الوجود اليمني بل طبقت القوانين التي تطبقها على العرب الآخرين من مصريين وسوريين وغيرهم. البقاء بتأشيرة والعمل بترخيص، وهي الانظمة التي تطبقها كل الحكومات العربية. غير انه من الواجب ان يقال ان اليمني يملك تاريخا زاهيا داخل السعودية، فقد اشتهر بالجد والامانة وكان له دور ايجابي في العمل في السعودية. وهو امر يقره السعوديون ويحترمون المواطن اليمني بصفة خاصة.

ولكن نصف مليون جندي عراقي مدججين بالسلاح، يموجون على حدود السعودية ودولة محتلة واهلها مشردون، ذاك موقف لم يترك لأحد سوى اتخاذ مواقف كانت مؤلمة وضرورية. القصة طويلة ولكن الحكومة اليمنية احرجت رعاياها داخل السعودية، التي طالبتهم بتأشير جوازاتهم. بسبب ذلك راح اليمني ضحية قرارات حكومته اكثر من مرة.

وعلى الرغم من أن اليمنيين اكثر حساسية عند الحديث عن المساعدات السعودية فإنه لا مفر من الاشارة اليها، طالما ان السياق العام يقتضي تبيان الاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها صنعاء في حق مواطنيها وحق مشروعها الوحدوي السياسي. فالسعودية ظلت لسنين طويلة تمول الميزانية اليمنية، وتسد عجزها وتدفع عنها بالنيابة ثمن الخبز ومرتبات المدرسين وفواتير السلاح مجانا رغبة في تحسين العلاقة مع اليمن واليمنيين. الحكومة اليمنية كانت تنظر الى هذا كله على انه علامة ضعف من السعودية



وكانت هذه قراءة خاطئة تماما، وأعتقد انها كانت وراء اندفاع صنعاء خلف بغداد.

الآن، الحكومة اليمنية تتحدث عن مشكلة الحدود مع السعودية، تارة تومىء بطلب حل وتارة أخرى تصرح بفرض حل. واذا كانت الحكومة اليمنية ارتكبت اخطاء فادحة في حق نفسها واضاعت فرصا تاريخية في علاقاتها مع جاراتها وخاصة السعودية فهي تواجه اليوم مفترقا خطيرا. إنها امام طريقين احدهما يؤدي لازدهار اليمن الجديد. والآخر يدخلها في دوامة قد لا تخرج منها قبل سنين طويلة تستهلك كل امكانياتها. فهل تقبض حكومة اليمن على الفرصة المتاحة امامها لتحقيق الاستقرار لكل مجتمع الجزيرة العربية؟ ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

نفي الوساطة لحل خلاف علي صالح والبيض

ترحيب يمني بإقرار قانون الانتخابات رئيس لجنة الأحزاب يستقيل بسبب الانتقادات

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطارة

اقر مجلس الرئاسة اليمني امس قانون الانتخابات العامة امس، بعد ان صادق عليه مجلس النواب، ووصفت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» هذا القانون بانه «خطوة مهمة لتعزيز سير الديمقراطية في اليمن». وتضمن اجتماع مجلس الرئاسة استعراض نشاطات ولقاءات الرئيس ونائبه والاعضاء خلال الفترة الماضية في الوقت الذي نفت فيه مصادر الحزب الاشتراكي اليمني حدوث اي وساطة بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض ادت الى عودة البيض من اعتكافه في عدن الذي استمر بضعة اسابيع. وبينما رحبت الدوائر اليمنية بالتوجيهات التي اصدرها مجلس الرئاسة بشأن عدد من القضايا الامنية والتنموية في اليمن، اعتبرت ان اقرار قانون الانتخابات هو الخطوة العملية الاولى في سبيل اجراء الانتخابات التشريعية لتشكيل مجلس النواب الجديد قبل نهاية الفترة الانتقالية في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

ومن المتوقع ان يصدر مجلس الرئاسة قريباً قراراً بتعيين رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات، الذين اشترط القانون الا يكونوا منتمين الى اي حزب او تنظيم سياسي، وانه «اذا كان المرشح لعضوية اللجنة منتمياً لأي حزب، فعليه اعلان استقالته».

ويأتي اقرار مجلس الرئاسة لهذا القانون في الوقت الذي طلب فيه راشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون مجلس النواب اعفاءه من رئاسة لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية.

وتنشر صحيفة «الوحدة» الاسبوعية في عددها الذي يصدر غداً، خبراً يقول ان وزير الدولة لشؤون مجلس النواب الذي شغل قبل اعلان الجمهورية اليمنية منصب وزير شؤون الوحدة في الشطر الجنوبي، ثم منصب رئيس لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بحكم موقعه الجديد، قدم استقالته من رئاسة اللجنة بسبب خلافات بين الحزبين الحاكمين على تشكيل اللجنة، التي تضم - بالاضافة الى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب - وزيري العدل والداخلية، وأربعة من رجال القضاء، عينوا في شهر رمضان المبارك الماضي. وتقول الصحيفة ان الوزير اليمني قال في خطاب استقالته، انه يريد ان ينأى بنفسه عن هذه الخلافات، وما يترتب عليها من انعكاسات قد تضر بسلامة المسيرة الديمقراطية.

وكانت بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية قد اعترضت على تشكيل اللجنة، وخاصة ما يتعلق بتعيين الاعضاء الاربعة من رجال القضاء، حيث شككت في استقلاليتهم عن اي من الحزبين الحاكمين. وقد عطل هذا الامر مشروع لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية في تنفيذ اعمالها المتعلقة بتلقي طلبات تأسيس الاحزاب، والتأكد من تطبيق القانون، ومنح الاحزاب الشرعية القانونية، لأن جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية التي اعلنت عن نفسها، وبدأت تزاول انشطتها على الساحة اليمنية، تستند حالياً الى الدستور اليمني، الذي اتاح حرية التعبير عن الرأي، وسمح بالتعددية الحزبية والسياسية.

وعلى صعيد نفي الوساطة بين الرئيس اليمني ونائبه، كانت انباء قد ترددت في صنعاء حول جهود قام بها المشير عبد الله السلال اول رئيس لجمهورية اليمن الشمالي والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات - خلال زيارته الاخيرة الى اليمن - ونايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بعد الحديث في الاوساط السياسية عن خلافات بين الرئيس ونائبه بشأن الاحوال الراهنة في اليمن ولاسيما في المجال الأمني.

وقال يحيى المتوكل رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - في تصريح لـ «الشرق الاوسط» - انه «ليست هناك اي وساطة بين الرئيس ونائبه، لأنه ليست هناك قطيعة او خلاف شخصي بينهما، بل ان نائب الرئيس كان في زيارة تفقدية لعدن، ومكث فيها، وقد تكون هناك اسباب لا نعرفها». وأضاف المتوكل «انه على الصعيد الشخصي لا يوجد اي خلاف بين الرئيس ونائبه، وان المؤتمر والحزب شريكان (في الحكم)، وقد يختلفان احياناً ويتفقان غالباً حول سبل وطرق معالجة المشاكل، والحوار لا يزال يجري بينهما حول تحالفهما».

واكد ان «الحزبين الحاكمين» (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) ليس امامهما الا الحوار، ولا مجال للقطيعة، وانهما حققا الوحدة، ولذلك فهما على مستوى المسؤولية، ويشعران بأهمية استمرارها بنفس الزخم والحماس، وان التباين بشأن القضايا الداخلية امر طبيعي حول طرق معالجة هذه القضايا».



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

ضجة في اليمن حول وثيقة تتهم الأصوليين بالتخطيط للاستيلاء على السلطة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ثارت في العاصمة اليمنية ردود افعال متفاوتة، بسبب اثار نشر وثيقة سياسية مجهولة المصدر في صحف الحزب الاشتراكي اليمني، تتضمن تفاصيل ما وصف بأنه مخطط اصولي للسيطرة على مجلس النواب والسلطة في اليمن، من خلال الانتخابات العامة المقبلة في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

فقد ذكرت الوثيقة ان «الاصوليين يريدون الاستيلاء على السلطة في اليمن بالتنسيق مع التنظيم الدولي للحركات الاسلامية، الذي يلعب فيه الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة الاسلامية القومية في السودان دوراً بارزاً اضافة الى الشيخ عبد المجيد الزنداني احد زعماء التجمع اليمني للاصلاح، وهو احد اكبر الاحزاب اليمنية. ويؤكد انصار الحزب الاشتراكي ان الوثيقة تتميز بأهمية بالغة، وتضاف الى مجموعة الوثائق والمعلومات المتوافرة لدى الحزب، التي تحذر من النشاط المتزايد للأصوليين في اليمن، ومن ثم يثير اعضاء الحزب الاشتراكي ضرورة «عمل شيء ما لوقف هذا المخطط الاصولي، الذي سيكون الحزب اول ضحاياه»، وكذلك «لضمان تواصل تجربة الديمقراطية اليمنية، بعيدا عن نفوذ هؤلاء الذين قد يتسببون في تعثرها وربما نكستها».

ويربط أعضاء الحزب الاشتراكي بين هذه الوثيقة ومعلوماتهم عن وجود معسكر تدريب له صبغة عسكرية، يضم مئات الاصوليين من اليمن وغيرها من الدول الاسلامية في منطقة صعدة. كما يربطون بين هذا كله وبين الحملة التي يتعرض لها الحزب من قادة التجمع اليمني للإصلاح، الذين ما فتئوا حتى اليوم يطالبون قادة وأعضاء الحزب بإعلان التوبة.

ولا ترجع مخاوف انصار الحزب الاشتراكي اليمني من المخطط الاصولي - كما يذكر احدهم - الى «ضعف او خوف من احتمال مواجهة خطر داهم، لان مسألة المواجهة يمكن حسمها عسكرياً في اسوأ الظروف»، لكن المشكلة - حسب هذا المصدر - «تكمن في ان التجربة الديمقراطية في اليمن قد تتعرض لانتكاسة اذا ما تمكن هؤلاء من تنفيذ مخططهم، والاستيلاء على السلطة التشريعية».

اما انصار عبد المجيد الزنداني وأعضاء التجمع اليمني للإصلاح فقد اعتبروا ان هذه الوثيقة - وما سبقها من «هجوم» شنه الحزب الاشتراكي عليهم «هو من باب ان افضل وسيلة للدفاع هي الهجوم»، ويرون ان انصار الحزب «يعلمون جيدا ان مستقبلهم السياسي اصبح محكوما بالفشل»، وان تمتعهم بالسلطة - كما كان عليه الحال قبل اعلان قيام الوحدة، وحتى بعدها - لن يستمر طويلا «اذا ما احتكموا لصناديق الاقتراع ولأصوات الناخبين».

ويعتبر هؤلاء ان اي محاولات لتشويه موقف التجمع اليمني للإصلاح والحركة الاصولية في اليمن، سواء عن طريق «الحديث عن معسكرات او انشطة ارهابية او مخطط مزعوم. لا يمثل بالنسبة للتجمع الا مزيداً من الاوراق الرابحة امام انصاره والمتعاطفين معه، ذلك ان تاريخ الحزب الاشتراكي وانجازاته - اذا كان هناك شيء من الانجازات - ما زال ماثلاً للعيان، ويستطيع من يريد ان يكتشف فيه ما لم تره عين ولم تسمعه أذان».

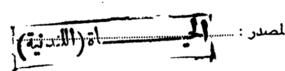
ويراهن عضو بارز في التجمع اليمني للإصلاح على ان نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان المقبل (المنتخب) ستكون من نصيب مرشحي التجمع، «اذا ما تمت الانتخابات بطريقة ديمقراطية حرة والاقتراع السري، وبدون اي تدخل من اية جهة كانت، اما الحديث عن مواجهة مع الحزب الاشتراكي اليمني، ومع غيره من القوى التي يختلف معها التجمع، فهو امر سابق لاوانه، ويمكن اعتباره غير وارد على الاطلاق».

وبين الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح يقف المؤتمر الشعبي العام (الشريك الاساسي في السلطة مع الحزب) موقفا شبه حيادي، حيث انه لا يوافق الحزب كثيراً في ما يطرحه بخصوص مخاوفه من ان ازدياد نشاط الحركة الاصولية في اليمن يمكن ان يشكل خطراً، وفي الوقت نفسه لم يوافق علناً على الهجوم الذي يشنه التجمع اليمني للإصلاح على قادة الحزب ومبادئه وتاريخه، بل حاضره ايضا، وان كان لم يفعل شيئا - بحكم وجوده في السلطة - للحد من شدة هذا الهجوم.

اما انصار المؤتمر الشعبي العام فقد اعتبروا الوثيقة «ضربة معلم» نفذها الحزب الاشتراكي اليمني، واعتبروا ان اي اجراء يتخذه الحزب الاشتراكي في المرحلة المقبلة سيكون من باب «الوقاية خير من العلاج»، وان اي توتر في الاجواء السياسية اليمنية حاضراً ومستقبلاً ستقع مسؤوليته على الطرفين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

اعادة شخصيات الى المكتب السياسي

الحزب الاشتراكي اليمني يركز على الطابع "السياسي" للاغتيالات

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ أكد الحزب الاشتراكي اليمني تمسكه بـ «انهاء الفترة الانتقالية في وقتها المحدد (٩٢/١١/٢١) وتهيئة كل الظروف الضرورية لاجراء الانتخابات النيابية العامة».

وأفاد بيان اذيع في ساعة متقدمة ليل الاثنين - الثلثاء في ختام اعمال الدورة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب، وهي أخر دورة تعقد قبل المؤتمر الرابع للحزب، ان الدورة أولت اهتماماً كبيراً في جدول اعمالها لـ «مناقشة المسألة الأمنية وظاهرة العنف والاغتيالات السياسية». ويذكر ان هذه هي المرة الاولى التي تصف فيها اللجنة المركزية الاغتيالات التي شهدتها الساحة اليمنية بأنها «سياسية» وليست موجهة «ضد حزب معين او شخص بعينه. وانما تستهدف امن البلاد واستقرارها والنظام العام والتجربة الديموقراطية ومسيرة التنمية وسمعة اليمن عربياً ودولياً ووحدة الوطن».

واعتبرت اللجنة المركزية التصدي الحازم لمثل هذه الاعمال وتعزيز الأمن والاستقرار في «مقدم كل المهمات الوطنية المطروحة امام الدولة والمجتمع وكل القوى السياسية (...) ولا بد من بلورة رؤية مشتركة في الحزب والمؤتمر (الشعبي العام) وبقية الاحزاب ليس على مستوى كشف القوى والعناصر المخططة والمنفذة لهذه الاعمال وتقديمها الى القضاء فحسب، وانما لوضع خطوات عملية لتنفيذ المهمات المطروحة امام دولة الوحدة في المجال الامني (...) واعادة تنظيم القوات الدفاعية والأمنية وتوزيعها على اسس سليمة لما فيه المصلحة العامة وبما يساعد هذه الاجهزة على اداء دورها».

واشارت اللجنة الى ان تنفيذ هذه المهمات يتطلب مواصلة الحزب العمل بكل طاقاته مع المؤتمر الشعبي العام وبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات الجماهيرية لانجاز ما بقي من مهمات الفترة الانتقالية والتحضير لانتخابات نيابية».

وشددت على «اهمية الحوارات

للتوصل الى رؤية مشتركة لكل المسائل الرئيسية بما يرسخ سلامة الحياة السياسية في المستقبل ويؤمن مسار التجربة الديموقراطية».

ولاحظ مراقبون ان البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للاشتراكي خلا من اي مواضيع تستدعي ان يصفها الامين العام للحزب بانها «دورة مهمة جداً جداً» ولا تحتمل التاجيل الى ما بعد عيد الاضحى، اذ ان مواضيع النقاش كما ورد في البيان حاضرة في جدول اعمال كل دورة تقريباً وهي الوضع السياسي، والاوضاع العامة، والمستقبل الديموقراطي الوحدوي. ويعتقد هؤلاء بانه ربما كانت اهمية الدورة نابعة من انها ركزت على حسم جملة من المسائل بقيت معلقة في حياة الحزب الداخلية، والتقدم خطوة على طريق الاعداد للمؤتمر العام الرابع بالاعلان ان هذه الدورة هي آخر دورة قبل انعقاد المؤتمر الذي كان يفترض ان يعقد قبل قيام الوحدة، وتأجل الى اليوم ولم يحدد موعد نهائي لعقده، اضافة الى اعادة ترتيب اوضاع كوادر حزبية بارزة كانت فقدت مواقعها في خضم صراعات حزبية سابقة مثل السيد انيس حسن يحيى، وعلي صالح عباد (مقبل)، وعبدالغني عبدالقادر، وابو بكر بانيب، والدكتور عبدالعزيز الدالي الذين اعيدوا الى مقاعدهم في المكتب السياسي للحزب. وهي خطوة اعتبر المراقبون انها ستساعد على تعزيز وحدة الحزب بقبول تعدد المنابر داخله.

وعلى صعيد الترتيبات الحزبية الداخلية كلف الامين العام المساعد السيد سالم صالح محمد رئاسة مكتب امانة اللجنة المركزية، واسندت رئاسة تحرير صحيفة «الثوري» الجريدة المركزية الناطقة باسم الحزب، الى السيد ابو بكر بانيب.

الى ذلك ذكرت مصادر مطلعة ان الاجتماع المشترك بين المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام الذي عقد جلسة مشتركة واحدة قبل بدء اعمال دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي السبت الماضي، لم يستكمل اعماله وسيواصل جلساته بعد انتهاء عطلة عيد الاضحى المبارك منتصف الاسبوع المقبل.



المصدر : الأهالي - القاهرة

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

على سالم البيض :

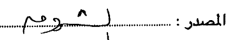
الارهاب يستهدف ضرب الوحدة اليمنية

قال نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني على سالم البيض في ندوة انعقدت قبل ايام عن البرنامج الوطني للبناء والاصلاح : ان موجة الارهاب والعنف التي انفجرت في اليمن في الاونة الاخيرة تستهدف ضرب الوحدة اليمنية وعرقلة الديمقراطية والزج بالبلاد في حرب اهلية .

واعلن نائب الرئيس اليمني عن الدعوة لمؤتمر وطني لمناقشة مشروع ميثاق العمل السياسي في دولة الوحدة يتم فيه تقييم الفترة الماضية من عمر الوحدة ووضع خطة لمواجهة الاشهر الانتقالية الباقية قبل الدخول لمرحلة الشرعية الدستورية

وقال البيض : ان الشعب اليمني لن يفرط في وحدته ولن يتراجع عن الديمقراطية ولن ينساق الى الفتنة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ... ١٩٩٢

عمليات الاغتيال والتفجير في اليمن

لوائح الاتهام تنتظر القرار الرسمي

صنعاء ـ محمد العصار

■ يبدو ان السلطات الامنية في اليمن قد امسكت بأطراف خيوط مهمة قادت الى معرفة الجهة التي نشطت مؤخرا ونفذت العديد من عمليات ومحاولات الاغتيال والتفجير. فقد كشفت صحيفة «التجمع» الناطقة بلسان حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض نقلا عن مصادر خاصة، اسماء بعض الاشخاص الذين ثبتت علاقتهم بالحوادث الاخيرة.

وتفيد صحيفة «التجمع» ان اجهزة الامن اليمنية اصيبت بحالة من الهوس من جراء عثورها على اعترافات مهمة تتعلق بمحاولة اغتيال وزير العدل، خصوصا وان تلك الاعترافات تشير باصابع الاتهام الى جهة لم تكن واردة ضمن احتمالات البحث والتحري.

حدث ذلك عندما تلقت جهات الامن اليمنية محادثة هاتفية من مستشفى الثورة بصنعاء تبلغ عن وجود جريحين اعرب احدهما (احمد محمد عثمان ـ ٢٦ سنة ـ) عن احتفاظه بمعلومات مهمة تتعلق بحادثة الاعتداء على وزير العدل... وابدى تخوفه من قيام جهة ما بالاجهاز على حياته بقصد عدم انكشاف أمرها.. ونقل الجريح على يد رجال الامن الى مكان غير معروف.

كما لاذ الجريح الآخر (عبدالله محمد العمري) بالفرار من المستشفى بعد ان سمع اعترافات زميله..

واثر ذلك قامت فرقة مسلحة من القوات اليمنية، ترافقها مصفحات، بتطويق احدى القرى اليمنية بمحافظة صنعاء، ولقيت مقاومة من اهالي القرية... بعدها تم تسليم المتهم الثالث (مجاهد العمري) لرجال الامن. وتقول صحيفة التجمع ان فرقا للاغتيال السياسي سوف تنتشر قريبا اذا لم تقم الحكومة بالافصاح عن هوية المتهمين والجهة التي تقف وراء الارهاب السياسي في اليمن.

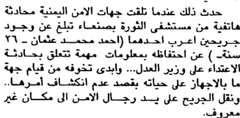
وفي حوار لصحيفة «اليمن تايمز» اجري معه مؤخرا، سئل حيدر العطاس رئيس الوزراء عن عملية تعرض منزله لحادث تفجير واذا ما كان قد تم الوصول الى معرفة الجهة التي تقف وراءه قال:

بتعاون بعض المواطنين استطعنا الكشف عن الخيوط في هذه القضية... وبالفعل تم القبض على خمسة اشخاص وتجري ملاحقة عدد آخر صارت هوياتهم معروفة لدى الاجهزة الامنية... وهناك مؤشرات تربط بين ما حصل بالقرب من منزلي وبين الاعتداء على وزير العدل، وقد قمنا بضبط كميات من المتفجرات لم تستخدم بعد.

ويضيف العطاس مجيبا على سؤال يتعلق بما اذا كان قد اكتشفت اياد اجنبية وراء تلك المحاولات قائلا: «حتى الآن لا استطيع ان اقول شيئا في هذا الامر... ويضيف: ان بعض الفئات تفعل ذلك لانها تشعر ان مصالحها تضررت... وهناك جهات اعتادت ان تقبض من الدولة ومن جهات اخرى.



العطاس



وكانت «الشروق» قد حصلت على معلومات من مصادر مطلعة تفيد بوقوف بعض مشايخ منطقة «المهرة» المتاخمة لسلطنة عمان، وراء عملية منزل رئيس الوزراء.. وان الهدف من ذلك هو ابلاغ رسالة خاصة شعارها «الميزان» تتعلق بتسوية الحدود اثر الاتفاق على ترسيمها اثناء زيارة وزير الاعلام العماني لصنعاء مؤخراً.

ووسط تشديدات امنية وحراسات مكثفة احتفلت اليمن بالذكرى الثانية لقيام الوحدة... وكان واضحا ان هناك شيئا ما لايريد المسؤولون اليمنيون الافصاح عنه في اجواء كتلك.. كما الغيت عملية اطلاق الزينات النارية المعتادة.. واقتصرت الافراح بالذكرى على اجهزة الاعلام التي ظلت توجه البرامج الاحتفالية بالمناسبة، وقد طغى الحديث عن قضايا الحدود بين اليمن وجارتيها ـ عمان والسعودية ـ على ما سواه وجاءت اشارة الى ذلك في بيان الرئيس اليمني الموجه بتلك المناسبة حيث ذكر ان قضايا الحدود لابد ان تحل بالحوار والتفاهم بين الاشقاء على اساس الحقوق التاريخية والقانونية لكل بلد.

ويتردد ان المقصود من وراء حوادث الاغتيالات والتفجير في اليمن ليس فقط استهداف بعض الشخصيات الرسمية. اذ تتضافر قضايا الحدود الساخنة مع الجيران، مع نشاط بعض الشخصيات الحزبية السابقة.. الى جانب اختلافات في بعض وجهات النظر بين الحزبين الحاكمين ـ المؤتمر والاشتراكي ـ مما يجعل التكهنات تؤكد حرص الجهة المستفيدة من كل ذلك على استثمار تلك الفجوات وتوجيه ضرباتها الشديدة لزعزعة استقرار اليمن وتخويف الاستثمارات الاجنبية من المجازفة بالدخول في مشاريع كبرى تنفذها داخل اليمن وخصوصا المشاريع النفطية... ومؤخرا اثبتت دراسة تقدمت بها العديد من الشركات ومنها شركة «هنت» ان اليمن تحتوي على اكبر مخزون من الغاز في العالم وسيتم استثماره للتصدير، وتغذية الصناعات الاخرى.. وسيصل قريبا الى اليمن وفد من شركة ـ ارن ـ الاميركية المتخصصة للدخول في استثمارات مشتركة مع الحكومة اليمنية وشركة ـ هنت ـ في هذا المجال.■■

٣٦٠٠٤٠٠

بعد عامين من توحيد شطري اليمن :

الأزمة الأقتصادية..والاغتيالات على رأس هموم الدولة

□ مر عامان على توحيد شطرى اليمن فى دولة واحدة .. تم خلالهما دمج المؤسسات المختلفة فى الشطرين باستثناء المؤسسة العسكرية وبعض الأجهزة الأخرى .

أيضاً تم وضع دستور لدولة الوحدة وإقامة تعددية سياسية لأول مرة في المنطقة كلها حيث يبلغ عدد الأحزاب الآن حوالى أربعين حزباً تمثل كافة التيارات السياسية بالاضافة إلى أكثر من ١٠٤ صحف ومجلات !!

وشهدت المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة إصدار أكثر من أربعين تشريعا ، بعضها جديد تماما على اليمن ومنطقة الجزيرة العربية تقريبا مثل قانون الاستثمار وقانون المناطق الحرة وقانون الصحافة .. إضافة إلى بعض القوانين التى أقرت بعد جدل وخلاف كبيرين بين الحكومة بحزبيها الحاكمين : المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى من جانب وبقية الأحزاب على الساحة اليمنية من جانب آخر وهى قانون الانتخابات وقانون الأحزاب وقانون منع حمل واستخدام الأسلحة النارية .

ومع دخول اليمن الموحد عامه الثالث ، وبدء العد التنازلى لانتهاء الفترة الانتقالية فى نوفمبر القادم فإن الشارع اليمنى بمختلف فئاته من حكومة وأحزاب سياسية ومواطنين يعيش سلسلة متصلة من التحولات والتحديات التى أصبحت جزءا من حياته اليومية ، وأطلقت حيوية سياسية وفكرية جديدة على هذا البلد الذى كان حتى عام ١٩٦٢ يعيش فى القرون الوسطى وظل حتى نهاية السبعينات يعيش مرحلة من عدم الاستقرار السياسى لتثبيت دعائم الجمهورية .

ففى أول زيارة لليمن منذ أربع سنوات تقريبا ، كانت مجالس المقيل (تخزين القات) هى الشىء الذى لم يتغير فى اليمن الذى عرفته .

الأزمة الاقتصادية واكبت الوحدة

وتأتى الأزمة الاقتصادية على قمة المشاكل والتحديات التى تواجه اليمن والغريب أن الأزمة تواكبت مع إعادة توحيد اليمن ، فقد وقعت أزمة الخليج وماترتب عليها من آثار اقتصادية سلبية بالنسبة لليمن تمثلت فى :

● وقف المساعدات الخليجية وكانت تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار سنويا .

● عودة مايقرب من المليون ونصف المليون يمنى من دول الخليج وارتفاع نسبة البطالة إلى حوالى ٣٦٪ .

● توقف تحويلات اليمنيين التى كانت تبلغ فى الشطر الشمالى ٣ مليارات دولار سنويا و٦٥ مليون دولار فى الشطر الجنوبى . إضافة إلى ماكان يقوم به هؤلاء من استثمار وتحويلات

رب ضارة نافعة

وفى محاولة للخروج من الأزمة ، تم إصدار قانون الاستثمار وانشاء المناطق الحرة لفتح الباب لكل المستثمرين العرب والأجانب واليمنيين بدون أى قيود إضافة إلى التحول نحو الاقتصاد الحر

الانتخابات وتداول السلطة تسيطر على حركـــة الاحزاب

والبـــة السوق ، حيث بدأت بالفـــعل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية كفرنسا وايطاليا والمانيا فى التواجد على الساحة اليمنية خاصة فى مجال التنقيب عن البترول

والطريف أن الرئيس اليمنى قد عبر خلال لقائه بالصحفيين فى احتفالات الوحدة أن وقف المساعدات الخارجية لليمن ربما أفاد اليمن بقوله : رب ضارة نافعة .. معربا عن أمله فى أن تسهم الأزمة الاقتصادية فى تفجير الطاقات الابداعية لدى اليمنيين للخروج منها .

●● الدكتور ياسين النعمان رئيس مجلس النـــواب يؤكـــد أن الأزمـــة الاقتصادية وظروف اليمن كان يمكن أن تكون أسوأ من ذلك بكثير لو جاءت أزمة الخليج ومانتج عنها فى ظل اليمن المشطرة ، فالوحدة امتصت جزءا كبيرا من صدمة زلزال الخليج .

وفى المقابل فإن الرؤية الاقتصادية وربما الاهتمام بالأزمة تكاد تكون غائبة إلى حد كبير فى برامج غالبية الأحزاب ، طبعا فيما عدا تحميل الحكومة المسئولية والعجز واعتبار ذلك نتيجة لسيطرة الحزبين الحاكمين على كل المستويات

الاغتيـــالات

وتتصدر أحداث الاغتيالات وتردى الأوضاع الأمنية - كمـا تجمـــع كل الأحزاب على هذا التوصيف - قائمة أولويات كافة الأحزاب ، تلك التى بدأت فى سبتمبر الماضى وكان أول ضحاياها اثنان من قادة ومـؤسسى التجمـــع الوحدوى اليمنى عمر الجاوى الذى نجا بأعجوبة وكان هو الشخص المقصود ومازال ، بينمـا مات زميلـــه حسن الحريبى ، وتوالت بعدهـا سلسلـــة

رسالة صنعاء



سميه أحمد

الاغتيالات والتى نجح بعضها وفشل البعض الآخر وكان للحزب الاشتراكى الشريك فى الحكم نصيب الأسد منها .. وهو ماانعكس بصورة واضحة فى اهتمام الأحزاب بجمع السلاح

من هنا كانت أهمية الدعوة إلى قانون منع الأسلحة وأيضاً المعارضة الشديدة له رغم صدوره والبدء فى تطبيقـــه بسرعة وصرامة حتى الآن .

بماذا يفســرونها ؟

وعلى الرغم من اهتمام الجميع بخطـورة موجـة الاغتيــالات فإن التفسيرات وربما الاتهامات تعكس بشكل ما محاولة الجميع أو الغالبية استثمار ذلك سواء لتحقيق مكاسب سياسية أو تصفية خلافات قديمة وتاريخية .

فالحزب الاشتراكـــى يرى فى هذه الاغتيالات - والتى كان معظمها موجها لقياداتـه - انها تستهدف كمايقـول الجار الله عمر فيلسوف الحزب وأحد قادته التاريخيين : «مشروع الحزب فى إقامـة الدولـة الحديثـة المدنيـــة والديمقراطية وتوزيع الثروة» وبالتالى يجب الاسراع فى خطوات التحديث .

الجار الله عمر يتفق بعض الشىء مع ما أثير فى الأوساط اليمنية عقب محاولة اغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل حيث كان قد عارض مشروع قانون من خمس نقـاط يتعلق بالعقوبـات حول الزنـــا والسرقة والثأر وتخريب أملاك الدولة والارتـــداد ورفض عرضهـــا من قبل وزارته على مجلس النواب واصفا إياها بأنها غير عصرية ولم تراع مثلاً تطبيق الحد على السارق سواء سرق بيضة أومليون ريال ، كما أنه خاض معركة لتحديث القضاء بدماء شابة جديدة مؤهلة إلاأنه ووجه بمعارضة واسعة ، فمازال القضاء حكراً على فئة معينة .

فى المقابل التجمع اليمنى للاصلاح والذى يضم مشايخ القبائل الكبـــرى وبعض الأحزاب الاسلامية والمتهم الأول فى حادث الاغتيـالات الشيخ عبـــدالله الاحمر أكبر رموزه يلقى بالتهمة نفسها على الحزب الاشتراكى فتاريخ الحزب كلـه تصفية واغتيـــالات من الـــداخل مستشهدا ببعض الحـوادث والتـى كان الفاعل فيها ينتمى للحزب الاشتراكى من عناصر لها ارتباط به !!

عمر الجاوى أحد قيادات التجمـع الوحدوى يرى أن معظم هذه الحوادث الهدف منها زعزعة النظام السياسى وإحداث نوع من الفوضى السياسية ربما لتأجيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية ، طبعاً مع وجود مخطط لتصفية بعض المعارضين المؤثرين ، وعدم استبعاد الأيدى الخارجية التى تريد ضرب الوحدة والتجربة اليمنية الجديدة كلها .

وتظل الحقيقة غائبة فى بلد تعوّد أفراده حمل السلاح واعتبـــاره جزءا لايتجزأ من الشخصية اليمنية .

ويبقى التحدى الكبير والذى يستحوذ على فكر وعمل الأحزاب جميعها الآن



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمافيها الحزبان الحاكمان وهو الاستعداد للانتخابات والتى لابد وأن تتم قبل ٢٢ نوفمبر موعد انتهاء المرحلة الانتقالية حيث تشهد الساحة السياسية فى اليمن العديد من التحالفات أو التنسيق السرى والعلنى بين الأحزاب على اختلاف رؤاها ومواقفها

● فهناك التنسيق بين التجمع اليمنى للاصلاح (القبائل والاخوان المسلمين) والمؤتمر الشعبى الحاكم .

● وهناك التنسيق بين التجمع للاصلاح والبعث والتنظيم الشعبى الوحدوى الناصرى وهو التنسيق الذى عبر عنه الشيخ عبدالله الأحمر شيخ مشايخ اليمن وأبرز رموز الاصلاح من أنه لحماية الوحدة حتى لايلتف عليها الحزبان الحاكمان .

● وهناك التنسيق بين البعث والاشتراكى ، والاشتراكى والشعبى الوحدوى الناصرى ، والتنسيق الكامل منذ أيام قليلة بين الشعبى الوحدوى الناصرى والبعث .. وهى الأحزاب الكبرى والرئيسية فى اليمن إضافة إلى التجمع الوحدوى اليمنى .

شكوك انتخابية

والمراقب لهذه التحالفات بين الأحزاب يدرك أن وراءها هاجس الخوف من عدم إجراء الانتخابات فى موعدها فكما يقول الدكتور قاسم سلام أمين عام حزب البعث أن الارادة السياسية غائبة والخطوات الأولية للانتخابات مازالت غائبة حتى الآن فمازال الحزبان الحاكمان لم يصلا لقرار نهائى

فمثلا على سالم البيض يقول أنه حتى الآن لم ينفذ كل ما اتفق عليه فى اتفاقية الوحدة ، وطرح فكرة المؤتمر الوطنى فهل هى كمايريدها الحزبان الحاكمان للوصول لصيغة تحدد ملامح النظام والمستقبل بشكل صحيح على أساس مبدأ تداول السلطة بشكل سلمى بالاحتكام لصناديق الانتخاب أو صيغة تجمع بين ذلك وقاعدة المشاركة التى نسمعها تطرح بشكل واضح ؟ .

ويرى الدكتور سلام أن الحزبين الحاكمين فى مأزق الآن حيث انشغلا طوال العامين الماضيين بمسألة المناصفة والتقاسم لمؤسسات الدولة ناسين المهمة الأساسية وهى وضع الأسس لبناء الدولة ودمج المؤسسات .

لن تكون ناجحة ١٠٠٪

فى الوقت نفسه أكد الفريق على عبدالله صالح فى لقائه بالصحفيين العرب إجراء الانتخابات ، كماصرح الدكتور ياسين النعمان رئيس مجلس النواب بأنه لايوجد من له مصلحة فى مد الفترة الانتقالية وأن مايُقال ليس إلاصورة من صور المشاكسة بين الحكومة والأحزاب .. معترفا بوجود صعوبات تعترض عملية الانتخابات منها تقسيم الدوائر فى ظل غياب إحصاء سكانى .. ومؤكدا أن الانتخابات القادمة لن تكون ناجحة ١٠٠٪ فستكون هناك صعوبات كثيرة ولكن بعد ثلاث أو أربع دورات ستختفى هذه الصعوبات .

وفى ظل التشكك فى إجراء الانتخابات تبرز أبعاد التقسيم بين الأحزاب المختلفة وهى كما يراها أحد السياسيين المستقلين ورقة للضغط على الحزبين الحاكمين لتوسيع دائرة المشاركة فى الحكم فى حالة عدم إجراء الانتخابات بحيث تمثل الأحزاب الكبرى والتى يشارك بعضها بالفعل بوزير أو اثنين فى الحكومة مثل البعث والتجمع اليمنى

وقد عبر عن ذلك الدكتور قاسم سلام بقوله إنه إذا لم تتم الانتخابات فى موعدها فيجب أن نلجأ لصيغة تضم الأطراف التاريخية فيمايسمى بالوفاق الاستراتيجى حيث يجب أن نمارس الديمقراطية كجوهر لاكشكل ؟! ..

وحتى يتم تحديد موعد الانتخابات ستظل الساحة السياسية اليمنية تتفاعل ، خاصة بعد أن طرح الرئيس على عبدالله صالح فكرة الحوار الوطنى بين الأحزاب جميعاً بمافيها الحزبان الحاكمان ولاقت الفكرة قبولا لدى عدد من الأحزاب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١١ / ١٠ / ١٩٩٢

تقرير اخباري

حبش وحواتمه مرّا من هنا

اليمن فوق برميل من البارود

عدن - عبد الرحمن خبارة:

صورة اليمن من الخارج أقرب الى وعاء من مجموعات متصارعة حول خيارات لا حصر لها.. اما صورتها من الداخل فهي لا تبتعد عن شكل برميل من البارود ضاق بمحتوياته فيما الانفجار متروك للقدر الذي لا احد يعرف ماذا سيحكم في نهاية المطاف. وتشاء هذه الصورة، في بعديها الخارجي والداخلي، ان تتخذ إطارها في قضية حيازة السلاح أو حمله أو بيعه.. حيث وجد المواطنون، فجأة، أسلحة ثقيلة وقنابل وأنواع الدبابات في بيوتهم، وفي منعطفات الطرق التي لا تصلها السلطة.

ففي صنعاء صدر قانون «حمل الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات» بعد مخاض كبير من المناقشات والتعديلات على خلفية ضغوط من داخل مؤسسات الحكم ومشايخ كبيرة متنفذة تملك الكثير من السلاح والذخائر في معاقلها خارج المدن وداخلها.

وعلى مدى عام كامل من المناقشات المكثفة جرى تغيير اسم القانون من «قانون حيازة السلاح» الى «قانون تنظيم حمل السلاح» الأمر الذي يعني إبقاء البلاد فوق برميل من البارود قابل للانفجار في أية لحظة.

وكان مجلس النواب اليمني، وهو مجلس بالتعيين، قد شهد مناقشات حامية حيث تقدم ٣٥ نائباً معظمهم من شيوخ القبائل وعلى رأسهم رئيس حزب التجمع للاصلاح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بطلب شطب قانون حيازة الأسلحة واعتبروا الأمر بمثابة محاولة للحزب الاشتراكي اليمني تجريد ابناء القبائل من سلاحهم، وقد أيد الأحمر عدد من شيوخ الجنوب والمناطق الشرقية. وفي لحظة من اللحظات كاد الصراع ينفجر مع إصرار الحزب الاشتراكي على صدور قانون بتحريم السلاح، وليس بتنظيم حمله كما يطالب رؤساء القبائل، وقد فاقم الوضع ما جرى من محاولات اغتيال ونسف منازل قادة الحزب الاشتراكي من جهة وما جرى من حملات عسكرية واسعة ضد مجموعات قبلية متمردة من جهة ثانية، حيث اختارت الرئاسة الموقف الذي يؤيد تنظيم حمل السلاح في ضربة أخرى وجهتها الى شريكها في السلطة.

وكانت محاولة اغتيال وزير العدل واحد قادة الحزب الاشتراكي عبد الواسع سلام نقطة الذروة في الخلافات حيث أختار الاشتراكي كما يبدو تكتيك المساومة تجنباً لمواجهة لن يكسب فيها الجولة، سيما وان محاولتين اخريين طالتا منزل رئيس الوزراء (الاشتراكي) ابو بكر العطاس ونائب رئيس الوزراء (الاشتراكي) محمد المسدوس قد أكدتا ان الطرف الآخر قد قبل التحدي بالسلاح.

وفيما صدر قانون «تنظيم حمل السلاح» اتجهت الأنظار في صنعاء الى «برميل البارود» الذي يقول عنه مراقبون أجانب انه يسع كل ما في اليمن حيث يهدد انفجاره كل شيء، وحيث لم يعبأ بكل هذا السلاح في غضون عامين من عمر الوحدة بين الشطرين.

ويشير اولئك المراقبون الى ان القبائل اليمنية اختزنت السلاح منذ زمن طويل وان رؤساء القبائل والمتنفذون السياسيون والأعيان كانوا يقتنون السلاح في خلال صراعات مديدة بينهم ومع السلطات وقد أورثوها لابنائهم كما أورثوا لهم نزعة التسلح سواء بهدف الحماية الذاتية من حملات الجباية الحكومية أو بهدف ضمان الهيمنة والسطوة المحلية.

وتقول المعطيات غير المنشورة في اليمن ان تجارة السلاح في عدن بدأت عام ١٩٧٩، حين تم تشكيل لجنة باسم «هيئة المشتريات» برئاسة وزير الداخلية آنذاك صالح مصلح قاسم، وتضم ثلاثة وزراء كانت تتولى بيع سلاح الدولة الموروث عن الاستعمار البريطاني الى المشايخ.. وكانت أكبر صفقة بيع قد تمت مع رئيس قبائل آل عبيدة في مأرب الشيخ هادي صالح.

وقد شاركت الحكومة اليمنية في تغذية سوق السلاح الداخلي ببيع مختلف الأسلحة «الروسية» فوصلت قيمة المبيعات عام ١٩٨٤ حوالي ٣٠٠ مليون ريال يمني شمالي (٨٠ مليون دولار) حسب احصاءات البنك الأهلي. ولقد تحسن ميزان مدفوعات اليمني الجنوبي ليس بسبب مداخيل العملة الصعبة من تجارة السلاح فقط بل لأن الحكومة كانت تسوق جزءاً من أسلحة تعود لصالح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) وأسلحة أخرى للجبهة الديمقراطية (نايف حواتمة)، وهي الأسلحة التي حصلت عليها الجبهتان من البلدان الاشتراكية خاصة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا او اشترتها بأثمان رمزية من هذه الدول.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

تقسيم السلطة من حق الشعب لا القيادة
قوى الأحزاب غير متكافئة في السلطة والثروة

أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي اليمني في حديث لـ «الشرق الأوسط»

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قال عبده محمد الجندي أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي في اليمن وعضو مجلس النواب ان المشكلة ليس في وجود الوثائق و القرارات التي تحل المشكلات القائمة، بل في عجز الحكومة

عن تنفيذ قراراتها وبرامجها، ووضعها موضع التنفيذ، كما انها تكمن ايضا في عجز المعارضة عن الانطلاق من اطار وثائق الحكومة، واهمها «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري والمالي»، ومحاسبتها على ضوء تلك الوثائق.

واشار القيادي اليمني - في لقاء خاص مع «الشرق الاوسط» الى ان الحديث الدائر في الاوساط اليمنية حول انعقاد مؤتمر وطني، او لقاء مائدة مستديرة، هو نتيجة طبيعية للوضعية التي تعيشها الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية الحاكمة وغير الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية.

السلبيات أكثر

واوضح ان كثيراً من الاشكاليات - الناتجة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية، مضافة الى طبيعة المشاكل الناتجة عن الفساد المالي والاداري - قد حدثت خلال الفترة الماضية، وذكر انه - انشغل الحزبان الحاكمان بالتقاسم، فتضاعفت حدة الازمة، وشغلت الناس عن طبيعة الايجابيات التي تحققت، مثل الوحدة والديمقراطية ونشاط الاستكشافات النفطية.

واضاف قائلا ان «مثل هذه العوامل ساعدت الى حد كبير على عدم وحدة الراي حول النظرة الموضوعية للحاضر والمستقبل، وهذا بالطبع ناتج عن ممارسة التعددية من حيث كونها حقا دستوريا، يفترض تنظيمه بقانون. ولأن قانون الأحزاب صدر ولم ينفذ بعد، ولأن لجنة شؤون الاحزاب خضعت لعملية التقاسم، فقد نتج عن ذلك تضارب الآراء الباحثة عن الحل».

وقال «وتأتي فكرة المؤتمر الوطني في هذا الاطار، وفي رأينا انها فكرة لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية، اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الشعب كله ينتمي الى احزاب، ولكل حزب برنامجه ورؤيته الخاصة، والكل ينطلقون من منطلق مجموعة من الثوابت».

واستطرد أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي اليمني قائلا: «وفكرة المؤتمر الوطني لا تكون - في رأينا - الا بين قوى متناقضة، كما كان يحدث في الماضي حينما انقسمت الجبهة الداخلية الى جبهتين تبحثان عن حلول وسطية. ورأينا في الحزب الديمقراطي الناصري ان لقاء المائدة المستديرة على قاعدة المساواة بين جميع الاحزاب يعتبر وسيلة افضل، اذا ما كان الهدف هو البحث عن قواسم مشتركة، يرتكز عليها ميثاق العمل السياسي المعد والمقر من قبل الجميع». واضاف انه «في جميع الاحوال، فان الحل لا يتأتى الا من خلال الديمقراطية، التي تأتي فيها القسمة من الشعب، وليس من القيادة السياسية للحزبين الحاكمين».

تقييم سياسي

وحول تقييمه لما مضى من الفترة الانتقالية قال: «تقييم المرحلة الانتقالية مسألة ليست سهلة، ومع ذلك يمكن القول بأنه مع استثناء الايجابيات الثلاث: الوحدة والديمقراطية واستكشاف النفط فان السلبيات هي الطاغية. ومع ذلك فقد كانت المرحلة الانتقالية ضرورة لتنظيم كيفية الانتقال من واقع مجزأ الى واقع موحد، استعداداً لخوض المنافسة الديمقراطية

القائمة على قاعدة التداول السلمي للسلطة».

وتطرق الى موضوع الوزن النسبي للاحزاب اليمنية فقال «ومع ان التأثير في عملية الانتخابات المقبلة سيكون انعكاسا لوضع الاحزاب، وموقعها من السلطة والثروة، اي اننا لا نستطيع أن نساوي بين احزاب تمتلك السلطة والثروة واحزاب لا تمتلك من مقومات العمل التعددي القائم على التكافؤ سوى حرية الرأي، وربما كانت مثل هذه الاحزاب قادرة على امتلاك مقومات الاستمرار لممارسة حقيقية بعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية، لكنها الآن سوف تدخل الانتخابات مثقلة بالهموم والمتاعب، الناتجة عن عدم توافر الامكانيات، وغياب الوعي بالديمقراطية.

وينظر امين عام الحزب الناصري الديمقراطي الى مسألة التحالفات بين الاحزاب على انها «ضرورة من الضرورات الملحة بين حزبين او اكثر، اذا توافرت المقومات السياسية والفكرية والبرنامجية للتقارب، وقد اجرينا بعض الحوارات مع عدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية الحاكمة وغير الحاكمة بهدف الوصول الى رؤى مشتركة، يتم الانطلاق منها في اقامة التحالفات، ولكن بما لا يؤثر على استقلالية اي طرف من اطراف التحالف: واستمر يقول «ففي رأينا ان من عوامل نجاح التحالف قيامه على التكافؤ والثقة المتبادلة، وعدم تفكير طرف بانه يستطيع ابتلاع الطرف الآخر».

تجربة البرلمان

وحول تقييمه للتجربة البرلمانية لدولة الوحدة اليمنية قال: «الحقيقة ان التجربة البرلمانية حققت نجاحا كبيرا في ممارسة العمل الديمقراطي العلني، ووقف اعضاء مجلس النواب مواقف وطنية تجاه الكثير من القضايا،، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. وكانوا - خلال هذه المواقف الصريحة والواضحة مع الحكومة - يعبرون عن حرصهم على تنفيذ مصالح الشعب، ليس باعتبارهم مدافعين عن الحكومة - لأن الأغلبية من الحزبين الحاكمين - ولكن باعتبارهم مسؤولين امام الشعب - وقد اتضحت هذه الحقيقة خلال الجلسات العلنية لمجلس النواب، سواء كان ذلك في اقرار القوانين، او في محاسبة الحكومة».

وتابع يقول «وانا اعتقد ان هذه التجربة البرلمانية لها ايجابياتها التي لا تتوقف عند توحيد القوانين، بل تتجاوز ذلك الى تحقيق فائدة اكبر على مستوى الوعي بالديمقراطية، وهذا لا يعني عدم وجود السلبيات.

كما ان هذه السلبيات تبرز حينما يغلب البعض التوجهات الحزبية على قناعاتهم الوطنية وخصوصا في المواقف الحاسمة التي تستدعي استجواب الحكومة، او سحب الثقة منها. اما في ما عدا ذلك، فان جميع اعضاء مجلس النواب يقفون بمسؤولية وشجاعة في تغليب الواجب على الانتماء الحزبي، كما حدث عند مناقشة



بعض القوانين. ومنها قانون الاحزاب وقانون الصحافة وقانون الانتخابات - غير ان التقصير يتمثل في ان المجلس لا يقوم بدوره الرقابي كما يجب».

واوضح انه «اذا كانت ايجابيات التجربة الماضية اكثر من سلبياتها، فان المستقبل واعد بتطبيق أوسع وافضل لممارسة الديمقراطية، خصوصا حينما يحل المجلس المنتخب محل المجلس المعين».

وحول ما يقال عن احتمال تعديل بعض مواد الدستور اليمني، قال امين عام الحزب الناصري الديمقراطي وعضو مجلس النواب «لقد كان رأينا ان الوحدة انجاز عظيم وثابت، وان الدستور - وان كان احد هذه الانجازات - يظل في الاخير وثيقة من صنع البشر، قابلة للحذف والاضافة، تبعا لطبيعة المتغيرات التي تجتاح عالم اليوم، فتعديل الدستور تفرضه ضرورات منها ما ينطلق من الحرص على تماسك الجبهة الداخلية من اجل توحيد الرؤية للثوابت، ومنها ما ينطلق الى مجاراة المتغيرات خاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي، ففي الدستور شيء، وفي برنامج البناء الاصلاح الوطني نجد شيئا آخر».

وأضاف «وكذلك فيما يتعلق بالفصل بين السلطات، وتحديد صلاحياتها بدقة، والتخلص من الصيغ الاقرب الى الشرعية الثورية منها الى الشرعية الدستورية، ومنها ما يعود الى طبيعة التعددية نفسها، ينبغي ان ينص الدستور صراحة على ان التعددية السياسية والحزبية، والتبادل السلمي للسلطة ركن اساسي من اركان النظام السياسي للدولة. وقد كانت لنا وجهة نظر حول عدد من مواد الدستور، رغم اننا قلنا «نعم» عندما تم الاستفتاء عليه، ولذلك نحن مع اي تعديل يأتي عبر القنوات الدستورية، ويوافق عليه الشعب».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توسيع قيادة الاشتراكي ليس تمهيداً لعودة علي ناصر

تحركات للتنسيق بين حزب التجمع والبعث والحزبين الحاكمين استعداداً للانتخابات اليمنية

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الاوسط»

اكد جار الله عمر احد القياديين في الحزب الاشتراكي اليمني (احد التنظيمين السياسيين المشاركين في الحكم) ان ضم ستة من انصار الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد الى عضوية المكتب السياسي للحزب لا يعتبر جزءاً من تهيئة الظروف لعودة علي ناصر نفسه الى صفوف الحزب، على النحو الذي تتناقله دوائر الشارع السياسي في اليمن، وقال ان «الحزب يزيل ما تبقى من آثار احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) وما ترتب عليها، وينظر الى المستقبل مخلفاً الماضي وراءه بصورة عملية».

واوضح المسؤول اليمني ان الاشخاص الستة وهم ابو بكر باذيب، وعبد الغني عبد القادر، وانيس حسن يحيى، وعلي صالح عباد (مقبل)، اضافة الى الدكتور عبد العزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، ومحمد قاسم الثور «لهم دورهم الكفاحي المعروف»، على الرغم من اتهامهم في الماضي بـ «الوقوف ضد الشرعية الحزبية»، عندما ايدوا الرئيس السابق علي ناصر في فترة الصراع على السلطة. وقال: «ان الخطوة الجديدة هي لتعزيز التوجه الديمقراطي داخل الحزب، وتوسيع نطاق القيادة الجماعية، كما انها تؤدي الى تبادل اوسع للرأي». وأكد ان حزبه «بحاجة الى كفاءة هؤلاء وخبرتهم السياسية الطويلة».

واشار جار الله عمر الى ان الحزب الاشتراكي اليمني خلف وراءه كل الاحداث السابقة منذ قيام الوحدة، «بما فيها احداث ١٣ يناير، وليست لدى الحزب حالياً اية ملاحظة ضد اي شخص، كما انه لا يحمل كراهية او ثأراً».

وفي رد على سؤال لـ «الشرق الاوسط» عن امكانية حدوث اتصال مباشر بين الحزب وعلي ناصر لكي يعود الى صفوف الحزب، قال: «لم تجر اي اتصالات بهذا الصدد، وعند حدوثها فإنها يمكن ان تعلن، الا انه كانت هناك سبل اخرى لمعرفة وجهات النظر، سواء كانت وجهات نظر علي ناصر او وجهة نظر الحزب». وأكد ان «الماضي انتهى، وأصبحت هناك نظرة اكثر اشراقاً الى المستقبل».

ويأتي القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، في دورة اجتماعاتها السابعة والعشرين، في اطار عملية المصالحات والتنسيق والتحالفات الجديدة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية استعداداً للانتخابات المقبلة. فبينما ينسق المؤتمر الشعبي العام (الشريك الآخر في السلطة) مع حزبي التجمع اليمني للإصلاح (تيار قبلي واسلامي) والبعث العربي الاشتراكي (تيار قومي)، اضافة الى التنسيق مع الحزب الاشتراكي، اتخذ الحزب الاشتراكي نفسه خطوة غير متوقعة بالبدء في محادثات من اجل عملية تنسيق مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، بعد فترة من تبادل الاتهامات بالعنف السياسي والاغتيالات التي اودت بحياة عدد من اعضاء الحزب الاشتراكي.

فقد علمت «الشرق الاوسط» من مصادر مطلعة ان اجتماعاً عقد مساء الثلاثاء الماضي في منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس وزراء اليمن، وكان الاجتماع برئاسة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، وبحضور يحيى الشامي عضو المكتب السياسي مع الشيخ عبد الله الاحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح، وعبد الوهاب الأنسي الامين العام، ومحمد حسن دماج محافظ المهرة، المتاخمة لسلطنة عمان، وليس من المؤكد ما اذا كان دماج قد حضر الاجتماع بصفته مسؤولاً محايداً، ام بسبب تعاطفه مع التجمع اليمني للإصلاح.

وقالت المصادر ان هذا الاجتماع - الذي جاء في اعقاب دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي مباشرة - بحث العلاقات بين الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح، والاوضاع السياسية والداخلية، وأبلغت المصادر

«الشرق الاوسط» ان الحزبين اتفقا على نقاط متعددة، اهمها استئناف الحوار بينهما عن طريق تكوين لجنة مشتركة، على ان يتم هذا الحوار على اساس قاعدة اعلان النتائج التي يتم التوصل اليها، ووقف المهاترات الاعلامية في صحف الحزبين، واستطلاع شكاوى وهموم كل طرف لدى الطرف الآخر، كما ادانا الارهاب والعنف، وأبديا استعدادهما لمساعدة الحكومة في تنفيذ الخطة الامنية.

وكان المؤتمر الشعبي العام قد اصدر بياناً مشتركاً مع حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن السبت الماضي ٦ يونيو (حزيران) عبرا فيه عن اهتمامهما «بضرورة وأهمية الحوارات الوطنية العامة، وتعميقها في ظل المناخ الديمقراطي، والحرص على تحقيق اهداف الثورة اليمنية، والحفاظ على النظام الجمهوري ومكتسبات الشعب، وبناء الدولة العصرية الحديثة».

وقد ادان بيان المؤتمر والبعث عملية الاغتيالات السياسية «التي تعتبر ظاهرة خطرة تهدد السيادة الوطنية ووحدة الجبهة الداخلية، وتخل بالتوازن الاجتماعي، وتسيء الى الديمقراطية، وتضر بأمن واستقرار المواطنين»، ووصفها بأنها «ظاهرة غير حضارية، تعبر عن العجز والقصور الاخلاقي والسياسي»، ودعوا الى «تصحيح الاوضاع الاقتصادية والمالية والادارية»، «وترسيخ مبدأ سيادة القانون». «في اطار الثوابت والقواسم العامة» التي تتفق عليها كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية والقوى اليمنية الاخرى.وكانت صحف كل من الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح تتبادل حملات اعلامية مستعرة، حيث حملت صحف التجمع الحزب الاشتراكي مسؤولية التراكمات والصعوبات في المحافظات الجنوبية والشرقية، واتهمته بقيادة البلاد الى الفساد الاجتماعي.

وانتقدت مصنع «البيرة» في عدن، ودعت الحكومة الى اغلاقه، بينما هاجمت صحف الحزب الاشتراكي الاصوليين ووصفتهم بأنهم «قوى متخلفة. تعرقل المشروع الحضاري الذي يدعو الحزب الى تنفيذه، وتحديث اليمن وعصرنتها»، اضافة الى الاتهامات التي كانت تكيلها للتجمع بالوقوف وراء عمليات الاغتيال في صفوف الحزب الاشتراكي.

وكذلك كشفت صحيفة «عدن» - التي تصدرها منظمة الحزب الاشتراكي (فرع عدن) - في عددها الاخير عن وثيقة قالت انها تتضمن خطة اعدها الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة الاسلامية في السودان والتنظيم الدولي للحركات الاصولية بمشاركة الشيخ عبد المجيد الزنداني زعيم الاخوان المسلمين في اليمن - التي تنتظم حزبياً في صفوف التجمع - للانقلاب على الديمقراطية في اليمن، وأشارت الى ان الوثيقة تدعو الى «تغيير شكل النظام السياسي ورئاسته الحالية، وتقديم التمويل اللازم لتنفيذه في اطار المعركة الانتخابية المتوقعة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وأوضحت الصحيفة ان «مخطط الترابي والزنداني» يتضمن «تعديل المادة الدستورية الخاصة بانتخاب مجلس الرئاسة من قبل مجلس النواب (البرلمان)، واستبدال مادة اخرى بها تقضي بانتخاب الرئيس من جانب الشعب مباشرة، بعد ان يرشح البرلمان ثلاثة شخصيات اسلامية لكي يختار الشعب احدها للرئاسة».

وفي ما عدا الهجوم على التيار الاسلامي - الداخل في اطار التجمع - يبدو ان هناك امكانية للتنسيق بين التجمع والحزب الاشتراكي، وتأمل قيادة الحزب في حدوث انشقاق داخل التجمع يؤدي الى عزل التيار الاصولي تمهيداً لتجريمه سياسياً وادانته وضربه.

وعلى صعيد آخر وصفت صحيفة «١٤ اكتوبر» - الناطقة باسم الحزب الاشتراكي في عدن - قانون الانتخابات العامة الجديد بأنه «بوابة عبور آمنة الى المستقبل»، ودعت - في افتتاحية عددها الصادر امس - «القوى السياسية والاجتماعية الى تحويله الى حقيقة ملموسة، من خلال الالتزام الصارم بنصوصه بعيدا عن كل المراهنات السياسية الضيقة، بحيث تتحول الساحة السياسية الى ساحة تنافس وتسابق من اجل مصلحة اليمن».

حملة الاغتيالات فى اليمن من وراءها .. ولمصلحة من؟

صنعاء ـ من عبدالله الصادق:

منذ أن قامت الجمهورية اليمنية اثر قيام الوحدة بين شطرىّ اليمن بدأت ظاهرة الاغتيالات فى اليمن بشكل غير مألوف.

وبالرغم من تصريحات عديدة لمسؤولين فى الحزب الاشتراكى ـ وهو المستهدف الأول ـ من ان التجمع اليمني للاصلاح الذى يمثل التيار الاسلامى ليس له أية علاقة بهذه الاغتيالات، فان كثيرين من مشعلى الفتنة يلمحون من طرف خفى وعلى استحياء الى علاقة التجمع اليمنى للاصلاح بتلك الاغتيالات.

والحق ان التجمع اليمنى للاصلاح وبشهادة من اعدائه قبل اصدقائه لم تكن الاغتيالات فى يوم من الأيام اسلوبا من أساليبه.

ويطرح السؤال نفسه: من وراء حملة الاغتيالات فى اليمن؟ وما المصلحة من وراء ذلك؟.. يقول المراقبون ان الجواب واضح تماما لمن يعيش فى الساحة اليمنية بل لكل متأمل لملابسات تلك الحوادث، فالحزب الاشتراكى فى نظر البعض يعتبر المسؤول الأول عن هذه الاغتيالات، اذ ان معظم الاغتيالات انما جاءت بين أعضائه ومعظمها لتصفية حسابات بين أفراد الحزب وهذا لا يحتاج الى دليل، اذ ان كثيرا من هذه الحوادث وحسب المصادر الرسمية وقع اثر نزاع حاد على منصب من مناصب الحزب مما يجعل المسؤول السابق يقتل خلفه فى المنصب كما حصل فى كثير من الأماكن.

من جهة أخرى فان الانقسام بين صفوف الحزب بالاضافة الى وجود جناح للرئيس السابق للشطر الجنوبى على ناصر محمد، أدى الى الصراع بين هذه الأجنحة ومحاولة ظهور كل جناح على حساب الآخر خاصة وان هناك تضاربا فى كثير من آراء المنتمين الى الحزب حيث لم يعد يجمعهم فكر واحد ومعسكر واحد.

ويسعى الحزب فى خطته ايضا الى اشعال الفتن بين القبائل فى محاولة للتفريق بينها وتفكيكها وزرع العداوة بينها لكي يسهل القضاء عليها، ويشاركه فى هذا ـ كما يرى البعض ـ «المؤتمر الشعبى العام» خاصة وان معظم القبائل قد لحقت بقافلة «التجمع اليمنى للاصلاح» الذى يمثل التيار الاسلامى، وقد كان من هذه المحاولات محاولة اغتيال صادق الأحمر نجل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر «زعيم قبيلة حاشد» وذلك من قبل احد أعضاء الحزب الاشتراكى من قبيلة بكيل، والمعروف ان شيخى القبيلتين عضوان فى التجمع اليمنى للاصلاح.

اتجاه آخر يرى ان بعض الأحزاب المرتزقة تقوم ببعض عمليات الاغتيال والتخريب اما خدمة للمؤتمر الشعبى العام وإما خدمة للحزب الاشتراكي لكى يوجه الاتهام الى الاسلاميين، ويجدر بالذكر انه بعد مقتل أحد أفراد شرطة المرور فى العاصمة صنعاء قامت مظاهرة وأعمال شغب وقد قبض على عدد من ذوى اللحي المستعارة كما ضبطت وزارة الداخلية الفى لحية صناعية مخصصة لذلك الغرض.

ولكن اذا كانت الاحتمالات السابقة واردة لمصالح حزبية فلماذا يتهم مجلس الرئاسة بالمشاركة فى عملية الاغتيالات؟ لاتزال الحكومة ـ حسب مصادرها ـ تبحث عن الجناة الذين قاموا بمحاولات اغتيال كثيرة.. وربما كان ذلك نتيجة طبيعية للمطالبة شبه اليومية للشيخين عبدالمجيد الزندانى وعبدالله صعتر للاسراع بالكشف عن هوية الجناة.

ويرى البعض ان الحكومة تهدف من التساهل فى هذه القضايا الى اشياء من اهمها: اثبات ان الحالة الأمنية فى البلاد غير مستقرة ومن ثم فان الوقت لم يحن بعد لانتقال السلطة خارج الحزبين الحاكمين واقناع الشعب ان حيازة السلاح هى السبب ■



عشية تعيين اللجنة العليا للانتخابات اليمنية

تنافس محموم بين الأحزاب والتنظيمات

صنعاء: «الشرق الأوسط»

من المقرر ان يصدر مجلس الرئاسة اليمني قراراً بتعيين رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات خلال الاسبوع المقبل وفي فترة اقصاها الثامن عشر من يونيو (حزيران) الحالي. جاء ذلك في قانون الانتخابات العامة الذي صادق عليه رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبد الله صالح الاسبوع الماضي بعد الموافقة عليه من قبل مجلس الرئاسة وإقراره من مجلس النواب اليمني.

ونص القانون الذي اثار جدلاً في الاوساط السياسية اليمنية على بعض الاجراءات الاستثنائية التي تشير الى اجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب قبل نهاية الفترة الانتقالية (٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني المقبل). وأجاز مجلس الرئاسة استثناء المواعيد الدائمة المحددة في القانون «بناء على عرض اللجنة العليا للانتخابات».

ويعتبر المراقبون ان صدور القانون بشكله النهائي وفي هذا الوقت بالذات اكد نوايا مجلس الرئاسة اليمني بخصوص اجراء الانتخابات العامة في موعدها، وحسم الخلاف الذي تردد - ولا يزال - حول مدى جدية القيادة اليمنية في المضي قدماً في تنظيم الانتخابات في موعدها، واستعدادها لتهيئة الظروف الملائمة ورغم وجود آراء تدعو الى التريث في موضوع اجراء الانتخابات والى اهمية اتخاذ اجراءات تسبق عملية الانتخابات وتهيئ الاجواء المناسبة التي تكفل نزاهتها وبعدها عن اي تأثير قد تمارسه السلطة الحالية.. وهي الآراء التي يتبناها انصار عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى السياسية اليمنية، الذين يطالبون بتشكيل حكومة انتقالية واستكمال تأسيس دولة النظام والقانون وإتاحة فرص متساوية لجميع الاحزاب في خوض الانتخابات الاولى من نوعها.

الا ان هناك من يؤيد وبشدة اجراء الانتخابات في موعدها ويرى ان مجلس نواب جديد منتخب مباشرة من الشعب سيكون افضل وسيلة للتخفيف من حدة المشاكل التي تواجه البلاد، ولمحاسبة الحكومة - أيا كانت - بشكل اقوى مما هو عليه الوضع حالياً.

كما يرى انصار هذا الرأي ايضا ان استقلالية رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات الذين سيصدر بتعيينهم قرار من مجلس الرئاسة بناء على ترشيح من مجلس النواب - حيث نص القانون - على ان تشكل اللجنة العليا للانتخابات من عدد لا يقل عن خمسة اعضاء ولا يزيد عن سبعة من بين قائمة تحتوي على ١٥ اسماً يرشحهم مجلس النواب، وان لا يكونوا منتمين الى اي حزب او تنظيم سياسي، واذا كان احدهم منتمياً الى اي حزب وجب عليه اعلان استقالته من ذلك الحزب. هذه الاستقلالية ستمكنهم من ادارة الانتخابات بشكل سليم بعيداً عن اي تأثير محتمل من الحكومة الحالية.

ويتوقع المراقبون ان تبدأ الحملة الانتخابية مباشرة بعد اجازة عيد الاضحى وان تتحرك الاحزاب والتنظيمات السياسية بشكل مكثف استعداداً لخوض هذه الانتخابات، وان كان هناك من لا يستبعد مقاطعة بعض الاحزاب لهذه الانتخابات خاصة تلك الاحزاب التي ترى ان الاجواء ليست مهيئة تماماً لإجراء انتخابات نزيهة وحرة، وترى ايضا ان واقع الحال لن يتغير كثيرا بعد هذه الانتخابات لاعتقادها ان مسألة تداول السلطة سلمياً في اليمن ليست ممكنة في ظل الظروف الحالية، وتعتبر انه من الافضل لها ان لا تشارك في انتخابات تعلم جيدا ان نتيجتها لن تحدث التغيير الذي ينشده الشعب اليمني.

وعلق احد كبار الصحافيين اليمنيين على الاجواء العامة المتعلقة بالانتخابات قائلا: «لا نشعر نحن كناخبين لممثلينا في اول مجلس منتخب لنواب وحكومة المستقبل بشيء من الحماسة نحو ممارسة حقنا الشرعي والقانوني الذي انتظرناه طويلا». وقال الكاتب والصحافي عبد الرحمن الحيدري في مقال نشرته صحيفة «الحق» الأسبوعية المستقلة في عددها الاخير ان من حقنا كناخبين وبخاصة اولئك المستقلين والذين لا ينتمون الى اي حزب من الاحزاب، ان نقرأ ما اعدته تلك الاحزاب السياسية المتعددة من برامج وخطط رسمتها لمعالجة «كتلة المشاكل» المتراكمة في جميع مناحي الحياة. وأضاف: «اننا نريد معرفة وعبر اي وسيلة من وسائل الاعلام الاساليب والطرق العملية والواقعية لحل قضايانا الامنية والاقتصادية والمالية والتعليمية الى آخر القائمة الطويلة» ويشير بعض المراقبين الى ان الانتخابات المقبلة لن تكون سوى عبارة عن فصل آخر من فصول المسرحية التي اعدها ويخرجها بنجاح الحزبان الحاكمان في اليمن واللذان حكما شطري اليمن (قبل الوحدة) لاعوام طويلة دون ان تتمكن قوة من ازاحتهما. ويرون انه ما لم تحدث معجزة ويقرر الحزبان تسليم السلطة سلمياً واتاحة الفرصة لغيرهما من القوى السياسية او حتى لدماء جديدة من داخلهما لاداء شؤون البلاد بأسلوب جديد افضل - فإن شيئاً كبيراً لن يتغير.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

العرشي يناشد المنظمات الإنسانية مساعدة اللاجئين الصوماليين في اليمن

عدن: من لطفي شطاره

وجه يحيى حسين العرشي وزير الدولة اليمني لشؤون مجلس الوزراء ورئيس الهلال الأحمر اليمني - في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» - نداء الى المنظمات الدولية والهيئات الانسانية، ناشدها تقديم العون العاجل لآلاف الأسر من الاطفال والنساء والشيوخ الصوماليين اللاجئين في اليمن بعد ان خصص عدد من المعسكرات والمخيمات في اليمن لايواء هؤلاء اللاجئين.

وقال ان بلاده ليس بمقدورها وحدها ان تقوم بهذا الدور الانساني لتخفيف الأعباء التي أفرزتها الصراعات السياسية في دول القرن الافريقي. ودعا منظمة غوث اللاجئين الدولية الى مضاعفة مساعدتها للاجئين الصوماليين في اليمن. لأن نقص الأموال والامكانيات أديا الى تفاقم الوضع بالنسبة للاجئين في اليمن.

وطلب الهلال الأحمر اليمني من منظمة «اطباء بلا حدود» تقديم المساعدات الصحية للاجئين.

وأكد العرشي ان منظمة غوث اللاجئين تقوم بواجبها قدر الامكان، وأنها انشأت مفوضية لها في صنعاء للاشراف على تقديم المساعدات، وتذليل الصعوبات، ولتكون حلقة اتصال مع المنظمة لاطلاعها على ظروف اللاجئين في اليمن.

وجدد المسؤول اليمني مناشدة بلاده للمنظمات الدولية لتقديم مزيد من الدعم للاجئين الذين يعيشون ظروفاً صعبة، نظراً لقلة المساعدات الخارجية، واستمرار عملية النزوح الى اليمن، خاصة ان عدداً من القوارب الصومالية وصلت الى السواحل اليمنية خلال الأيام القليلة الماضية، مقلة مجموعات من الأسر والأطفال.

وقال العرشي ان اليمن رغم الظروف التي تمر بها إلا انها ستقوم بواجبها الانساني في إيواء هؤلاء اللاجئين الذين فروا إليها طلباً للامان.

وأوضح ان هناك تنسيقاً مشتركاً لترتيب أوضاع اللاجئين بين جمعية الهلال الأحمر اليمني والحكومة اليمنية ومنظمة غوث اللاجئين، لانشاء مخيمات اضافية في محافظات عدن وتعز وحضرموت، وهي المناطق التي يتمركز فيها اللاجئون الصوماليون.

ولم ينف رئيس الهلال الأحمر اليمني ما تناولته بعض الصحف المحلية عن اكتشاف حوالي ١٢ حالة إيدز بين الصوماليين القادمين الى اليمن، وقال ان الوقاية مطلوبة لمجابهة هذا المرض والأمراض الأخرى التي قد يحملها اللاجئون. وأوضح ان ندوة الايدز التي انعقدت في صنعاء قبل أشهر دعت الى مزيد من الحيطة نظراً لكثافة عملية النزوح، وتشديد الدور الرقابي الصحي على اللاجئين، لتجنيب اليمن أي أضرار من هذا الوباء، أو غيره من الأوبئة المعدية. ودعا أيضاً الى تشديد الاجراءات الأمنية، بعد ان ازدادت عملية تداخل اللاجئين الصوماليين وسط المجتمع اليمني، وذلك حفاظاً على العادات اليمنية من أي مساس بها نتيجة هذا الذوبان. وقال ان هذه الدعوة ليست تقليلاً من شأن تقاليد الآخرين، ولكنها حفاظاً على القيم الاجتماعية اليمنية. وكانت أنباء صحافية قد ذكرت ان اليمن تجري تنسيقاً مع منظمة غوث اللاجئين الدولية، لاعادة اللاجئين الأثيوبيين - الذين يتواجدون في معسكرات داخل مدينة تعز، على مسافة ٢٠٠ كيلومتر من عدن - واللاجئين الصوماليين الذين ينتشرون في عدن - الى بلادهم، بعد ان تحسنت الأحوال السياسية، وانتهت الصراعات المسلحة في البلدين. إلا ان رئيس الهلال الأحمر اليمني أبدى دهشته لمثل هذه الأنباء، في الوقت الذي يتزايد فيه النزوح من الصومال الى اليمن. وتوفي ما يقرب من ٢٠ لاجئاً فوق الباخرة التي نقلتهم قبل أسبوع الى ميناء عدن، بعد ان ظلوا على متنها لمدة تقرب من اسبوعين دون غذاء أو ماء، حيث كان من المفترض ان يصل إليهم الغذاء والشراب من مفوضية غوث اللاجئين والهلال الأحمر اليمني.

ونشرت صحيفة «التجمع» - المعارضة - انه كان يسمح بانزال جثث الموتى فقط من فوق الباخرة.

اليمن

حوار صريح وشامل
مع حيدر ابوبكر العطاس

صنعاء - عفاف زين

رئيس الوزراء اليمني لـ «الوسط»: نريد تقليص حجم قواتنا المسلحة

لأننا لم نعد نحتاج الى جيش كبير

لا ننوي القضاء على سلطة القبائل بل وضع حد نهائي لظاهرة الثأر



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

كشف رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابوبكر العطاس، في مقابلة خاصة صريحة وشاملة مع «الوسط»، ان القيادة اليمنية تنوي تقليص حجم القوات المسلحة في اليمن على اساس ان دولة الوحدة اليمنية «لم تعد في حاجة الى جيش كبير». وتحدث العطاس، بشكل مفصل، عن الخطة الامنية الجديدة التي وضعتها الحكومة، موضحاً ان هدفها «ليس تحريم اقتناء الاسلحة بل تنظيم حمل الاسلحة» في البلاد. وأكد تصميم السلطات اليمنية على ازالة «ظاهرة الثأر» نهائياً من المجتمع اليمني، وأشار الى ان السلطة «لا تنوي النيل من سلطة القبائل» في اليمن. وشرح العطاس مهام الفترة الانتقالية وأهدافها وأكد ان هذه الفترة ستنتهي في موعدها ولن يجري تمديدها.

واعترف رئيس الوزراء اليمني ان بلاده ليست «في وضع ديموقراطي» لكنه اعرب عن اعتقاده بأن اليمن «يسير نحو الديموقراطية». وأشار الى ان الغالبية الكبرى من الفعاليات السياسية في اليمن تبدي رضاها على مشروع اتفاق ترسيم الحدود مع سلطنة عمان. وفي ما يأتي نص المقابلة الخاصة مع العطاس:

■ صرحت، اثر محاولة الاغتيال التي تعرضت لها اخيراً ان الذين قاموا بهذه المحاولة هم المتضررون من مشروع دولة الوحدة اليمنية، وان المحاولة استهدفت الخطة الامنية التي تنفذها حكومتك لجمع الاسلحة والحد من ظاهرة العنف السياسي. من هم المتضررون من اشاعة الاستقرار في اليمن؟ ما حجمهم، وما الصعوبات التي تواجه الخطة الامنية؟ وكيف ترد على القائلين ان محاولة اغتيالك هي مجرد تصفية حسابات داخلية في الحزب الاشتراكي؟

– المتضررون سيفصحون عن انفسهم بأنفسهم ولسنا بحاجة للكشف عن هذه النوعيات من المواطنين. الشعب اليمني سيعرف من هم في يوم من الايام. لا اعتقد ان حجمهم السياسي في البلاد يستحق الاشارة اليه، وهو ليس بذي شأن. وأنا اتوقع ان تنجح الاجهزة المختصة، بمعاونة المواطنين، في الكشف عنهم وتعريتهم. ما يمكن شعبنا من ازاحتهم عن طريقه بعيدا عن ظواهر العنف المسلح.

● هل تعتقد ان الخطة الامنية واقعية وممكنة التحقيق نظرا الى مكانة السلاح لدى المواطن اليمني؟

– الخطة الامنية ليست طموحنا، او لا تعبر عن كل طموحات الشعب اليمني للانتقال الى وضع اكثر استقراراً واماناً. وضعنا الخطة الامنية وقد استوعبنا الظروف المحلية في الجمهورية اليمنية، حيث اعداد كبرى من مواطنينا يقتنون السلاح ويحملونه. لم يكن هدف الخطة الامنية تحريم اقتناء الاسلحة بل توخت الحكومة تنظيم حمل الاسلحة، لاسيما في المدن الرئيسية كصنعاء والمدن الكبرى. واود الاشارة الى مسألة مهمة وهي ارتباط ظاهرة اقتناء الاسلحة بظاهرة اخرى شائعة في المجتمع اليمني، وهي ظاهرة الثأر، وهي ذات اسباب وجذور تاريخية. ومن يريد القيام باغتيال احد السياسيين لا يتظاهر بحمل السلاح، بل يقتني السلاح بشكل سري ويخطط لتنفيذ جريمته. فالاغتيالات السياسية تحدث في بلدان متقدمة يحظر فيها اقتناء الاسلحة. فنحن نود تقنين ظاهرة حمل الاسلحة لمحاصرة ظاهرة الثأر ذات



المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

النتائج السلبية في مجتمعنا ما يؤدي الى ضمور السلطة القضائية، واستبدال القوانين المرعية بأخرى، يحدث الاخذ بها فوضى عارمة تعرقل مخططات الدولة لارساء بنيان المجتمع المتطور. فالدولة تتحمل مسؤوليتها للقبض على اي مواطن يستخدم السلاح للأخذ بثأره. وسيقترع مجلس النواب على المشروع الذي تقدمت به الحكومة من اجل تنظيم هذه الامور. وسيلي هذا مباشرة حوار صريح حول ظاهرة الثأر وإيجاد السبل الكفيلة بازالتها نهائياً، بعد ان تتحمل الحكومة مسؤولياتها لملاحقة اي مواطن يرتكب جرائم ثأرية. كل هذه الاجراءات ستجعل الخطة الامنية اكثر واقعية. وأحب ان اشير الى لقاءات كثيرة عقدتها مع شخصيات وطنية قبلية ذات وزن، من مشايخ وفعاليات اجتماعية. هذه اللقاءات كشفت للحكومة عن تطلعات هذه الشخصيات الى اليوم الذي تتلاشى فيه ظاهرة الثأر، وما يرافقها من مظاهر حمل الاسلحة واقتنائها.

● **ما هو رأيك بما قاله السيد سالم صالح، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وعضو مجلس الرئاسة اليمني، عن ان «المسؤولين عن بعض اعمال العنف يحتمون بالقبائل»؟ وكيف ستطبقون الخطة الامنية، لملاحقة هؤلاء المطلوبين من دون الاصطدام بالقبائل التي تردد انها تقتني اسلحة ثقيلة؟**

– حسب علمي، بدأت القبائل ومعها شخصيات اجتماعية مرموقة، ترفض منح غطاء قبلي او حماية اي مواطن يمني يقوم بأعمال ضد الدولة، وضد الامن والاستقرار في البلاد وربما يكون لنفر قليل من القبائل رأياً مغايراً. اي شيخ قبيلة او زعيم قبلي يحمي بعض المطلوبين للعدالة. لا بد ان تربطه علاقة ما بما قام به هؤلاء الذين ارتكبوا اعمالاً مخلة بالامن ضد سلطة الدولة. الامر المتعارف عليه في بلادنا، وفي اي مجتمع قبلي، والذي يمكن للدولة تفهمه، هو ان تحمي القبيلة احد افرادها اذا ارتكب جريمة ثأر، فالقبيلة تحمي افرادها وتنصرهم في هكذا حالات، وهي قضية نتفهمها ونحاول ايجاد وسيلة لتحاشي حدوث جرائم الثأر. لا تحمي القبائل مواطنين يرتكبون جريمة الاغتيال السياسي وانتهاك سلطة الدولة والاخلال بالامن. ونحن نفرق بين قضايا الثأر والعنف السياسي. العنف السياسي له مقاييس وشروط اخرى.

● **يعتقد بعض القبائل اليمنية، في ضوء ما سمعته من بعض المشايخ وعقلاء القبائل، ان الخطة الامنية الحكومية تسعى الى القضاء على سلطة القبائل واخضاعها لسلطة الدولة، واحتوائها. وتتخوف هذه الفعاليات القبلية من نموذج التعامل الذي اعتمدته السلطة السياسية في الشطر الجنوبي، قبل اعلان الوحدة، مع الشرائح القبلية التي تعرضت للتلاشي والضمور. هل هذه المخاوف مبررة في رأيكم؟ وهل سعت الحكومة الى هذا الهدف حين وضعت الخطة الامنية؟**

– قالوا هذا الكلام نفسه عن «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي». اعتبروا هذا البرنامج محاولة لترويض القبائل وادخالها في المجتمع المدني، وربما احداث متغيرات اجتماعية تبدل من الموازنات الراهنة. لكننا نؤكد ان نيات الحكومة وهدفها هو خدمة المجتمع. نحن نهدف الى ادخال المجتمع اليمني الى المجتمع الحضاري. لا يمكن الانتقال الى مرحلة الدولة الحديثة من دون تطوير المجتمع وتفعيل المؤسسات. والدولة اليمنية بعد توحدها امتلكت امكانات واسعة، على المستوى البشري وعلى مستوى الثروات الوطنية، ما يستلزم بالضرورة الانتقال الى مجتمع حضاري متمدن، يكون التنافس على العمل والانتاج فيه شغل المواطنين ودأبهم، مما يؤمن فرص الحياة الكريمة والعيش الهنيء لكل المواطنين بطرق مشروعة وصحيحة، وشرط نهوض المجتمع استخدام كل الامكانات لصالح بناء المجتمع الحديث حيث يسود الامن وتتلاشى كل مظاهر التخلف الاجتماعي كالثأر وخلافه.

سلطة القبائل والثأر

● **ما رأيك بالتخوف المبطن الموجه الى الحكومة، الذي اصدره عدد من كبار شيوخ القبائل اخيراً في صورة بيان من تسع نقاط عبر عن «تخوف القبائل من الاجراءات الامنية التي اتخذتها الحكومة»، وأشار الى «ان اليمن كله يحمل السلاح». هل يؤدي هذا البيان الى اعادة النظر في الخطة الامنية؟**

– اولاً نحن لم نأخذ هذا البيان على انه تحذير مبطن موجه الى الحكومة. ولا نريد ان نأخذه على هذا المحمل. هذا البيان اظهر لنا ان البعض اساء فهم الخطة الامنية. الحكومة لا تنوي تحريم اقتناء السلاح انما تهدف الى تنظيم حيازته، وسبل استخدامه. والخطة لا تنوي النيل من سلطة القبائل.



● حدثت متغيرات عميقة في منطقة القرن الافريقي، بعد سقوط نظام العقيد منغستو هيلا مريم العام الماضي، وشهدت المنطقة ضعف سلطة الدولة المركزية وبروز ظاهرة الدولة القبلية سواء في اثيوبيا او في جيبوتي والصومال. هل تشعرون بالقلق ازاء ما يجري حولكم من متغيرات، ابرزها تنامي سلطة الدولة القبلية لا سيما وان بعض القوى الخارجية تتبنى المطالب التي يسوقها بعض قبائل القرن الافريقي لاقامة سلطتها على اسس قبلية بحتة؟

– لا مجال لمقارنة ما يحدث في القرن الافريقي مع ما يجري في الجمهورية اليمنية، لهذا لا يمكن ان تقلقنا مستجدات القرن الافريقي. بالعكس منذ فترة طويلة بدأ المجتمع القبلي اليمني يشهد تعاظم دور الدولة وتنامي نفوذها. وهدف الدولة من تنامي دورها تنظيم حياة المواطنين، وتسهيل سبل العيش الكريم لهم. لا اعتقد ان ما يحدث في اثيوبيا وجيبوتي يمكن ان ينتقل الينا بالعدوى، او يقلقنا. نحن نثق، بعد قيام الوحدة اليمنية، ان المستقبل سيشهد ترسيخ سلطة الدولة المركزية في الجمهورية اليمنية. وخلال زيارتي اخيرا الى عدد من المحافظات المتميزة بوضعها القبلي، لمست ان المطلب الرئيسي لمشايخ وعقلاء القبائل التي زرناها هو الحاحهم على ضرورة بسط سلطة الدولة واقامة مؤسساتها في قراهم ومناطق عيشهم، فقد الحوا على ضرورة وجود المحاكم والقضاء ومخافر الشرطة والامن الداخلي. وهذا نعتبره مؤشراً على ان الشعب اليمني يتجه نحو اعلاء كلمة الدولة وبسط سلطتها على كامل ترابها لتعزيز دور الدولة المركزية لاقرار العدالة والقانون بين المواطنين. وما يجري الآن من حوادث مخلة بالامن هو مجرد نتيجة لاستمرار ظواهر الثأر والعادات المجتمعية الاخرى المرافقة لها. والدولة ناشطة في تصديها لهذه السلبيات الاجتماعية.

● الاسباب التي تشيرون اليها كبواعث لظاهرة العنف في الشارع، ليست جديدة على الجمهورية اليمنية. هل هناك اسباب اخرى فاقمت وضعية الاخلال بالامن وبروز ظاهرة الاغتيالات؟

– الاسباب الجديدة التي ادت الى تفاقم ظاهرة العنف هي بروز مستجدات سياسية. وسيرتكب اصحاب الطموحات السياسية اخطاء كبرى اذا هم توسلوا العنف لتحقيق اهدافهم. من جهة اخرى رأينا، ونحن نسعى الى القضاء على ظاهرة الثأر، ضرورة تصنيف جرائم الثأر كقضايا جنائية، وعلى الدولة ان تتحمل مسؤولياتها. الآن، بسبب العادات المتوارثة، لا يحرك قضايا جرائم الثأر امام المحاكم سوى «صاحب الدم» او اقارب الضحية، لا الدولة. هذه الثغرة ادت الى تفاقم ظاهرة الثأر وتكريس العنف كطابع ملازم للمجتمع اليمني. لكن اذا اخذت النيابة العامة والدولة مسؤولية تحريك الدعوة، من منطلق الحق العام، للحفاظ على الامن، حينها سيقلع المواطنون تدريجياً عن هذه العادة.

تقليص حجم الجيش

● هل تعتقد ان الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية، وهي قرابة خمسة اشهر، كافية لوضع هذه الطموحات في صورة قوانين منظمة لحياة المواطنين؟ وهل ترون أن الاشهر القليلة كافية لانجاز توحيد القوات المسلحة، وتوحيد العملة، وانجاز ما اتفق على تحقيقه خلال الفترة الانتقالية؟ وفي حال حتمت الظروف تمديد المرحلة الانتقالية كيف ستوفق الحكومة بين ضرورة التمديد وضرورة الاستجابة للأصوات الكثيرة المطالبة بانهاء الفترة الانتقالية في موعدها؟

– أعتقد بحدوث مبالغة في فهم مهام الفترة الانتقالية. لقد تحدثت في الماضي عن ضرورة التمييز بين مرحلتين: فترة انتقالية، عمرها سنتان ونصف السنة وفترة اخرى لاحقة يحتاجها اليمن لاستكمال بناء اسس الدولة اليمنية الحديثة. الفترة الانتقالية، في تقديري، طابعها سياسي، ومهمتها الرئيسية دمج المجتمع اليمني، الذي كان مشطراً، ودمج القيادتين السياسيتين والمؤسسات التي كانت قائمة في الشطرين قبل الوحدة، حتى تصبح فريق عمل واحد في الدولة اليمنية الجديدة التي قررت تيارات البلاد السياسية بناءها صبيحة الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠. وبالتالي فان بناء هذه الدولة واستكمال تشريعاتها لا يرتبطان بحدود الفترة الانتقالية. وإذا كان اليمن، في حكومتيه خلال ثلاثين سنة من التشطير، انجز ٢٥٠ قانوناً، فلا يمكن استبدال هذا الكم



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

الكبير من القوانين الشطرية بأخرى وحدوية في غضون عامين ونصف العام.

● ما الذي حمل القيادات السياسية في الشطرين اذن على تحديد الفترة الانتقالية بعامين ونصف العام فحسب، عوضاً عن الاخذ بخيار آخر اكثر واقعية؟

– سنتين ونصف السنة فحسب، كما قلت آنفاً، هي الفترة اللازمة لاستكمال الاندماج، ثم تبدأ بعدها مرحلة بناء الدولة واستكمال التشريعات في كل الاجهزة. ويعاد بناء اجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة. هناك مؤسسات قد تندمج، وأخرى قد تبقى مستقلة، هناك



دولة الوحدة واجهت مشاكل لكن لا تمديد للفترة الانتقالية

مؤسسات قد تنتهي. لذلك حين يقال ان الفترة الانتقالية ذات مهام محددة، منها استكمال صياغة قوانين معينة. وتحقيق اندماج كل المؤسسات. هذا القول ليس دقيقاً وغير واقعي.

● ما هو الخيار الذي تطرحه، بما يسهم في وضع تصور دقيق لمهام الفترة الانتقالية؟

– الفترة الانتقالية. وهي فترة سياسية، مهمتها الاساسية تحقيق دمج المدرستين السياسيتين اللتين كانتا في السلطة، قبل تحقيق الوحدة. والمتمثلة في نظامين سياسيين مختلفين. مهام الانتقالية الجمع بين رموز هذين النظامين وحملهما على الجلوس الى طاولة واحدة. ليفكر الجميع في هموم واحدة، من خلال نظرة واحدة ولتحقيق هدف واحد.

واعتقد. من هذا المنطلق الواقعي، ان الفترة الانتقالية حققت الاهداف المرجوة منها، على المستوى السياسي. وعلى مستوى التشريعات وادماج المؤسسات، ثمة مهام اخرى تحتاج الى وقت اطول لانجازها، قد تسهم الفترة الانتقالية في تأمين الارضية اللازمة لانجازها فيما بعد.

● دمج المؤسسة العسكرية على سبيل المثال؟

– ممكن. ثمة برامج وخطط في الوقت الحاضر تهدف الى دمج المؤسستين العسكريتين بشكل كامل وأنا، حقيقة، اتقدم بتصور آخر مغاير بالنسبة الى القوات المسلحة.

● ما هو هذا التصور، وهل توفرت لديك معطياته من خلال الممارسة العملية لمفهوم الوحدة؟

– لقد ناقشت تصوري الخاص بالقوات المسلحة مع كبار القادة العسكريين. ونخطط الآن، بعد استكمال الموافقة، لنسير في هذا الاتجاه انا اطرح خيار اعادة بناء وتنظيم المؤسسة العسكرية، لا أن يقتصر الامر على مجرد دمج للقوات المسلحة في شطري الوطن. الدمج هو مجرد ان تجمع فحسب. مجرد ارقام عددية تضاف الى اخرى من مخلفات التشطير، علماً ان كل شيء حولنا قد تغير بعد استكمال الوحدة. الاكتفاء بدمج المؤسستين العسكريتين عمل غير ثابت، ولربما كان مصدر مشاكل كثيرة في المستقبل. لهذا نحن نعكف على صياغة البرنامج الجديد الخاص بالقوات المسلحة.

● ما هو هذا البرنامج وما هو شعاره؟

– ينص هذا البرنامج على اعادة بناء القوات المسلحة اليمنية. لدينا اتجاه الى تقليص حجم القوات المسلحة في الجمهورية اليمنية.

● ما المستجدات التي قادت الى الاخذ بهذا التصور؟

– لم نعد الآن بحاجة الى هذا الحجم الكبير من القوات المسلحة التي كانت قبل الوحدة في شطري اليمن. كل منا اسس قوات مسلحة كبيرة لمواجهة بعضنا بعضا. وكانت لدينا بعض الحدود التي



تجب حمايتها، فحميناها، وبالتالي كل شطر تربص خلف جيش كبير في مواجهة الآخر. الجمهورية اليمنية اليوم ليست في حاجة الى هذا الجيش الكبير. لقد انتهت الاسباب الموجبة لحشد هذه القوات واعدادها، والسبب الرئيسي يتمثل في رغبتنا وطموحنا الى بناء الدولة اليمنية. وركيزة البناء الاولى هي الاقتصاد وليس القوات المسلحة. امام الدولة اليمنية خياران: اما اعطاء مواردنا لبناء مؤسسات اقتصادية وتنموية كبرى تستمر وتتفاعل وتنمو وتسهم في بناء اليمن العصري والمتمدن، واما ان نعطي مواردنا لبناء القوات المسلحة. والخيار الذي نراه منسجما مع طموحاتنا هو بناء اقتصاد وطني، وصياغة المؤسسة العسكرية وفق تصور عملي يستطيع حماية السيادة اليمنية وتثبيت الاستقرار في البلاد.

● بناء القوات المسلحة، وفق التصور الذي تطرح، يصبح قضية سياسية مرتبطة بتوجهات القيادة بعد الوحدة وليس مجرد اضافة ارقام ودمج مؤسسات؟

– قضية سياسية نعم، وهو احد ابرز هموم دولة الوحدة. ولهذا اعتقد ان فهم مهام الفترة الانتقالية على انها فترة زمنية محددة، خصصت لاضافة وتجميع مؤسسات الشطرين، هو فهم غير دقيق، مهمة الفترة الانتقالية، ذات صبغة سياسية، في الدرجة الاولى. والآن بدأنا اعادة بناء كل المؤسسات التي دمجناها بعد اعلان الوحدة. فنحن نؤمن باعادة البناء وليس مجرد اضافة ودمج مخلفات التشطير. القضاء على التشطير لا يتم من خلال الاحتفاظ بنتاجه المؤسستي، عسكرياً وإدارياً وإقتصادياً، انما من خلال اعادة بناء مؤسسات الدولة اليمنية وفق سياسات الدولة التي غلبت الاقتصاد على الاحتراب، والتنمية على بناء المؤسسة العسكرية. والحفاظ على سيادة وأمن الأوطان قضية سياسية قبل ان تكون عسكرية. ونحن في الجمهورية اليمنية ندعو الى التعايش وحسن الجوار. قبل ٢٢ مايو (ايار) ٩٠ كنا منقسمين الى دولتين، وصبيحة الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠ صرنا دولة واحدة. لقد انتقلنا بسرعة لأن نكون دولة واحدة. يجب ان نثبت كوننا صرنا دولة واحدة، ومقومات هذا الثبات اعادة بناء مخلفات القسمة على دولتين. لقد اعدنا النظر في كثير من الانظمة والمؤسسات التي تكونت في «مرحلة الدولتين» في ضوء توحدنا وتداعيات هذا التوحد.

● هل يفهم من كلامك ان الحكومة اليمنية الحالية، المكونة من الحزبين الكبيرين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، لم تتجاوز بعد مخلفات التشطير؟

– نحن لا نتكلم على التشطير. انتهت القسمة على «اثنين» منذ قيام دولة الوحدة. اعدنا النظر في هياكل الوزارات التي قامت على اساس القسمة على «اثنين». وحين نعيد النظر يعني اننا إنتهينا من التشطير ونريد بناء الدولة اليمنية وفق تصورات جديدة طرحتها تجربة الوحدة. واتفقنا على ان المناصب السياسية هي من درجة «وزير» وما فوق. اما ما دون هذه الدرجة فهي مناصب مدنية يتنافس عليها كل ابناء اليمن، وفق شروط ابرزها الخبرة والجدارة، وليس اللون السياسي او الاعتبار المناطقي. مع هذا لا استبعد وجود ممارسات خاطئة خارج هذا التصور. ومهام الحكومة تصويب هذه الاخطاء وتجاوزها. واعتقد اننا نجحنا في الحكومة حين طرحنا، في ضوء «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي»، اعادة النظر في هياكل المؤسسات التي شكلت بعد الوحدة على اساس الدمج.

انعدام الثقة والشواذ

● فهمك الخاص لمهام الفترة الانتقالية، والتصورات التي تدعو الى اعادة البناء، لا الدمج، هل هي حصيلة تجربتكم في السلطة بعد اعلان الوحدة؟ وهل تعتقد ان الاشهر القليلة المتبقية لحكومتك تتيح لك فرصة تصحيح كل التصورات الخاطئة؟

– برزت هذه التصورات في خاطري بعد قيام دولة الوحدة. كنت في الموقع التنفيذي المتقدم في السلطة، رئاسة الوزراء، في مواجهة مشكلات عدة. اول الاشكاليات التي واجهتها ضرورة استيعاب اننا كنا بالامس «اثنين» واليوم صرنا «واحداً». صحيح صرنا في مؤسسة سياسية واحدة، لكن في هذه المؤسسة مدرستين مختلفتين. ولاحظت اننا حين بدأنا مناقشة الموضوعات العامة في البلاد كان علينا مراقبة الذات ومحاسبتها لأننا لم نعد نتحدث بمنطق



• المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

لسنا في وضع ديموقراطي بل نحن نسير نحو الديموقراطية

القسمة على اثنين. ولاحظت ان القضايا العامة كانت تناقش، غالباً، وفق مدرستين مختلفتين في المنحى السياسي والفكري. وواجهتني صعوبات كبرى ازاء هذا الوضع الشاذ. حين اعلنا الوحدة واغفلنا عن ثغرة وحيدة هي ضرورة اعادة بناء المؤسسات وفق صيغة جديدة تتفق عليها المدرستان السياسيتان، ممثلة بالحزبين الشريكين في السلطة، لا ان نكتفي بمجرد الدمج والاضافة. ادركنا نحن هذه الثغرة في حكومتنا، بعد ثلاثة اشهر من اعلان الوحدة. وطرحنا الموضوع على المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وعلى اللجنة العامة في المؤتمر الشعبي العام. ولذا تقرر تشكيل لجنة لوضع برنامج سياسي تهتدي به المؤسسات لبناء دولة الوحدة اليمنية. وسميت «لجنة التنسيق السياسي» برئاسة سالم صالح، الامين العام المساعد في الحزب الاشتراكي وعضو مجلس هيئة الرئاسة اليمني لكن تأخر اللجنة في وضع «البرنامج السياسي» المطلوب اضطر الحكومة الى القيام بهذه المبادرة. فشرعنا، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، في صياغة «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي». واستعنا لهذا الامر بعدد واسع من كوادر الحزبين الشريكين، ومن الجامعة.

وبعد اعداد المسودة الاولى التي استغرقت مناقشات كثيرة، فوجئنا بمواقف مستغربة من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. كان كلاهما يعارض البرنامج. كلفوا هم باعداده لكنهم تأخروا، ولذا انبرت الحكومة لانجاز هذه المهمة تحت وطأة الضغط عليها. إثر ذلك نوقش الامر بصراحة، وكانت المناقشة حادة. بعد ذلك دعونا الحزبين الشريكين في السلطة وجلسنا معاً ووصلنا الى الصيغة الاخيرة التي حازت على موافقة الجميع في كانون الاول (ديسمبر) الماضي. ونوقش البرنامج مع الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى. وحين بدأنا بتطبيق معطيات «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي» الذي وافق الجميع على الاهتداء به، ومن ضمنه الخطة الامنية الحالية الهادفه الى جمع وتنظيم حيازة السلاح، هاجمنا كثيرون واعتقدوا ان الخطة الامنية مجرد رد فعل على ظاهرة العنف السياسي في البلاد، وان الخطة هي محاولة للالتفاف على القبائل لاحتوائها ونزع سلاحها.

الخطة الامنية التي تطبقها الحكومة حالياً مجرد تنفيذ لما ورد في البرنامج الذي وافقت عليه كل الاحزاب السياسية في البلاد.

● **هل تعتقد ان غياب التغطية الاعلامية الكافية لهذا المشروع وقصور الوعي الجماعي بمضامينه من الاسباب التي جعلت البعض يسيء فهم الخطة الامنية؟**

– لا ابداً، قمنا بالتغطية الاعلامية اللازمة. طبيعتنا نحن العرب اننا ننسى في الغد ما قمنا به في الامس. ونعيش كل لحظة بذاتها.

● **قبل اسابيع من حلول الذكرى الثانية لاعلان الوحدة قلت «ان الوحدة تمت بتقاسم الوظائف بين الحزبين في حين كان المفترض ان تكون في توحيد الرؤى واستقطاب بقية الاحزاب». ما هي خلفية هذه التصريحات؟ وهل بامكان الحكومة تصحيح الاخطاء التي اشرت اليها، لا سيما ظاهرة التضخم الوظيفي والاعباء المالية الكبرى التي تتحملها الحكومة، مما يزيد من الازمة الاقتصادية ويفاقمها؟ وهل هناك امكانية لاستقطاب بقية الاحزاب الاخرى خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية؟**

– هذه التصريحات مبعثها انطباعات تشكلت لديّ بالممارسة بعد اعلان الوحدة. كان عندي تصورات ورؤى قبل الوحدة. ومن خلال الممارسة بدأت تتضح لديّ صعوبة ترجمة هذه التصورات والرؤى الى وقائع ملموسة.

● **ما هي أبرز المعوقات التي حملتك على اعادة النظر في عدد من التصورات التي كانت لديك قبل الوحدة؟**

– المعوق الاساسي ضعف الثقة، وكما اشرت في مستهل الحديث، مقاومة المشايخ والقبائل لما طرحته الحكومة من برامج لاعادة بناء الدولة اليمنية. هذه التصورات الخاطئة ناتجة عن انعدام الثقة الذي يشكل المعوق الاساسي لخطط الحكومة، والشواهد على ذلك كثيرة. وأنا من خلال موقعي كرئيس للوزراء المس غياب الثقة في اكثر من واقعة من وقائع الحياة اليومية، وأبذل جهوداً كبرى مع اخوتي في القيادة السياسية للتغلب على هذه المسألة، بمستوياتها المختلفة. الثقة لا

يمكن ان يحصل عليها الانسان كهبة او من خلال تناوله «حبة» او «برشامة». الثقة ممارسة تكتسب بالممارسة. المرحلة التي مررنا بها كان فيها الكثير من الشواذ. والشواذ يجب الا يكون المقياس الاول للتعاطي بين الحكومة والمواطنين. المعوق الثاني هو غياب الرؤية الموحدة، وأنا اتحدث هنا على مستوى افراد لا على مستوى مؤسسات حزبية، على رغم توفر البرنامج الذي نهتدي به بعد فوزه برضى الغالبية.

● **على سبيل المثال، أين لمست الحكومة مؤشرات على غياب الرؤية الموحدة مما ادى الى تعثر تنفيذ البرامج المتفق عليها؟**

– هناك رؤى كثيرة في الجانب الاقتصادي وهذا ينعكس في الممارسة اليومية. وكثيرا ما نرى ان الاداء الرسمي يتم وفق سوية مختلفة عما جاء في البرنامج الاساسي الذي صاغته الحكومة ونال موافقة جماعية.

الفترة الانتقالية تنتهي في موعدها

● **في ما يتعلق بما ذكرته عن ضرورة الحرص على استقطاب الحزبين المشاركين في السلطة للأحزاب الاخرى واشراكها في تحمل المسؤوليات، هل توصل الحزبان الشريكان (الاشتراكي والمؤتمر) الى حالة من الانسجام قد توفر الظروف الموضوعية التي تحرض الاحزاب الاخرى على الوقوف الى جانبها والتنسيق معها؟**

– رأيي الشخصي ان الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر تأخرا كثيرا في مسألة انجاز قضية التحالف بينهما بادئ الامر، ثم ايجاد الظروف الموضوعية لاقامة التحالف مع الاحزاب الاخرى. اليمن وهو ينتقل نقلة كبرى بعد الوحدة لم يستكمل هذه النقلة من خلال الممارسة حتى وان تكن عندنا مؤسسات قامت بعد الوحدة، فان هذه المؤسسات لا تعبر عن المسار الديموقراطي. كان هناك نظرة نرجسية رومانسية لدى بعض القيادات السياسية مفادها ان الديموقراطية هي مجرد شعار نطرحه وننادي به، والانتقال السريع من مرحلة الى اخرى من دون اتاحة الفرصة للافادة من مكاسب التجربة العملية قد يوقع في اخطاء كبرى. خلال مواجهتي لبعض المشكلات في نقاشات مجلس النواب العام الماضي، عبرت عن وجهة نظري ومفادها انه يجب الا نبالغ ونقول اننا في وضع ديموقراطي، لكننا نسير نحو الديموقراطية وشتان ما بين الامرين. علينا ان نكمل الهدف الذي حققناه، اي الوحدة، ونعززه بالنهج الديموقراطي. هذه رغبة، مجرد رغبة. ولكن هل سعينا الى تحقيق هذه الرغبة؟ وهل الظروف الموضوعية مهيأة لتحقيق هذه الرغبة؟ شروط تحقيق هذه الرغبة هي توفر النية الصادقة ثم السعي الى ترجمتها عملياً. ربما لا يتفق كثيرون معي حول هذه التصورات. غير اننا عبرنا بصدق واخلاص عن هذه التصورات. ولا تزال القيادة السياسية تواصل السعي الى ترسيخ التقاليد الديموقراطية. بيد اننا بحاجة الى بعض الوقت.

● **هل ستنتهي المرحلة الانتقالية في موعدها، وكيف تحدد مهام المرحلة التي ستليها؟**



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

– نعم ستنتهي الفترة الانتقالية في موعدها. المرحلة المقبلة هي مرحلة بناء الدولة.

الاتفاق مع عمان

● كيف تغلبت الحكومة على تحفظات المعارضين لترسيم الحدود مع سلطنة عمان؟ وهل تعتقد ان الاتفاق على الحدود مع سلطنة عمان ستكون له نتائج اخرى؟

– بكل تأكيد. معالجة ملف الحدود مع سلطنة عمان ستكون لها نتائج ايجابية كثيرة جداً على الجمهورية اليمنية وعلى المنطقة بأسرها. تغلبت الحكومة على الافكار المعارضة لتوجهات الدولة الساعية الى معالجة ملف الحدود مع عمان من خلال الحوار. عقدت ثلاثة اجتماعات مع كل الاحزاب، استغرق كل اجتماع ما لا يقل عن سبع ساعات، ناقشنا حيثيات الاتفاق مع سلطنة عمان وقضايا سياسية اخرى. واجتمعت مع كل القوى المعارضة لتوجهات الحكومة، في محافظة «المهرة» الحدودية مع عمان. وكانت المعارضة شديدة. لقد زرت هذه المنطقة قبل الوحدة، وكررت الزيارة في بداية العام الحالي. وفي ذروة تضارب الآراء المختلفة كان النقاش غاية في الصراحة مما شكل ارضية لمواصلة النقاش في صنعاء وسهل توصل الناس الى قناعة عامة.

● هل نستطيع القول ان الاتفاق مع سلطنة عمان يتوفر له الاجماع الوطني الكامل؟

– نعم، الاجماع لا يعني الجميع. لكن هناك غالبية كبرى من المعنيين بالموضوع من الفعاليات السياسية التي تبدي رضاها على الاتفاق.

● هل انت متفائل بالنتائج التي ستسفر عن اتفاق الترسيم مع سلطنة عمان، على المستوى الاقليمي؟

– انا اتحدث عن نتائج هذا الاتفاق على مستقبل العلاقات اليمنية – العمانية وضمن هذه الحدود. علاقتنا مع عمان نرغب في تعزيزها من خلال انهاء ملف الحدود معها حتى نرسخ الصلات بيننا. وبترسيخ العلاقات اليمنية العمانية تسهم في ترسيخ العلاقات العربية – العربية. هذا الاتفاق يعبر عن حسن نيات الجمهورية اليمنية. كان من الصعب على اليمن معالجة قضايا الحدود قبل اعلان الوحدة. ومباشرة بعد تشكيل حكومة الوحدة اليمنية اشارت الجمهورية اليمنية في اول بيان حكومي رسمي الى عزم اليمن على فتح ملف الحدود واستكماله مع كل الاشقاء. هذه المهمة التي تصدت لها الحكومة اليمنية تعثرت بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية. مع هذا واصلنا المهمة مع اشقائنا في عمان ووصلنا هذا الاسبوع الى اتفاق كامل حول قضية الترسيم ■



المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

لا زال متواجداً في اسواق
الطلح وعمران والعبارة

السلاح في اليمن: سلطان الدولة في مواجهة قوة العادة

تحقيق: حسن ابو طالب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

ما كاد حبر قرار تنظيم حمل وحيازة وتجارة الأسلحة في اليمن يجف، حتى هزت اليمن جريمة جديدة انضمت الى قافلة محاولات الاغتيالات التي ضربت اليمن كالزلزال. فقد وقع اشتباك مسلح في مدينة الحزم في محافظة الجوف بين اهل المدينة وبعض جنود الجيش في المنطقة أدى الى مقتل جندي ومدنيين، ولم تخف حالة التوتر الا بعد تدخل نائب رئيس الأركان اليمني الذي سعى للمصالحة عبر تحكيم شيوخ المنطقة وقدم قطعاً من السلاح هدية لهم.

في فورة مطالبة الدولة بالقيام بأعبائها ومواجهة حالة الانفلات الامني الجارفة في البلاد ، وفي غمار حالة من الجدل السياسي الصاخب ، اقر مجلس النواب اليمني بعد عدة جلسات عاصفة قانون تنظيم حمل وحيازة وتجارة الاسلحة ، متخذا بذلك خطوة هامة في مشوار التشريعات الواحدة لليمن كله . وفي عرف كثير من القوى اليمنية فأن تلك الخطوة جاءت متأخرة جدا ، وكان يجب ان تكون واحدة من الخطوات التي تبدأ بها دولة الوحدة مشوارها في الحياة قبل عامين . في حين يمكن القول بأن اقرار القانون ما كان له أن ينجح وان يصدق عليه البرلمان لولا حالة الغليان والاستنفار التي عاشها الشارع السياسي في اليمن مؤخرا من جراء تعدد محاولات الاغتيال التي راح ضحيتها عدد من اعضاء وقيادات الحزبين الحاكمين نفسيهما، وهي المحاولات التي اظهرت مدى عجز الحكومة واجهزتها الامنية عن ملاحقة تلك الظاهرة الخطيرة على امن المواطنين واستقرار دولة الوحدة اليمنية ، والمنذرة بالتالي بتفجير شامل.

وفي واقع الحال انه لولا حالة الاستنفار السياسي والاعلامي تلك ، كان يصعب كثيرا تمرير ذلك القانون الذي يعالج ويمس مباشرة واحدة من اخطر عادات الشعب اليمني ، واكثرها حساسية ، وهي عادة حمل السلاح. ومن الشائع على السنة اليمنيين سواء كانوا مسؤولين او مثقفين او نالوا حظا بسيطا من التعلم او حرموا تماما من العلم عبارة «ان الشعب اليمني مسلح» وانه «لا يخلو بيت من سلاح». واذا كان الحال كذلك في بيوت العاصمة والمدن الرئيسية، فالمتصور ان يكون الامر اكثر وفرة وشيوعا لدى رجال القبائل وفي المناطق الريفية البعيدة عن هيمنة العاصمة وسلطانها. وحين يقول احدهم «سلاح» فالمقصود هنا تشكيلة من الاسلحة الشخصية من مسدسات



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

وبنادق الية غربية وشرقية على السواء. اما في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية، وفي المناطق الريفية عموما ولا سيما في أقصى الشمال، وأقصى الشمال الشرقي فتتنوع التشكيلة لتشمل مدافع الهاون ومدافع ثقيلة مداها يصل الى عشرة كيلومترات، واخرى مضادة للطائرات بأحجام مختلفة وبعض انواع من سيارات الميدان.

عادة امتلاك السلاح وذيوع الطلب عليه قاد من جانب آخر الى وجود اسواق تاريخية شهيرة له، ومن أبرزها سوق الطلح في منطقة صعدة في اقصى الشمال الشرقي، وفي قرية العبارة، وهي قرية حدودية صغيرة بالقرب من قعطبة، كانت تقع بين نقطتي المرور بين الشطرين سابقا. كما يوجد سوق عمران، وهي قرية تبعد حوالي ٤٥ كيلومتراً عن العاصمة صنعاء.

أسواق السلاح، وقوة العادة ساهمتا في شيوع ظاهرة اخرى وهي تهريب السلاح الى الداخل. ففي خلال العامين الماضيين أعلن اكتشاف العديد من محاولات تهريب مسدسات وبنادق وذخائر متنوعة، كان آخرها ما اعلن عنه في الاسبوع الاول من مايو (ايار) الجاري عن اكتشاف اكثر من سبعة الاف مسدس وكواتم للصوت مهربة عن طريق جيبوتي الى ميناء عدن. وهناك من مسؤولي اليمن من يرى ان حجم المكتشف من محاولات تهريب الاسلحة ليست سوى نسب بسيطة للغاية من حجم ما يدخل بالفعل الى البلاد ويتجه الى جيوشها القبلية الصغيرة. ومن المعلومات المتداولة ان اسلحة ثقيلة واخرى صغيرة من قوات الجيش الاثيوبي التي هربت الى موانئ يمنية في مايو (ايار) الماضي عقب نجاح الاطاحة بالرئيس السابق منجستو، وجدت طريقها الى العديد من القبائل مقابل الأمان والطعام وقليل من المال. ويلعب اتساع الحدود البحرية اليمنية، وضعف الامكانات المتاحة في مراقبتها مراقبة فعالة دوراً كبيراً في نجاح العديد من محاولات تهريب الاسلحة الى الداخل.

■ طرائف تعكس المأساة

ولا يخلو الامر من طرائف، ولكنها تعكس مشكلة كبيرة، بل قل تعكس مأساة، فبعض القبائل كانت احيانا تمتلك اسلحة متطورة لم تكن تتوافر لدى الجيش الرسمي للدولة. ففي مطلع الثمانينات مثلا توافر لدى قبائل يمنية في الشطر الشمالي سابقا نوع من راجمات الصواريخ السوفييتية الصنع تعرف باسم جراد بي، ويصل مدى طرازها البري الى حوالي ١٧ كيلومتراً، في حين لم يحصل الجيش اليمني على هذا النوع الا فيما بعد. وثمة واقعة اخرى لا تقل طرافة، ففي عام ١٩٧٥ وفي ظل حكم المقدم ابراهيم الحمدي الذي عرف عنه سياسته في مد سلطان الدولة الى المناطق القبلية، قامت وزارة الداخلية بمحاولة السيطرة على احدى المناطق التي يكثر فيها بيع السلاح عيانا بيانا في الشمال شأنه شأن أية سلعة عادية. وقاد المحاولة مسؤول أمني كبير، وما ان ذهب الى الموقع، حتى اكتشف ان في السوق اسلحة تفوق قدراتها وتنوعها ما لديه وما لدى مجموعته المكلفة بالسيطرة على الموقع، وما كان امامه سوى العودة بخفي حنين.

وفي عام ١٩٨٧، هددت شركة هنت الامريكية العاملة في مجال استخراج النفط بوقف أعمالها في كل اليمن. لأن مجموعة من رجال القبائل المسلحين استولوا على احدى قوافلها المحملة بالغذاء والمعدات في الطريق ما بين الموقع وميناء الحديدة على البحر الاحمر. وطالبت الشركة بعودة الشحنة بكل ما فيها والافراج عن مهندسيها وعمالها الذين اختطفوا فورا، والا أغلقت ملف النفط في اليمن. وما كان على الدولة الا ان تبذل جهودا كبيرة مع قادة وشيوخ القبائل النافذة في المنطقة لكي تنهي تلك المشكلة ـ الازمة.

والطرائف او الحكايات على هذا النحو كثيرة جدا في اليمن. ولن نشير الى حوادث الثأر الفردية او التي تأخذ طابعاً قبلياً عاماً، لأنها تعد من طبيعة الاشياء.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

■ عادات وسلوكيات

وكثير من الذين زاروا صنعاء لأول مرة، أخذوا بمنظرين، اولهما منظر «الجنبية» التي لا تفارق الغالبية العظمى من ابناء اليمن ليلا او نهارا، وهي ملفوفة على الخصر بحزام مزركش يبرز من وسطه يد من العاج بها نصل حاد. اما المنظر الثاني فهو تلك الابواب الحديدية المتينة الصنع والمتعددة الاقفال، والزرقاء اللون التي تغطي كافة المحلات ومداخل المنازل وكافة الدور دون استثناء عند الاغلاق، بما يوحي للكثيرين بمنظر كئيب يحتاج المرء عدة ايام للاعتياد عليه. وحين يسأل المرء الغريب عن الدواعي لمثل هذه الاحتياطات، يشار بتلقائية الى السلاح وشيوعه والتحسب من مواجهات قد تحدث لسبب او لآخر.

المهم ان قانون تنظيم حمل وحيازة الأسلحة قد أقر، الا ان الاهم هو ان يجد طريقه للتطبيق السليم والشامل. واذا كان اقراره قد جابه تحديات جمة، فأن تنفيذه سيواجه بدوره تحديات اكثر واكثر. والمسألة سوف تأخذ طابعاً سياسياً ومعنويا في آن واحد. سياسي بمعنى مواجهة القوى السياسية والحزبية المنظمة والمتجذرة في المجتمع اليمني والتي تدافع عن حمل السلاح، بل وتعمل على جعله قاعدة عامة في المجتمع. اما الجانب المعنوي فراجع الى ما يمثله السلاح في حد ذاته من قيمة وقيم لدى المواطن اليمني البسيط. وكلا الأمرين قد لا تفهم ابعادهما على نحو سليم دون الخوض في علاقة القبيلة بالدولة من جهة وبالمواطن من جهة ثانية.

■ مواجهة الدولة

الشائع في تاريخ اليمن ان سلطانها كدولة مركزية امتداداً او انحساراً مرتبط بمدى قوة او ضعف القبائل. ولما كانت السلطة المركزية تعني في القبلي نوعاً من الهيمنة والتدخل في الشؤون القبلية، فدائما ما كانت تواجه بتمرد وعصيان. وبالطبع فأن قوة السلاح كانت العنصر الحاسم في الامر. والقبيلة في اليمن معروفة باعتدادها بذاتها وباستقلاليتها الشديدة، ومن هنا كان حرصها على توفير عناصر القوة الذاتية لنفسها تحسباً لأية مواجهة محتملة مع السلطة المركزية او أية قوة قبلية اخرى عادة ما تكون منافسة.

هذا الخط العام في علاقة القبيلة اليمنية - سواء كانت صغيرة او كبيرة - بالسلطة المركزية أياً كانت محلية او خارجية مثل الاساس التاريخي - سياسياً ومعنوياً - لفكرة الاحتكام الى السلاح والسعي الى امتلاكه والحرص على اقتنائه وحسن استخدامه. وليس هناك تفرقة في هذا المجال بين رجل او امرأة على الاقل نظرياً. وبالرغم من عمليات التحديث الذي تعرض له المجتمع اليمني طوال العقود الثلاثة الماضية، وشيوع التعليم وانتشار عناصر الطبقة الوسطى، فأن قيمة حمل وامتلاك السلاح ظلت على ما هي عليه من وجاهة اجتماعية. ولعل هذا يفسر لماذا لجأت بعض القوى القبلية الى معارضة

القانون قبل اقراره مؤخرا. وهو ما حدث عدة مرات منذ قيام الوحدة وقبلها ايضا، الأمر الذي اخر كثيرا صدور القانون.

■ وجهة نظر متوازنة

أخيرا حرصت القوى القبلية على اعلان معارضتها لمثل هذا المنحى الحكومي، وهو ما تبلور حين التأم جمع من شيوخ القبائل في منزل الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد يوم الخميس ٧ مايو (ايار) الجاري، الى جانب عدد من التجار والعلماء وبعض المثقفين والوجهاء من جهات مختلفة، ووصل عددهم الى ٣٤ شخصية، وبعد ان تباحثوا في الامر اصدروا بيانا عبر عن وجهة نظرهم في طريقة معالجة الحكومة لمسألة

الاغتيالات ومشروع قانون حمل الاسلحة. وانتقد البيان مشروع القانون المذكور واعتبره «غير مدروس دراسة متأنية، وانه لم يراع خصائص الشعب اليمني» وان الحكومة لم تضع في حسبانها المخاطر والصعوبات التي ستواجه التعرض لحيازة المواطنين الاسلحة. وتضمن البيان ثماني نقاط رئيسية دعت الى تنظيم حمل السلاح في العاصمة صنعاء وفي المدن الرئيسية، والتأكيد على يقظة اجهزة الأمن ومسؤوليتها وضرورة عدم المساس بحق المواطنين في حمل السلاح خارج المدن الكبرى لأن «ذلك سيكون بمثابة انتقاص لكرامة المواطن اليمني واستهتاراً بقيمه وعاداته وتقاليده». وحذر البيان الحكومة من الاصرار على تحريم حمل السلاح معتبرا انها «ستكون فتنة يعلم الله نتائجها وآثارها»، ومعتبرا ان حمل السلاح يعود اليه الفضل في انعدام الجريمة في ٩٠٪ من مناطق الجمهورية، لأن وجود السلاح هو الذي «جعل المجرمين يحسبون له الف حساب» وفي الختام أشار البيان الى ضرورة «عدم الفصل في المعالجة بين الوضع الأمني والقضايا الادارية والسياسية والمعيشية وتفشي الفساد في البلاد».

ويمكن اعتبار ما ورد في البيان وجهة نظر القوى القبلية على نحو عام،

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

الاغتيالات في اليمن مستمرة، بعضها بالقتل العمد، وبعضها بدس السم او التفجير وذلك خلال الاشهر الماضية

قائمة بالاغتيالات اليمنية

رقم / الاسم

١ عبد القوي مثنى هادي
٢ سعيد صالح سالم
٣ نصر ناصر علي
٤ حسين سالم باوزير
٥ فيصل مرشد
٦ سعيد باسلوم
٧ نعمان قاسم حسن
٨ حسن عليالحريبي
٩ الدكتور امين ناشر
١٠ المحامي علي زين
١١ عبد الله احمد محيرز
١٢ ادريس حنبلة
١٣ علي احمد عوض «الشرد»
١٤ صلاح سالم فضل «الزنبيل»
١٥ عبد الواسع طالب «ابو النصر»
١٦ محمد سعيد امصبي
١٧ قائد مثنى عبد الله
١٨ اغتيال شخصان في صنعاء
١٩ خالد حسن احمد الشينة
٢٠ محسن صالح محسن
٢١ اغتيال شخصان في النواهي
٢٢ عبده علي شرف
٢٣ رجل يقتل ابنه في المعلا عمر ست سنوات
٢٤ طالب يطلق النار على اثنين من زملائه في المعلا
٢٥ اغتيال سبعة اشخاص في حضرموت القاتل اسمه باصهيب
٢٦ اغتيال رائد اسمه / احمد عشن
٢٧ اغتيال خبير روسي
٢٨ اغتيال حارس مصنع الدقيق
٢٩ اغتيال نائب مدير الكادر
٣٠ اغتيال دافيد ملاي
٣١ محمد علي المريقي
٣٢ هاشم محمود
٣٣ مصرع تسعة اشخاص م/ لحج
٣٤ هناء عباس عبد الله
٣٥ علي عبد الرزاق باذيب

المهنة

وزير الاسكان من الحزب الاشتراكي
محافظ عدن من الحزب الاشتراكي
عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام
عضو اللجنة الدائمة
عقيد / قائد سلاح المهندسين
عقيد/ مليشيا
عقيد/ سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في اب
عضو التجمع اليمني الوحدوي مسؤول صنعاء
وكيل وزارة الصحة
محامي
مدير المركز اليمني للابحاث الثقافية
شاعر وتربوي
وزارة الخارجية
البلدية عدن
سكرتير الحزب الاشتراكي في «حيس»
دائرة رعاية اسر الشهداء
سكرتير الحزب الاشتراكي في تعز
—
موظف وزارة التجارة
دائرة اسر الشهداء
هيئة الموانى
ضابط المرور
طلبة
موظفين
رائد
في المحطة الكهروحرارية
حارس
النقل البري
خبير نفط
عقيد
نائب مدير مطبعة ١٤ اكتوبر
موظفين
ست سنوات (طفلة)
عضو لجنة مركزية عضو مجلس النواب

سبب الوفاة

شلل مفاجيء في مطار صنعاء في يونيو (حزيران) ١٩٩١
حادثة سيارة مفتعلة في ضاحية عدن في منتصف ١٩٩١
حادثة سيارة مفتعلة على طريق صنعاء / عدن في اغسطس (آب) ١٩٩١
اهمال صحي من الدولة في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٩١
حادثة سيارة مفتعلة
شرب زجاجة كندا دراي وهو في جلسة قات
اغتيل لاسباب سياسية ٩ سبتمبر ١٩٩١
حادث سيارة غامض
حادثة سيارة مفتعلة في عدن ١٩٩١/١٢
اهمال صحي من قبل الدولة في نوفمبر (تشرين الثاني)٩١
اهمال صحي من قبل الدولة ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩١
اغتيال متعمد
اغتيل من قبل عقيد في البحرية يوم ١٩٩١/١٢/١٢
اغتيال سياسي
اهمال صحي من قبل الدولة
وفاة غامضة
اغتيال عمد يوم ١٩٩١/١١/٧
حادثة مرورية يوم ١٩٩١/١١/٦
اغتيال سياسي ١٩٩١/١١/١٩
اغتيال سياسي ١٩٩١/١١/٣
اغتيال من قبل عقيد في الجيش ١٩٩١/١٢/٥
بسبب وجود انتشار الاسلحة يوم ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١
١٩٩١/١٢/٩
الاغتيال يوم ١٩٩١/١١/١٣
قتله اخيه يوم ١٩٩١/١١/١٢
يوم ١٩٩١/١٠/٢٨ حادث غامض
يوم ١٩٩١/١٠/٢٩
من قبل عقيد في الجيش
يوم ١٩٩١/١١/١١ اغتيال عمد
يوم ١٩٩١/١١/١١
يوم ١٩٩١/٤/٩ وفاة غامضة
يوم ١٩٩١/٤/٩ وفاة غامضة
يوم ١٩٩١/٤/٦ حادث غامض
يوم ١٩٩١/١/٧ تم اغتيالها من قبل مدير شرطة زبيد
يوم ١٩٩١/١/٦ اهمال متعمد من قبل الدولة



رقم	الاسم	المهنة	سبب الوفاة
٣٦	محمد سعيد جرادة	شاعر/ وزير مفوض	يوم ١٩٩١/١/٣٠ اهمال متعمد من قبل الدولة
٣٧	اثنا عشر قتيلا في عزلة وراف ناحية حيله لواء (اب) من بينهم المقدم درهم القادري وابنه		يوم ١٩٩١/٥/١٣
٣٨	اغتيال ثلاثة اشخاص في يهر بمديرية يافع م/ لحج		يوم ١٩٩١/٤/٢٥
٣٩	سعيد نصيب عوض	موظف	يوم ٢٧ مارس (اذار) ١٩٩١ حادث غامض
٤٠	رشاد احمد يوسف		يوم ١٩٩١/٣/٢٦ ظروف غامضة
٤١	اغتيال خمسة اشخاص في منطقة عصر في صنعاء		يوم ١٩٩١/٥/٦ اغتيال سياسي
٤٢	احمد الرعيني	رئيس مركز كريتر لحزب جبهة التحرير	يوم ١٩٩١/٣/١٩ ظروف غامضة
٤٣	احمد كديش	عضو الحزب الاشتراكي	يوم ١٩٩١/٥/١٦ حادث غامض
٤٤	جعفر علي عوض	مدير دائرة في جامعة عدن	يوم ١٩٩١/٦/٧ اهمال متعمد من قبل الدولة
٤٥	زين السقاف	مقدم وزارة الداخلية والامن	يوم ١٩٩١/١١/٢ حادث مفتعل
٤٦	محسن احمد الحيدري	مقدم وزارة الداخلية والامن	شهر نوفمبر (تشرين الثاني) في عناصر حوش تم التخلص منه في المستشفى
٤٧	اغتيال ثلاثة اشخاص في الصبيحة م/ لحج		يوم ١٩٩١/٤/٧ خلافات سياسية
٤٨	عبده سعيد سيف	موظف	يوم ١٩٩١/٧/٤ حادث غامض
٤٩	ثابت قايد الزوقري	مقدم	يوم ١٩٩١/١٢/٦ حادث سيارة مفتعل
٥٠	عبد اللاه علي سالم الوالي	عقيد	وفاة غامضة في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩١
٥١	الحوفي	عضو الحزب الاشتراكي فرع صعده	يوم ١٩٩١/١٢/٥ اغتيال سياسي
٥٢	لينا مصطفى عبد الخالق	طالبة	يوم ١٩٩٢/١/٢٦ اغتيال سياسي
٥٣	شيخ فرج ابو بكر	مكتب محافظة ابين	يوم ١٩٩١/١٠/٨ وفاة غامضة
٥٤	ناجي علي الأشول	عضو مجلس النواب	يوم ١/١٤ ١٩٩١ وفاة غامضة
٥٥	عبد الله عبده سيف	شركة النفط	يوم ١٩٩١/١٢/٢ وفاة غامضة
٥٦	حسين العراشة	عضو التنظيم الشعبي التقدمي	١٩٩١/٦/١٨ وفاة غامضة
٥٧	حسين احمد محمد	مسؤول اسكان مودمة	مفتعل
٥٨	عبد الله حسين منصور	عضو الحزب الاشتراكي	يوم ١٩٩١/٦/٥ خلافات سياسية
٥٩	عرفج الحطباني	عضو حزب البعث العربي الاشتراكي اليمني	١٩٩١/٥/١٢ اغتيال سياسي
٦٠	فهمي محمد عبد الحميد	كلية الشرطة	١٩٩١/٩/٣٠ اغتيال سياسي
٦١	مقتل ثلاثة اشخاص في قرية الوعرة م/ لحج		يوم ١٩٩١/٩/٢٧ (قبائل العزيبة)
٦٢	احمد علي حمادي	تاجر	يوم ١٩٩١/٩/٢١ بسبب الاهمال
٦٣	ناصر احمد الجرمل	طالب	يوم ١٩٩١/١١/٣ اغتياله على يد مجهولين
٦٤	محمد عامر زيد	قيادي في (حوشي) الاشتراكي اليمني	اغتيال سياسي في ٢ فبراير (شباط) ١٩٩٢
٦٥	عبد الله احمد عبد ربه	الاشتراكي اليمني	اغتيال سياسي في ٢ فبراير (شباط) ١٩٩٢
٦٦	احمد ياسين سيف الله	الاشتراكي اليمني	اغتيال سياسي في ٢ فبراير (شباط) ١٩٩٢
٦٧	الشيخ ناجي بجاش الشايف	عضو التجمع اليمني واحد رجال القبائل البارزين	اغتيال سياسي ابريل (نيسان) ١٩٩٢
٦٨	عوض صالح الناصر	من مؤسسي الميليشيات الشعبية في جنوب اليمن	حادث قتل
٦٩	مصلح صالح الشهواني	عضو لجنة منظمة الحزب الاشتراكي في صعدة	حادث قتل في مارس (آذار) ١٩٩٢
٧٠	عبد الله محمد لطف	عضو الحزب الاشتراكي في تعز	اغتيال في ابريل (نيسان) ١٩٩٢



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٢

«الاشتراكي» اليمني يحمل شريكه المسؤولية

اغتيال شقيق ابو بكر العطاس

عدن، لندن ـ «صوت الكويت»:
تصاعدت اعمال العنف والتوتر في اليمن في اليومين الاخيرين، ووصلت ذروتها باغتيال شقيق رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس في منطقة حضرموت، وتجيء هذه التطورات على خلفية البيان الذي اصدره الحزب الاشتراكي اليمني وحمل فيه شريكه في السلطة مؤتمر الشعب العام مسؤولية انفلات الامن.
فقد اغتال مسلحون مجهولون الاحد الماضي، هاشم العطاس الشقيق الاصغر لرئيس الوزراء في اقليم حضرموت، مسقط رأس رئيس الوزراء ومنطقة نفوذه، ووصف راديو صنعاء الفاعلين بأنهم «مجرمون هدفهم تعكير صفو الامن وتعطيل مسيرة الوحدة».

وكان رئيس الوزراء اليمني نفسه قد تعرض لمحاولة اغتيال الشهر الماضي حين نسفت واجهة منزله بقنبلة موقوتة ووجه الحزب الاشتراكي الذي يحتل العطاس مركزا قياديا فيه اتهامات لمسؤولين في السلطة بالتستر على حملة انتقامات ضد قياداته.

وقالت مصادر يمنية لـ«صوت الكويت» ان شقيق العطاس الذي عمل في التجارة في الخليج حتى الغزو العراقي للكويت لم يتبوأ اي مركز سياسي ولكن اغتياله يعد رسالة موجهة الى شقيقه في عقر داره وللحزب الاشتراكي في واحدة من مناطق نفوذه.

وذكرت تلك المصادر أن التوتر عاد الى المدن اليمنية التي عاشت في هدوء لعدة اسابيع لم تشهد محاولة اغتيال سياسية وقالت ان العاصمة صنعاء والعاصمة الثانية عدن تعيشان الان حالة هلع في ان يكون اغتيال العطاس فاتحة لاغتيالات جديدة.

وقالت هذه المصادر ان الحزب الاشتراكي الذي يقوده نائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض قد يلجأ الى تفكيك علاقته بحزب علي عبدالله صالح اذا ما اثبت القوة التي شكلت في وقت سابق للحد من اعمال العنف عدم جدواها.

وقد لقيت تسع شخصيات على الاقل مصرعها في مسلسل العنف الذي تشهده اليمن منذ عام، واستهدف في شكل خاص قيادات الحزب الاشتراكي المشارك في السلطة اضافة الى محاولات اغتيال فاشلة ونسف منازل قيادات اخرى.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

اغتيال شقيق العطاس رسالة الى رئيس الوزراء مرتبطة بالحدود مع عمان

□ صنعاء - «الحياة»:

■ ربطت مصادر سياسية في صنعاء امس بين اغتيال السيد هاشم ابوبكر العطاس شقيق رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابوبكر العطاس في مدينة الشحر في محافظة حضرموت، والمحاولات التي تستهدف ثني الحكومة اليمنية عن الذهاب الى النهاية في توقيع اتفاق ترسيم الحدود مع سلطنة عمان.

واعتبرت هذه المصادر ان اغتيال هاشم رسالة موجهة الى رئيس الوزراء نفسه الذي كان منزله في صنعاء تعرض لاعتداء في ١٥ ايار (مايو) الماضي عندما زرعت عبوة ناسفة قرب سوره. واوضحت ان الاجراءات الامنية التي اتخذت اثر سلسلة الحوادث التي تعرض لها مسؤولون يمنيون في الشهرين الماضيين، جعلت الجهات التي تسعى الى زعزعة الوضع في البلد تلجأ الى نوع جديد من العمليات تمثل في الجريمة الاخيرة. واشارت في هذا المجال الى ان هاشم العطاس لا ينتمي الى اي حزب، وكان عاد اخيراً من الكويت حيث كان يعمل ولم يمارس نشاطاً سياسياً طوال حياته.

ومعروف ان حيدر العطاس يعتبر مهندس اتفاق الحدود مع عمان والذي ينتظر توقيعه انهاء اللجان الفنية اعمالها بغية وضع اللمسات الاخيرة عليه. كما ان وزير العدل السيد عبدالواسع سلام تعرض لمحاولة اغتيال في ٢٦ نيسان (ابريل) الماضي، وهو الشخصية التي كانت مكلفة نقل رسائل القيادة اليمنية الى المسؤولين في سلطنة عمان.

وكانت وسائل الاعلام اليمنية اذاعت في ساعة متقدمة مساء اول من امس الاثنين نبأ اغتيال هاشم العطاس في الشحر، وقالت انه «تعرض لعملية اغتيال أثمة نفذتها عناصر حاقدة تهدف الى زعزعة الامن والاستقرار وعرقلة مسيرة الوحدة»، وشرعت اجهزة الامن بعد الحادث في التقصي والبحث عن الجناة.

وكان الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بعث باسمه وباسم اعضاء مجلس الرئاسة ببرقية تعزية الى رئيس الوزراء بعد الحادث. واصدر توجيهاته الى الاجهزة الامنية لكي تجري في سرعة التحقيقات اللازمة للقبض على الجناة وتقديمهم الى العدالة لينالوا جزاءهم.

وعرض التلفزيون اليمني تقريراً مصوراً عن تشييع هاشم العطاس. وقد سار في الجنازة حيدر العطاس والسادة صالح منصر السييلي وزير شؤون المغتربين وصالح ابوبكر بن حسينون وزير النفط والثروات المعدنية، وسالم محمد جبران وزير الثروة السمكية والسيد صالح عباد الخولاني محافظ حضرموت وعدد من المسؤولين المحليين.

وكان رئيس الوزراء، قطع اجازة عيد الاضحى التي كان يقضيها في محافظة عدن وانتقل الى مدينة الشحر فور سماعه نبأ اغتيال شقيقه الاصغر.

وعلمت «الحياة» من مصدر مطلع ان «جماعة مجهولة» استدعته من منزله واطلقت عليه النار.



المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

اغتيال شقيق حيدر العطاس

فى مسلسل الاغتيالات السياسية باليمن

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ لقى هاشم ابو بكر العطاس شقيق حيدر العطاس رئيس وزراء اليمن ورئيس الحزب الاشتراكى اليمنى مصرعه اثر حادث اغتيال ، فى منطقة شحار بمحافظة حضرموت جنوب اليمن ، يوم الأحد الماضى .

وذكر تليفزيون اليمن الذى اذاع النبأ امس الأول ان هاشم العطاس لقى مصرعه على يد عناصر وصفت بانها تستهدف امن واستقرار اليمن .

واكدت مصادر حزبية يمنية ان الحادث له طبيعة سياسية وانه حلقة فى مسلسل الاغتيالات الذى تعرضت له مؤخرا عدة شخصيات سياسية باليمن .

واشارت المصادر الى ان القتيل عضو بالحزب الاشتراكى اليمنى وكان يعمل سائقا لسيارة اجرة فى الكويت قبل الغزو العراقى لها .

وكان اليمن قد شهد فى الاشهر الاخيرة سلسلة من عمليات الهجوم المسلح على المسئولين فى الحزب الاشتراكى والحكومة ، كان اخرها اغتيال مصلح الشهوانى احد الاعضاء البارزين فى الحزب الاشتراكى اليمنى ، ومحاولة الاغتيال الفاشلة لعبد الواسع سالم وزير العدل



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ يونيه ١٩٩٦

تحقيقات مكثفة لاعتقال قتلة شقيق العطاس

رسالة تهديد دموية لرئيس الوزراء اليمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطاره

تواصل اجهزة الأمن اليمنية تحرياتها لتعقب الجناة في حادث اغتيال هاشم العطاس شقيق رئيس الوزراء اليمني المهندس حيدر ابو بكر العطاس، الذي وقع امس الاول في مديرية شحر بمحافظة حضرموت.

وقالت مصادر مطلعة ان الحادث يعتبر تطويرا لحملة العنف السياسي في اليمن، بحيث لم تعد تستهدف القياديين وحدهم، وانما طالت أسرهم وذويهم

وأضافت المصادر ان مقتل هاشم العطاس كان بسبب قرابته لرئيس الوزراء، لأن القتيل لم يكن له نشاط الوزراء، لأن القتيل لم يكن له نشاط سياسي على الاطلاق، ولذلك يعتبر الاغتيال رسالة تهديد الى شقيقه.وكان رئيس الوزراء اليمني في طريقه للمشاركة في اجتماع عام بمحافظة أبين مع سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني عندما تلقى نبأ مقتل شقيقه، فترك الاجتماع وتوجه على الفور الى حضرموت للمشاركة في تشييع الجنازة.

وجدير بالذكر ان هاشم العطاس كان يعمل سائقا في الكويت قبل الغزو العراقي، ولم يكن للقتيل - الذي قضي عن ٤٥ عاما - من نشاط عام سوى مشاركته في الجيش البدوي الحضرمي قبل الاستقلال.



الأزمة الحدودية بين مصر واليمن :

هل هى تحضير لأزمة أكبر عام ١٩٩٤؟

تبادلت السعودية واليمن الاتهام بعدم الجدية فى تسوية مشكلة الحدود بينهما وقد أوضح السعوديون انهم كرروا محاولة التفاوض لترسيم بقية الحدود فى المنطقة الواسعة التى تشمل الجوف ومارب وحضرموت الغنية بالبترول التى بدأت اليمن فى استثمارها بالفعل وكانت السعودية قد طلبت من شركات البترول الاجنبية العاملة فى المنطقة التوقف عن العمل وهو الامر الذى اعتبره اليمنيون تجاوزا لهم

من ناحيتها دعا بيان يمنى الى تسوية شاملة تتضمن فتح ملف الحدود الشمالية الغربية بين البلدين بالقرب من البحر الاحمر

ولتفسير مايحدث فلابد من العودة الى جذور المشكلة حيث وقعت فى الطائف عام ١٩٣٤ بعد حرب قصيرة كانت الموازين فيها لصالحة السعودية معاهدة تنص على تبعية جيزان ونجران وعسير للسعودية رغم انها كانت معروفة دوما بكونها اراض يمنية

وقد اضطر اليمنيون للتوقيع نظرا لكونهم الطرف الاضعف الا انهم اشترطوا ان تسرى المعاهدة لمدة عشرين سنة فقط وهو مايعتبره اليمنيون بمثابة تأجير لهذه المناطق للسعودية دون ان يعنى ذلك التخلى عنها وتم تجديد المعاهدة فى عام ١٩٧٤

وترى المصادر اليمنية المسئولة ان التصعيد الحالى من جانب السعودية انما هو بمثابة تحضير للازمة الكبيرة المتوقع انفجارها عند حلول موعد انتهاء المعاهدة فى عام ١٩٩٤ فاليمنيون يرون ان التصرف السعودى الاخير باثارة الخلاف الحدودى مناورة سعودية للمطالبة بما هو أكبر حتى تستقر سيطرتهم على المناطق الكبيرة التى منحتها لهم معاهدة ١٩٣٤ .

وتكتسب دلالة التحرك السعودى فى هذا الوقت اهميتها فى كونها تعكس حرص الرياض على استثمار الاوضاع الصعبة التى تمر بها اليمن حاليا

اما على الجانب السعودى فقد اعتذر الملحق الاعلامى بالسفارة السعوديه فى القاهرة محمود كيكى عن الحديث فى الموضوع الا انه ذكر ان الشركات العالمية المنقبة عن البترول امتثلت للطلب السعودى بالتوقف عن التنقيب لحين حسم الخلاف وهو مانفته تماما المصادر اليمنية المسئولة حيث اكدت ان الشركات لاتزال تمارس عملها بصورة عادية .

عمر احمد عمر



المصدر : الجمهورية
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

الحدود والبترول.. الهاجس الأول باليمن

مصر فى كل مكان وفى عيون كل مواطن يمنى

الرئيس اليمنى «للجمهورية»:

اكتبوا عن دوركم فى اليمن فهو قائم ومستمر



رسالة اليمن
سمية أحمد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

بعيدا عن هموم الدولة والاحزاب فى اليمن يأتى هم مشترك للجميع بما فيهم المواطن اليمنى العادى .. وهى مشكلة الحدود مع الجيران والتى تطرح نفسها بشدة هذه الايام حيث يندر ان تتحدث مع مواطن يمنى مسئول او غير مسئول دون ان يتطرق الحديث الى مشاكل الحدود مع سلطنة عمان والمملكة السعودية .

واذا كانت اتفاقية الحدود مع عمان لم يبق فيها سوى اللمسات الاخيرة للتوقيع .. الا ان المشكلة الكبرى لدى اليمنيين هى فى التوصل لاتفاق حول الحدود مع الشقيقة السعودية كما يقولون فى اليمن !! تلك المشكلة التى تصدرت الاحداث فى اليمن خلال الفترة التى امضيتها هناك والتى طرحت نفسها بشدة فى اعقاب اعادة التوحيد بين شطرى اليمن وظهور البترول فى اكثر من منطقة باليمن ثم تداعيات ازمة الخليج .

واخيرا مع اقتراب انتهاء اتفاقية الطائف بين البلدين ١٩٣٤ بتأجير بعض المناطق اليمنية للسعودية وبعض الامور المتعلقة بالحدود بين البلدين .

وكانت مشكلة الحدود قد تصاعدت فى الفترة الاخيرة نتيجة لتوقف عدد من الشركات الغربية للتنقيب عن البترول فى اليمن بدعوى تلقيها وشركات اخرى امريكية على رأسها شركة « هنت » انذارات من المملكة السعودية بالتوقف عن التنقيب باعتبار مناطق التنقيب (مأرب ، الجوف ، وجزء من حضرموت) اراض سعودية .. وبالفعل توقف عدد غير قليل من الشركات عن العمل ..

الرئيس على عبدالله صالح اعتبر هذه الانذارات ـ كما قال فى حديثه معنا فى الاحتفال بعيد الوحدة ـ « ليست اكثر من وسيلة لتحريك المفاوضات لان الكل يعرف اين يضع قدمه واين هى ارضه تماما » ..

ويبدو ان حديث الرئيس اليمنى لم يكن من فراغ حيث اعلن فى اذاعة الرياض بعدها بايام قليلة ان المملكة على استعداد تام للتفاوض حول الحدود على اساس اتفاقية الطائف .

واذا كان هذا الرد قد احدث شيء من الارتياح لدى رجل الشارع فى اليمن والذى ارجعه كثير منهم الى الوساطة الامريكية بين البلدين بعد ان التقى السفير الامريكى فى اليمن بعدد من المسئولين وعلى رأسهم الرئيس اليمنى .

وعندما سألت احد المسئولين اليمنيين كان رده ان ما اذاعته الرياض ليس جديدا بالنسبة لنا ولكن الجديد هو اعلانه فى وسائل الاعلام ونحن نرحب بشكل عام بأى رد ايجابى من الاشقاء حول موضوع الحدود .

ويبقى الملف مفتوحا فى انتظار نجاح جهود الوساطة لاطراف غربية كثيرة اصبح الاستقرار فى اليمن مهما لها ..

نحو الاقتصاد الحر

وفى اطار الخروج من الازمة الاقتصادية ايضا انشأت الهيئة العامة للاستثمار بمقتضى صدور قانون الاستثمار والذى ينص على حرية الاستثمار فى كل المجالات سواء للمواطنين او للعرب والاجانب .

ايضا تم انشاء هيئة مستقلة للمناطق الحرة حيث ستكون عدن باكورة اعمال الهيئة كما يقول محمد سعيد ظافر رئيس الهيئة :

فعدن كانت عبر تاريخها وحتى عام ١٩٧٠ ثالث ميناء فى العالم وكانت دائما منطقة حرة لتخزين واعادة توزيع السلع وقد تم بالفعل الاتفاق مع شركة عالمية متخصصة فى هذا المجال وهى احد فروع شركة رايون التى انتجت الصاروخ « باتريوت » لاعداد دراسات الجدوى لاقامة منطقة حرة نموذجية وعمل مسح شامل لعدن والتغيرات التى حدثت فى الخطوط الملاحية والتجارية وخريطة المنطقة والمحميات وايضا دراسة شاملة للمناطق الحرة العالمية الشبيهة فى سنغافورة وكوريا والصين وماليزيا وامريكا الجنوبية ومصر وسوريا والاردن وعمل تقييم لها .

ويضيف سعيد ظافر ان القانون يقدم امتيازات كبيرة للمستثمرين وضمانات كاملة لحرية الاستثمار بما فيها حرية تحويل العملة والتصدير والاستيراد والاستعانة بالعمالة الاجنبية ..

ولان التدرج نحو الاقتصاد الحر هو الاتجاه السائد فى اليمن لذا كان من الطبيعى الاهتمام بالسياحة كمصدر هام من مصادر الدخل القومى لاى بلد بها مقومات سياحية واليمن مهيأة ـ كما يقول حسن اللوزى وزير السياحة والثقافة ـ بتاريخها وتضاريسها وتنوع مناخاتها لاربعة انواع من النشاط السياحى فهناك السياحة الثقافية وهناك سياحة المغامرات سواء تلك المتعلقة بتسلق الجبال او الطيران وايضا الغوص سواء فى البحر الاحمر او بحر العرب وارب وحضرموت ثم هناك جو اليمن الذى يجعلها مشتى ومصيفا فى ان واحد .

والمشكلة الرئيسية فى تنمية السياحة فى اليمن الان كما يقول اللوزى هى فى عدم وجود القدرة الايوائية لمواجهة الطلب على السياحة فهناك الان طلبات تزيد على المليون سائح من الولايات المتحدة واوروبا واليابان ويتم الاعتذار عنها فطاقة الفنادق الان لا تستوعب لاكثر من ٦٠ الف سائح سنويا ومن هنا كان الاهتمام بتشجيع الاستثمار السياحى واعطاء اعفاء جمركى وضريبى لمدة ١٥ سنة وتم بالفعل الموافقة على انشاء اكثر من ١٨ فندقا جديدا فى صنعاء وتعز وحضرموت وعدن وشبوة ومن المتوقع ان تصل القدرة الايوائية لثلاثة اضعافها خلال السنتين القادمتين لاستيعاب ٣٠٠ الف سائح سنويا .

المرأة تقود سيارتها

ومع التغيير فى النظام الاقتصادى واختيار التعددية كان للوحدة وجهها الاخر الذى انعكس على وضع المرأة فى المجتمع وكان التغيير فى الاتجاهين .

ففى الشطر الشمالى جاءت الوحدة لتعيد صياغة وضع المرأة نحو الافضل واذكر انه فى زيارتى السابقة لتغطية اول انتخابات لمجلس الشورى (النواب) كانت المرأة غائبة عن صناديق الانتخاب واللجان حتى ان هناك خمس سيدات تجرأن ورشحن انفسهن وتعرضن لحرب ضارية فى المساجد مما اضطر اربع منهن للانسحاب وبقيت الخامسة ولكنها فوجئت يوم الانتخاب بان اسمها ليس موجودا فى اى لجنة فى قائمة المرشحين !!

الان الصورة تغيرت فهناك عشر سيدات عضوات فى مجلس النواب ولكنهن ينتمين للشطر الجنوبى حيث كن عضوات فى مجلس الشعب هناك قبل الوحدة وعدد ليس قليلا من النساء يخرجن سافرات الوجه .

وايضا لاول مرة تقود المرأة سيارتها فى شوارع اليمن واصبحت موجودة فى عدد كبير من الاحزاب : الاشتراكى ـ المؤتمر الشعبى ـ الناصرى .

حتى التجمع اليمني للاصلاح (الاحزاب الدينية والقبائل) اصبح خطابه مختلفا بعض الشيء وهو ما وضح خلال لقائي بزعيمه وشيخ مشايخ اليمن عبدالله الاحمر حول وضع المرأة في الانتخابات القادمة وموقف الحزب من ترشيحها وكان رده ان النساء شقيقات الرجال والباب مفتوح للمرأة سواء للترشيح او الانتخاب !!

متحدثة باسم الرئاسة

وابرز وجه نسائي في اليمن الان هو « امة العليم السوسوه » وكيل وزارة الاعلام المساعد وهي اول سيدة تتصل لهذا المنصب رغم انها في الثلاثينيات من عمرها وهي ايضا عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام .. وتستعد الان لتسلم مهمتها الجديدة لتكون اول سيدة في العالم العربي تعين متحدثة باسم رئاسة الجمهورية

وقد بدأت عملها كمذيعة تليفزيون وهي طالبة بالاعدادية ثم جاءت مصر للدراسة بكلية الاعلام وحصلت على الماجستير من الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ .

وعن وضع المرأة في اليمن ترى امة العليم ان الجو العام الان بحاجة لمزيد من العمل في كل المجالات وليس فقط للنساء فنحن بحاجة لقواسم مشتركة ووضع اولويات نسير عليها .

اما بالنسبة للمرأة اليمنية فهي تمتلك القدرات على اثبات الوجود ونيل حقوقها فهي تعمل عبر التاريخ في التجارة والزراعة وقامت برعاية الاسرة في ظل هجرة الرجال لدول الخليج .

ولكن المشكلة الرئيسية - كما تقول امة - تكمن في نسبة الامية المرتفعة في النساء بالذات اضافة الى ان الحركة النسائية مشتتة الان حيث سيطرت النعرة الحزبية على تفكير السيدات القياديات وركزت كل امرأة قيادية على العمل داخل حزبها رافضة العمل او الانضمام لتنظيم نسائي واحد .

مصر في عيون يمنية

وتكاد تنفرد اليمن بين باقي الدول العربية بانك تعيش فيها مصر بأروع ما فيها .. بداية بالدماء الطاهرة لثلاثة عشر الف شهيد مصري لدعم الثورة في الشطر الشمالي واخراج اليمن من قرون التخلف والظلام ودعم مقاومة الثوار في الجنوب في مواجهة الاحتلال البريطاني .. ومرورا بالاف المعلمين والخبراء في كل المجالات منذ الاستقلال ..

ففي اليمن تجد مصر في كل مكان فهي الشهداء في كل انجاز تحقق في اليمن بما فيها انجاز الوحدة نفسه وهي المدرس في كل قرية ومدينة حتى انك لا تجد صعوبة في فهم اللهجة اليمنية فالجميع يتحدث باللهجة المصرية لان المدرسين مصريون ، وهي ايضا المدرسة والجامعة للغالبية العظمى من المثقفين والقيادات والمسئولين حيث يندر ان تجد مسئولا سواء في قمة السلطة او ادناها لم يتعلم في مصر او على ايدي مصريين .

ثم مصر في الشوارع والمدارس التي تحمل اسم القاهرة والمنصورة وجمال عبدالناصر في كل مدن اليمن بشطريها ، وفي التليفزيون الذي يقوم على الافلام والمسلسلات المصرية والتي تعرض يوميا في القناتين لدرجة انهم بعد انتهاء عرض ليالي الحلمية مباشرة والتي كانت تذاع في السهرة اضطروا لاعادة عرض مسلسل « الحب واشياء اخرى » لا لشيء إلا لأن مؤلفه هو اسامة أنور عكاشة مؤلف ليالي الحلمية حتى لا يحس المشاهد بفارق كبير !

مصر موجودة بتشريعاتها .. ففي مناقشة مع بعض المسئولين اليمنيين وقادة الاحزاب حول قانون الانتخابات هناك قال احدهم مداعبا انه افضل من قانونكم وهنا قام احد المسئولين بالرد عليه قائلا انه مأخوذ منه لانه عند وضع اي قانون فاننا نقول هاتوا القانون المصري الخاص به ونشرع على اساسه !!

لماذا الفتور

ورغم هذا التواجد المصري الا ان هناك بعض الفتور في العلاقات المصرية ـ اليمنية يحسه الجميع ولا احد يعرف سببه . وبالفعل كنت الف حائرة عندما يسألني بعض المصريين الذين كنت اقابلهم : «انتم ليه بتهاجموا الناس دي ويضيف احدهم : صحيح هنا الفلوس اقل .. لكن الناس طيبون ويحبونا وحتى لو حصل مشاكل بنعرف ناخد حقنا» .. وبالطبع عجزنا عن الاجابة .. فالعلاقات بين الرئيس مبارك وعلي عبدالله صالح طيبة والاتصالات دائما مستمرة وهناك تقدير خاص للرئيس مبارك .

●● المشكلة - كما يلخصها الدكتور عبدالهادي الجوهري مستشارنا الثقافي هناك - هي اننا كنا دائما موجودين في اليمن بدمنا ، بخبراتنا ، خاصة وان المصري هو الوحيد الذي يؤدي عمله فقط ولا يتدخل في الشئون الداخلية للبلد الذي يعيش فيه واليمن في مرحلة البناء مازال يحتاج لجهد كثير من الاشقاء ومصر هي الاقرب دائما للعقلية اليمنية وللمواطن اليمني ولكن هناك بعض المسئولين في مصر لا يستوعبون ذلك .. لماذا لا احد يعلم .

رأي الدكتور الجوهري يؤكده بعض المصريين .

●● فمثلا السفير السابق لمصر امين يسري كان من القلائل الذين ادركوا ابعاد العلاقة المصرية - اليمنية واهميتها لكنه فشل في ان يقنع وزيرا مصريا واحدا بالسفر لليمن خلال فترة عمله ليروا البلد فقط .. لكنه رغم ذلك وخلال مدة عمله القصيرة استطاع ان يكسب حب واحترام اليمنيين وان يدفع بالعلاقات الى الافضل ويذكر المصريون في اليمن انه كان السفير الوحيد الذي يظهر في التليفزيون ليقول كلمة في العيد القومي .

الدكتور الجوهري رغم قصر الفترة التي قضاها في صنعاء استطاع ايضا ان يكون سفيرا شعبيا لمصر في اليمن وبالفعل كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي شاركت الشعب اليمني احتفاله بالوحدة من خلال امسية فنية وثقافية نظمها المستشار الثقافي وشارك فيها عدد كبير من المصريين بالشعر والغناء واذاعها التليفزيون اليمني في نشرة الاخبار الرئيسية .

ورغم بساطة الامسية الا ان مردودها على المستويين الرسمي والشعبي كان كبيرا .. فبقدر كبر مصر لدى اليمنيين يكون حجم ما تقوم به سلبا او ايجابا .. فهي علاقة وثيقة معمدة بالدم كما عبر عنها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح .

كيف مصر ؟

واذكر انه اثناء لقائي بالرئيس اليمني



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

ان السؤال الاول الذى بادرنى به « كيف مصر ؟ » وكان نفس السؤال هو اول ما اسمعه عند لقائى بأى مسئول يمنى واظل لفترة اجيب عن اسئلتهم حول مصر وجوها واخبارها وذكرياتهم عنها قبل ان ابدأ انا بالاسئلة

واعود للقائى مع الرئيس على عبدالله صالح والذى تركز حول سؤاله لى . لماذا لا تكتبوا عن شهداتكم فى اليمن ، عن دوركم معنا ، نحن لا نريدكم ان أتكتبوا عن اليمن ولكن عما قمتم به

واتساءل معه .. لماذا دائما نتنكر لاروع ما فينا واكبر انجازاتنا ونتلذذ بتعذيب انفسنا لقد بذل ابناؤها دماءهم من اجل ما تعيشه اليمن الان وبينما الجميع يشارك سواء كان الغرب او الولايات المتحدة او الدول العربية . مازال البعض منا يأبى حتى ان نفرح او نحصد ثمرة دمائنا وعرقنا ..



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

السلطات اليمنية تفقد السيطرة على توزيع المعونات

نقص الأغذية والأدوية يعرض حياة ١٥٠٠ طفل صومالي للخطر في عدن

عدن: من لطفي شطاره

أبلغ عدد من اللاجئين الصوماليين في اليمن، مندوب «الشرق الاوسط» الذي زار احد معسكرات ايواء اللاجئين في عدن - ان نسبة الوفيات بين الاطفال في المعسكر في تزايد مستمر، وان حياتهم اصبحت مهددة بسبب النقص الحاد في المواد الغذائية وادوية وحليب الاطفال، وعدم توافر المياه النقية بصورة كافية، بالاضافة الى ان موقع المعسكر يقع في منطقة صحراوية في ضواحي عدن، ويضم مئات الخيام المنصوبة تحت حرارة الشمس الملتهبة.

وقال مسؤولون يمنيون في المعسكر ان ما يصرف من مواد غذائية لمدة اسبوع لا تكفي استهلاك يوم واحد، ويبرروا ذلك النقص في مساعدات منظمات الاغاثة العالمية والهيئات الانسانية، وقالوا ان ما تقدمه منظمة غوث اللاجئين الدولية لا تكفي لسد رمق الآلاف من الصوماليين.

واكد هؤلاء المسؤولون ان اللاجئين الصوماليين انفسهم يتلاعبون بقوت غيرهم، وان بعض الاشخاص يترددون بصورة مستمرة على نافذة صرف المواد الغذائية، وهو ما يحرم غيرهم من الحصول على نصيبه من المساعدات خاصة ان السلطات داخل المعسكر فقدت السيطرة على عملية التوزيع، نظرا لكثافة عدد اللاجئين فيه.

ويعيش اللاجئون الصوماليون في عدن تحت ظروف صعبة للغاية، رغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية ومنظمة الهلال الاحمر اليمني لتخفيف المعاناة عنهم، وتقديم ما يمكن تقديمه من دعم انساني بمساعدة عدد من التجار والمواطنين، كما ان السلطات الامنية في عدن لا تقيد حركة اللاجئين الصوماليين داخل المعسكر، او تحركهم داخل مدينة عدن للبحث عن مهن خدمية بسيطة لتوفير لقمة العيش، وذلك لتخفيف الضغط على السلطات المحلية العاجزة عن مساعدتهم.

ويتجه بعض الشباب الى مهن تنظيف السيارات واعمال البناء والحمالة (العتالة)، بينما تتجه بعض النسوة المحظوظات الى العمل كخدم في بيوت بعض الاسر اليمنية الميسورة.

وقالت طبيبة فرنسية تابعة لمنظمة «اطباء بلا حدود» ان الامراض تزداد انتشارا داخل المعسكر، وتهدد حياة ١٥٠٠ طفل، معظمهم مصابون بأمراض الملاريا والانيميا، ويشكون من نقص حاد في لبن الاطفال والادوية، وأوضحت ان نشاط المنظمة داخل المعسكر لا يتجاوز تقديم الاسعافات الاولية البسيطة، وتنقل الحالات المستعصية منها الى المستشفيات الحكومية في عدن.

وكانت صحيفة «١٤ اكتوبر» الحكومية قد ذكرت ان الامم المتحدة دعت الى تقديم مساعدات عاجلة للاجئين الصوماليين في اليمن، والبالغ عددهم حوالي اكثر من ٤٠ ألف شخص في مختلف المحافظات اليمنية. وقال توفيق ونياس ممثل مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة في اليمن ان ٥٠ شخصا قتلوا في حادث واحد، بعد جنوح الزورق الذي كان يقلهم في البحر، بسبب عطل اصاب محرك الزورق.

٠٣٠٠٧٤

الاجتماع عقد برئاسة عبدالله الاحمر وسالم صالح

الحزب الاشتراكي اليمني يؤكد بدء الحوار مع حزب الاصلاح

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ اكدت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني امس ما تردد في خصوص الحوار بين قيادتي الحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح، اكبر الاحزاب السياسية الاسلامية. وقالت ان اللقاء الذي استمر يوماً واحداً قبل عيد الاضحى المبارك كرس للبحث في الاوضاع السياسية الحالية والاوضاع الامنية وتوصل الى ادانة الارهاب ووقف المهاترات وتقديم الدعم الى جهود الدولة لتنفيذ الخطة الامنية.

وينكر انه لم يصدر اي بيان تفصيلي عن نتائج الحوار كما جرت العادة في سياق الاجتماعات بين الاحزاب السياسية. الا ان الحزب الاشتراكي كشف ان اتفاقاً «تم على ان ياخذ الحوار طابعاً علنياً». واستبشر مراقبون في صنعاء خيراً باللقاء الذي هو الاول من نوعه بين حزبين متباعدين في طروحاتهما السياسية، ومتعارضين في توجهاتهما والحلول التي يطرحانها لمشاكل البلاد. كما لاحظ هؤلاء ان اللقاء يعكس جدية لدى الحزبين في احلال لغة الحوار والتفاهم بينهما خلال الاشهر الخمسة الباقية لانتهاء الفترة الانتقالية في ٩٢/١١/٢١ والتي يفترض ان تجري اول انتخابات برلمانية عامة على اساس التعددية الحزبية خلالها.

واعتبر مستوى اللقاء الدليل الابرز على جديته، اذ ضم وفد حزب الاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس اللجنة التحضيرية العليا للحزب والسادة عبدالوهاب الآنسي الامين العام للحزب ومحمد عبدالوهاب الجباري ومحمد حسن الدماج وحارث الشوكاني. اما وفد الاشتراكي فتالف من السادة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للاشتراكي وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء ويحيى الشامي عضوي المكتب السياسي واحمد عباد شريف.

على صعيد آخر نشرت الصحيفة المركزية للحزب الاشتراكي اول رواية تفصيلية عن حادث اغتيال السيد ابراهيم العطاس شقيق رئيس الوزراء



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمني. وجاء في الرواية انه حوالي الساعة السادسة والنصف مساء الاحد ٩٢/٦/١٤ تحرك الفقيد من منزل والد زوجته الشاعر حسين ابو بكر المحضار الى منزل والدته، وما ان وصل اليه، وما ان وقف ينتظر ان يفتح له الباب دوت اصوات الرصاص وتعالت صيحات استغاثة من الذين شاهدوا وقوع الحادث. وعندما هب اقرباؤه لنجدته كان الجناة فروا والمعتدى عليه فارق الحياة. ونسبت الصحيفة الى بعض النسوة «انهن شاهدن شابين بزي موحد يفران في اتجاه احد الشوارع الجانبية».

وتساءلت الصحيفة عن الدوافع الكامنة وراء العملية، اذ من المعروف ان الشقيق الاصغر لرئيس الوزراء لم تكن لديه اي «اهتمامات سياسية وحزبية». واستغربت صيغة البيان الرسمي الذي بثته اجهزة الاعلام الحكومية. واشار الى تنفيذ العملية على ايدي «عناصر حاقدة تهدف الى زعزعة الامن والاستقرار والى عرقلة مسيرة الوحدة». وزادت ان الغموض «ما زال يكتنف عملية الاغتيال الآثمة (...) وان الاجهزة الامنية التزمت الصمت كعادتها وعسى ان يكون هذا الصمت لغرض استكمال البحث عن خيط الجريمة». ونوهت «الثوري» بان «جماهير الشعب تتطلع بقلق الى معرفة كل الحقائق عن حوادث الاغتيال والتخريب الاخيرة ليهدأ بالها وتطمئن قلوبها».



مداهمة مسلحين تحصنوا في مقر للحزب الاشتراكي

مقتل مستشار وزير الدفاع اليمني في اشتباك مع الأمن في صنعاء

عدن: من لطفي شطاره

قتل العقيد ماجد مرشد سيف ـ مستشار وزير الدفاع وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ـ في مواجهة مع احدى دوريات الامن بمنطقة الصافية في العاصمة صنعاء، في الساعات الاولى من فجر امس وقتل في الحادث ايضا جنديان من افراد الدورية.

وأكد مصدر مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية لـ «الشرق الأوسط» ان العقيد سيف لم يلتزم بتعليمات الأمن التي تفرض عدم الاسراع في قيادة السيارة اثناء الليل وضرورة التوقف عند نقاط الشرطة التي تتولى التدقيق في هوية السائقين

وكان مستشار وزير الدفاع قد افلت من دورية على الطريق بين مطار صنعاء الدولي والحصبة، واسرع في اتجاه وسط العاصمة وصولا الى منطقة الصافية عند تقاطع شارع كلية الشرطة مع الطريق الدائري. فتمكنت الدورية المرابطة هناك من اجباره على الوقوف، فغضب وأطلق عيارات نارية من رشاش كان يحمله، فقتل احد الجنود، ثم القى قنبلة يدوية قتلته هو نفسه اضافة الى الجنود الأخرين

وأكد المصدر ان النيابة العامة اليمنية تتحفظ على الجثث الثلاث، بينما تواصل التحقيقات في الحادث.

ويذكر ان الدوريات الليلية بدأت تنتشر في شوارع المدن اليمنية الرئيسية لتنفيذ الخطة الأمنية التي تعهدت بها الحكومة، بهدف وضع حد لموجة الاغتيالات السياسية واعمال العنف التي تجتاح اليمن، وتهدد القيادات الرئيسية هناك

ويأتي هذا الحادث بعد اسبوع واحد من أغتيال هاشم العطاس شقيق رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس في مديرية الشحر بمحافظة حضرموت.

ولم يكشف المصدر الاسباب التي دعت مستشار وزير الدفاع الى اطلاق النار على الدورية، وترك الامر حتى اكتمال التحقيقات في الحادث. وذكر ايضا ان اربعة مسلحين لجأوا الى مقر منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في مدينة رادع بمحافظة البيضاء على مسافة ١٥٠ كيلومترا من صنعاء فرارا من دورية اوقفتهم وطلب منهم ابراز تصريحات بحمل الاسلحة التي كانت بحوزتهم فاطلقوا النار عليها واصابوا ضابطا وثلاثة جنود، قبل ان يحتموا بمبنى منظمة الحزب

وصدرت تعليمات العقيد غالب مطهر القمش ـ وزير الداخلية والأمن بمحاصرة المبنى وعدم اطلاق النار على الجناة، ولكن سمع بعد ذلك دوي طلقات النار وقذيفة بازوكا داخل المبنى وسيطرت قوات الأمن على الموقف بعد حضور النيابة العامة ودخولها المبنى حيث وجد احد المسلحين الاربعة قتيلا ثم كشفت التحريات ان السيارة التي كانوا يستقلونها مسروقة



الأحمر يفتتح مقر التجمع اليمني للإصلاح في صعدة

مظاهرة سياسية يقوم بها شيوخ القبائل ودعوة إلى جمع شمل الأحزاب السياسية

صعدة (اليمن): «الشرق الاوسط»

دعا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح - كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية وجميع المواطنين اليمنيين الى «لم الشمل، وجمع الكلمة، وتوحيد الصف، وتوظيف القدرات، وتوجيهها لخدمة اليمن». وقال في حفل افتتاح مقر التجمع اليمني للاصلاح في محافظة صعدة ان «ما وصلت اليه الامور والحالة التي تعيشها بلادنا تستدعي ان يترفع الجميع عن المكايدة، وأن يرتفعوا الى مستوى المسؤولية، ويتعاونوا ويسعوا جميعا لايجاد المخرج الآمن والسليم، الذي لا يؤدي الى فتنة او فرقة».

واضاف الشيخ الأحمر - امام عدة آلاف من اعيان ومواطني المحافظة وغيرها من مناطق اليمن -: «بينما نقترب من نهاية الفترة الانتقالية - التي حددتها اتفاقية الوحدة - فإننا مطالبون بأن تتم الانتخابات العامة في موعدها، والحرص جميعا على ان تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة دون اغراء او اكراه، لتكون معبرة بحق عن ارادة الأمة وقناعاتها الحقيقية».

اما يحيى الشايف وكيل محافظة صعدة، الذي يرأس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة، فقد قال في كلمة ان «قيادة المؤتمر تسعى دائما الى تضافر الجهود وتشابك الايدي بين الاحزاب والتنظيمات الرسمية والشعبية نحو بناء يمن مشرق، ينعم بالأمن والاستقرار».

واضاف المسؤول اليمني ان «المواطنين يتطلعون الى ان يلمسوا الدور الفعال والايجابي من جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية في تقديم الخدمات، والمشاركة الجادة في حل المشاكل التي يعانون منها».

وخلال حفل الافتتاح - الذي اعتبره بعض المراقبين مظاهرة سياسية كبيرة، قام بها مشايخ قبائل اليمن، لاثبات وجودهم وقوتهم في البلاد - تحدث عدد من زعماء التجمع اليمني للاصلاح، فطالب الشيخ فايد شويط رئيس اللجنة التحضيرية للتجمع في محافظة صعدة الحكومة بتنفيذ المشروعات التي وضعت احجار الاساس لها منذ فترات متفاوتة، قائلا: «اننا سنضطر في نهاية الامر الى حمل هذه الاحجار في ناقلات، والذهاب بها الى صنعاء».

اما سليمان علي الفرح - نائب رئيس اللجنة التحضيرية وامين المكتب التنفيذي للتجمع اليمني للاصلاح في محافظة صعدة - فقد قال: «ان التجمع سيعمل على اعلاء كلمة الله، وعلى تحكيم شرعته سبحانه وتعالى في أمور حياة اليمنيين، مهما كلف ذلك».

وأشاد الشيخ فيصل مناع عضو الهيئة العليا للتجمع بالوحدة اليمنية، وأبدى استعداد الجميع للبذل والتضحية في سبيلها، ورفض محاولات من يصطادون في الماء العكر والذين يبرزون بعض الظواهر السلبية بشكل غير سليم.

اما القاضي يحيى الشبامي عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للأصلاح وأحد علماء الدين فقد قال في كلمته ان «التجمع لم ينشأ كحزب هدام تآمري، ولكنه أنشئ كسد قوي امام التيارات التي تخالف الاسلام»، وأوضح ان «اهداف التجمع جاءت حصيلة افكار اسلامية وجهود مكثفة وصلت الى ما وصلت اليه». وأضاف انها مرنة تقبل التعديد والتبديل، كما انها ليست مبنية على اساس قبلي او مذهبي او طائفي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٦

داعياً الى "نظرة جديدة" في تعامل اليمن مع محيطه

ابو لحوم لـ"الحياة" : مطلوب لليمن حكومة ائتلافية تنهي صيغة التقاسم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر الحياة اللندنية

التاريـــخ : ٢٤/٦/١٩٩٢

□ لندن – من علي الرز:

■ قال السيد محمد علي عبدالله ابو لحوم رئيس الحـزب الجـمـهـوري اليـمـني ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب امس ان «البحث عن اعـداء وهمـيين للوحـدة في الخـارج هو نوع من الهـروب الى امـام» دعـيـاً الى «نظرة جـديدة» في التـعـامل مع دول الجـوار «للوصـول الى قـواسم مشتركة».

وطالب في حـوار مع «الحـياة» بقـيـام حكومة ائتـلاف وطني تنهي صـيـغـة التـقـاسم وتتـولى التحضير للانتخابات وتحديد الدوائر الانتـخـابية، مشددا الى ان عملية دمج القوات المسلحة لم تشمل الوحدات القتالية. وشدد على ان القبلية في اليمن «لعبت دورا اسـاسـيـا في ايجـاد توازن يمني عـام وابعدت اليمن عن التـجـارب السيئة التي شاهدنا نماذج منها في الكثـير من الدول. وانهب الى ابعد من ذلك لاعتبر القبلية احدى الضمانات الاساسية للديموقراطية والتوازن السياسي اليمني».

نص الحوار

وفي مـا يأتي نص الحـوار الذي اجري مع رئيس اللجنة الاقـتـصـادية في مـجلس النواب اليـمني في اثناء زيارة خاصة للندن:

● عارضتم مرارا اجراء انتخابات بحجة ان الظروف لا تسمح بذلك، ماذا تقترحون بديلا منها؟

– ارجو الا يفهم من سؤالك انني ضد الانتخابات من حيث المبدأ، فنحن حريصون عليها حرصنا على حياة سياسية سليمة، وعندما نتحفظ عن اجرائها في الظروف الراهنة فذلك بداعي الحرص وخوفا من ان يقـال ان اليـمنيين اجـروا انتـخـابـات لمجـرد الانتـخـابات وليس من قبيل دعم مسيرة الوحدة والحياة الديموقراطية.

اما اقتراحنا لتامين مقومات سليمة للانتخابات وللاستقرار السياسي فيتمثل بقيام حكومة ائتلاف وطني تنهي صيغة التقاسم وتضم في عضويتها اكبر عـدد من القوى السـيـاسـيـة والشـخـصـيـات الوطنية. وتكون مـهـمـة هذه الحكومة العمل على انتشال البلاد من براثن الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها شعبنا، وتوطيد الامن والاستقرار، والتحضير للانتخابات بشكل سليم يتضمن تحديدا واضحا للدوائر الانتخابية وايجاد ضمانات تكفل نزاهتها وسلامة اجراءاتها، وتطبيق قانون الاحزاب الذي يحـرم العـمل الحـزبي بين صـفـوف القـوات المسلحـة والامن ودمج الوحـدات القـتـاليـة، اذ بات واضحـا ان عـمليـة الدمج لم تشـمل سـوى الدوائر المالـيـة والادارية فـقط من دون ان يشـمل الدمج الوحدات القتالية للجيش.

الخلل الامني

● كـيف تفـسـر ظاهرة الخلل الامني والاغـتـيـالات المستمرة؟

– الخلل الامني هو نتـيـجـة لما يحـصل داخل الساحة من خلافات سياسية.

● وما علاقة الخلافات السياسية بالاغتيالات؟



– مـا يحـصل هو نتـيـجـة تراكـمـات واخطاء ارتكبت، ويجب الا يغيب عن بالنا ابدا وجوب العمل من اجل الوصول الى حلول سياسية واقعية للازمة التي نعيشها. ويجب ان نبحث في اسباب الاغتيالات من دون عقد او حساسيات لان استمرار الوضع كما هو عليـه امـر غـيـر طبـيـعي ولان الاغـتـيـالات هي انعكاس لهذا الواقع.

● يقال دائما ان «اعداء الوحدة» هم وراء الاغتيالات؟

– ... يا اخي في الواقع لم اعـد اعـرف من هم اعداء الوحدة، فهذه العبارة اصبحت شماعة نعلق عليها كل مشاكلنا. الخلل الامني في البلاد هو نتيجة عملية للخلل السـيـاسـي والاقـتـصـادي، وعلينا الا نبحث عن اعداء وهميين نحملهم مسؤولية ما حصل ويحصل، ولتكن عندنا الشجاعة لوضع النقاط على الحروف في ما يتعلق بمشاكلنا وضرورة معالجتها بطرق مقبولة ومنطقية تمهيدا للوصول الى نهاية المرحلة الانتـقـاليـة والبلاد قـادرة على الاسـتـمـرار والتقدم.

● يشـيـر مـسـؤولون يمنيـون الى «اعـداء داخليين وخارجيين» للوحدة، ما هو تعليقك؟

– اكـبـر اعـداء للوحـدة هم انفـسنـا، فنحن في تصرفاتنا وابتعادنا عن معالجة المشاكل الحقيقية وانصرافنا الى كيل التهم سريعا حتى نريح انفسنا من عناء البحث والمعالجة نعتبر اعداء للوحدة. اما البحث عن «اعداء» وهميين في الخارج فهو نوع من الهروب الى امام. وعلينا قبل ان نضـيع وقتنا في اتهام الخارج تحسين علاقـتنا مـعـه وتحـديدا مع الدول المحيطة بنا.

● كيف وعلى اي اساس؟

– انا اختصر كل هذه التعقيدات بجملة قصيرة جـداً وهي: يجب ان تكون لدينا نظرة جـديدة الى الامـور مـاضـيـاً وحـاضـراً، ويجب ان نتخلص من عبارات تمسكنا بها في الماضي للوصول الى قواسم مشتركة مع دول الجوار.

١٨٠



المصدر : الحياة (السعودية)
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علينا ان نمتلك الشجاعة لنقدم على ايجاد حلول تحمل في طياتها الخير لشعبنا ولمنطقة الجزيرة العربية عموماً، وسبق ان اشرت في الماضي الى ان منطقة الخليج هي العمق الاستراتيجي لليمن ولا غنى لاي طرف عن الآخر. واذا كانت هناك اخطاء في الماضي فهل نستمر فيها؟

● في الحديث عن المشكلة الامنية، يلاحظ انكم قدتم حملة المعارضة داخل مجلس النواب لمشروع قانون حيازة السلاح الذي تقدمت به الحكومة، لماذا؟

– لم نعارض القانون على اساس الخلاف مع الحكومة ولكن لتعارضه مع الواقع، فمن اراد ان يطاع يطلب المستطاع، والقانون الذي اقترحته الحكومة لا يتوافق ابداً مع مقومات المجتمع اليمني الذي يعتبر حمل السلاح جزءاً من تراثه. واشترطنا في معارضتنا للقانون شطب كلمة «الحيازة» منه لانها تتعلق بالملكية الفردية للانسان، ودعونا الى تنظيم حمل السلاح باعطاء رخص في عواصم المحافظات كمرحلة اولى على ان تبقى القبائل على سلاحها، ثم التدرج في تطبيق القانون مع ترسيخ الامن والاستقرار، وعندما يتم ذلك سيتخلى المواطن عن سلاحه.

● لكن وجود السلاح يعني وجود «ثغرات امنية»؟

– الشعب اليمني شعب مسلح بطبيعته، وانا اسال المعنيين وغير المعنيين، هل حصلت اي حادثة جنائية ناتجة عن حمل القبائل السلاح؟ الحوادث التي نسمع عنها اليوم هي حوادث سياسية، والحوادث السياسية ستستمر حتى بعد نزع السلاح. وعندما نريد تشريع قانون ما، علينا ان ناخذ في الاعتبار جملة عوامل نفسية وانسانية واجتماعية حتى نؤمن له ظروف النجاح. ومشروع الحيازة الذي قدمته الحكومة لو قدم في اوروبا مثلاً لوجد معارضة فما بالك في اليمن التي يشكل حمل السلاح جزءاً من تراثها. وارى ان القانون الحالي لتنظيم حمل السلاح مقبول ومعقول خصوصاً انه اخذ بالتعديلات التي قدمناها.

● الا تعتقد ان انتشار السلاح خصوصاً بين القبائل يؤجج الوضع الامني في اليمن؟

– لا ادري لماذا هذا التركيز المستمر على القبائل كما لو انها ليست جزءاً اساسياً من المجتمع اليمني. واود ان اوضح ان القبائل لها الدور الاساسي في الدفاع عن الثورة وحمايتها وهي قوة الدفاع الاساسية عن الوطن واحتياطه الامني ولا حاجة بنا الى اثبات ذلك. واتوجه بالسؤال الى اي شخص: هل كان للقبائل اي دور في زعزعة الامن والاستقرار؟... حسب مفهومي ومفهوم الجميع فان القبائل هي الامن والاستقرار. واذا اردنا ان نخفف حمل السلاح علينا ايجاد الامن والاستقرار. والخوف في رأيي ليس من رجال القبائل.

ان القبيلة لعبت دوراً اساسياً في ايجاد توازن يمني عام وابعدت اليمن عن التجارب السيئة التي شاهدنا نماذج منها في الكثير من الدول. واذهب الى ابعد من ذلك لاعتبر القبلية احدى الضمانات الاساسية للديموقراطية والتوازن السياسي في اليمن.

المصدر : الحياة (اللندنية)
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢



معلومات تشير الى اشتباك سبق الهجوم

الاشتراكي اليمني يتهم الشرطة بمهاجمة مقرّله

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ صرح ناطق رسمي باسم الحزب الاشتراكي اليمني الى «الحياة» امس بأن مقر الحزب الاشتراكي في مدينة رداع في محافظة البيضاء (١٥٠ كلم جنوب شرقي صنعاء) «تعرض لهجوم مسلح شنته قوات الشرطة السبت الماضي، واستخدمت فيه قذائف البازوكا والرشاشات، بحجة ان عدداً من الاشخاص دخلوه وكان بعضهم يحمل سلاحه الشخصي».

في غضون ذلك طالب السيد محمد ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري اليمني في حديث ادلى به الى «الحياة» في لندن بحكومة ائتلافية تنهي تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين، مؤكداً ان القوات المسلحة لم تندمج بعد. (نص الحديث ص٤).

واوضح الناطق باسم الحزب الاشتراكي ان عضواً في الحزب هو عبدالله ناصر ذياب سقط في الهجوم وان اضراراً بالغة لحقت بالمقر وان بعض محتوياته احرق ودمر، اضافة الى اضرار اصابت منزلاً مجاوراً لأحد المواطنين.

وأبدى الناطق باسم الحزب الذي يشارك في السلطة اسفه الشديد للحادث وما نجم عنه من خسائر في الارواح واضرار «لم تكن لتحدث لو توافرت تعليمات مكتوبة من اللجنة الامنية العليا للعاملين في الامن والنقاط المختلفة، ولو شرحت لهؤلاء القوانين السارية والاساليب الصحيحة في التعامل مع المواطنين».

وكانت صحيفة «التجمع» الاسبوعية الناطقة باسم التجمع الوحدوي اليمني الصادرة في عدن قالت ان ثلاثة من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني اشتبكوا مساء السبت الماضي في رداع مع دورية من

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر: الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٤ يعمو ١٩٩٦

الاشتراكي اليمني يتهم الشرطة بمهاجمة

تتمة الصفحة الاولى

الامن المركزي بسبب طلب رخص السلاح الذي يحملونه. وقتل احد رجال الامن وعنصر من الحزب الاشتراكي.

واشارت الصحيفة الى ان العنصرين الحزبيين الآخرين دخلا مقر الحزب واغلقا الباب خلفهما، الامر الذي دعا الامن المركزي الى مهاجمة مقر الحزب بانواع مختلفة من الاسلحة من بينها قذائف «بازوكا» وان العنصرين رفضا تسليم نفسيهما في البداية لكنهما استسلما في النهاية لعناصر من الجيش تابعة للواء الثالث المرابط في المنطقة.

بيان الاشتراكي

واصدرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي امس بياناً نعت فيه العقيد ماجد مرشد سيف. واستنكرت بشدة «سرعة اذاعة تصريح المصدر الامني الذي حاول قبل ان تبدأ لجنة التحقيق المشكّلة من وزارتي الدفاع والداخلية والامن والنيابة العامة عملها ان يسيء الى سمعة العقيد الركن ماجد مرشد سيف عضو اللجنة المركزية للحزب مستشار وزير الدفاع والتشويش سلفاً على عمل اللجنة.

وتأمل اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بان تولي الاجهزة المختصة الاهتمام الكامل بتفاصيل الحادث وان تنجز اللجنة المكلفة التحقيق فيه مهمتها باسرع وقت ممكن، كما تؤكد حرصها الشديد على احترام الحقيقة واعلانها كاملة للناس حينما تنتهي لجنة التحقيق المشكّلة من عملها بدل التسرع في اصدار الاحكام بما في ذلك كشف كيفية استشهاد الأخ ماجد مرشد خدمة للمصلحة العامة».

وكان مصدر امني مسؤول ادلى مساء اول من امس بتصريح شرح فيه ملابسات الحادث الذي أودى بحياة العقيد ماجد مرشد سيف، مستشار وزير الدفاع اليمني عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي واثنين من عناصر الامن.

وقال: «في الاولى من فجر الاحد الماضي تجاوزت سيارة صالون كان يقودها العقيد ماجد كل النقاط الامنية التي كانت تؤدي واجبها وسط العاصمة رافضاً التوقف والاذعان لرجال الامن عند تلك النقاط حسب الاجراءات الامنية المتبعة في اطار تنفيذ الخطة الامنية. وعند وصول السيارة الى نقطة الدورية الموجودة الى جانب وزارة المال، تمكن افراد الدورية من وقفها ولدى اقترابهم منها تبادل معهم العقيد ماجد اطلاق النار فقتل الجندي عبدالناصر الحبشي، والقى العقيد ماجد قنبلة على طاقم الدورية. واستمر تبادل اطلاق النار الى ان قتل العقيد والجندي عبدالله بركوس».

وذكر المصدر ان لجنة من وزارة الداخلية والامن والدفاع والنيابة العامة كلفت التحقيق في الحادث.

واعرب عن اسفه لهذا الحادث وناشد الجميع «التعاون مع الجهات الامنية لتنفيذ الخطة تعزيزاً للامن والاستقرار وتوفير الطمانينة في المجتمع».



المصدر : الشروق اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

علي صالح لـ «الشروق»:

الفترة الانتقالية ستنتهي في موعدها المحدد

اجرى الحوار: بشير البكر

■ تتجه دولة الوحدة اليمنية وهي تجتاز عامها الثاني، نحو ترسيخ الامن وانعاش الوضع الاقتصادي وتوسيع قاعدة المشاركة الديموقراطية في السلطة. هذا على المستوى الداخلي. اما على المستوى الخارجي، فان الهاجس الاساسي على جدول اعمال المسؤولين، هو تجاوز آثار ازمة الخليج الاخيرة في العلاقات العربية ـ العربية، تمهيدا لاستعادة التضامن وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك.

ويلحظ الزائر للعاصمة اليمنية حجم الانشغال الرسمي والشعبي، بالانتخابات التشريعية المقبلة، والمقررة قبل نهاية الاجل القانوني «للفترة الانتقالية» في نوفمبر ـ تشرين الثاني المقبل. وهنا تكثر التوقعات والتكهنات حول التحالفات والاستقطابات، لكن ثمة اجماع لدى غالبية الاوساط، على توسيع دائرة المشاركة في السلطة المقبلة، ربما من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، تاخذ في الاعتبار وزن الاحزاب الانتخابي، وموقع الفعاليات الشعبية في التركيبة العامة. كما ان نجاح الخطة الامنية وعودة الاستقرار يساهمان تدريجيا في طمانة المستثمرين في قطاعات السياحة والاسكان والثروة السمكية والزراعة والنفط، الذي دخل عنصرا رئيسيا في حياة اليمن الاقتصادية، وهو مرشح لان يلعب الدور الرئيسي خلال الاعوام القليلة المقبلة.

وعلى الصعيد الخارجي، شكلت الاشارات الايجابية المتبادلة بين صنعاء والرياض، خلال الاسابيع الماضية، حول مشاكل الحدود، علامة مهمة نحو فتح صفحة جديدة، وطي ملف الماضي، خصوصا وان الاسابيع المقبلة مرشحة لان تشهد وساطات في هذا الاتجاه، كما ان اتفاق ترسيم الحدود مع عمان، اصبح في حكم الناجز، ولن يطول الوقت، حتى يجري توقيعه في احتفال رسمي في صنعاء.

«الشروق» عايشت هذه التحولات في صنعاء، واستخلصت منها مجموعة من التساؤلات، حملتها الى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، والذي يوصف من قبل العوائل السياسية كافة بانه «مركز ادارة الصراع». وكان الحوار الآتي:

□ «الشروق»: تاخذ عليكم دول الخليج موقفكم من أزمة الخليج.. وتقول انكم وقفتم مع العراق، في حين انكم تنفون ذلك اليوم. هل لكم الحديث عن ملابسات ذلك وما هو تصوركم لرأب الصدع الذي خلفته تلك الازمة في العلاقات العربية ـ العربية؟

■ علي صالح: أولا لا نريد ان نفتح هذا الملف من جديد. فموقف اليمن من ازمة الخليج موقف واضح ومبدئي، وقد عبرنا عنه في اكثر من مناسبة وقناة اعلامية او دبلوماسية. لكن ما نود التأكيد عليه ان اليمن كانت دوما ضد احتلال اراضي الغير او حل الخلافات بالقوة. وطالبنا بالحل العربي والسلمي للازمة وبذلنا جهودنا مع بقية الاشقاء منذ اليوم الاول لهذه الازمة بهدف احتوائها وتطويقها، لاننا كنا ندرك المخاطر والتحديات التي تفرضها على امتنا العربية ومستقبلها. لكن من المؤسف ان تطورات الاحداث المتسارعة كانت، في تأثيراتها وتداخلاتها، اقوى من اي جهد بذل أو نوايا طيبة للحل السلمي. عموما، نحن لانريد ان نكرر كلامنا، لكن من المهم الاستفادة من الدروس بهدف تجاوز الآثار السيئة التي خلفتها في الواقع العربي. ونحن نامل ان يدرك جميع الاشقاء حجم المخاطر والتحديات التي يفرضها واقع الخلاف والشتات، وان تتوافر الرغبة الصادقة في تجاوز الاشكاليات كافة التي اوجدتها ازمة الخليج في واقع امتنا. وبالنسبة لنا في الجمهورية اليمنية، فاننا ندعو ونمد يدا مخلصة لأشقائنا كافة، من دون استثناء، من اجل العمل من منطلق الحرص والثقة على تجاوز الخلافات ورأب الصدع في الصف العربي وفتح صفحة جديدة تنهي، من الحياة العربية، هذه الغيوم الكثيفة وتؤسس لعلاقات عربية ـ عربية سليمة وصحيحة وتضامن عربي صادق على أسس جديدة وفعالة.

□ «الشروق»: تسربت أنباء تفيد بان مصر تلعب دور وساطة بينكم وبين بعض دول الخليج، ما هي صحة ذلك، والى أين وصلت العلاقات اليمنية ـ المصرية؟

■ علي صالح: لاشك في ان لمصر الشقيقة دورا مؤثرا في مسيرة العلاقات العربية ـ العربية. ونحن نقدر لمصر دوما دورها في

٠٤٠٠٨٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشروق

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

ننظر بتقدير ونحتفظ بالجميل للشيخ زايد وشعب الامارات.. كما نحتفظ بالجميل لاشقائنا في السعودية والكويت

خدمة الامة العربية وأستعادة التضامن العربي.

أما بالنسبة للعلاقات اليمنية ـ المصرية فهي علاقات أخوية تعمدت بدماء الشعبين الشقيقين، وهي تشهد تطورا باضطراد لما فيه مصلحة الشعبين والامة العربية.

مشاكل الحدود

□ «الشروق»: فخامة الرئيس، لاحظنا مؤخرا كثرة الحديث عن الحدود في المنطقة. هل للأمر علاقة بنتائج ازمة الخليج. أو انه تعبير عن تفكير جديد؟

■ علي صالح: مشاكل الحدود في المنطقة إرث استعماري، ومن المؤسف انها اقترنت بتعقيدات واشكاليات كبيرة. وفي ظل تداخلات كثيرة وعدم التفاهم، اصبحت الحدود تمثل مشكلة وألغاما مزروعة على طريق العلاقات بين دول المنطقة، وتحديدا العلاقات بين الاشقاء العرب.

بالنسبة لنا في الجمهورية اليمنية، نحن ندعو دوما لحل مشاكل الحدود بروح التفاوض والحوار والتفاهم وفي الاطار السلمي وضمان الحقوق القانونية والتاريخية لكل الاطراف، وهذا ما اكدنا عليه مرارا وتضمنه بيان اول حكومة للجمهورية اليمنية.

نحن نعتقد بأن الحدود بين الاقطار العربية لن تمثل أي مشكلة اذا ما توافرت النوايا الحسنة والصادقة لحلها.

□ «الشروق»: تتسع دائرة العنف في صنعاء. وطالت هذه المرة وزيرا بارزا. هل يتعلق الأمر بتصفيات سياسية او انه محاولة لتخريب الوحدة؟

■ علي صالح: الوحدة منجز تاريخي كبير، واجهت وتواجه تحديات كثيرة من قبل أعدائها والمجال الامني واحد من تلك التحديات، وهو يستهدف زعزعة الامن والاستقرار في البلاد واثارة الخلافات والفتن في صفوف المجتمع اليمني وخلق الصراعات بين الاحزاب والتنظيمات السياسية في ظل ما تشهده الساحة اليمنية من مناخات ديموقراطية وتعددية سياسية وحزبية.

لكن شعبنا اليمني يدرك ابعاد المخطط وحجم التحديات المفروضة على وحدته ودولته الجديدة ونهجه الديموقراطي، وهو في الوقت ذاته اكثر استعدادا لمواجهتها من اجل حماية الوحدة والديموقراطية والانتصار لارادته في بناء الدولة اليمنية الحديثة، تماما كما انتصر لارادته في الثورة اليمنية التي واجهت، عبر مسيرتها، تحديات مماثلة، لكن ارادة الشعب اليمني كانت هي الاقوى لانها ارادة الخير لا التآمر.

الفترة الانتقالية

□ «الشروق»: لم يتبقَّ سوى اشهر معدودة على نهاية المرحلة الانتقالية. هل تجرى الانتخابات في موعدها المحدد؟ وما هي صورة التحالفات المقبلة، وخصوصا بين الحزبين الحاكمين؟

■ علي صالح: لم يعد هناك مجال للشك في انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد واجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب تطبيقا لاتفاقية اعلان الوحدة.

كما ستتحدد، في اعتقادي، الرؤية لصياغة العلاقات والتحالفات بين الاحزاب وبعضها.

اما بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، فان الحوار مستمر بينهما حول التحالف وتعزيزه من اجل المصلحة الوطنية العليا، وإن كان هذا لا يعني ان من حق أي منهما اقامة تحالف مع أي حزب او احزاب اخرى طالما كان ذلك في خدمة الوطن ويجسد الديموقراطية على اساس التعددية السياسية وحرية الاختيار.

□ «الشروق»: فخامة الرئيس، تعلق الاوساط المراقبة على الدستور بالقول انه يحتوي مجموعة من الثغرات. فهو من جهة «اسلامي» ومن جهة اخرى «علماني». ما هو



المصدر : الشروق
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليقكم على ذلك؟

■ علي صالح: دستور الجمهورية اليمنية جاء حصيلة حوار امتد لسنوات بين «الشطرين» سابقا، بدأ منذ العام ١٩٧٢ وحتى اقراره في عام ١٩٩٠ من قبل السلطتين التشريعيتين في «الشطرين» سابقا. وكان الزخم الجماهيري للاستفتاء على الدستور وتأييده في عام ١٩٩١ مرتبطا بتأييد الوحدة والالتفاف حولها. والآن، وبعد ان ترسخت اسس الدولة اليمنية الجديدة خلال الفترة الانتقالية، فان المؤتمر الشعبي العام سوف يسعى، سواء مع الحزب الاشتراكي اليمني او الاحزاب الاخرى، وباسلوب ديموقراطي، لاجراء بعض الاصلاحات وتطوير بعض النصوص في الدستور التي صيغت بصيغ متناقضة او متباعدة ولم تعد صالحة الآن. فالدستور ليس سماويا، بل يظل قابلا للتطوير والتعديل اذا ما اقتضت المصلحة الوطنية واتفقت الارادة اليمنية على ذلك بما يلبي طموحات كل ابناء الشعب اليمني.

□ «الشروق»: كيف تنظرون الى تنامي ظاهرة الاصولية في الوطن العربي. وهل هناك مخاوف من تكرار تجربة الجزائر في اليمن؟

■ علي صالح: لكل بلد خصوصياته وواقعه، والشعب اليمني شعب مسلم يرفض التطرف او التعصب مهما كان شكله، سواء أكان يمينيا أم يساريا، ولا يستطيع احد ان يدّعي وصايته على الوطن او يدّعي وصايته على الاسلام، فالدين الاسلامي دين التسامح والاعتدال وهو يرفض التطرف.

ولليمن تجربة خاصة، سواء في مجال البناء أو النهج الديموقراطي. وتمثل الديموقراطية بالنسبة لشعبنا اليمني خياراً لا تراجع عنه ابدا. ومهما برزت في البداية الصعاب نتيجة الممارسات او التجاوزات الخاطئة من بعضهم على الديموقراطية، فان الديموقراطية كفيلة بحماية نفسها. وتصحيح التجاوزات يتم بمزيد من الديموقراطية.

اما بالنسبة لظاهرة «الاصولية»، اذا كنت تقصد بها التطرف الديني، فان التطرف بكل اشكاله سيظل مرفوضا في كل زمان ومكان، لانه لا يؤدي الا الى مزيد من التعقيدات والمتاعب لمن يمارسونه. والاعتدال مطلوب في كل شيء. والمهم الا يتم القفز على الواقع تحت أي مسمى، والبحث عن حلول لمشاكل ذلك الواقع بعيدا عن اطاره وخصائصه.

□ «الشروق»: لم تحضروا اجتماعات المفاوضات المتعددة في موسكو. ما هي اسباب ذلك؟ وكيف تنظرون الى موقع اليمن في الترتيبات الدولية الجديدة؟

■ علي صالح: لقد قلنا منذ البداية.. اذا حضر الفلسطينيون تلك الاجتماعات سنحضر واذا غابوا سنغيب. وهذا هو التفسير لغياب وفدنا عن مفاوضات موسكو. نحن مع سلام عادل ودائم في المنطقة يضمن للشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ونحن نعتقد بانه من دون حل المشكلة الفلسطينية لا يمكن ان يتحقق السلام في المنطقة.

اما بالنسبة لموقع اليمن من الترتيبات الدولية الجديدة، فان اليمن في الموقع ذاته الذي ينبغي ان تكون فيه الامة مجتمعة من هذه الترتيبات. نحن نؤيد أي جهد قومي او انساني من شانه ان يحقق العدالة للجميع، وان يزرع السلام في ما بينهم، وعلى مدى الجدية في تطبيق المعايير والمقاييس الصادقة غير المزدوجة للعدالة والسلام، يتحدد موقفنا ورؤيتنا ازاء اي نظام او ترتيبات دولية.

نحتفظ بالجميل

□ «الشروق»: هل هناك آفاق لحل مشاكل العمالة اليمنية العائدة من الخارج؟

■ علي صالح: لقد سببت عودة الآلاف من ابنائنا العاملين في الخارج اعباء كبيرة على اقتصادنا بخاصة ان تلك العودة جاءت في الوقت الذي كانت فيه الجهود تتركز على تاسيس بناء الدولة اليمنية الجديدة التي لم يكن قد مر على ميلادها سوى بضعة أشهر، حيث تحقق هذا الانجاز الوحدوي في الـ ٢٢ من مايو ـ ايار ١٩٩٠. وبرغم ذلك بذلت جهود كبيرة من اجل استيعاب ابنائنا العائدين ومساعدتهم على ترتيب اوضاعهم في المجتمع.

ومازالت هناك بعض المشاكل تبذل الحكومة الجهود لحلها والتغلب عليها. ونحن متفائلون بالمستقبل وثقتنا كبيرة بقدرة شعبنا اليمني على تجاوز المصاعب والتحديات، لانه



المصدر : الشروق

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



علي صالح:

«الأمن واحد من التحديات التي تواجه مسيرة الوحدة، ونحن نرفض التعصب والتطرف بكل اشكاله دينياً كان أم يسارياً»

شعب صبور وبأسه قوي في مواجهة الشدائد والمحن.

□ «الشروق»: الى أي مدى تعتبر الاكتشافات النفطية واعدة في اليمن، وما هو فهمكم للتعامل مع عائدات النفط؟

■ علي صالح: الاكتشافات النفطية في بلادنا واعدة ومبشرة بالخير وهي مستمرة ومتنامية. وعائدات النفط لن توظف الا لمصلحة وخير وتقدم الشعب اليمني، وستحظى مجالات التنمية، خصوصا التنمية الزراعية واستكمال بناء هياكل البنية التحتية، بالنصيب الاوفر من تلك العائدات.

□ «الشروق»: الملاحظ ان الزراعة ازدهرت في الآونة الاخيرة.. الى اي مدى ساعد سد مارب على ذلك؟

■ علي صالح: نحن، بالرغم من امكانات بلادنا المتواضعة، استطعنا ان نعمل الكثير في مجال التنمية الزراعية.. وشجعنا القطاع الخاص كي يضطلع بدوره في تحقيق ولو جزء من الاكتفاء الذاتي، وتحققت ثمارها بالفعل.. بالاضافة الى الجهود الحكومية التي قامت بانشاء الكثير من السدود وحواجز المياه وترميم عدد من السدود القديمة. وتتويجا لهذا الجهد، كان انشاء سد مارب التاريخي العظيم الذي اعيد تشييده بدعم اخوي سخي وشخصي من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة، والذي يمثل اليوم هذا المعلم التنموي البارز شاهدا حيا على العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين. وبقدر ما مثلت اعادة بنائه تحديا ورفعا لمعنويات اليمنيين، فانه اسهم بدور في توفير المياه ودعم مسيرة التنمية الزراعية.

ونحن في هذه المناسبة، ننظر بتقدير خاص ونحتفظ بالجميل للشيخ زايد وشعب الامارات العربية المتحدة الشقيقة على اسهاماتهم السخية لاشقائهم في اليمن.. كما نحتفظ بالجميل لاشقائنا في المملكة العربية السعودية والكويت ولكل الاشقاء الذين قدموا المساعدات الطبية لأشقائهم في اليمن من دون منّ ولا أذى.. ونقدر تقديرا عاليا تلك الاسهامات التي لا ينساها شعبنا اليمني أبدا.

رسالة مفتوحة

□ «الشروق»: ما هو تصوركم لحل مشاكل منطقة «القرن الافريقي» في منطقة البحر الاحمر؟

■ علي صالح: يهمنا في اليمن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة القرن الافريقي، ونحن نتابع تطورات الاحداث المؤسفة هناك باهتمام، لأن لها انعكاسات مباشرة علينا، حيث استقبلنا الآلاف من النازحين سواء من اثيوبيا او الصومال او اريتريا.

ونحن نبذل جهودنا مع الاشقاء والاصدقاء من اجل تحقيق الامن والاستقرار والسلام في منطقة القرن الافريقي، لأنها منطقة حيوية ومهمة للأمن اليمني والأمن القومي العربي.

ونعتقد بان الاحتكام للحوار والعقل والتفاهم السلمي من شانه تقريب وجهات النظر وايجاد الحلول المناسبة التي تنهي الاقتتال والصراع وتهيىء مناخات سليمة وصحيحة، تشارك في ظلها جميع الاطراف المتنازعة في تحمل مسؤولية البناء وتحقيق



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩١

التقدم لشعوبها بعيدا عن الاقتتال والدمار ونزيف الدم.

أما بالنسبة للأمن في منطقة البحر الاحمر فهو من اختصاص الدول المطلة عليه، ويجب ان يظل في منأى عن الصراع والتوتر والتدخلات الاجنبية.

□ «الشروق»: اخيرا، فخامة الرئيس، لو أتيح لكم توجيه رسالة مفتوحة الى اشقائكم في دول الخليج، ماذا تقولون؟

■ علي صالح: نقول لهم، وعبر مجلتكم «الشروق»، ان موقفنا من الازمة قد شوّه لاسباب ربما يعلمونها جيدا.. ولو أمعنوا النظر بعين الصواب والمنطق سرعان ما يدركون ان الجمهورية اليمنية والشعب اليمني هو خير سند لهم، وهو وفيّ لالتزاماته القومية وحقوق الجار ويعتبر اقطار الخليج كافة بعداً أمنياً وعمقاً استراتيجياً للجمهورية اليمنية كما هي لهم كذلك.

وادعو الله ان يلهم الاخوة قادة الامة الى ما فيه خيرها وضمان مستقبل اجيالها، فالمرحلة مهمة والتحديات التي تواجه امتنا اخطر مما نتصور. ■■



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

صحيفة «عدن» تنتقد بيان الداخلية بشأن مقتل مستشار وزير الدفاع

عدن: من لطفي شطاره

انتقدت صحيفة «عدن» الناطقة باسم منظمة الحزب الاشتراكي اليمني فرع عدن الصادرة امس بيان وزارة الداخلية اليمنية حول ملابسات الحادث الذي ادى الى مقتل العقيد ماجد مرشد سيف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ومستشار وزير الدفاع وثلاثة جنود اخرين في اشتباك بينهم فجر الاحد الماضي ووصفته بانه استباق من وزارة الداخلية للجنة التحقيق ذاتها التي اشار اليها البيان.

وقالت الصحيفة ان البيان لا يعبر عن رأي الحزب الاشتراكي وان اللجنة المركزية ستصدر بيانا اخر تشرح فيه حقيقة الحادث.

وذكرت الصحيفة ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني انهى اجتماعا طارئا له عقده مساء الاحد الماضي وقف فيه امام ما وصفته بـ «جريمة التصفية الجسدية البشعة التي تعرض لها عضو اللجنة المركزية للحزب المستشار السياسي لوزير الدفاع».

كما ناقش الاجتماع مجمل الوضع السياسي في البلاد في ضوء استمرار الارهاب السياسي وقالت ان تشييع جثمان العقيد ماجد سوف يؤجل حتى يتم الانتهاء من التحقيق في ذلك الحادث

واوردت الصحيفة رواية مغايرة لما ذكره بيان وزارة الداخلية حول الحادث فقالت «بينما كان العقيد ماجد يقود سيارته عائدا الى منزله وبرفقته ابنه طارق. تعرض لعملية قتل مدبرة ومقصودة حين اعترضت سبيله دورية لبعض من افراد الامن المركزي. وهي الدورية التي ظلت تطارده بالاعيرة النارية الكثيفة على الرغم من توقفه وامتثاله لطلبها بتعريف نفسه وابراز بطاقة هويته التي تبين اسمه ووظيفته وعضويته في اللجنة المركزية للحزب وكذلك ابراز ترخيص قطعة السلاح الشخصي الذي كان بحوزته الا انه وبالرغم من كل ذلك طلب منه النزول من على السيارة. وتبع ذلك اطلاق الرصاص على السيارة مما ادى الى تبادل النار والاشتباك بينه وطاقم الامن المركزي الذي سرعان ما وصلت تعزيزات اخرى له. الامر الذي يوحي بانه كان مطلوبا القبض عليه واقتياده الى مكان مجهول ولم يكن الاعتراض مجرد عمل «تفتيش روتيني» وعند الاشتباك اوعز لابنه طارق بمغادرة السيارة حتى لا يتعرض هو الآخر لمكروه بيد انه وبعد نفاذ ذخيرته ومحاصرته بأطقم السيارات التي وصلت الى الموقع اقتيد الى احد المعسكرات بصنعاء حتى اجريت اتصالات فورية بين احدى القيادات في وزارة الداخلية والامن بصنعاء وقيادة المعسكر الامني الذي يوجد به العقيد المحتجز بعدم مسه بسوء حتى يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن ما حدث بيد ان الردود اللاحقة التي جاءت فيما بعد من المعسكر المذكور حوالي الساعة الرابعة فجرا افادت بأن العقيد موجود في الثلاجة».

المصدر : الـنـور - القاهرية
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





تفتح ملف نزاع الحدود بين الدول الاسلامية

لماذا تماطل اليمن ... فى تسوية الحدود مع السعودية ؟!

اعد الملف : ايمن مجاهد

حدث تطور جديد فى الاسبوع الماضى فى العلاقات السعودية اليمنية حيث اتهمت المملكة السعودية اليمن بعدم الجدية فى تسوية النزاع على الحدود بين البلدين واشارت وكالة الانباء السعودية نقلاً عن مصدر سعودى ان السعودية لم تجد اية رغبة جادة لدى اليمن للوصول الى اتفاق فى هذا الشان .

ويعجب المرء من تبادل الاتهام بين الدولتين فى هذا التوقيت الراهن وهو امر يضع اكثر من علامة استفهام امام المراقب للاحداث فى المنطقة ... فلماذا عمدت السعودية الى الاتهام الصريح لليمن فى هذا الوقت بالذات ؟

ولماذا التوتر فى العلاقات بين البلدين رغم عدم وجود دلائل تشير الى اتجاه اليمن الى اثارة مشكلة الحدود فى الفترة الراهنة ؟

ايضاً ... هل هذه الاتهامات لها علاقة بازمة الخليج الاخيرة نظراً لوقوف اليمن بجانب العراق فى هذه الازمة ؟

واخيراً ... هل تبادل الاتهامات بين الدول العربية والاسلامية على نقاط خلاف بسيطة ومحسومة من قبل سيساهم فى تكريس الامن والاستقرار ام انها ستجر المنطقة الى توترات جديدة فى المنطقة ؟ نود ان تضع القيادة السعودية واليمنية الحلول المناسبة فى الاطار الاسلامى الذى يخدم الاسلام والمسلمين ويجنبهم الانزلاق الى مستنقع الفرقة والخصام

اقليم عسير :

ان تاريخ العلاقات بين السعودية واليمن يعود الى الزمن الذى اتصلت به الحدود بين الجانبين بانضمام مقاطعة او اقليم عسير الى نجد عام ١٣٣٨ - ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ - ١٩٢٢ م) .. ويقع هذا الاقليم فى جنوبى الحجاز ويمتد جنوبا الى ان يصل الى اليمن ويشمل سهوله تهامه المحاذية للبحر الاحمر بطول ٢٠٠٠ ميل وعرض ٤٥ ميلا وهى ماهولة بالسكان وزراعتها كثيفة تغمرها بالسيول وعاصمة الاقليم مدينة ابها ذات الموقع الجميل الجذاب وسكانها حوالى ١٥ الف نسمة وترتفع عن سطح البحر حوالى سبعة الاف قدم ومن ابرز مدنها جيزان الواقعة على قمة خليج تعصف به دوافع المد والجزر بحيث يتحول فى بعض الاحيان الى جزيرة وهناك القنفدة الميناء المهم لهذا الاقليم كما ان هناك مدينة نجران حيث يستقر حاكم وادى نجران وفى هذا الاقليم بساتين نضيرة بمساحات واسعة تقع محاذية للجبال وتمتد منحدرة الى الاودية حتى تصل الى نجران والربع الخالى .

معاهدة مكة المكرمة :

وتؤكد الاحداث التاريخية انه عندما قام الملك عبد العزيز آل سعود والسيد الحسن بن على الادريسى فى ٢٤ ربيع الثانى ١٣٤٥ هـ ٢١ اكتوبر ١٩٢٦ م بتوقيع الاتفاقية الشهيرة باسم معاهدة مكة المكرمة بسط الملك عبد العزيز بموجبها الحماية على القسم الذى كان يحكمه الادارسه فى تهامه وحسماً للنزاع الذى كان قائماً بين الامام يحيى والادارسة من جهة ورغبة من الملك عبد العزيز فى اقرار علاقات الجوار الجديدة وجد الملك عبد العزيز انه من المناسب ايفاد وفد ملكى سعودى الى صنعاء لاطلاع الامام يحيى على الأمر الواقع فى دخول الادارسه فى حمايته والاتفاق معه على تثبيت الحدود وحسن الجوار .. وقد ورد فى اتفاقية مكه عشر مواد تشير كلها الى بسط الحماية السعودية على ممتلكات الادارسة فكما جاء فى المادة الاولى بالنص

يعترف سيادة الامام الحسن بن على الادريسى بان الحدود القديمة الموضحة فى اتفاقية ١٠ صفر ١٣٣٩ هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الامام السيد محمد بن على الادريسى والتى كانت خاضعة للادارسة فى ذلك التاريخ هى تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الاتفاقية

وتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد فى هذه الاتفاقية بحماية اراضى عسير من كل هجوم خارجى ...

واعترف كذلك بان ادارة شئون بلاد عسير الداخلية من عزل وتنصيب وغير ذلك من حقوق امام عسير ... واكدت الاتفاقية على ان ليس من حق امام عسير التنازل عن اى جزء من اراضى عسير ...

بداية النزاع :

ونتيجة لاتفاقية مكه التى اشرنا

المصدر : النـور

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

اليها اعتبرت عسير منطقة واقعة تحت الحماية السعودية .. الا ان الامام يحيي حميد الدين امام اليمن لم يقبل هذه الاتفاقية واستغل انشغال الملك عبد العزيز بتحرير الحجاز وتحرك لبسط سلطانه على عسير كما سعى الامام الى ضم نجران التي كانت تشكل منطقة حراماً بين اليمن والسعودية ... ولهذا الموقف اليمني غادر وفد ملكي سعودي الى ابها عاصمة عسير ومنها سافر في اخر شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٥ الى صنعاء عاصمة اليمن ودارت بين هذا الوفد والامام يحيي حميد الدين مباحثات عديدة كان موقف الامام يحيي يتمسك بعسير باعتبارها جزءا من اليمن وان الادارسة غاصبين ودخلاء في منطقة هي تابعة لعسير ولذلك فالامام يحيي لا يعترف بالسيادة السعودية على عسير التي جاءت نتيجة لرغبة الادارسه وقد عاد الوفد السعودي الى بلاده وعرض النتيجة على الملك عبد العزيز ....

وتكررت المباحثات مرة ثانية لكن دون الوصول الى نتيجة .. الى ان تقدمت جنود الامام يحيي حميد الدين الى نجران وسلفر بلاديام واندفعت في تهامه الى مشارف الساحل في عسير واستنجد اهالي عسير بالملك عبد العزيز الذي ارسل جيشاً بقيادة الامير سعود الذي توغل بين صعده ونجران وارسل جيشا آخر بقيادة الامير فيصل الذي احتل ميدى والحديدة وتهامه ووصل الى منطقة باجل .

اتفاقية الطائف :

واستطاعت تلك القوات ان تجلى القوات اليمنية عن نجران وبدات المباحثات بين البلدين للاتفاق على الحدود بينهما واستمرت المفاوضات اكثر من عامين ولما تاكد عبد العزيز انه لا طائل من وراء تلك المفاوضات ارسل انذاراً الى الامام يحيي في ربيع عام ١٩٣٤ يهدده فيه بالزحف على اليمن اذا انقضى موعدا محددا في انذاره ولم توقع اتفاقية الحدود .. بل دارت معركة كبيرة بين الدولتين تدخلت على اثرها بعض الدول الغربية لمنع السعودية من تحقيق اهدافها وقامت تلك الدول وهي فرنسا وبريطانيا وايطاليا بالوساطة لايجاد تسوية بين البلدين ورحب عبد العزيز بها وقد جرت المفاوضات بين السعودية واليمن بمدينة الطائف تحت اشراف وفود من البلاد العربية ولقد اوضح الملك عبد العزيز لهذه الوفود انه لم يقصد مطلقا احتلال اليمن وانه على استعداد للوصول الى اتفاق مع اليمن ليبدا عهدا جديداً من الاخوة بين البلدين ... وفعلا نجحت - كما يؤكد المؤرخون - المباحثات وتم التوصل الى اتفاقية رسمت الحدود بينهما بدقة واقر الامام يحيى ان تكون نجران في منطقة الحدود مع اليمن كما اتفق على تسوية كل المشاكل التي كانت موضع خلاف بين البلدين ...

ولما ابرم هذا الاتفاق كان ذلك ايذانا بدخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من الاخوة والسلام والعلاقات الطيبة واستمرت هذه العلاقات الطيبة بين الدولتين الى ان تفجرت ازمة الخليج . الاخيرة ووقفت اليمن الى جانب العراق المعتدى واحدثت شرخاً كبيراً في التضامن العربي الاسلامي واثارتها للمشكلات القديمة بما يؤثر بالسلب على مجمل العلاقات العربية والاسلامية ويهدد المنطقة بمخاطر جسيمة .



المصدر : الأهـــرام
القاهرة

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصرع مستشار وزير الدفاع اليمنى بعد اشتباك مع جنود الأمن بصنعاء

صنعاء ـ اش.ا : لقى العقيد ماجد مرشد سيف مستشار وزير الدفاع وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى مصرعه اثر اشتباك مع عدد من جنود الأمن بمدينة صنعاء بالاضافة الى وفاة اثنين من الجنود.

صرح بذلك مصدر أمنى مسئول فى اليمن مشيرا الى ان الحادث وقع فى الساعة الواحدة من صباح يوم الأحد الماضى عندما تجاوز العقيد ماجد بسيارته جميع نقاط التفتيش الأمنية بوسط العاصمة ورفض التوقف لرجال الأمن حسب الاجراءات الأمنية المتبعة.

وصرح المصدر بأنه تم تشكيل لجنة من وزارتى الداخلية والدفاع والنيابة للتحقيق فى الحادث.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محافظ حجة نجا باعجوبة من محاولة اغتيال

البيض يتهم "قوى تقليدية" بأنها وراء الاخلال بأمن اليمن

□ صنعاء - «الحياة»:

■ نجا السيد محمد علي باشماخ، محافظ حجه التي تبعد حوالي ١٣٠ كيلومتراً شمال غربي صنعاء الاثنين الماضي باعجوبة من محاولة لاغتياله.

وذكر مصدر مطلع لـ «الحياة» امس ان ضابطاً لم يذكر اسمه ورتبته العسكرية دخل الى ديوان المقيل الذي يجلس فيه المحافظ (عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي) وكان مزدحماً بالحضور من الرسميين والمواطنين في المحافظة. وعندما حاول الضابط تصويب مسدسه الى باشماخ نهض عدد من الحاضرين الذين كانوا قرب الضابط وامسكوا يده فانطلقت رصاصة في اتجاه سقف الديوان، وقبض على مطلق النار.

وقال المصدر ان لجنة شكلت للتحقيق في القضية.

من جهة اخرى اكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الحاجة الى توافر «الارادة السياسية، الى جانب ما لدينا من موارد وامكانات لايجاد الحد الادنى من الامن للجميع في كل انحاء البلاد». واضاف الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني في تصريح لصحيفة «يمن تايمز» الاسبوعية الصادرة في صنعاء بالانكليزية ان «قوى تقليدية تقف وراء الاخلال بالامن وما علينا الا ان نستجمع جهودنا وننطلق بارادة وعزيمة نحو التغيير».

وسئل عن المعوقات التي يعتقد بانها تشل العمل الديموقراطي في اليمن، فاعرب عن اعتقاده بان «الديموقراطية ستضرب جذورها في اليمن ولو بعد حين. اما الديموقراطية القائمة الآن فهي في مرحلة الاعلان، وعلى رغم ذلك ان ثمة من ينزعج منها»، مشيراً الى ضرورة توافر ثلاثة عوامل لتعميق الديموقراطية وانتشارها في كل مناحي الحياة وهي: احترام النظام والقانون على مستوى عامة الناس والحكام، وثانياً ممارسة الواعين بالمسؤولية المدنية ضغطاً معنوياً وعملياً على من يخالف القانون، واخيراً لا بد من قيام المؤسسات بدورها واحترام اختصاصاتها لقطع دابر التوجه الى اكبر مسؤول لحل ابسط المسائل».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

المؤتمر الوطني

وعن موقف الحزب الاشتراكي الذي يتولى امانته العامة من الدعوة الى عقد مؤتمر وطني، قال نائب رئيس مجلس الرئاسة: «ان عقد مثل هذا المؤتمر يعتبر في حد ذاته جزءاً من النظرة الجديدة المطلوبة في حياتنا، كما انه تعبير عن توسيع قاعدة المشاركة. واشعر باننا في حاجة الى الاستماع الى الغير، ولا بد من توسيع الديموقراطية بزيادة مشاركة الطاقات الوطنية. انا مع المؤتمر اياً يكن الاسم الذي سينعقد تحت اطاره، فالمهم هو المضمون».

وسئل هل يعتقد بان الفترة الانتقالية تنتهي في الموعد المحدد بموجب اتفاق اعلان الجمهورية، اي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، فاجاب: «اؤكد اننا ننوي انهاء الفترة الانتقالية في موعدها اياً كانت الاحوال. وقد اتخذنا قراراً بذلك. ولن نسعى الى ايجاد اي تبريرات بقصد تمديدها».

على صعيد آخر نعى المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي في بيان مشترك العقيد ماجد مرشد المستشار السياسي لوزير الدفاع، عضو اللجنة المركزية للاشتراكي، والجنديين عبدالناصر الحبشي وعبدالله مرقوص، وذلك بعد ٤٨ ساعة على الحادث الذي اودى بحياتهم فجر الاحد الماضي.

ولاحظ مراقبون انها المرة الاولى منذ مسلسل حوادث الاغتيال التي استهدفت عناصر بارزة في الحزب الاشتراكي في مناطق مختلفة من الجمهورية، يصدر الحزبان الحاكمان نعياً مشتركاً ويصفان القتلى بانهم «شهداء».



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

صنعاء تتوقع زيارة قابوس لتوقيع اتفاق الحدود

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني تبحث ميثاق الانتخابات اليمنية

صنعاء - عدن: «الشرق الاوسط»

تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني اجتماعا هاما صباح اليوم في مقر نقابة الاطباء اليمنيين «دار الحكمة» لمناقشة نتائج اعمال هيئة رئاسة اللجنة واللجان المتفرعة عنها ولاستعراض الوثائق المقدمة من لجنة الوثائق بخصوص موضوعي المؤتمر الاساسيين.

وقال مصدر مطلع ان الوثائق التي سيناقشها اجتماع اللجنة ستتعلق بمشروع خطة تنفيذية لايجاد الية تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل يلتزم بها جميع المشاركين في المؤتمر، بالاضافة الى مشروع ميثاق عمل سياسي يتم اقراره وفقا للمشاريع المقدمة من الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية بما في ذلك المشروع المقدم من قبل الحزبين الحاكمين.

وقال المصدر ان لجنة الوثائق المتفرعة من رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني استخلصت من خلال المقارنة بين ما قدمته الاحزاب والتنظيمات مشاريع النقاط التي تشكل القواسم المشتركة.

وعبر المصدر عن امله في ان تشارك جميع الاحزاب والتنظيمات والمنظمات الجماهيرية والاتحادات بما فيها احزاب السلطة، في فعاليات المؤتمر ليخرج باجماع وطني يحدد المسيرة المستقبلية لليمن. وقال ان تحديد الموعد النهائي لعقد المؤتمر سيجرى خلال اجتماع اليوم.

واضاف: ان هذا المؤتمر هو مؤتمر للجميع ولن يكون خاصا بحزب معين او بعدة احزاب، وان الدعوة اليه سبقت تحقيق الوحدة وترددت بعد اعلان الوحدة، ثم اقرت من جميع الاحزاب بما فيها احزاب السلطة في اجتماعات سكرتارية الاحزاب منذ عدة شهور. على صعيد اخر توقعت مصادر سياسية يمنية ان يقوم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى صنعاء كآخر محطة في جولته العربية الحالية التي زار خلالها المملكة العربية السعودية ومصر. وتوقعت مصادر صحافية ان تكون زيارة السلطان قابوس مرتبطة بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين صنعاء ومسقط التي أدت الى تحسين العلاقات بين البلدين



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن: ٦٠ لاجئاً صومالياً قضوا في كارثة الباخرة

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في عدن امس ان سلطات الميناء في العاصمة الاقتصادية لليمن سمحت للاجئين الصوماليين بالنزول من الباخرة الجانحة «قوبوين» واكتشفت ان ثمانية اطفال قضوا نتيجة نقص المواد الغذائية ومياه الشرب اضافة الى ضحايا آخرين منهم من قضى في اثناء الرحلة من مقديشو الى ميناء المكلا ومنها الى عدن واستغرقت اسبوعين. كذلك قضى ركاب قفزوا من الباخرة لدى جنوحها قبالة ساحل البريقة في عدن الصغرى لدى محاولتهم السباحة للوصول الى الشاطئ، وبلغ عدد الوفيات بين اللاجئين بين (٥٠ و٦٠) في حين افادت مصادر الامم المتحدة في جنيف ان العدد يتجاوز الـ ٩٠.

واتصلت «الحياة» بالسيد توفيق وناس مدير مكتب «الهيئة العليا لغوث اللاجئين» التابعة للامم المتحدة للحصول على المزيد من المعلومات والاطلاع على الخطوات التي تتخذها الهيئة العليا لغوث اللاجئين، لكنه غادر صنعاء امس الى عدن لتقصي الحقائق عن الكارثة.

وعلمت «الحياة» من مصادر في عدن ان منظمة «اطباء بلا حدود» الفرنسية تقوم حاليا بدور انساني كبير في معالجة اللاجئين. واضافت هذه المصادر ان محافظ عدن امر بتوفير اماكن موقتة لايواء اللاجئين وتقديم المواد الغذائية ومياه الشرب اليهم حسب الامكانات المتوافرة على رغم الظروف الاقتصادية التي تعيشها اليمن وارتفاع عدد سكانها بعودة نحو مليون مغترب اليها.

وذكرت صحيفة «الايام» الاسبوعية الصادرة في عدن امس ان «ان السلطات المحلية في محافظة عدن شكلت لجنة خاصة كلفت التحقيق في موضوع الباخرة «قوبوين» التي تحمل علم «هندوراس» وتعود ملكيتها الى السيد جعفر محمد الكثيري والغرض من نقلها المزيد من اللاجئين من الصومال التي تكتظ بهم عدن ويشكلون عبئا عليها في ظل شحة اماكن الايواء والامدادات الغذائية.

وفي جنيف (رويتر) قال مسؤولون في الامم المتحدة ان تقارير ذكرت ان ٩٠ لاجئاً صومالياً على الاقل، بينهم عدد من الاطفال توفوا ويخشى ان يكون عدد اكبر من اللاجئين غرق بعدما جنحت الباخرة. واضاف هؤلاء ان البحرية اليمنية بدأت عمليات طارئة لانقاذ نحو الفي لاجئ ما زالوا على ظهر الباخرة التي جنحت الاثنين قرب ميناء عدن.

وقالت سيلفانا فوا الناطقة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ان ٩٠ لاجئاً على الاقل ماتوا. واضافت «ربما كان هناك كثيرون غيرهم غرقوا ولكن ليست لدينا فكرة الآن عن عددهم وقد نعرف ذلك خلال يوم او يومين».

وذكر مسؤولو المفوضية ان الباخرة غادرت ميناء في الصومال قبل اكثر من اسبوعين حاملة ثلاثة آلاف لاجئ واخذت تجوب خليج عدن من دون غذاء او ماء تقريبا.



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

إعادة بناء الجيش على قاعدة الكيف وليس الكم

قضية توحيد الجيش تشغل اهتمام عديد من القيادات في الحزبين الحاكمين، ويبدو أن هناك اتجاهاً عاماً إلى إعادة بناء القوات المسلحة الواحدة على قاعدة «الكيف وليس الكم» واستبدال أعداد كبيرة من المجندين، بآخرين محترفين، أقل

عدداً، لكنهم أكثر خبرة، وقد وضع وزير الدفاع اليمني هيثم قاسم خطة لبناء الجيش من القاعدة إلى القمة ينتظر اقرارها بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ولا تركز الخطة على دمج الوحدات العسكرية كما كان شائعاً في الأوساط الاعلامية، وإنما إعادة تأسيس القوات المسلحة وفق الأهداف الجديدة المطروحة، وليس خافياً أن كلاً من اليمن الشمالي والجنوبي (قبل الوحدة) اسسا الجيش على أرضية الهواجس الحدودية المشتركة بينهما، اما وقد قطعت دولة الوحدة شوطاً كبيراً من دون مشاكل تفجرها، فإن مهمة الجيش هي الدفاع عن سيادة الدولة الموحدة والتدخل لحماية الشرعية الدستورية إذا اقتضى الأمر ذلك.

وزير الخارجية الدكتور الارياني كان قد أشار إلى العقبات الدولية والعربية التي حالت دون دمج إعادة بناء الجيش خصوصاً في ضوء أزمة وحرب الخليج. فقد كان صعباً للغاية نقل الوحدات العسكرية من الشمال إلى الجنوب والعكس، لذلك ظلت ٣ ألوية تنتمي لجيش الجنوب مرابطة في مواقعها بالشمال، انتظارا لصدور تعليمات جديدة، ويعتقد المسؤولون في وزارة الدفاع اليمنية أن مهمة دمج المؤسسات الأمنية، وإعادة بناء القوات المسلحة على رأس جدول اهتمامات القيادة اليمنية في الوقت الراهن، وقد أكد بعض الوزراء أن استعجال بناء مؤسسات الوحدة سوف يؤدي إلى نتائج خطيرة، ويشيرون إلى تجربة المانيا الموحدة التي مازالت تعاني من سياسات التشطير القديمة حتى الآن، ويقول الوزراء «مالم تكن البداية سليمة فإن تجربة الوحدة ستكون

محفوفة بالمخاطر» ويشيرون في هذا الصدد إلى تعدد عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية التي تعرضت لها قيادات كبيرة في الحزبين الحاكمين، وامتدت إلى عناصرقيادية في الأحزاب والتجمعات اليمنية الأخرى، وأكدوا أن مثل هذه الأحداث دليل قاطع على ان المرحلة الانتقالية لم تنته بعد، وأن هناك بعض القوى الداخلية تعمل بكل جهدها لاجهاض تجربة الوحدة، وفرض سيطرة الدولة المركزية قوانينها في أرض الواقع.

وكان مجلس النواب اليمني قد عقد جلسة مغلقة

في أعقاب محاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل، وحمل النواب بقسوة على حالة الانفلات الأمني، خصوصاً وأن المهاجمين المجهولين حاولوا اغتيال الوزير امام مقر الوزارة في صنعاء، ورغم حدة لهجة النواب في تناول القضية المطروحة، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح تعامل بسعة صدر، ولم يبد أي ضيق أمام المعارضين، بل هو يعتبر أن مايجرى الآن هو جزء من المناخ الطبيعي للمرحلة الانتقالية.

والمراقب السياسي المتابع والمتأمل للمشهد السياسي في اليمن الآن يشهد تعددية سياسية كبيرة (حوالي ٤٠ حزباً سياسياً) وسيلاً من الصحف الحزبية والعامة، تتمتع بحرية يندر أن توجد في بلد آخر في الوطن العربي (باستثناء لبنان). وقد وصلت عملية الممارسة الديمقراطية إلى حد خطر يشير إليه استاذ جامعي بأن (أي ديمقراطية في العالم تحتاج إلى ضوابط، وقوانين منظمة، وإذا كان اليمنيون يمارسون الآن نقد كل المؤسسات بلغة حادة فإن ذلك وضع طبيعي، سوف يستقر مع استقرار وتشكل مؤسسات دولة الوحدة).

الديمقراطية الليبرالية

وتشهد الخريطة السياسية والحزبية في اليمن الآن تبلورات وتجمعات للتيارات الأساسية وهي: التيار القومي، التيار الأصولي، ثم الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي) و(الاشتراكي اليمني)، ويصف مراقب سياسي التجربة الديمقراطية في اليمن بقوله: ان ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) نجحت إلى حد ما في تحويل اليمن من مجتمع قبلي إلى مجتمع مدني، لكن القضية الأهم الآن هي محاولة دخول العصر بدولة واحدة مؤسسة ديمقراطيا، وتحظى برضى الجماهير، خصوصا سلطة القبائل، وقد اكد رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح ان الدولة لن تصطدم اطلاقا بالقبائل فيما أكد رئيس الوزراء ان الخطة الأمنية التي وضعتها حكومته تستهدف ارساء قواعد وأسس لحماية المجتمع، وليست موجهة ضد الأحزاب والقبائل. مؤكدا من جهة ثانية حرص جميع الفئات والأحزاب السياسية في اليمن على حماية تجربة الوحدة، والممارسة الديمقراطية. من هنا يبدو الجدل السياسي، والقانوني الدائر حاليا حول قانون الانتخابات المزمع اجراؤها قبل تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، جدلاً منطقياً، ويندر ان توجد دولة في العالم الثالث لا تتصادم فيها ارادة احزاب المعارضة مع أحزاب السلطة، وفيما انهمكت صحف المعارضة اليمنية في التشكيك في نزاهة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

موظفو الدولة يستهلكون نصف الميزانيه السنويه

عن الوضع في أي دولة من دول العالم الثالث التي تشهد عادة معركة (كلامية) بين الأحزاب والحكومة بشأن اجراءات وضمانات حيدة الانتخابات، كما تشهد من جهة أخرى تحالفات بين الأحزاب سعياً للحصول على أكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان.

يقول مراقب سياسي: ان اليمن يشهد تعددية سياسية مركزة إلى حد كبير في الشمال، فيما خرج الجنوب من سلطة الحزب الواحد بطريقة فجائية وغير منظمة، مما أوجد بعض الأخطاء في معالجة الأزمات المتراكمة منذ سنوات. وتشير هنا إلى قرارات التأميم التي وصلت إلى حد تأميم المنازل والعقارات، وقد عالجت حكومة الوحدة هذه الأوضاع، وليس سهلاً - بطبيعة الحال - تغيير ماكان إلى ما ينبغي ان يكون لمجرد توفر النية والارادة، بل ينبغي ان يتم ذلك على قاعدة المؤسسات الوحدوية القادرة على نقل المجتمع من حالة إلى أخرى.

ويضيف المراقب السياسي: ان اليمن تتنفس الآن ديمقراطية حقيقية لأول مرة منذ قيام ثورة ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢، وقد دفع الشعب اليمني ضريبة الوحدة والديمقراطية.

الأزمة الاقتصادية

وتبقى قضية الأزمة الاقتصادية التي تحظى الآن بمساحة واسعة من الجدل الفكري والسياسي في الساحة، نظراً لطبيعة الأزمة نفسها، فهي موروثة وطارئة في آن واحد. فالاقتصاد اليمني يعاني من اشكالات قديمة. ربما تعود إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي، والصناعي المحدود، فيما اضافت ازمة وحرب الخليج همومها. فاثرت سلبيا على موارد النقد الأجنبي نظرا لتوقف المساعدات والقروض التي كانت تمنحها دول مجلس التعاون الخليجي، وتحرص القيادات اليمنية إلى التأكيد ان دول الخليج اساءت فهم أو تقدير موقفها من ازمة الخليج.

وعلى أي حال، تسعى القيادة اليمنية إلى ترطيب علاقتها بدول الخليج، استعداداً لمرحلة جديدة من التعاون خصوصاً وان اليمن قد تحملت اكثر من طاقتها في هذه الأزمة، وتشير التقديرات الاقتصادية إلى عودة نحو مليون عامل يمني من دول الخليج مما ادى إلى تفاقم ازمة البطالة (٢٥٪) وخلق حالة من فائض العمالة في سوق العمل، وازمة سكن في المدن ،وتراجع كبير في العملة الصعبة التي كان العمال اليمنيون في الخليج مصدرا لها وساهمت هذه العوامل في انهيار واضح في سعر صرف الريال، حيث يوجد تباين واضح بين سعر الصرف في السوق السوداء وسعره المعتمد في البنوك الرسمية.

وتضيف مصادر المعارضة إلى ذلك ازمات تتعلق بالاجراءات المرافقة لاعلان دولة الوحدة، وتشير إلى تضخم الجهاز الوظيفي مما حمل الدولة اعباء دفع الرواتب، كما تشير إلى امتيازات حصل عليها مسؤولون كبار في الدولة والجيش وقيادات الحزب، وترجع أوساط المعارضة استقالات العديد من الوزراء من مناصبهم إلى اصطدامهم مع وزير المالية الذي كان يشكو هو الآخر من عدم توفر موارد مالية تكفي لتغطية نفقات الوزارات.

ومن الأنصاف الاشارة إلى الجهود التي بذلتها الحكومة لمواجهة هذه الأزمة، وقد تعاملت معها بروح «العدل الاجتماعي» حيث قررت وقف التوظيف أو ترشيده في القطاعين الحكومي والعام، واغلاق ٩ سفارات يمنية، وعدد آخر من القنصليات والملحقيات في الخارج، وتحديد عدد الديبلوماسيين كثلاثة كحد ادنى، وتسعة كحد أعلى، مع فرض رقابة صارمة على الأسعار، وترشيد حجم الانفاق الحكومي في الموازنة، اذ بلغت مخصصات موظفي الدولة خلال عام واحد ٥٠,٨ مليار ريال، وهو ما يعادل ٥٠٪ من اجمالي الموازنة العامة للدولة.

وحيدة الحزبين الحاكمين اللذين سيشرفان على عملية اجراء الانتخابات باعتبارهما الممثلان للحكومة، فان ابو بكر حيدر عطاس رئيس الوزراء اليمني نفى بصورة قاطعة ان تكون الحكومة قد «فصلت» قوانين الانتخابات بحيث يستأثر الحزبان الحاكمان بمقاعد البرلمان، ولا يختلف في اليمن



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٠٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صورة مضيئة

ويجمع خبراء الاقتصاد في المؤسسات التمويلية العربية والدولية ان وضع الاقتصاد اليمني، وإن كان مرهقاً الآن بحوالي ٧ مليارات دولار قروضا خارجية، إلا أن هناك مؤشرات للتفاؤل تبدو واضحة من خلال دعوة الحكومة لشركات أوروبية وأميركية للاستثمار في القطاعين النفطي، والثروة المعدنية، ويقدر انتاج اليمن من البترول حالياً بـ٣٠٠ الف برميل يومياً، وهناك بوادر مشجعة على انتاج النفط بكميات أكبر، وحسبما يقول الرئيس اليمني «فإن المسألة مسألة وقت فقط»، وقد شهدت صنعاء مؤتمرات وندوات عديدة حول مستقبل الاقتصاد اليمني وسط تشجيعات المستثمرين الذين يأملون في تحقيق انتاج وفير من الذهب، والمعادن النفيسة الأخرى.

خلاصة القول أن اليمن الموحد مرشح الآن لاحتمالات عديدة، أما أن يتجاوز المرحلة الانتقالية للدخول بكل قوة إلى العام الثالث للوحدة، أو أن تعوقه الأزمات الثلاث: اجراءات البناء. الممارسة الديمقراطية، المأزق الاقتصادي. ولكن في كل الأحوال تبدو القيادة اليمنية مدعومة برأي عام واسع، وأحزاب بالجملة، مصرة على عدم العودة إلى التشطير.

صنعاء - «الوطن العربي»



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

الاحمر يطالب الاحزاب اليمنية بمخرج سلمي لا يؤدي الى فتنة

□ صنعاء --
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اعلن في صنعاء امس ان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عضو المجلس الاستشاري اليمني ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح دعا كل الاحزاب والتنظيمات السياسية الى «لم الشمل وجمع الكلمة وتوحيد الصف وتوظيف القدرات وتوجيهها لخدمة اليمن وابنائها ومستقبلها».

واكد الشيخ الاحمر في كلمة القاها في افتتاح مقر التجمع في مدينة صعدة «اهمية ارتفاع الجميع الى مستوى المسؤولية والتعاون في سبيل ايجاد المخرج السلمي الذي لا يؤدي الى فتنة او فرقة ويحافظ على الوحدة ويحفظ لأبناء اليمن الخير الذي اودعه الله في ارضهم».

واضاف: «علينا ان نفيد من كل ما يدور حولنا ويتناسب مع ظروفنا ويتفق مع قيمنا ومبادئنا». وحضر الافتتاح عدد من قيادات التجمع وممثلي فروع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمسؤولين في المحافظة.

من جهة اخرى عقدت امس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني برئاسة السيد عبدالرحمن علي الجفري اجتماعها الثاني وقررت تشكيل لجنة برئاسة هيئة الرئاسة للجنة التحضيرية وعضوية كل من السادة عمر الجاوي والدكتور محمد عبدالملك المتوكل والسيد عبدالوهاب الآنسي (رئيس لجنة الوثائق) والسيد يحيى الشامي، عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني والسيد عبدالقدوس المضواحي والسيد عبدالرحمن مهيوب.

وكلفت اللجنة الإتصال ببعض الاحزاب التي لم يكتمل حضورها بعد خصوصاً المؤتمر الشعبي العام لاقناعها بالحضور لكي يتحقق الاجماع الوطني.

وقررت اللجنة التحضيرية متابعة اجتماعاتها السبت المقبل.

وفي باريس حمل العقيد عبدالله حسين البشيري، رئيس هيئة الاركان العامة اليمني امس رسالة خطية من الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الى الرئيس فرنسوا ميتران، وسلمها الى الاميرال لانكاد رئيس هيئة الاركان العامة الفرنسية.



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

من يسعى لاغتيال اتفاق ترسيم الحدود مع عمان ؟

اليمن : هموم الوحدة

بناء دولة المؤسسات وتعزيز الديمقراطية ومعالجة الأزمة الاقتصادية

حادثة اغتيال هاشم ابو بكر العطاس شقيق رئيس الوزراء اليمني على يد مجهولين في محافظة «حضرموت» وضعت السؤال الامني - مجدداً - على راس اهتمامات حكومة الوحدة، فيما تتفاعل قضايا اخرى هي بناء مؤسسات وهياكل الوحدة، وضبط إيقاع الممارسة الديمقراطية من خلال ضوابط وقوانين، وعلاج الازمة الاقتصادية، وهي الهموم الثلاثة التي تحتل بؤرة اهتمام العقل السياسي اليمني، في الوقت الذي تتجه البلاد فيه نحو انهاء المرحلة الانتقالية لاجراءات الدولة الواحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ويعتقد المراقبون السياسيون أن أعداء الوحدة المتربصين بها ولها، يحاولون بكافة وسائل القنص، والاغتيال، والتشكيك، وأد التجربة الوحدوية في الداخل. وإثارة قضايا حدودية مع دول عربية مجاورة، ويشيرون في هذا الصدد إلى محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام في نيسان (إبريل) الماضي وهو الشخصية التي كانت مكلفة بنقل رسائل بين القيادتين في سلطنة عمان واليمن، بشان ترسيم الحدود بينهما.

ويشير المراقبون السياسيون ايضاً إلى حادثة اغتيال شقيق رئيس الوزراء التي تمت مؤخراً، باعتبار ان المقصود منها ليس شخص القتيل، فهو رجل عادي لايتعاطى السياسة، ولم ينخرط في اي حزب من الاحزاب، ومن ثم فان المقصود هو شخص رئيس الوزراء او سياسته، على اعتبار انه المهندس الفعلي لاتفاق ترسيم الحدود مع عمان.

وهكذا تصدرت مسالة الاوضاع الامنية بؤرة اهتمام العقل السياسي اليمني، لكن القضايا الاخرى مازالت فاعلة في الساحة، بدليل الحركة غير العادية التي يرصدها كل متابع للجدل السياسي في اليمن، ففي صنعاء، وهي العاصمة السياسية والاقتصادية لدولة الوحدة، اجتماعات متتالية لمجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء، حوارات مفتوحة، وصريحة في البرلمان، أما الصحف والمجلات العامة، فانها تتناول كل شيء في مهرجان ديمقراطي يحتاج إلى كثير من القواعد الانضباطية، حتى لايتحول عرس الوحدة إلى فوضى، لاسيما وان المتربصين بالوحدة كثيرون، او هكذا تؤكد الاحداث في كل لحظة.

□ فماهي طبيعة القضايا التي يدور حولها الجدل الان؟

«الوطن العربي» تابعت الاجابة على السؤال من أرض الواقع في اليمن.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

رئيس ألمانيا يصل إلى صنعاء غداً

اليمن تعلق آمالا كبيرة على الزيارة وتعتبرها مؤشراً لتوجه أوروبي نحوها

عدن: من لطفي شطاره

يبدأ الرئيس الالماني ريتشارد فان فايتسكر ترافقه عقيلته وشخصيات سياسية ومستثمرون المان وبعثة اعلامية في وفد يضم ٤٠ شخصا زيارة رسمية غدا لليمن بدعوة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يزور خلالها عددا من المعالم التاريخية في العاصمة صنعاء، ومدينة شبام التاريخية في محافظة حضرموت حيث توجد فيها اقدم ناطحات سحاب في العالم بالاضافة الى الزيارة التي سيقوم بها يوم ٢٩ يونيو (حزيران) الى مدينة عدن التي يجري تحويلها الى منطقة حرة

ومن المقرر ان يلتقي الرئيس الالماني في عدن برجال المال والمستثمرين اليمنيين كما يبحث رجال الاعمال الالمان المرافقون للرئيس الالماني امكانيات الاستثمار في المنطقة الحرة والمجالات المتاحة لذلك من خلال اللقاء الموسع الذي سيعقد بين المستثمرين والجهات المسؤولة في عدن

وسيزور الرئيس الالماني ميناء عدن الذي قدمت المانيا مساعدات لدعم تنشيط الحركة التجارية فيه تقدر بـ ٨ ملايين مارك الماني لادخال وسائل الشحن والتفريغ الحديثة للميناء الذي انجز مشروع توسعته بمساعدة من صندوق التنمية السعودي والصندوق الكويتي للانماء وصندوق ابوظبي للتنمية وتقدم المانيا مساعدات سخية لليمن تتمثل في تقديم المنح الدراسية والمشاريع الصناعية والزراعية وشراء قطع غيار ومعدات للمحطة الكهروحرارية في منطقة الحسوة بمبلغ ٦ ملايين مارك الماني في الوقت الذي اخلت موسكو التزاماتها باستبدال قطع الغيار للمحطة التي لا تزال قيد الانشاء منذ عام ١٩٧٥ وتشمل المساعدات الالمانية لليمن شراء معدات لتطوير اقسام ميكانيكا في كلية الهندسة في عدن بمبلغ ١٥ الف مارك الماني

وتعتبر المانيا بعد هولندا من الدول الاوروبية التي تقدم مساعدات كبيرة لليمن في مختلف المجالات. فقد خصصت المانيا مبلغا يقدر باربعين مليون مارك الماني للمشاريع التي سيجري تنفيذها العام الحالي، اي ما يعادل ٣٠ مليون دولار كدعم لليمن من اجل تمويل معظم مشاريع الخدمات والمرافق العامة بالاضافة الى المبالغ التي اعيد تخصيصها للمشاريع التي لم تنفذ حيث خصصت حاليا لشراء معدات واجهزة لميناء عدن وقطع غيار لمطار عدن الدولي ولاعداد الدراسات لشراء بعض المستلزمات لمحطة الكهرباء

وتساهم المانيا في مشروع وقاية المزروعات بحيث يشمل المحافظات الجنوبية والشرقية وكذلك الاعداد لمشروع الاتصالات الهاتفية الريفية للمحافظات الجنوبية والذي سيخصص له مبلغ ١٠ ملايين مارك الماني

وتشمل اهتمامات الالمان في تقديم المساعدات لليمن مجالات اضافية اهمها الصحة المدرسية والاستشارات الفنية والمياه والتدريب المهني والمنح الدراسية. ويعتبر تطوير مطار صنعاء الدولي اول مشروع تنفذه المانيا في اليمن بالاضافة الى اعادة توسيع وسفلتة مشروع طريق صنعاء - تعز الجبلي. بالاضافة الى مشروع مياه ومجاري المدن الثانوية الذي يعد من اكبر المشاريع التي تمولها المانيا في اليمن

وكان وزير الصناعة اليمني الدكتور محمد سعيد العطار قد ذكر ان المانيا تقدم مساعدات سنوية لليمن تصل قيمتها الى مليار ريال يمني في مختلف المجالات

وهناك لجنة اقتصادية يمنية المانية مشتركة تجتمع سنويا تبحث اوجه التعاون بين البلدين ويجري التشاور حول المساعدات والمساهمات الانمائية المقدمة من الحكومة الالمانية.

وتعلق اليمن على هذه الزيارة التي تكتسي مدلولات سياسية وثقافية وتفتح آفاقا جديدة لمستقبل العلاقات بين البلدين امالا كبيرة خاصة انها تعد اول زيارة لرئيس دولة اوروبي منذ قيام الوحدة اليمنية

ووصف مسؤول يمني كبير لمندوب «الشرق الاوسط» هذه الزيارة بقوله «ان اليمن تعتبر هذه الزيارة ليست تعبيرا قويا على العلاقات المتينة المتميزة بين الدولتين فحسب ولكنها مؤشر للتوجه الاوروبي نحو الجمهورية اليمنية».



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

اليمن والاغتيالات والحزب الاشتراكي

■ اذا كانت الجهة التي تقف وراء مسلسل الاغتيالات في اليمن حققت شيئاً حتى الآن، فهي حققت هدفاً اساسياً هو جعل قياديي الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في السلطة يشعرون بأنهم مهددون في اي لحظة. في البدء كان مطلوباً في ما يبدو ان يتولد لدى هؤلاء القياديين احساس بعدم الأمان في صنعاء نفسها. الا ان هذا الشعور ما لبث ان امتد ليشمل البلاد كلها. فالذين يعرفون الشحر في حضرموت حيث اغتيل اخيراً هاشم شقيق رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس يستغربون بلوغ العنف تلك المدينة التي اشتهرت قبل كل شيء بوداعتها والتي لم تشهد في اي يوم من الايام حادث قتل.

من الواضح اذاً، ان الهدف هو استفزاز الحزب الاشتراكي وجعله يعيش تحت وطأة الشعور المستمر بعدم الامان مع ما يمكن ان يولده ذلك في المدى البعيد من قرارات تتخذ تحت وطأة الشعور بالخطر الداهم. وفي معظم الاحيان يتسم هذا النوع من القرارات بالطابع الاعتباطي والابتعاد عن الواقع.

من هنا يفترض في الحزب الاشتراكي ان يعيد النظر في وضعه وفي حساباته. واعادة النظر في وضعه تبدأ اولاً بالبحث في مشاكله الداخلية والاعتراف بهذه المشاكل تمهيداً لمعالجتها. ذلك ان التصرف كأن هذه المشاكل غير موجودة هو اقرب طريق الى رفض البحث في حلول لها. اما اعادة النظر في الحسابات فيفترض ان تكون على الصعيد الوطني. صحيح ان الفترة الانتقالية ستنتهي في غضون خمسة اشهر ومعها ينتهي نظام المناصفة الذي اعطى الحزب الاشتراكي نصف المناصب الاساسية في الدولة، الا ان على الحزب الاشتراكي ان يختار منذ الآن كيف يحافظ على موقعه في المستقبل القريب من دون ان يسعى الى اخذ حجم يفوق حجمه الحقيقي.

امام الحزب الاشتراكي فرصة لا تعوّض في جعل البلد كله يتحمل مسؤولية ما يجري حالياً في اليمن بدل ان تبقى هذه المسؤولية محصورة به وبشريكه في السلطة، المؤتمر الشعبي العام، وهو اشبه بالشريك المضارب. ولعل اول خطوة في هذا الاتجاه الموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على سدل الستار على الفترة الانتقالية في البلاد. عندئذ، وعندئذ فقط سيكون الحزب الاشتراكي قادراً على العمل بعيداً عن الضغوط التي يتعرض لها لايجاد موقع يليق به على الخريطة السياسية الجديدة لليمن، خريطة ما بعد الفترة الانتقالية.

خيرالله خيرالله



رئيس مجلس الدولة اليمنى يدعو لعقد مؤتمر وطنى

صنعاء ـ ا.ش.ا : اكد على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى ان اليمن تملك من الموارد والإمكانيات ما يوفر الحد الأدنى من الأمن للجميع .

أعرب البيض فى حديث صحفى له عن اعتقاده بان الديمقراطية ستضرب جذورها فى اليمن ولو بعد حين لان الديمقراطية تتجسد باشكال مختلفة فى حياة المجتمع وانه يلزم لتعميقها احترام النظام والقانون وتطبيقه على العامة والمسئولين على السواء وانشاء دولة مؤسسات

اشار البيض إلى ان مظاهر الإخلال بالامن التى وقعت باليمن مؤخرا وراؤها القوى التقليدية وان الفترة الانتقالية

لدولة الوحدة التى تستمر حتى شهر نوفمبر القادم ستنتهى فى موعدها مهما كانت الاحوال .

حول التقسيم الإدارى الذى ستجرى وفقا له الانتخابات البرلمانية القادمة

اوضح البيض ان اللجنة التى كلفت باستحداث تقسيم إدارى جديد لم تنته من عملها بعد مما اضطر القيادة اليمنية إلى الاعتماد على التقسيم الإدارى الحالى الذى يقسم الجمهورية إلى ٣٠١ دائرة انتخابية تضم الواحدة منها حوالى ٤٠ الف مواطن .

من ناحية اخرى قال البيض انه وجه الدعوة لعقد مؤتمر وطنى لكل القوى السياسية فى البلاد لتقييم الاداء الوطنى خلال الفترة الانتقالية وانه لابد من عقد المؤتمر تحت اى تسمية من اجل توسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية .



المصدر : الشرق الاوسط (الندية)
التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لـ «الشرق الأوسط»

الأحزاب اليمنية تدعو لحكومة ائتلاف وطني قبل الانتخابات

عدن: من لطفي شطاره

رفضت الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية الاقتراح الذي قدم لها لتشكيل الهيئة العليا للانتخابات تحت رئاسة احد اعضاء مجلس الرئاسة اليمني وعضوية ممثلين في المجلس الاستشاري وعضوين من مجلس النواب وعضوين من مجلس الوزراء. واعتبرت الاحزاب هذه الفكرة مخالفة لقانون الانتخابات نفسه.

وقال عبد الرحمن الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» ورئيس اللجنة التحضيرية العليا المكونة من مختلف الاحزاب للإعداد والتحضير لعقد المؤتمر الوطني في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان الاحزاب اليمنية تفضل ان تشكل اللجنة العليا للانتخابات من تسعة اعضاء تمثل فيها الاحزاب السياسية بوضوح، بحيث يصعب على أي حزب بعينه ان يؤثر على مسار الانتخابات، وبالتالي اللجان الرئيسية والفرعية لادارة عملية الانتخابات والفرز واللجان الاشرافية على مستوى المحافظات.

الا ان الحكومة اليمنية ترفض رأي الاحزاب واختارت ان تكون الهيئة من المستقلين الذين اكد الجفري انه يندر ان تجد فيهم من لم يتأثر بحزب من الاحزاب.

وقال الجفري ان حزبه وحزب التجمع الوحدوي اليمني قد تقدما بمقترحات تتعلق بآلية اجراء الانتخابات بصورة حرة ونزيهة تتلخص في قيام حكومة ائتلافية وطنية مشكلة من الاحزاب السياسية لما تبقى من الفترة الانتقالية وان لا تكون بديلة لقانون الانتخابات ولكنها مكملة له حتى لا يشعر المواطن بهيمنة حزب او حزبين معينين على السلطة ويتأثر بهذه الهيمنة بحيث يأخذ كل حزب نسبة محددة في حكومة الائتلاف الوطني المطروح تشكيلها قبل نهاية الفترة الانتقالية.

واضاف الجفري لـ «الشرق الاوسط» ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ستعقد اجتماعا اخر اليوم السبت لمناقشة تقرير لجنة الوثائق واللجنة الفنية والمصادقة على موعد عقد المؤتمر الذي توقع انعقاده في منتصف الشهر المقبل وكذلك طرق تمويل المؤتمر ودعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والشخصيات المستقلة.

وذكر ان هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني كلفت، بالاضافة الى رئيس اللجنة التحضيرية، عدداً من الشخصيات السياسية وممثلي الاحزاب لمتابعة الاتصالات مع الاحزاب الاخرى، وهذه الشخصيات هي: عمر الجاوي عن التجمع الوحدوي اليمني، عبد الوهاب الآنسي عن التجمع اليمني للاصلاح، يحيى الشامي عن الحزب الاشتراكي اليمني، عبد القدوس المضواحي عن الحزب الناصري وعبد الرحمن مهيوب عن حزب البعث.

واشار الى ان الاتصالات ستشمل بالذات المؤتمر الشعبي العام الذي لا يزال متردداً في قبول فكرة المؤتمر التحضيري واقناعه بحضور بقية اعمال اللجنة التحضيرية وبالتالي لحضوره المؤتمر الوطني العام.

واضاف الجفري ان المؤتمر الوطني المقرر عقده منتصف الشهر المقبل سيرتكز على نقطتين: الاولى الاتفاق على خطة تنفيذية وايجاد آلية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل حكومة ائتلاف وطني قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. أما النقطة الثانية فهي الاتفاق على ميثاق العمل السياسي الذي يحدد الثوابت السياسية لمستقبل اليمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية واجراء الانتخابات.

عبدالمجيد يطالب العرب بمساعدة اليمن في معالجة الوضع

عدن: كوليرا بين الصوماليين واعتقال عصابة قتلت ٧٠ منهم

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ فيينا –
من هاشم علي مندي:

■ صرح مصدر يمني مسؤول الى «الحياة» امس بأن ليس لديه علم بما ذكره مندوب هيئة اغاثة اللاجئين في اليمن عن وصول باخرة اخرى تحمل ٦٠٠ لاجئ صومالي الى ميناء عدن.

وكشف ان هناك حالات كوليرا بين الـ ٣٤٠٠ صومالي الذين كانوا في الباخرة «قوبوين» التي يملكها السيد جعفر الكثيري وكانت بقيادة قبطان يحمل الجنسية الصينية. وسمح لركابها الخميس الماضي بالنزول الى الاراضي اليمنية.

وقال المصدر لـ «الحياة» ان اليمن استقبلت عشرات الآف اللاجئين الصوماليين منذ مطلع العام الجاري لكنها تواجه مشكلة كبيرة لايوائهم وتفتقر الى كثير من الامكانات الطبية التي يفترض توفيرها لهذه الاعداد الكبيرة من اللاجئين في بلدان اخرى في المنطقة.

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

عدن: كوليرا بين الصوماليين

تتمة الصفحة الاولى

وصرح الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمني امس بان بلاده ليست قادرة على مواجهة تدفق اللاجئين الصوماليين عليها. وقال ان اليمن يمكن ان تمتنع عن السماح لهؤلاء بدخول اراضيها الى حين قصبح الامم المتحدة قادرة على معالجة الوضع.

واوضح ان «عدد اللاجئين يتضاعف وان ممثلي الامم المتحدة يقولون ان هناك آلافاً عدة من اللاجئين قبالة الشواطئ اليمنية. يجب ان يبقى هؤلاء خارج الاراضي اليمنية الى ان يصبح في استطاعة المفوضية العليا للاجئين الاعتناء بهم». واكد ان اليمن مستعدة لاستقبال اللاجئين شرط ان تتولى المفوضية العليا التابعة للامم المتحدة الاعتناء بهم.

عصابة

واكد مصدر في عدن لـ «الحياة» نقلاً عن السيد عمر قاسم مقبل قاسم، مدير امن الموانئ وحرس الحدود ان البحرية اليمنية تمكنت من القبض على عصابة من اربعين مسلحاً قتلت سبعين شخصاً من ركاب الباخرة من بينهم اطفال ونساء ورجال بعد اغتصاب النساء وقتل اطفالهن والقائهم في البحر.

واكد ما ذكرته «الحياة» عن «اجبار السفينة قوبوين» على الابحار من ميناء مقديشو الى اليمن. وقال ان هذه العصابة هي المسؤولة عن اجبار القبطان الصيني على نقل اللاجئين بقوة السلاح.

وكانت سلطات الامن اليمنية اعتقلت اثنين من اقرباء مالك الباخرة يعملان في مكتب الكثيري في عدن. لكنهما اكدا ان لا علم لهما بنقل الباخرة لاجئين صوماليين ولم يتسلم مكتب الكثيري في عدن اشعاراً بتحركها من الصومال.

وذكر مصدر في عدن ان الهلال الاحمر اليمني بالتعاون مع منظمة «أطباء بلا حدود» الفرنسية يجري فحوصاً طبية للركاب الذين نزلوا من الباخرة وان عدداً من هؤلاء عزل في مخيمات خاصة لاصابته بالكوليرا تفادياً لانتشارها في منطقة عدن.

ومعروف ان قارباً شراعياً حمل قبل اسبوعين ١٥٠٠ لاجئ صومالي سمح لهم بالانضمام الى اللاجئين السابقين ووضعوا في ضواحي العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن.

في فيينا («الحياة») طالب الامين العام لجامعة الدول العربية حكومة اليمن بالسماح للاجئين الصوماليين بالنزول الى اراضيها، ومنحهم حق اللجوء السياسي وتوفير كل الخدمات الانسانية والصحية لهم.

وقال في تصريح الى «الحياة» ادلى به امس في فيينا «ان على الدول العربية ان تسارع الى تقديم العون والمساعدة الى حكومة اليمن لاستيعاب الآلاف من اللاجئين الصوماليين الذين شاء قدرهم ان ينجوا من الحرب ليموتوا جوعاً وعطشاً في قوارب في عرض مياه عربية».

وتطرق الى محادثاته الرسمية مع المسؤولين النمسويين والدوليين في الامم المتحدة فقال انه بحث مع المستشار الاتحادي النمسوي فرانتز فرانيتسكي في سبل تدعيم جهود السلام الدولية في الشرق الاوسط.

اليمن تواجه ٣ تحديات

■ صنعاء - عفاف زين

تواجه الجمهورية اليمنية حالياً ٣ تحديات داخلية اساسية على شكل تساؤلات هي: هل يمكن اتمام وانجاح تجربة الوحدة اليمنية؟ هل يمكن تحقيق الديموقراطية فعلاً، وعلى الصعيدين التطبيقي والعملي. وكيف يمكن وضع حد نهائي للعنف السياسي وتفاقم ظاهرة الاغتيالات وحوادث الثأر؟ وهل يمكن الافادة من الثروة النفطية لتطوير وتنمية المجتمع اليمني؟ حين اعلن عن ولادة الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ مثلت الوحدة، كشعار، السقف الاعلى لطموحات اليمنيين. ومع تحول الشعار الى حقيقة مجسدة في اتفاقيات وحدوية انهت القسمة على اثنين بين شطري اليمن، وشعر الشعب اليمني بان الشعار اكثر بهاء من الواقع العملي لمفهوم الوحدة، وساهم في خلق حالة الاحباط لدى المواطن اليمني تزامن اعلان الوحدة اليمنية مع اول اختبار تواجهه الجمهورية اليمنية الوليدة على مستوى السياسة الخارجية، وهو احتلال العراق الكويت وموقف اليمن من الازمة التي نشأت، وهو موقف ادى الى تفاقم الحالة الاقتصادية في البلاد.

وعبّر رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس لـ «الوسط» عن الفارق الكبير بين الرؤى والتطلعات وبين الحقائق العملية للشعار، حين يوضع على محك التطبيق والاختبار. حدة الفارق بين ما كان مرجواً في الوحدة اليمنية وكيفية تطبيقها، وبين النتائج التي حققتها الجمهورية اليمنية، بعد عامين من اعلان الوحدة، حملت رئيس الوزراء اليمني على القول: «تمت الوحدة عن طريق تقاسم الحزبين الكبيرين للوظائف، في حين افترض ان تكون الوحدة في توحيد الرؤى، واستقطاب الاحزاب الاخرى». ومنذ بدأت الفترة الانتقالية، قبل عامين، عمل الحزبان الحاكمان المتقاسمان للسلطة (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام) على ابتكار صيغة مناسبة لاشراك احزاب سياسية اخرى في مهمة تحمل المسؤولية الوطنية. وشكلت لجنة رباعية لصياغة معادلة التنسيق بين المؤتمر الاشتراكي والاحزاب الاخرى. لكن الفترة الانتقالية تكاد تنتهي اذ تبقى منها خمسة اشهر، من دون ان تتبلور صيغة المشاركة والتنسيق مع الاحزاب الاخرى، وأبرزها حزب التجمع اليمني للاصلاح. ولهذا تصدت الحكومة لهذه المهمة ووضعت برنامج «البناء السياسي والاصلاح الاقتصادي». وعقد رئيس الوزراء اليمني اجتماعات مكثفة مع الاحزاب السياسية لصياغة ارضية مناسبة لميثاق التعاون والتنسيق بين الاحزاب اليمنية. مع هذا يتواصل الحديث عن امكان خلق تحالف جبهوي عريض يؤطر الاحزاب الرئيسية قبل الشروع في التحضير للانتخابات التشريعية.

وفي مواجهة عجز حزبي السلطة عن صياغة معادلة ملائمة، تتيح للاحزاب اليمنية الاخرى فرصة المشاركة في تحمل المسؤولية، تبدو الديموقراطية في اليمن وقد زجت في مأزق صعب. فاذا كانت «القسمة على اثنين» لم تحسم اشكالاتها بعد بين الحزبين الكبيرين، حيث عاد نائب



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ / ١٩٩٤

رئيس الجمهورية عضو مجلس الرئاسة علي سالم البيض حديثا من عدن بعد اعتكاف سياسي استمر اسابيع طويلة تزامنت مع احياء صنعاء الذكرى الثانية لاعلان الوحدة، فان القسمة على «المجموع»، ومشاركة الاحزاب الاخرى، تبدو في مازق اصعب، وربما شبه مستحيلة. ويحلل رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر تعثر السلطة في سعيها الى اشراك الآخرين بقوله: «يتحملون هم المسؤولية كل شيء في اليمن يتسم بطابع الآنية، الموظف لا يؤدي عمله كما يجب، والمسؤول لديه شعور عميق بضرورة الحفاظ على مكاسبه فحسب. ونحن نحمل القيادة السياسية مسؤولية تردي الاوضاع في البلاد».

الانتخابات النيابية سيحين موعدها في غضون اشهر قليلة. وهذا الاستحقاق الانتخابي يسبب مزيدا من القلق والتوتر لدى المعنيين بمستقبل اليمن. ويرافق هذا كله تفاقم ظاهرة الاغتيال السياسي، التي يصفها رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس «بالثار المسيس». وفي حين تتهم رموز في القيادة السياسية قوى دولية بالتربص بالجمهورية اليمنية، تنظر فعاليات حزبية من خارج السلطة الى «منطق المؤامرة» كشماعة مناسبة تعلق عليها اخفاقات الحكومة اليمنية في تنفيذ ما وعدت به.

الحكومة اليمنية والقيادة السياسية يقران علانية بصعوبة المرحلة وضخامة التحديات المفترض مواجهتها. وفي حين تقف الحكومة خلف «متراس» «برنامج البناء الوطني والاصلاح الاقتصادي»، محاولة الاهتداء به لتنفيذ الخطة الامنية واعادة بناء مؤسسات الدولة، تقف بعض القيادات السياسية المؤثرة موقف التشكيك من الكيفية المعتمدة لتنفيذ «البرنامج» الذي «تورطت» القيادة السياسية في الموافقة عليه، في غياب خطة عملية واقعية لتنفيذه. وهكذا تجد حكومة حيدر ابو بكر العطاس نفسها في المواجهة وسط خندقين: خندق السلطة من جهة، وخندق الاحزاب غير المشاركة في الحكومة. وتعتقد حكومة العطاس ان غياب الثقة والازدواجية في التفكير من اخطر الاسباب التي تعرقل تنفيذ خطط الدولة.

وترى الحكومة اليمنية ان المبالغة في الحديث عن الديموقراطية هي الصفة الغالبة للتعاطي في الشؤون اليمنية، في حين لم يتبلور بعد ميثاق التعاون والتنسيق بين السلطة والاحزاب المعارضة. في الوقت نفسه تعاني الحكومة اليمنية، وهي في الموقع التنفيذي، من الازدواجية داخل اجهزة السلطة. صحيح ان التشطير، ممثلاً بمدرستين سياسيتين، انتهى نظرياً باعلان الوحدة. غير ان التشطير، بما يعني ازدواجية الرؤى والنظرة، لم ينته بعد...

ويبدو النفط، المرفق الحيوي الاول في اليمن الى جانب خامات طبيعية اخرى، في طليعة المرافق المتضررة من تفاقم ازدواجية النظرة والتفكير والاداء. ولهذا اوكلت حكومة العطاس امر النفط والصناعة والتعدين الى احد ابرز البراغماتيين اليمنيين: الدكتور محمد سعيد العطار وزير الصناعة والتنمية اليمني وهو يحاول بدوره تجنيب هذا المرفق الحيوي اشكالات الاداء السياسي المزدوج وبيروقراطية دوائر الدولة. ويعتقد العطار، ويشاركه الراي وزير الخارجية عبدالكريم الارياني، ان انتهاج سياسة حسن الجوار والدعوة الى التعايش ابرز الشروط الضرورية التي تتيح للجمهورية اليمنية فرصة توظيف النفط لصالح تطوير الدولة في اليمن. وفي هذا الاطار يراهن البراغماتيون اليمنيون على اتفاق ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، ونتائجه المحتملة ■



المصدر : الأهرام ـ القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٢/٦/٢٨

□ بعد انتظار طويل :

اليمن يسمح لأربعة الاف لاجىء صومالى بدخول ميناء عدن

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ اعلن متحدث باسم الامم المتحدة ان السلطات اليمنية سمحت امس لسفينتين على متنهما اربعة الاف لاجىء صومالى بدخول ميناء عدن بعد انتظار دام عدة ايام .

وقال المتحدث ان هناك حالات اصابة ببعض الامراض بين اللاجئين الذين كانوا يعانون من الجوع والعطش بصورة خطيرة .

وكان نحو ١٥٠ من ركاب السفينة قد لقوا حتفهم بينما اكد مسئول يمنى ان عددهم لم يتعد ٧٠ شخصا قتلوا على ايدى عصابات من المسلحين هاجموا احد القاربين خلال وجوده فى عرض البحر .

وقد اشار متحدث الامم المتحدة فى تصريحاته امس الى انه تم البدء فى ترحيل الاجئين الى معسكرات بالقرب من الميناء لينضموا الى ٣٣٠٠ لاجىء اخرين كانت السلطات اليمنية قد استقبلتهم قبل ايام .

واوضح عبدالكريم الاريانى وزير الخارجية اليمنى ان بلاده تحاول مساعدة الصوماليين بقدر طاقتها ولكن على المجتمع الدولى ان يساعد بلاده فى هذا المجال لانها ليست لديها الامكانيات اللازمة لتوفير المستلزمات الضرورية لاستقبال اللاجئين الصوماليين .

ودعا الاريانى وكالة غوث اللاجئين الى ان تشارك فى مساعدة لاجئى الصومال مشيرا الى ان اليمن على استعداد لتوفير مكان تقيمه الوكالة لهم فى اليمن بعيدا عن التجمعات السكانية الرئيسية تجنبا لانتشار الاوبئة والامراض .

ونبه الاريانى الى تفشى مرض الكوليرا بين الصوماليين الذين ينقلون لمستشفى عدن وماقد يتسببون فيه من نقل العدوى للمرضى بالمستشفى .

وقال الاريانى ان اليمن ليست الدولة الوحيدة المجاورة للصومال وانه على بقية دول الجوار مساعدة الصومال للخروج من محنته .

وتجدر الاشارة الى ان اللاجئين الصوماليين لليمن كانوا من بين ٨٠٠ الف صومالى هربوا من بلادهم اثر المعارك العنيفة التى تدور هناك بين الفصائل المتنافسة .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

حقيقة اغتيال العقيد سيف في صنعاء

بقلم: رياض القاضي*

في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ وقبل وصول الرئيس علي عبد الله صالح الى عدن لعرض مشروعه الوحدوي، على الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم هناك بعثت الجبهة الثورية لشعب جنوب اليمن لاحدى فصائل المعارضة برسالة خاصة الى المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب المذكور ونظامه في الجنوب عبر سفارته في باريس..

وكانت اول رسالة تبعث بها المعارضة اليمنية الى عدن منذ استلام جناح (القيادة الجماعية) الذي ازاح علي ناصر محمد عن الحكم اثر احداث ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦.. وقد تضمنت الرسالة التي مثلت تجاوبا وطنيا مع (حالة النقد الذاتي التاريخي) الذي بدأ الحزب الاشتراكي وبلورته في صورة مشروع مجسم لبرنامج اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية واسع الاهتمامات والآفاق.. تضمنت نقاطاً مهمة عبرت عن اماني الشعب وطروحات قوى المعارضة اليمنية في الداخل والخارج على السواء.. خاصة المعارضة المخلصة في معالجاتها للاوضاع..

وقد صيغت الرسالة بصورة تبارك الاصلاح.. وتبارك التوجه نحو تلبية حاجات الشعب ومنها الوحدة بالطبع والحريات والتعددية كمدخل للانقاذ والبناء والتطور.. الا انها اتسمت بتحذيرات صريحة ومباشرة لقيادة الحزب الاشتراكي اليمني من المناورات التي يحيكها رئيس النظام القائم في صنعاء.. واستباقا لزيارته.. ومشروعه الخاص للتآمر على جوهر ومضامين فكرتي الاصلاح.. والوحدة..

اهم النقاط التي وردت في الرسالة يمكن تلخيصها اليوم بما يلي:

اولا: اذا كان الحزب الاشتراكي قرر اخيرا بعد ربع قرن نقد نفسه وتجربته الفاشلة.. فاننا كمعارضين نشجع النقد.. لا لجلد الذات والآخرين.. وانما للبحث عن مخارج وحلول لازمات الوطن والشعب اليمني.. ونعتبر قرار الحزب اجراء الاصلاحات مدخلاً لانتقالنا من موقع الخصومة السياسية.. الى مواقع المشاركة في تحمل اعباء الاصلاح.

ثانيا: اذا كان علي عبد الله صالح يلعب ورقة الوحدة اليمنية اليوم.. وبالذات الآن، فليكن الجمع بين الخطين معا اصلاحاً وطنياً يشمل اليمن كله.. دفعة واحدة.. ووحدة يمنية يقف خلفها الشعب اليمني كله.. وتشارك في صوغها كل القوى السياسية التي كانت ضحية مراحل الصراع في الجنوب السياسي.

ثالثا: وفي ضوء هذه الرؤية الوطنية المتسامحة حرصا على الوطن وقواه الوطنية وجماهير اليمن التي عانت الامرين من حكام الشطرين على السواء.. حذرت الرسالة الحزب الاشتراكي صراحة وبلا موارية.. من محاولات الرئيس واعوانه الذين يشكلون مراكز قوى مهيمنة ومتنفذة وضع (مشروع الاصلاحات) بمواجهة (مشروع الوحدة).

رابعاً: حذرت الرسالة صراحة ايضا من محاولات الرئاسة الاساءة الى مشروع الاصلاح الوطني عبر تحويله الى مخدر وقتي للشعب «تمرر من خلاله» وحدة النظامين ومن ثم يستتب الوضع في الشطرين على علاته وفساده.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٤

خامسا: حذرت الرسالة صراحة ايضا من ان تعمد صنعاء الى جر الحزب الاشتراكي الى مخططات الاساءة الى العلاقات الاخوية والتاريخية وحسن الجوار مع اشقاء اليمن في منطقة الجزيرة والخليج العربية.. نظرا لوضوح العلاقة بين صدام حسين وعلي صالح.

ولكن اسوأ ما رافق قيام الوحدة بصورتها الارتجالية المعروفة هو «تراخي» الحزب الاشتراكي عن المطالب الشعبية وتراجعه عن مشروع الاصلاحات الذي هو بالاساس مشروعه. واسوأ ما في الوحدة ايضا هو اعلانها من قبل الوجوه نفسها التي اعاقتها ربع قرن من الزمان دون مشاركة القوى الوطنية والشعب اليمني صاحب السيادة اصلا.

وهكذا، مضت سنتان على اعلان مايو (ايار) دون ان نجد في اجندة ايامهما سوى مشاهد المأساة وتفاصيلها: لا اصلاح، ولا بناء، ولا حل لأزمات المجتمع.. ولا حل لأي قضية، بل دوامة متواصلة من الوعود للشعب ومحاولات لتحويل الاهتمام عن قضايا الداخل الى خارج الحدود.

وفي هذا السياق يأتي اغتيال مستشار وزير الدفاع وعضو قيادة الحزب الاشتراكي ماجد سيف مرشد كمقدمة للهجوم على منصب وزير الدفاع الذي يحتفظ به هيثم طاهر قاسم وهو احد اركان الحزب الاشتراكي بما يكشف انتقال ازمة السلطة والنظام السياسي الى مؤسسة الجيش الذي يعني زجه بالصراع نقل البلاد الى حافة الحرب الاهلية السافرة.

آنذاك سيكون على حلفاء النظام والرئاسة ان يدفعوا ثمن الاستهانة بالحقائق.

• كاتب وسياسي يمني



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: إغتيال العطاس لا علاقة له باتفاق الحدود مع عمان

■ أكد الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية لـ «الوسط» ان اغتيال السيد هاشم ابو بكر العطاس شقيق رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس، لا علاقة له بقضية اتفاق الحدود بين اليمن وسلطنة عمان كما ردد بعض الاوساط في صنعاء. وكان هاشم العطاس اغتيل يوم ١٤ حزيران (يونيو) الجاري في مدينة الشحر في محافظة حضرموت. ويعتبر رئيس الوزراء اليمني المنسق الاول لاتفاق الحدود مع عمان. وقال الدالي لـ «الوسط»: «ان قضايا الحدود بين الجمهورية اليمنية وعمان مسالة سياسية ومسؤولية وطنية، والبت فيها يتطلب قرارات سياسية، وبالتالي فهي قضايا وقرارات غير شخصية مرتبطة برئاسة الوزراء، وبشخص المسؤول عن السلطة التنفيذية». وكان تردد ان ملف ترسيم الحدود مع سلطنة عمان في طليعة الاسباب التي ادت الى محاولة اغتيال وزير العدل اليمني عبدالواسع سلام، الذي يرأس لجنة مهمتها متابعة ملف الحدود اليمنية العمانية.

وقد تعرض رئيس الوزراء اليمني نفسه لمحاولة اغتيال مع اسرته في ١٥ ايار (مايو) الماضي، حين زرع مجهولون عبوتين ناسفتين قرب منزله في صنعاء. في الوقت نفسه قال الشيخ عبدالله الاحمر، زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح وشيخ مشايخ قبيلة حاشد لـ «الوسط» «ان الاتفاق الحدودي مع سلطنة عمان بمثابة دليل على حسن نوايا اليمن وتفضيلها سياسة حسن الجوار مع جيرانها»، مستبعداً اي علاقة بين اغتيال هاشم ابو بكر العطاس، وبين ملف ترسيم الحدود مع سلطنة عمان. ودعا الاحمر، الذي حضر خصيصاً الى صنعاء لتقديم التعازي الى رئيس الوزراء، الى «التروي في الاستنتاجات والتفسيرات التي قد تكون اكثر خطورة من حوادث العنف».

ان طبيعة الاعمال التي يزاولها هاشم ابو بكر العطاس، وهي اعمال تجارية حرة، وابتعاده عن اي نشاط سياسي بخلاف شقيقه رئيس الوزراء، معطيات تدفع الى التساؤل عن اسباب حادثة الاغتيال. وترى مصادر ديبلوماسية غربية في صنعاء «ان كل هذه المعطيات رصدت بدقة حين اختار الفاعلون هدفهم، واغتيال شقيق رئيس الوزراء اليمني بمثابة مصيدة تفتح الباب امام تفسيرات شتى يستعملها كل وفق مصالحه»، والجدير بالذكر ان السلطات الامنية تواصل تحقيقاتها لمعرفة هوية الاشخاص الذين اتصلوا بهاشم ابو بكر العطاس قبل مصرعه امام منزله برصاص انطلق من سيارة عابرة. (راجع ص ٢٣) ■


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

في مقابلة خاصة مع «الوسط» وزير الخارجية اليمني الارياني يكشف قصة الاتفاق الحدودي مع عمان

«لقاء قمة بين الرئيس اليمني والسلطان قابوس قبل أو بعد توقيع اتفاق الحدود بين البلدين»

كشف الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمني، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، ما يكن اعتباره القصة المفصلة والدقيقة لاتفاق ترسيم الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، وتطرق الى الجوانب المختلفة، الداخلية والاقليمية والدولية والتاريخية، لهذا الاتفاق.

ولم يستبعد الارياني، في هذه المقابلة عقد لقاء قمة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وسلطان عمان قابوس بن سعيد «قبل او بعد توقيع الاتفاق الحدودي بين البلدين».

ويشغل الارياني منذ العام ١٩٨٤، منصب وزير الخارجية في الجمهورية اليمنية، الى جانب منصبه كنائب اول لرئيس الوزراء، في الشطر الشمالي من الوطن اليمني قبل اعلان



وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني. (الوسط)



ـدة وهو ينتمي سياسيا الى حزب «المؤتمر الشعبي العام»، المشارك في ـطة في صنعاء، كما انه من القيادات السياسية المشاركة في «اللجنة ـدائمة» لحزب المؤتمر، اي بمثابة المكتب السياسي في الحزب. واحتفظ الارياني بمنصبه كوزير لخارجية الجمهورية اليمنية بعد اعلان الوحدة بين شطري البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. ويلاحظ ان وزير الخارجية اليمني، على رغم صراحته، لا يناصبه اي فصيل سياسي يمني العداء. وهو من ابرز مخططي سياسة الجمهورية اليمنية، وقد اقام صلات طيبة مع الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والولايات المتحدة، حين تابع دراسته العليا، فنال دكتوراه دولة في البيولوجيا من جامعة «يال» المعروفة في العام ١٩٦٨. منذ ذلك التاريخ عاد الارياني الى صنعاء وتقلب في مناصب رفيعة مختلفة انتهت بتسلمه وزارة الخارجية، التي تعتبر الاكثر دقة واختصاصاً بين كل الوزارات اليمنية الاخرى. وفي ما يأتي نص المقابلة الخاصة مع الارياني التي يكشف فيها الوزير اليمني تفاصيل مهمة عن الاتفاق الحدودي مع سلطنة عمان:

صنعاء - عفاف زين

■ يلاحظ ان مسؤولين يمنيين ومسؤولين عمانيين يواظبون على الالتقاء لبحث مسألة الحدود بين البلدين، منذ اتفاق المصالحة بينهما عام ١٩٨٢. ومنذ مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي لوحظ تكثيف تبادل الرسائل بين البلدين بصورة مغايرة للوتيرة السابقة، ما هي الاعتبارات التي اعطت الاولوية القصوى لملف ترسيم الحدود بين البلدين؟

- مسألة الحدود بالنسبة الى الجمهورية اليمنية اخذت الاولوية في دولة الوحدة. واعلن رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس، في اول بيان لحكومة الوحدة، عن استعداد صنعاء لانهاء قضايا الحدود. وبالتالي لم يكن الاهتمام بمسألة الحدود اليمنية - العمانية حالة خاصة فحسب. انما جزء من اهتمام شامل اولته دولة الوحدة اليمنية لقضايا الحدود. ولولا اندلاع ازمة الخليج عام ١٩٩٠، لكانت مسألة الحدود مع عمان سويت في عام ١٩٩٠، وعلى اكثر تقدير منتصف العام ١٩٩١ لم تكن قضية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان قضية ذات اولوية على غيرها. والامر الذي جعل موضوع الحدود مع سلطنة عمان يتخذ مساراً متسارعاً، كما اشرت مطلع نوفمبر (تشرين ثاني) الماضي، هو رغبة الطرفين في تحقيق اتفاق على قضية الحدود، فعندما تتوفر الرغبة لدى الطرفين المعنيين، يصبح من السهل الوصول الى حل لقضية الحدود.

● في هذا الاطار، تردد ان هناك نوعاً من عدم التوافق بين الجانبين حول نقطة مركزية وهي معاهدة ١٩٦٥ التي وقعتها سلطنة عمان مع سلطات الحماية البريطانية، خلال سيطرة قوات الحماية على محمية عدن الشرقية، او محافظة المهرة اليمنية المتاخمة لسلطنة عمان. حيث ركزت تصريحات المسؤولين العمانيين في حينه على ان اتفاقية ١٩٦٥ هي الاساس لأي تفاوض مع الجمهورية اليمنية. في حين امتنعت صنعاء عن اعتبار معاهدة ١٩٦٥ اساساً للتفاوض، هل تغلب الاتفاق الذي توصلتم اليه مع سلطنة عمان على هذه العقدة؟

- التفاوض بيننا وبين عمان هدف الى تجاوز هذه المشكلة. ما ذكرته عن الخلفية التاريخية لحدود ١٩٦٥. ونحن لا نسميها اتفاقية ١٩٦٥، صحيحة. الحدود التي نصت عليها خطوط ١٩٦٥ عبارة عن اتفاق ثنائي بين سلطنة عمان وبين سلطات الحماية البريطانية التي كانت ملتزمة امام سلطان محافظة المهرة، في ذلك الحين. بأن لا تبت مسألة الحدود بينه وبين جيرانه من دون علمه. وهذه الامور تاريخية الصبغة. وبعد ان تمكنت القوات العمانية من اخماد ثورة ظفار. عام ١٩٧٤، بقيادة جبهة تحرير عمان، يتحول تخطيط ١٩٦٥ الى ما يمكن وصفه بنمط الامر الواقع بمعنى ان القوات العمانية تمركزت عنده، واعتبرته خط الامر الواقع. ولكن درجة الاستعداد للتفاهم لدى الطرفين اليمني والعماني ألغت هذا التخطيط المتعرج وحولته الى خط مستقيم.

● هل يمكن القول ان تكثيف الاتصالات وتبادل الرسائل بين صنعاء ومسقط، منذ مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، هدف الى تجاوز هذه الاشكالية؟

- بالضبط.

● بأي معنى تم تجاوز منطوق اتفاقية ١٩٦٥؟

- تجاوزنا الاتفاقية بان تحولت الحدود المتعرجة الى خط مستقيم يبدأ من المحيط الهندي عند رأس ضربة علي لينطلق بعدها نحو الصحراء. ويتوج هذا الخط بصورة محدودة جداً عند منطقة حبروت، وبنسبة لا تزيد عن ٢٤ كلم٢. وحبروت



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

منطقة عمانية - يمنية، للعمانيين فيها مثلث لا تزيد مساحته عن ٢٤ كلم٢. خط ١٩٦٥ المتعرج عندما يتحول الى خط مستقيم تعود الى الجمهورية اليمنية مساحة تزيد على ٤ كلم٢.

● **هذه المساحة هل تعتقد انها تفند الاتهامات التي وجهت الى الحكومة اليمنية، عندما فتحت ملف الحدود مع سلطنة عمان الخريف الماضي، والتي ادعت ان اليمن تنازل لصالح عمان، في محافظة المهرة اليمنية، عن مساحة تبلغ ١٥ كلم٢؟**

- الطرف الذي انتقد الحكومة اليمنية كانت تدفعه عقدة الحق التاريخي، وهذا مطلب يصعب الدفاع عنه. وشيء طبيعي ان يختلف الناس. لكن في النهاية الحكومة هي التي تعد الاتفاقات النهائية وليس الافراد. ميزة الاتفاق النهائي بين اليمن وعمان انه خرج من عقدة الامر الواقع. والتزم الاتفاق النهائي مع مسقط خطاً جديداً لم ترسمه بريطانيا. بريطانيا وضعت تخطيط ١٩٦٥. وقبله تخطيط «هيكم بوثم» حاكم عدن في ذلك الوقت، الذي كان رسم خطاً آخر اواخر الخمسينات ومطلع الستينات. وكانت خطط «هيكم بوثم» الحدودية لصالح المحميات الشرقية سابقاً، وعلى حساب سلطنة عمان، اكثر من منطوق اتفاقية ١٩٦٥. واتفاقنا الأخير مع سلطنة عمان تجاوز تخطيط ١٩٦٥ الذي هو تعديل لخط «هيكم بوثم». وينص الاتفاق الأخير الذي تم التوافق عليه على اعتماد الخط المنطلق بصورة مستقيمة من رأس «خربة علي» على المحيط، الى «جروت»، ومن جروت الى الربع الخالي بصورة غير متعرجة.

ماذا قال بوش؟

● **قبل الاتفاق الأخير بين اليمن وعمان تردد ان مسقط ربطت بين احراز تقدم كبير في علاقاتها مع صنعاء وبين تحقيق انجازات كبرى على مستوى ترسيم الحدود بين البلدين. ما هي ميزات هذا الاتفاق الحدودي بين البلدين، وهل ابرزها بعث حيوية جديدة في العلاقات اليمنية - العمانية؟**

- ابرز ميزات هذا الاتفاق تسليط الضوء على استعداد الطرفين للتفاهم، ثم قبول الطرفين فكرة عدم التمسك بما سمي حدود الامر الواقع، وعدم الخوض في العقد التاريخية.

● **تردد، نقلاً عن مصادر ديبلوماسية غربية في صنعاء، ان اليمن قبل توصله الى الاتفاق الأخير مع سلطنة عمان، تلقى مذكرة من الادارة الأميركية. فماذا تضمنت هذه المذكرة الاميركية، وهل لعبت اي دور في حمل الجانبين، اليمني والعماني، على الاسراع في بت قضية الحدود؟**

- لم تكن الجمهورية اليمنية الطرف الوحيد الذي تلقى نسخة من المذكرة الاميركية. والمذكرة لا علاقة لها بملف الحدود مع سلطنة عمان، وهي تعبر عن وجهة نظر ادارة الرئيس جورج بوش ومفادها: ان مشاكل الحدود لا يمكن حلها الا بالطرق السلمية، وعبر الاخذ بواحد من الخيارات الاربعة: التحكيم او التفاوض او الوساطة او المحاكمة (في محكمة العدل الدولية). كما عبرت المذكرة الاميركية عن قلق الادارة الاميركية من احتمال نشوب نزاع حول الحدود بما يمس امن وسلامة مواطني الدول الأخرى.

● **هل الخيار الذي اخذت به صنعاء ومسقط كان واحداً من الخيارات الاربعة التي اشارت اليها المذكرة الاميركية؟**

- اخذنا بخيار التفاوض لنتجاوز منطوق اتفاقية ١٩٦٥ ولتجاوز اشكاليات العقد التاريخية.

● **من الناحية الموضوعية، الى جانب الاعتبارات التي ذكرت، هل كان لديكم في اليمن قناعة واضحة بأن التطبيع الكلي للعلاقات بين عمان واليمن لا يمكن استكماله من دون اقفال ملف الحدود المشتركة؛ وما الاسباب الذاتية التي اسهمت في التوصل الى الاتفاق النهائي مع سلطنة عمان؟**

- ابناء محافظة المهرة الممتدة عبر اراضي البلدين يعانون من ظروف انسانية صعبة للغاية. الأسر مقسمة على طرفي حدود الامر الواقع. اذا رغب مواطن في محافظة المهرة اليمنية في زيارة اقاربه في الشق العماني من المحافظة، عليه ان يحصل أولاً على تأشيرة دخول الى سلطنة عمان. ثم يتحتم عليه ان يسافر بالطائرة من صنعاء الى مسقط. ومنها ينطلق بالسيارة عبر البر الى محافظة المهرة العمانية التي لا تبعد عن منزله في محافظة المهرة اليمنية سوى بضعة كيلومترات... ان عدم حسم مآسي الحدود يتحول الى مسبب كبير للمآسي البشرية بين الناس. من هذا المنطلق فان الاتفاق الأخير مع سلطنة عمان يزيل العائق غير المنطقي الذي يمزق العلاقات الانسانية بين الاهل والاقارب والاصدقاء. ويحقق الاتفاق الأخير اهداف المواطنين اليمنيين بالتواصل والتبادل الاقتصادي مع اخوتهم في سلطنة عمان. ولدى الأخوة في عمان فهم حضاري لمسألة الحدود، فهم يقولون

لنا «لا نريد ان تتحول الحدود الى اسوار بين الشعوب انما الى معابر تواصل». فالاتفاق الأخير يجعل الامور واضحة، والحقوق ثابتة، ويضفي طابع الاستمرارية على الامن والاستقرار على جانبي الحدود.

دروس حرب الخليج

● **الى جانب الاسباب الموضوعية والذاتية التي ذكرت، هل استفادت صنعاء من الدروس التي اسفرت عنها حرب الخليج الثانية الناتجة عن غزو واحتلال العراق للكويت؟**

– بالطبع. ابرز دروس هذه الحرب هو استحالة تغيير الحدود القائمة بين الدول بالقوة. ونحن عارضنا هذا الامر منذ البداية. ونحن نؤمن بأن التفاوض هو الاسلوب الافضل لمعالجة الملفات الحدودية. وخيار التفاوض مع سلطنة عمان ادى الى تجاوزنا منطوق تخطيط ١٩٦٥.

● **اجتمعت اللجنة الفنية المكلفة بترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان مرة واحدة عام ١٩٨٢ في ابو ظبي. والآن بعد استكمال الاتفاق الجديد مع مسقط، هل سيتم تشكيل لجنة جديدة أم هناك جهة معنية، من الناحية الاجرائية، ستتولى تنفيذ الاتفاق؟**

– من الناحية الاجرائية. هناك معالم رئيسية لابد من تحقيقها. وعلى ضوء هذه المعالم ستتضمن الاتفاقية نقاطاً اساسية يتم توقيعها مع ملاحق لها تتضمن حقوق المواطنين من الجانبين. في الانتقال والتنقل وتنظيم الاعمال الجمركية. ثم يلي ذلك الترسيم المفصل للحدود بعد ان يتم التصديق على الاتفاقية بمعالمها الاساسية. المرحلة الثانية الاجرائية التي ستلي التوقيع على الاتفاقية بصورتها الاساسية يمكن ان تقود بها شركة مختصة.

● **هل يفهم من كلامك ان المعالم الاساسية للاتفاق بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان صارت واضحة، وتم التوافق عليها؟**

– نعم وضعت المواد الاساسية للاتفاقية على الورق ونريد ان نضعها على الطبيعة.

● **هل هناك تاريخ تقريبي للتوقيع على الاتفاقية، وهل سيتم التوقيع خلال قمة ثنائية، كما تردد، بين الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد؟ وهل يرتبط انعقاد القمة الثنائية باستكمال هذا الاتفاق؟**

– اولاً استكمال الاتفاق مرتبط بالانتهاء من مرحلة الصياغة، والتثبت منها من خلال معاينة نقاط محددة على الطبيعة والتأكد منها. المسألة لا تتطلب اكثر من اسابيع معدودة. لكن متى توقع الاتفاقية؟ وهل ستوقع على مستوى قمة ثنائية بين رئيسي البلدين؟ هذه مواضيع ستبحث لاحقاً بعد استكمال الاعمال التنفيذية. ويمكن ان تنعقد القمة بين الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد، بعد توقيع الاتفاق الحدودي، او قبله. المسألة غير مشروطة، ولا علاقة للقمة بالاتفاق.

● **هل تعتقد ان اتفاقية ترسيم الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان ستؤدي الى ايجاد ظروف موضوعية تفتح صفحة جديدة على المستوى الاقليمي؟**

– الاتفاقية بيننا وبين سلطنة عمان هي فاتحة خير وتستطيع الجمهورية اليمنية وأي جار لها الانطلاق، على السوية نفسها، لاقفال ملف حدودهما المشتركة. التفاوض مع سلطنة عمان بدأ العام ١٩٨٢ ثم توقف عام ١٩٨٤ وتم استئنافه في ١٩٨٧. واستغرق انجاز الاتفاق مع مسقط قرابة عقد من الزمن. لقد بدأت المفاوضات بيننا وبين عمان بادعاءات خيالية. وكموقف تفاوضي منطقي. اتفق الطرفان على ان يقول كل طرف ما عنده، ثم نبدأ البحث عن شرعية وقانونية مطالب كلا الطرفين. واستمر الطرفان يلتقيان ويفترقان، وهدفهما التفاهم الموضوعي الواقعي، وتحاشي الدخول في اشكالية المحاكمة (محكمة العدل الدولية) واستعمال العنف.

التغلب على عقد التاريخ

● **ما المستجدات التي مكنت صنعاء ومسقط من تجاوز «ادعاءاتهما الخيالية»، كما تقول، وأسهمت في انضاج الموقف التفاوضي؟**

– الوحدة اليمنية ولدت ثقة مشتركة بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان. وهي ثقة كبيرة متنامية، وأكبر بكثير من الثقة التي كانت قائمة بين مسقط وما كان يعرف. سابقاً قبل الوحدة، بالشطر الجنوبي من الوطن اليمني. الوحدة اليمنية زادت ثقة الجانب العماني وتفاؤله بمستقبل اي اتفاق يعقده مع الجمهورية اليمنية اذ تأكدت مسقط ان الجانب اليمني صار اكثر جدية واصراراً في سعيه الى اقامة علاقات متوازنة معها، ومع كل دول الجوار. وتعرفين ان الظروف التاريخية التي رافقت نشأة الشطر الجنوبي، بعد استقلاله، والتوجهات السياسية



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

لاخوتنا في جنوب الوطن، حولت السجل الماضي للعلاقات، بين سلطنة عمان وما كان يعرف بالشطر الجنوبي، الى صفحات مغمسة بالدماء. واستمر هذا التاريخ الدامي يجر ذيوله على رغم تطبيع العلاقات بين البلدين عام ١٩٨٢. وظلت عناصر عدم الثقة قائمة باستمرار بين الجانبين. الوحدة اليمنية هيأت الظروف الموضوعية التي اقنعت اخوتنا في مسقط بأن المرحلة الجديدة التي دخلتها الجمهورية اليمنية تمكنها من التعامل بسوية جديدة مع كل جيرانها من دون النظر الى مخلفات الماضي.

● قلت اخيراً في تصريحات صحافية ان الاتفاق مع سلطنة عمان استكمل، وليقل الآخرون ما يرغبون في قوله عن هذا الاتفاق: تنازل، تهاون... ما هي حيثيات هذه التصريحات، وهل تنازل اليمن، في الاتفاق الأخير مع سلطنة عمان، عن مطالب محددة اشرت اليها آنفاً بقولك انها «خيالية»، على سبيل المثال مطالب يمنية محددة في بعض الاراضي العمانية منها جزيرة كورياموريا وجزء من محافظة المهرة بين البلدين؟

– ما تسألين عنه من تصريحات قيل انها منسوبة اليّ كانت رداً على سؤال وجه اليّ في مؤتمر صحافي عقد هنا في صنعاء منذ اشهر. سألني صحافي يمني «متى ستوقعون على الاتفاقية مع عمان والتي تتنازلون بموجبها عن اراض يمنية لصالح عمان؟».

● ما الذي تقصده بالضبط حين قلت، منذ قليل، «ان كلا الطرفين كانت له مطالب خيالية». ما حيثيات هذا القول؟

– الطرفان اليمني والعماني. كانت لهما مطالب بعيدة عن الواقع. وخصوصاً في اطار الشرعية التاريخية والنواحي الاقرب الى الحق القانوني. مع هذا استطعنا الخروج من هذه العقد التاريخية. على سبيل المثال: تاريخياً ظفار منطقة يمنية. ولغاية ما قبل ٣٠٠ سنة، كان حاكم ظفار يعين في صنعاء. تاريخياً قبائل الازد العمانية يمنية جاءت من منطقة مأرب. وغالبية سكان عمان من الازد. المطالب التي ساقها الطرفان. اليمني والعماني. كانت مبنية على حيثيات تاريخية قديمة. والشيء الطبيعي اني حين افاوض لا بد ان استند الى بعض الحيثيات، حتى ولو كانت تعود الى فترة زمنية ماضية. ومن الطبيعي ان يكون لدى اليمنيين مطالب كبرى. ولدى العمانيين مطالب كبرى بالمقابل. ثم تأتي مرحلة ابراز الوثائق التاريخية، وتنطلق عملية التفاوض بهدف التغلب على عقد التاريخ، وتغليب منطق التعايش والرغبة في تطبيق سياسة حسن الجوار.

● هل تعتقد ان الاتفاق بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان سيؤدي الى خلق ظروف موضوعية تتيح فتح صفحة جديدة بين اليمن والدول الأخرى التي توترت العلاقات معها منذ ازمة غزوالكويت؟

– من المنطقي ان يكون اتفاق الترسيم مع سلطنة عمان مصدر اطمئنان وثقة للجميع. وهذا الاتفاق يثبت ان الجمهورية اليمنية ليست من الدول التي تتبع سبلاً غير سوية لحل مشاكلها، كمبدأ. غير اني لا استطيع التحدث نيابة عن الأخرين. وأدعو الله ان يكون هذا الاتفاق مدعاة طمأنة وثقة بين بلدنا والبلدان الأخرى. وهناك وساطة تقوم بها سلطنة عمان بين بلدنا ودول مجلس التعاون. وهذا امر قائم وجهد متواصل. وبطلب رسمي من صنعاء، وهو جهد مشكور بدأ منذ انتهاء ازمة الخليج الثانية ■

بشارة يدعو الى "توطين" الصحافة الخليجية

□ الكويت - «الحياة»:

■ اكد الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد عبدالله بشارة «ضرورة توطين الصحافة الخليجية» ودعم دول المنطقة لصحفها.

وشدد بشارة خلال لقائه امس العاملين في الصحف والمطبوعات اليومية والاسبوعية، في اطار ملتقى الاعلاميين الخليجيين المنعقد الآن في الكويت على «تعميق جسور التعاون بين دول المنطقة وتوثيق التلاقي الصحافي والرد كذلك على الحملات المغرضة والاقلام المعادية لدول مجلس التعاون».

ودعا الى ان تتبنى الامانة العامة للمجلس تبادل الخبرات والمشاركة في الافكار والتصورات من خلال التواصل الصحافي في دول المنطقة بهدف اثراء الصحف الخليجية.

وناقش المشاركون في جلسة امس تشكيل لجنة لتدريب العاملين في الصحف والمجلات، وقضية توزيع الصحف في دول المجلس وانشاء مركز معلومات موحد يربط بين المؤسسات الاعلامية. وعرضوا ايضاً موضوع الاعلانات وحجمها وتاثيرها على الصحف المحلية الخليجية.

الى ذلك عقد وزير الصحة الكويتي الدكتور عبدالوهاب الفوزان مؤتمراً صحافياً مساء اول من امس اقتصر على الصحافيين الخليجيين المشاركين في الملتقى الاعلامي. واكد الوزير ان «التخلص من الالغام المنتشرة في كل مكان، في الكويت و«معالجة الآلام النفسية» التي سببها الغزو العراقي لبلاده «هما الشغل الشاغل لكل مسؤول كويتي».

واشار الى ان تسعين خبيرا قتلوا خلال عمليات ازالة الالغام.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الحياة اللندنية

التاريـــخ : ٢٩/٦/١٩٩٢

اللجنة التحضيرية تمدد أعمالها اسبوعاً

صنعاء: جهود لاقناع المؤتمر الشعبي بالمشاركة في مؤتمر القوى السياسية

□ صنعاء – من حسين محمد سعيد:

■ تبذل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى السياسية والفاعليات الاجتماعية اليمنية جهوداً لاقناع قيادة المؤتمر الشعبي العام بالمشاركة في اعمال المؤتمر الذي تقرر ان تنهي لجنته اعمالها في الخامس من تموز (يوليو) المقبل.

وباشرت اللجنة اتصالاتها بعقد لقاء مع الرئيس اليمني الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الفريق علي عبدالله صالح صباح اول من امس، ثم عقدت اجتماعاً مع رئيس اللجنة السياسية للمؤتمر الشعبي السيد يحيى المتوكل، وتمخض عن اتفاق على ان تلتقي اللجنة صباح اليوم الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي السيد عبدالعزيز عبدالغني.

يذكر ان المؤتمر الشعبي لم يستحسن فكرة عقد المؤتمر الوطني واقترح بدلاً منها عقد لقاء طاولة مستديرة، في حين تبنى التنظيم الناصري الوحدوي وحزب البعث العربي الاشتراكي صيغة توفيقية في شان تسمية المؤتمر «من اجل الافساح في المجال امام مشاركة المؤتمر الشعبي فيه». واقترحا تسميته «لقاء او ملتقى وطنياً».

وكانت اللجنة التحضيرية باشرت مساء اول من امس مناقشة تقرير اللجنة الفنية التابعة لها، وقررت بالغالبية عقد لقاء غداً الثلثاء وتحديد يوم الخامس من تموز (يوليو) موعداً لانهاء اعمالها.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان القرار الاخير الذي يعني عملياً تمديد اعمال اللجنة اسبوعاً استهدف اعطاء فرصة لمحاولات اقناع المؤتمر الشعبي بالمشاركة في المؤتمر الوطني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٣٠ يونيو

واقع التشطير مازال قائما

رباعي السلطة في اليمن: الجيش. القبيلة. الحزب. البيروقراطية

القاهرة. حسن ابو طالب

تغير الكثير من عناصر الصورة اليمنية من سلطة واحزاب وشخصيات نافذة واداء اعلامي ومواقف سياسية. ومع ذلك فأن جوهر الأمور يبدو في نظر الكثيرين على ما هو عليه. ونعني بالجوهر هنا مجموعة الاسس والتقاليد التي حكمت ومازالت تحكم الناحية السياسية، وتعمل على توجيه التغير على نحو معين. واذا صح ان هناك مقاومة من قوى التحديث والعصرنة، هناك اشكال جديدة من التفاعلات السياسية تبلورت في غضون العامين الماضيين، الا ان «الجوهر» مازالت له القدرة على قول الكلمة الحاسمة، او على الأقل له القدرة على توجيه الأمور فلا تبعد كثيرا عن السيطرة او الانفلات.

وما يجري في اليمن الموحد الان، وايضا في الشطرين من قبل وحدتهما، هو خفي حيناً وصريح مكشوف حينا اخر حول «قواعد لعبة السلطة» وحول من يأخذ ماذا؟ وماذا يؤول الى من؟ انها السياسة التي تحاول ان تفرض اسسها الحديثة في مجتمع تقليدي يتحول نحو مجتمع حديث . ومن هنا إن هذا الملف ـ في نظر كثيرين ـ لن يقدر له الاكتمال الا بعد مرحلة طويلة مقبلة، وان ما يجري الان هو المخاض الذي يسبق انفاس الحياة لمولود جديد.

والسؤال اذ ن هو: كيف نفهم ما يجري في اليمن المعاصر من شد وجذب، ومن علاقة هي اشبه باللغز بين الحزبين الحاكمين، ومن قوى اجتماعية لم تتبلور بعد ومازالت محملة بقيم تقليدية ومتداخلة رأسا مع ولاءات قبلية وعشائرية ومذهبية، ولكن فرض عليها العمل الحزبي العلني والمفتوح، ومن شرائح نالت حظا من التعليم لكنها تشعر بالحصار وبعدم الفاعلية رغم حرصها الشديد على خدمة بلدها وتنميته، ومن فرص للتحديث والتطوير لم تعط ثمارها الكاملة بعد، واخيرا من قوى وكيانات تقليدية (القبائل بصفتها كيانا اجتماعيا له تقاليده وروابطه المعنوية والقيمية) فرض عليها العمل في اطار لم تعتد عليه من قبل (اطار الحزبية والجمعيات التطوعية وكل جوانب التنظيم الحديثة)؟ انها ولا شك جوانب كبرى ومتداخلة ولا يمكن الفصل بينها.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

يتميز المشهد السياسي اليمني بالتغير والتقلب وقد ازداد التقلب والتغير بعد الوحدة وطوال العامين الماضيين وهما عمر الجمهورية اليمنية الموحدة.

واختصارا، كيف يمكن فهم السلطة السياسية في اليمن الموحد؟

قبل الخوض في الاجابة، بما فيها من محاذير او ممنوعات، يجب التنبيه الى ثلاث ملاحظات: أولاها ان الصراع الدائر على قواعد السلطة في اليمن الموحد هو في جوهره امتداد لحالة الصراع التي كانت زمن التشطير، ومع ذلك فهناك وجهان رئيسيان للخلاف: الأول منهما هو ان الصراع الحالي سلمي ويتخذ من الديموقراطية وشروطها وآلياتها، أسلوبا للمواجهة او الاستقطاب، والثاني ان ما جرى من تفاعلات يتم تحت سقف دولة واحدة، في حين أنه كان يتم سابقا بين دولتين. واهمية هذه النقطة انها تحيد تماما بضعة وسائل كانت متاحة زمن التشطير، بل تلغي اسلوب عملها على الاقل نظريا . ونعني هنا الاسلوب العسكري والمواجهة بالجيوش، وتطرح بالتالي اساليب جديدة تتناسب مع لعبة الديموقراطية والتعددية.

اما الملاحظة الثانية، فهي ان المشروعات الكبرى التي يدور حولها الصراع هي نفسها التي كانت قائمة زمن التشطير. وهي الأفكار المطروحة لهوية الدولة اليمنية في المستقبل. ويمكن الاشارة هنا الى ثلاثة مشروعات، اولها اصلاحي تدرجي ربما يتسم بالبطء والحذر الشديد في آن معا، وهو مشروع المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح، والذي كان يحكم الشطر الشمالي سابقا كصيغة سياسية تستظل تحتها كل التيارات والقوى السياسية، وميزته الرئيسية انه يحاول الجمع بين ما هو تقليدي واعطاءه فرصة التواجد على الساحة وفي الوقت ذاته احداث تغييرات في بنية الدولة ومؤسساتها، مع توظيف ادوات تقترب كثيرا من الاساليب الشخصية وليس المؤسساتية . والمشروع الثاني تحديثي اكثر شمولا واكثر راديكالية، دون ان يكون موصولا بالاشتراكية في محتواها التقليدي السابق، او بدور الحزب الاحتكاري للسلطة والحقيقة، لكنه موصول من جانب اخر برؤى العدالة الاجتماعية والحرية السياسية ودولة النظام والقانون، وفي الوقت ذاته بتحرك سياسي يرتكز على فكرة التحالف العريض الذي يقوده الحزب نفسه بمشاركة مع المؤتمر الشعبي العام، وهو مشروع الحزب الاشتراكي اليمني، الذي انفرد سابقا بحكم الشطر الجنوبي. اما المشروع السياسي الثالث فهو مشروع الدولة الدينية ومعالمه التفصيلية غير واضحة بعد، لكنه يطرح مطالب منها تطبيق الشريعة والحفاظ على تقاليد المجتمع اليمني بما يفهمه البعض على انه تحجيم لدور الدولة الحديثة ومؤسساتها . اما اقتصاديا فهو ينادي بالحرية الاقتصادية، ويعطي العلماء دورا في الحياة السياسية وتغيب عن طروحاته تفاصيل كثيرة في شأن مستقبل التعددية السياسية وبضعة مكاسب اجتماعية. وهو مشروع التجمع اليمني للاصلاح، الذي يعبر عن تحالف قبلي اصولي. والمعروف ان نشأة هذا التجمع كانت في مطلع ١٩٩١ كنوع من توظيف الالية الديموقراطية واستثمارها.

تبقى الملاحظة الاخيرة، وهي خاصة بنتيجة المواجهة بين هذه المشروعات الثلاثة الكبرى سواء عبر صناديق الانتخابات او عبر وسائل اخرى، وهي التي ستحدد هوية الدولة اليمنية في المستقبل. ومن هنا يأتي الاهتمام بما سوف يقدم عليه كل طرف من تحالفات مع أحزاب وقوى سياسية قائمة بالفعل في الساحة اليمنية، وفي مقدمتها الناصريون والبعث واحزاب تقود على افكار دينية تعطيها تفسيرات مستنيرة او مستحدثة. والمنتظر ان تشهد الساحة



المصدر : المجلة

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل تتحول القبائل الى احزاب لها ميليشياتها الخاصة؟

قضية هامه تقلق الكثير من اليمنيين، وهي البناء الاجتماعي السياسي البديل الذي يستطيع ان يملأ الفراغ الذي يمكن ان يحدثه الغياب المفاجيء للقبيلة، في الوقت الذي لم يشتد عود الدولة المركزية والحديثة بعد ولم تستقر التجربة التعددية الديموقراطية وآلياتها الحديثة . والقضية الاخطر في هذا المجال هي العلاقة بين القبيلة من جهة والتعددية الحزبية من جهة اخرى، وهل يعني التعدد الحزبي بالضرورة تعددا في الانتماء القبلي وتقسيمه وتوظيفه لصالح هذا الحزب أم ذاك، ام ان القبيلة سوف تستوعب ظاهرة الحزبية تماما، وتحولها الى احدى ادواتها في الصراع السياسي؟ ويزداد الامر خطورة مع كون القبيلة مسلحة بما يعطيها القدرة على ان تكون تابعة لحزب . والمخاطر هنا ليست سياسية وحسب بل اجتماعية ونفسية ايضا . ومن شأن تعمقها جعل المجتمع اليمني منفرطا وغير متوازن ويسهل جره الى مواجهات لا تحمد عقباها.

الجيش وحماية الشرعية

والجيش بدوره احدى ادوات السلطة سواء في اليمن زمن التشطير او في اليمن الراهن، شأنه شأن القبيلة، تعرض للكثير من التغييرات الكيفية، ليس فقط في بنائه واندماجه بل كذلك في فلسفة دوره . ويعد الجيش احد ابرز الملفات التي تسيطر على هواجس الكثيرين من اليمنيين . وفي نظر الكل فأن معيار النجاح الرئيسي لدولة الوحدة هو القدرة على خلق جيش موحد بالفعل، في الجنوب . فالحزبية والتعددية اللتان اقرتا كنظام للحركة السياسية لدولة الوحدة، قادت الى محاصرة نفوذ القبيلة في الشمال، وهي التي كانت اوسع نفوذا قبل الوحدة . بل بات على القبيلة أن تنتمي الى الاحزاب المختلفة والمتصادمة في افكارها ومشروعاتها السياسية . وبعبارة اخرى فان وجود الاحزاب سحب قدرا من النفوذ المعنوي ومن وظائف القبيلة . كما ان الشيخ السابق في قبيلة ما بات عليه ان يختار حزبا او ان ينشيء حزبا ليعبر من خلاله عن افكاره وارائه، ويصارع به من اجل الوصول الى السلطة او المشاركة في مؤسساتها المختلفة .

وقديما أو قبل الوحدة،، كان يمكن لشيخ كبير من قبيلة نافذة دعوة شيوخ اخرين للنظر في شأن قبلي صرف او يمس القبيلة او احدى مصالحها، و كان على هؤلاء المدعوين الاستجابة وفقا لقواعد العلاقات القبلية ذاتها . اما الان فان دعوة الشيخ نفسها يمكن ان تتعرض للرفض او عدم الاستجابة او على الاقل التساؤل عن خلفياتها، اذ يمكن النظر اليها من زاويتين حزبية وقبلية. ومن المهم ان يتضح للشيوخ الآخرين في طلب الدعوة، باي صفة هم مدعوون . ومن الناحية العملية، صار ضروريا التمييز بين الشأن القبلي والشأن الحزبي حتى لدى كبار الشيوخ ذوي القدرة والنفوذ ضمن قبائلهم وضمن اليمن ذاته.

وقد يبدو هذا التدبير احد مقدمات التقليل من نفوذ القبيلة لصالح الحزب، وهي الصيغة التنظيمية ذات المحتوى التحديثي. الا ان تحفظا يجب وضعه في الاعتبار. فالقبيلة مازال لها دور في تنمية العمل الحزبي ذاته، من خلال مد الحزب نفسه بالأنصار والاعضاء والتمويل، الامر الذي يعطي للقبيلة نوعا من النفوذ لم يكن موجودا من قبل مقابل ذلك القدر من النفوذ الذي سحب منها ومن قادتها الطبيعيين. وهنا تكمن مفارقة تحتاج الى قدر كبير من الزمن حتى تتضح مردوداتها النهائية ومن استوعب من؟ القبيلة استوعبت الحزب، ام الحزب استوعب القبيلة؟

والقبيلة في الجنوب تعطي مثلا اخر لكنه مغاير تماما. ذلك ان مناخ الحرية والتعددية اتاح لها فرصة التعبير عن نفسها وعن قضاياها الخاصة والعامة على السواء. فبعد فترة من الكبت السياسي والمعنوي منذ الحصول على الاستقلال حتى قيام الوحدة، وجدت قبائل الجنوب ان باستطاعتها اقتناص الفرصة لمعاودة وظائفها التقليدية.

ونستطيع هنا ان نرصد مظاهر القبيلة في الجنوب من خلال ظواهر واحداث شهيرة. فمن الظواهر نلمح العودة الى التباهي بالسلاح، اما من حيث



المصدر : ....المجلة........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٠ يونيو ١٩٩٢........

الأحداث فهناك مثلا اجتماع قبائل المهرة، الذي عقد في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٩١ لاول مرة منذ استقلال الجنوب، سابقا. وهو الاجتماع الذي تم فيه تدارس أوضاع القبائل الاجتماعية والتنموية، ووضعت من خلاله تصورات لعدد من الامور التي تخص الدولة اليمنية ذاتها، وخصوصا موضوع ترسيم الحدود مع عمان. والمعروف ان موقف هذه القبائل كان رافضا بعض بنود الاتفاق الذي توصلت اليه الحكومة اليمنية، استنادا الى ان الاتفاق تنازل عن جزء من الاراضي اليمنية التي تتحرك فيها فروع من قبائل المهرة منذ القدم. وبعد توضيحات الحكومة راجع هؤلاء موقفهم من صيغة الاتفاق وبنوده.

ويثير الحد النسبي من وظيفة القبيلة في الشمال وصعودها في الجنوب قضية هامة تقلق الكثير من اليمنيين، وهي البناء الاجتماعي السياسي البديل الذي يستطيع ان يملأ الفراغ الذي يمكن ان يحدثه الغياب المفاجيء للقبيلة، في الوقت الذي لم يشتد عود الدولة المركزية والحديثة بعد ولم تستقر التجربة التعددية الديموقراطية وآلياتها الحديثة. والقضية الاخطر في هذا المجال هي العلاقة بين القبيلة من جهة والتعددية الحزبية من جهة اخرى، وهل يعني التعدد الحزبي بالضرورة تعددا في الانتماء القبلي وتقسيمه وتوظيفه لصالح هذا الحزب ام ذاك، ام ان القبيلة سوف تستوعب ظاهرة الحزبية تماما، وتحولها الى احدى ادواتها في الصراع السياسي؟ ويزداد الامر خطورة مع كون القبيلة مسلحة بما يعطيها القدرة على ان تكون تابعة لحزب. والمخاطر هنا ليست سياسية وحسب بل اجتماعية ونفسية ايضا. ومن شأن تعمقها جعل المجتمع اليمني منفرطا وغير متوازن ويسهل جره الى مواجهات لا تحمد عقباها.

■ الجيش وحماية الشرعية

والجيش بدوره احدى ادوات السلطة سواء في اليمن زمن التشطير او في اليمن الراهن، شأنه شأن القبيلة، تعرض للكثير من التغييرات الكيفية، ليس فقط في بنائه واندماجه بل كذلك في فلسفة دوره. ويعد الجيش احد ابرز الملفات التي تسيطر على هواجس الكثيرين من اليمنيين. وفي نظر الكل فأن معيار النجاح الرئيسي لدولة الوحدة هو القدرة على خلق جيش موحد بالفعل، تذوب فيه الولاءات الشطرية السابقة لصالح اليمن الموحد. هذه الهواجس والمخاوف تعود الى ان برنامج توحيد الجيشين اليمنيين سابقا، يواجه ببعض العثرات، ويمثل بؤرة توتر كامنة بين جناحي السلطة الحاكمة، وكان ذلك سببا في الفتور الذي ساد علاقة الحزبين الحاكمين في نهاية ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩١ وابريل (نيسان) الماضي.

ووفقا للبرنامج الذي اعتمد قبيل اعلان الوحدة بزمن لا يتعدى عشرة ايام، فان دمج الجيش والتخلص من اثار التسيس الذي كان عليه جيش الجنوب سابقا، ثم بلورة وتنفيذ خطة توعية معنوية جديدة تتناسب مع الواقع الجديد، كانت تتطلب من اربع الى ست سنوات. وفي كلا الحدين الزمنيين الادنى والاقصى، فان الامر يحتاج الى زمن اطول من الفترة الانتقالية التي تحددت في عامين ونصف عام فقط.

وخطورة الامر إذن ان واقع التشطير لم يتم التخلص منه كليا، وان هناك من يتحفظ على اجراء انتخابات في الفترة اللاحقة قبل التأكد تماما من دمج الجيش، الذي مازالت فيه الولاءات القديمة على حالها السابق او على الاقل هناك بقايا لها مازالت مؤثرة. وتبدو هذه البقايا في استمرار بعض الرموز السابقة في مواقعها دون تغيير. وهي رموز وثيقة الصلة بمعادلة السلطة الحاكمة، وبآلياتها في الاستمرار وفي توزيع المغانم واستقطاب الولاءات القبلية من هنا او هناك. ومن وجهة نظر أحزاب غير مشاركة في السلطة فان هذه الرموز جزء من حالة فساد تجب محاربتها واقصاؤها، ومن وجهة قوى في السلطة فهي جزء من الاستقرار الحساس الذي تعيش في ظله البلاد. ومن شأن اقصائها الآن ان تتبدل الصورة على نحو يثير قلاقل واضطرابات.

وتتعرض المساومات حول اعادة بناء الجيش اليمني الموحد على الصعيد البشري والتسليحي لحالة مد وجزر. واخر اتجاهات الحكومة - وليس القيادة السياسية - تقول أن المطلوب من الجيش امران: اولهما تقليص انفاقه العام بما يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة والمرهقة اصلا والفقيرة الموارد، والثاني ان يخفض عدده وفق برنامج زمني متدرج. وفي داخل الجيش نفسه



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

هناك من يتعاطف مع هذا الطرح ويرى انه الاصوب سواء للجيش او للوحدة نفسها. وغالبية هذا الفريق من الذين ينتمون الى قيادته العليا ذات المنشأ الجنوبي. اما غالبية القيادات العليا ذات المنشأ الشمالي فترى ان هذا الطرح قد يقلص فرص «الدولة» في جذب القوى التي ترى استقطابها لسبب أو لآخر. وأن من شأن تنفيذه ان يثير متاعب مع الروافد والمنابع القبلية للجيش التي تمثل جزءا رئيسيا من جيش الشمال السابق.

وليس مستقبل الجيش والصورة التي يجب ان يكون عليها، موضوعا نظريا، لكنه يعكس في العمق توازنات القوى بين الشريكين الحاكمين وحلفائهما المباشرين خارج السلطة. فمن ناحية هناك جانب يمس محاربة ظواهر سلبية عديدة تستشري في قطاع منه، وهناك جانب اخر يمس اعادة صياغة دور الجيش ذاته بعد اتمام دمجه، ونقله من امكانية ان يكون لاعبا مباشرا لصالح هذا الطرف او ذاك في معاركه السياسة، الى ان يكون جيشا محترفا له دوره المعروف والمحدد في حماية الوطن وعدم الانقلاب على الشرعية الدستورية القائمة على التعددية الديموقراطية.

السلطة وتقاسمها

والعنصر الثالث في معادلة السلطة الحاكمة في اليمن الموحد هو الحزب. والحزب في الجنوب كما في الشمال سابقا له تقاليده في احتكار السلطة والاندماج مع الدولة ومؤسساتها واجهزتها وفي احتكار الحقيقة والقرار والتنفيذ. وتجربة الحزب المنفرد تعرضت بدورها الى تغييرات كبيرة. فبدلا من الحزب الوحيد الحاكم، انقسمت السلطة إلى حزبين لكل منهما رؤاه وتفاعلاته وخبراته وبرامجه المختلفة. وبدلا من كونهما محتكرين معا للحقيقة والسلطة وحسب، وجد الى جوارهما الرقيب والمحاسب والمعارض والمعترض، وهي البقية الباقية من الاحزاب التي يموج بها المشهد السياسي اليمني بعد وحدته.

واذا كان مسؤولو الحزبين الحاكمين يبدون الفخر باقتسامهم السلطة في الدولة الجديدة وباتاحة التعددية الحزبية للقوى السياسية الاخرى، فان الامر يبدو مختلفا من وجهة نظر الاحزاب خارج السلطة، التي ترى ان اقتسام هذه السلطة واستبعاد القوى السياسية منها فيها خطر على مستقبل اليمن واستبعاد للكوادر اليمنية المؤهلة لخدمة التنمية والتحديث. ومثل هذا الحوار الذي دار منذ اللحظة الاولى لميلاد دولة موحدة مازال قائما، وتنسب اليه كل العثرات في التجربة اليمنية، وهو ايضا مرشح للاستمرار طالما ان الحزبين الحاكمين يهيمنان على مستقبل البلاد سواء في اتفاقهما او في اختلافهما.

وقد ادت الوحدة الى نتائج متضاربة سواء للحزبين الحاكمين او لغيرهما من الاحزاب. ومن ضمن النتائج الايجابية على الحزبين، اتساع نطاق حركتهما لتشمل كامل ارض اليمن بعد ان كانت محصورة في شطر دون الاخر، فضلا عن استمرارهما في السلطة وبالتالي استمرارهما في الاستفادة من كل امكانات الدولة وسلطانها المعنوي . اما النتائج السلبية فيمكن حصرها في خروج كثير من الفعاليات والكوادر الحزبية، اما الى تكوين احزاب جديدة او الانتماء الى احزاب اكثر تعبيرا عن معتقداتها. وانتفاء حالة احتكار السلطة السابقة ومن ثم ضرورة اتباع نهج جديد في التحرك الجماهري والسياسي يختلفان عن مجمل الاساليب السابقة، الامر الذي يسبب الكثير من الاحتكاكات والانشقاقات داخل كل حزب ويؤثر على فعاليته السياسية امام جماهيره واعضائه. فخروج ذوي الانتماء الاصولي الاسلامي من المؤتمر الشعبي العام الى التجمع اليمني للاصلاح افقد المؤتمر شريحة هامة ومؤثرة من الاعضاء والنواب، وهو ما ينطبق على الذين ينتمون الى حزب البعث والتيار الناصري. ولعل في حالة خروج العقيد مجاهد ابو شوارب في مارس(آذار) الماضي، الذي كان يشغل منصبا رفيعا في المكتب السياسي للمؤتمر بهدف الانضمام الصريح الى حزب البعث، ما يجسد الآثار السلبية. وهو أمر تكرر بالنسبة الى الحزب الاشتراكي اليمني. فهناك الذين تضرروا من التعددية والديموقراطية، وهناك من يدعون الى تصحيح اداء الحزب ويسمون انفسهم «تيار فتاح التصحيحي»، وهناك الذين ينتمون الى الرئيس السابق علي ناصر محمد، فضلا عمن ينتقد اداء القيادة الحالية ويجمد نشاطه طوعاً في الحزب كتعبير عن الاحتجاج.

وبالرغم من تلك المآخذ، فان الحزبين الحاكمين هما الاقدر على الاستمرار

في السلطة، وهما رغم كل شيء يتجهان الى التنسيق المحكم. ويتوقع في المرحلة المقبلة ان تتبلور صيغة يتم على أساسها الدخول في الانتخابات التشريعية، بغية الفوز المشترك بها، ومن ثم الاستقرار في تقاسم السلطة، الى جانب بعض شخصيات محددة من احزاب اخرى تجمل الصورة الديموقراطية. وهذا التصور هو الاكثر شيوعا لدى الاحزاب خارج السلطة، وبه تبرز المخاوف على مصير الديموقراطية والتعددية، اذ يرونه اتفاقا محكما على المستقبل وعلى حقوق الاخرين ومنعا لاساس التبادل السلمي للديموقراطية.

من ارتباك الى ارتباك

على ان البيروقراطية هي العنصر الرابع للسلطة اليمنية، وهي لا تقل تأثيرا عن العناصر الثلاثة السابقة. واهمية البيروقراطية تنبع من كونها الاداة الوسيطة بين النظام السياسي وبين المواطن، وحجم كفاءتها وفعاليتها يعكس مدى قوة الدولة . وفي الوقت الراهن يتسم الجهاز الاداري اليمني بسمات تحد كثيرا من فعاليته المحدودة اصلا. فهناك تضخم عددي ناتج عن دمج كامل الجهازين الادرايين لدولتي اليمن سابقا. ويصل عدد الموظفين والاداريين في مختلف المؤسسات والمصالح الحكومية الى ما بين ٢٧٠ الى ٣٠٠ الف موظف، الى جانب ٦٥ الف جندي هم عدد القوات المسلحة. وهو عدد ضخم بمقاييس الدولة اليمنية الموحدة ذات الموارد المحدودة.

وضخامة العدد على هذا الصعيد لها اعباؤها الكبيرة، اذ يستنزف الجهاز الاداري اكثر من نصف الموازنة العامة كرواتب. ففي موازنة العام ١٩٩١، استنزف مجمل الرواتب ٢٦ مليار ريال يمني من مجمل الموازنة البالغة ٥٠ مليار ريال، اي ان اكثر من نصف الموازنة صرف فقط على بند الرواتب، وبالتالي تأثرت سلبا كل بنود التنمية الاخرى، اذ لا يخصص لها سوى نسب ضئيلة لا تتناسب مع اهميتها وحيويتها لمجمل التنمية وجهود التحديث.

على ان تجربة الدمج للجهازين الاداريين، بالرغم من كل مثالبها ونواقصها، لم يكن لها بديل اخر. وعلى الصعيد العملي اثارت هذه التجربة مشاكل كبرى اخرى، ابرزها تباين الخبرات الادارية بين جهاز الشمال سابقا وكوادره عن تلك التي خبرها جهاز الجنوب سابقا وكوادره. التباين يبدو في اكثر من مظهر، منها ان الحزب الاشتراكي في الجنوب كان يقوم بعملية توجيه كاملة لاداء البيرواقراطية، بما افقد الاداريين في مواقعهم العليا او الوسطى القدرة على المبادرة. ومع فقدان دور الحزب كموجه ومسيطر على مجمل الحياة في الجنوب، بدا هؤلاء في وضع لا يحسدون عليه لانهم فقدوا التعليمات وفقدوا «البوصلة» التي كانت تقيهم مزالق الخطر، وبات عليهم التكيف مع واقع جديد قوامه التعامل مع مركز جديد للقرار في العاصمة صنعاء بعيدا عن عدن - العاصمة السابقة - بكل ما فيه من تعقيدات نفسية وخبرات إدارية مختلفة تماما. كما ان ندرة المخصصات المالية، تحد من قدرة هؤلاء على التصرف او المبادرة.

اما واقع البيروقراطية في الشمال فلا يختلف كثيرا عن حالة الارتباك التي تعانيها بيروقراطية الجنوب، اذ ان الدمج عنى تحميل كوادر على كوادر اخرى، وكما عنى تحميل خبرات على خبرات، وعنى ثالثا الدخول على توازنات قبلية مطعمة بتوازنات سياسية عسكرية كانت مستقرة لفترة طويلة سابقة في بيروقراطية الشمال. وهي التوزانات التي كانت سببا مباشرا في تجاوز اللوائح والاطر القانونية وسيادة المحسوبيات والصلات الشخصية وارتفاع مكانة اهل الثقة، وبالتالي ضعف كفاءات القيادات العليا، وشيوع مظاهر سلبية عدة حدت من قدرة النظام السياسي على محاصرة ظواهر الفساد السياسي. فضلا عن ان البيرواقراطية صارت هدفا في ذاتها بدلا من ان تكون مجرد وسيط بين المواطن والنظام السياسي.

ويقتضي الانصاف الاشارة الى ان الحكومة الحالية تستوعب تماما ابعاد التعقيدات التي تواجه الجهاز الاداري ومخاطرها السياسية والاجتماعية على

المدى الطويل . وفي البرنامج المسمى «الاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري والمالي» الذي قدمه رئيس الوزراء الى مجلس النواب في يونيو(حزيران) ١٩٩١، هناك الكثير من الافكار التي تهدف الى مواجهة مظاهر الفساد والسلبية والمحسوبية والرشوة. الا ان المسألة ليست بالنوايا الطيبة فقط، والحكومة نفسها ذات الـ ٣٢ وزيرا هي موضع انتقاد. فهي تعبير حي عن تضخم الجهاز البيروقراطي في قمته العليا، وهي اولا واخيرا تجسيد للتوازنات التي رافقت قيام اليمن الموحد.

ولعل ما سيصيب البيروقراطية من تحسن او سوء سوف يكون بالقدر نفسه الذي سيصيب عوامل السلطة الثلاثة الاخرى. والنوايا الطيبة وحدها لا تبني دولة أكثر تنموية وحداثة واكثر استخداما للنظام والقانون، وهنا يكمن التحدي ■

ضمانات الديمقراطية في اليمن

د. محمد احمد السعيد

ما ان بدا العد التنازلي لانتهاء الفترة الانتقالية حتى بدأ القلق يساور العديد من القوى السياسية والاجتماعية حول مستقبل الديمقراطية، هذه المخاوف تنطلق من فرضية تدعى ان المجتمع اليمني ليس مؤهلا بعد لأن يعيش حياة الحرية في ظل نظام ديمقراطي ، وذلك يرجعه البعض الي عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية ابرزها التركيب القبلي للمجتمع، والتخلف الاقتصادي والحساسية المناطقية والطائفية. الخ ..

وترتيبا علي هذه الفرضية يتوقعون ان يقوم الحزب الذي يفوز بالانتخابات بالانقلاب علي الديمقراطية والعودة الي الحكم الشمولي وعزل كل الموظفين المنتمين لاحزاب اخرى وأستبدالهم بعناصر من مؤيديه.

كما انه اذا ترتب علي نتائج الانتخابات خروج القوى السياسية المتنفذه في الوقت الراهن لصالح قوى سياسية اخرى فان ذلك قد يثير حساسيات مناطقية وعرقية وقبلية وطائفية و.. الي غير ذلك من التوقعات والهواجس والخروج من هذا الاشكال فقد برزت الي السطح اجتهادات عدة نذكر منها ما يلي : –



١- وضع ميثاق شرف او ميثاق عمل وطني يكون ملزما لكل الاحزاب السياسية الموقعة عليه.

٢ - تمديد الفترة الانتقالية او الانتقال الي مرحلة انتقالية اخرى يستمر فيها التحالف بين الحزبين الحاكمين مع توسيع قاعدة المشاركة لتشمل بقية الاحزاب.

٣ - تشكيل ما يسمى بمجلس اعيان او مجلس شورى يراعي في تشكيلة التمثيل للقبل والمناطق التي خسرت في مجلس النواب وايضا تمثيل المتعلمين، او ينتخب بعض اعضائه ويعين الباقي بشكل يساعد علي تخفيف الحساسية المناطقية كما يساعد علي خلق توازن اجتماعي وترشيد قرارات مجلس النواب الذي يحتمل ان يحتوي بين اعضائه علي عناصر غير مؤهلة بما فيها الكفاية. علي ان يمنح مجلس الشورى سلطة الاعتراض علي بعض او معظم القضايا الهامة.

٤- التخلي عن المركزية والعمل علي توزيع السلطات ودعم الحكم المحلي عبر مجالس منتخبة .

مفهوم الديمقراطية :

وقبل الولوج في الموضوع وحتي تكون المعالجة دقيقة وواضحة ومفهومه فلابد من الاتفاق علي مفهوم محدد للديمقراطية. لغرض هذه الدراسة نقصد بالديمقراطية تحديدا الديمقراطية البرلمانية الدستورية المطبقة في ما يسمي ببلدان العالم الحر والتي ترتكز علي ما يلي : -

١ - حكم دستوري يستمد الحاكم شرعيته بالانتخاب الحر المباشر ، ويقدم نفسه الي الشعب بناء علي برنامج حزبي وسياسي واصلاحي مسبق. وان يكون قابلا للعزل بالطرق الدستورية وبشكل سلمي.

٢ - سيادة القانون واحترام الدستور واستقلال القضاء. فلا يعزل



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

القاضي او ينقل الا بحكم قضائي ، كما يجب ان تكون هناك محكمة دستورية عليا تراقب اي تلاعب او خطأ في القوانين وفي اسلوب تطبيقها. وتكون المرجع في حالة حدوث اي خلاف دستوري بين مجالس ممثلي الشعب والحكومة.

٣ - مجالس ممثلي الشعب ، وتشمل مجلس النواب او مجلس الامة او مجلس الشعب المنتخبة انتخابا مباشرا حرا، ومجلس المحافظة ومجلس المديرية المديرية المنتخب بطريقة الانتخاب الحر المباشر.

ويجب ان يعطي لكل مواطن حق متساوي في الترشيح والتصويت بدون اي تمييز او تقسيم او تفرقه بين الناس بوضع اي نوع من الشروط المسبقة. كما يجب ان يكون لكل مرشح حق الدعاية الانتخابية.

هذه المجالس يجب ان يكون لها كل الحقوق التشريعية وحق المراقبة والمحاسبة والمطالبة وحق العقاب والعزل.

٤ - حرية العمل الحزبي.

٥ - حرية الاعلام : ويشمل الصحافة ودور النشر والوسائل السمعية والبصرية والخطابة والاجتماعات العامة والجمعيات العلمية والاجتماعية والتظاهرات السلمية.

وفوق كل ذلك فان الديمقراطية تنطوي علي ازالة الفروق الطبقية وعلي المساواة بين الناس ووضع حد لسيطرة القلة علي الاغلبية فلا ديمقرطية بدون حرية سياسية.

والحرية السياسية بدورها لا يمكن تجزئتها اذ يجب ان تشتمل علي المبادئ والقواعد التالية:

اولا: حرية الفرد وتشمل حرية الرأي السياسي والتصريح عنه عبر الوسائل المختلفة المتوفرة وعدم الرقابة على الفكر والنقد الا في الحدود التي يبينها القانون والتي تمس حرية الاخرين. وتشمل حق الفرد في ان لا يحبس ولا تحدد اقامته ولا يمنع من التنقل الا في حالة خروجه عن القانون وان يكون آمنا على حياته وكرامته وماله . فلا يهان ولا يصادر ماله ولا يحارب في رزقه ولا ينقل من عمله او يعزل منه، وان يكون له الحق في الوصول الي كافة مناصب الدولة



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

دون اللجوء الى محسوبية او شللية او طائفية وان يكون المعيار الوحيد في الارتقاء بالوظائف العامة هو المؤهل العلمي والكفاءة والمقدرة الشخصية.

ثانيا : حق الشعب في تشكيل الجماعات والجمعيات والاحزاب السياسية وفق الاطر السلمية الحضارية غير المسلحة وفي حرية التجمع والاجتماع في الاماكن العامة والخاصة بدون رقباء وحق التظاهر السلمي وفي اختيار نوع الحكم والحاكم ومحاسبته وسحب الثقة منه . وفي ازالة كافة انواع التمييز بين ابناء الشعب سواء كان تمييزا وراثيا (كالنبلاء والامراء و... الخ) او تمييزا طبقيا او اقتصاديا (كالتمييز بسبب المستوى المادي) او التمييز الديني (كالكهنوت).

الديمقراطية هي كل او نسيج متكامل غير قابل للتجزئة. فبدون تطبيق المبدأ بكامل اسسه لا يمكن الادعاء بأن لدينا ديمقراطية.

فلا تحتكر السلطة من قبل طبقة او فئة مميزة او شلة او طائفة او قبيلة بل يتسم الالتزام برأي الاغلبية مهما كانت النتائج.

الديمقراطية اذن هي كل او نسيج متكامل غير قابل للتجزئة. فبدون تطبيق المبدأ بكامل اسسه لا يمكن الادعاء بإن لدينا ديمقراطية . وبدون التطبيق الدقيق للنظام الديمقراطي بكل اركانه لن يكتب للتجربة النجاح.

وامامنا العديد من التجارب التي اخذت تطبق الديمقراطية بشكل جزئي او انتقائي تحت شعار التدريجية والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن الجلي ان هذه التجارب لم تنتقل خطوة واحدة الى الامام. بل ان التطبيق الجزئي للديمقراطية صار بحد ذاته عائقا رئيسيا امام الديمقراطية لا يمكن الفلات منه الا بالديمقراطية.

والان وبعد تحديد مفهوم الديمقراطية يبدو بدون ادنى شك ان ايا من المقترحات المطروحة تتناقض مع المضمون الحقيقي للديمقراطية. كما انها لا تشكل بأي حال ضمانات مأمونة العواقب للوصول الى مجتمع ديمقراطي.



المصدر : المجتمع المدني

التاريخ : يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتمديد الفترة الانتقالية او الانتقال الي مرحلة انتقالية اخري يستمر فيها التحالف بين الحزبين الحاكمين وتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل احزابا اخرى وكذا تشكيل مجلس اعيان او مجلس شورى يراعي في تشكيله التمثيل للقبل والمناطق التي قد تخسر في مجلس النواب. ان مثل هذه المقترحات معناها تفضيل مواطن علي اخر او مجموعة مواطنين (يربطهم حزب سياسي او قبيلة او شلة) علي بقية افراد الشعب. وفي هذا اخلال فاضح لأبسط قواعد الديمقراطية ويتناقض مع مبادئ الحرية والمساواة التي ناضل شعبنا من اجلها، ويعد بمثابة تفريغ للديمقراطية من جوهرها او محتواها.

كما انه لا يشكل باي حال خطوة متقدمة نحو الديمقراطية. فتجربة سنتين مرت من المرحلة الانتقالية في ظل التقاسم تجعلنا نجزم بان اي فترة انتقالية اخري في ظل اي نوع من التقاسم لن يكون لها الا دور سلبي معيق للانتقال الي تطبيق مضمون الديمقراطية، فقد تحدث من الانقسامات والضغائن والحساسيات خلال هذه الفترة ما يدخل البلاد في متاهة لا اول لها ولا اخر. وفوق كل ذلك فان المواطن الان احوج ما يكون الي خطوات ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية. واذا ظللنا نتخبط في سرداب الفترات الانتقالية فان اخر شئ يمكن ان تفكر فيه الحكومة الانتقالية هو الاقتصاد.

> **الديمقراطية ليست بالضرورة مرتبطة بشكل صارم بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي بدليل انها نجحت بالهند وامريكا بقدر ما نجحت في بريطانيا وفرنسا.**

اما عن ميثاق العمل الوطني فهو لا يضر ويعد انجازا قد يكون له فوائده، الا انه لا يشكل ضمانة للديمقراطية. اذ انه مهما حمل من مبادئ سامية الا انه مجرد اتفاق او تعبير عن نوايا لا يرقى الي مستوى الدستور او القانون وتطبيقه في النهاية يعتمد علي مدى التزام هذا الحزب او ذاك بتنفيذ بنوده. فلو تصورنا ان حزبا ما نجح بالانتخابات واستولى علي السلطة ورأي ان من مصلحته التخلي عن الالتزام بهذا الميثاق، فماذا عسى الاحزاب الاخري ستصنع اكثر من ان تقول له " الله المستعان".

ولهذا فان الضمانة الافضل يجب ان تأتي بقوة الدستور والقانون، بحيث يكون لها طابع الالزام، وبتأييد شعبي جارف.



المصدر : المجتمع المدني

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

هل الظروف مناسبة لتطبيق الديمقراطية باليمن ؟

ينطلق المنادين بتمديد الفترة الانتقالية من فرضية ان المجتمع اليمني غير مهيأ او غير مؤهل بعد لتطبيق الديمقراطية لاسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ابرزها الحساسية القبلية والمناطقية والطائفية. وقد يكون لمن يطرحون مثل هذه الفرضية قناعاتهم ومن حقهم علينا ان نحترمها الا ان الامر عندي محسوم. وفي تقديري كاقتصادي ان الديمقراطية تأتي اولا وفيها البلسم لكل العقد والتعقيدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ولن نقف طويلا عند هذه النقطة حتي لا ننزلق الى جدل بيزنطي.

فالديمقراطية ليست بالضرورة مرتبطة بشكل صارم بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي بدليل انها نجحت بالهند وامريكا بقدر ما نجحت في بريطانيا وفرنسا. بل ان الديمقراطية هي التي تقود عملية النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية. وهذه الحقيقة الماثلة للعيان لن تغنينا عن استعراض نقدي سريع لجوانب الفرضية المضادة.

اقتصاديا :

من البديهي القول ان الامن والاستقرار السياسي المبني علي اساس نظام ديمقراطي حر ، وسياسات تسمح بحكومة نظامية، وبتغيير الحكومات بشكل نظامي عندما تفقد الحكومة ثقة الاغلبية. ان هذا الاستقرار يعد شرطا اساسيا وجوهريا لعملية التنمية.

ففي مثل هذا النظام يفتح المجال للتغيير النيابي ويزيل عوامل القلق وعدم الاستقرار وبالتالي فان الاستقرار الذي يسود في مثل هذا النظام يعد استقرارا طوعيا عميق الجذور، وفي ظله تكون البيئة صالحه لاحداث قفزات تنموية جادة يعتز بها.

كما ان التنمية لا يمكن ان تسير بخطى حثيثة بدون الاجماع الشعبي ولا يمكن ان يكون هناك اجماع شعبي بدون الاحساس بالمشاركة في صنع القرارات المصيرية والمشاركة بالحكم ووجود قدر كاف من حرية التعبير السياسي. فضلا عن المشاركة في تصور وتحديد غايات التنمية ، وفي الجهود المبذولة لتحقيق



التنمية، وكذلك في المردود الذي سيتحقق.

اجتماعيا:

الحمد لله ان اليمن من البلاد القليلة في هذا العالم التي تخلو من المشاكل العرقية او الدينية او حتى طائفية كالتي ترهق الكثير من بلدان العالم. فكلنا نؤمن برسالة سماوية واحدة وهي الاسلام الحنيف، وننتمي الي قومية واحدة هي القومية العربية.

تبقي السمة القبلية للمجتمع وهذه رغم سلبياتها العديدة التي تخرج عن نطاق هذه الدراسة الا انها لم تشكل حتي التاريخ عائقا كاملا في سبيل الديمقراطية.

فالقول بأن نتائج الانتخابات التي تفرزها صناديق الاقتراع ستثير الحس المناطقي والقبلي ليس لهـا اساس من الواقع اليمني الا اذا كانت التنظيمات السياسية الحضارية (الاحزاب والمنظمات الجماهيرية) ستخلع حلتها الحضارية وتقوم بالهاب المشاعر القبلية واثارة النعرات المناطقية فهذا امر اخر لا اعتقد انه سيحدث من قبل اي حزب. وقد مر شعبنا بتجربة انتقال السلطة لاكثر من مرة دون ان يترتب علي ذلك حساسيات قبلية تذكر.

اذا كان هذا هو الوضع انتقال غير ديمقراطي او شبه ديمقراطي للسلطة قد يترك الضغائن والاحقاد ما قد يثير المشاعر فكيف بنا ونحن نتحدث عن مستقبل يتم فيه تداول السلطة بالطرق الديمقراطية السلمية. وفوق كل فان النظام القبلي يبدو اكثر استعدادا للنهج الديمقراطي من النظام الاقطاعي العبودي الذي ساد اوروبا.

فقد اكد المفكرون والزعماء الافريقيون يؤيدهم في ذلك بعض الكتاب الغربيين ان التقاليد القبلية كانت خلال الازمنة القديمة تمثل رصيدا للنهج الديمقراطي في الحياة ابتداء من الاهمية الكبيرة التي كانت تلك المجتمعات تعلقها علي الحوار واحترام وجهات النظر المعارضة حتي يتم الاتفاق واتخاذ قرار بالاجماع يلتزم به الكافه بغض النظر عن مواقفهم المؤيدة او المعارضة قبل التوصل اليه.

وقد وجدت هذه الدعاوي (بأن النظام القبلي كان يستند الي مفاهيم ووسائل ديمقراطية) تسليما من بعض الكتاب الغربيين، اذ وجد احدهم علي سبيل المثال ان الدستور الذي كانت تسترشد به قبيلة الاشانتي ديمقراطي الي درجة ما. كما عارضت كاتبة اخرى الادعاء بان بريطانيا ادخلت الديمقراطية الي



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٦

غرب افريقيا، واوضحت ان الادعاء خاطئ تماما.
اذ ان العكس هو الذي حدث، فقد بذلت بريطانيا الكثير للقضاء علي شكل الديمقراطية الوطنية الذي كان سائدا انئذ.

هذه شهادات للنظام القبلي الافريقي ونحن نعلم جميعا وقد نشأ وترعرع كل منا في نطاق قبيلة من القبل اليمنية. ان النظام القبلي في اليمن ارقي واكثر تطورا، كونه اكتسب الكثير من القيم والعادات والتقاليد وانماط السلوك من الدين الاسلامي الحنيف كما ورثها من حضارات سادت وشهد لها القرآن الكريم.

تبقي السمة القبلية للمجتمع وهذه رغم سلبياتها العديدة الا انها لم تشكل حتي التاريخ عائقا كاملا في سبيل الديمقراطية.

ضمانات الديمقراطية في اليمن:

التطبيق الكامل والدقيق للنظام الديمقراطي هو الضمان الحقيقي لاستمرار الديمقراطية. فالديمقراطية كما وصفها ابراهام لنكولن (نظام يمثل حزمه من العصى في بحر هائج فهي دائما مبتلة ولكنها لا تغرق).

- وفي ظل الديمقراطية يعبر الناس عن ارائهم ومصالحهم بعدة وسائل سلمية (عبر الصحافة ، او الوسائل المسموعة والمرئية او التظاهر او .. الخ) فيسود الامن والاستقرار ويزدهر الاقتصاد وينمو.
- وفي ظل الاستبداد يحملون السلاح فيعم الفساد والخراب وتسيل الدماء وتتوقف التنمية.
- وفي ظل الديمقراطية تتطور مؤسسات المجتمع المدني وترسخ قيم الحرية.
- وفي ظل الديمقراطية تتقلص امتيازات السلطة وهو امر يخفف نسبيا من حدة التنافس عليها ويوفر الضمان للسلامة بعد التخلي عن السلطة.
- وفي ظل الديمقراطية تتضاءل الحساسية المناطقة او العرقية او ..الخ ، والتي عادة ما تنشأ في المجتمعات نتاج للشعور بالظلم والاضطهاد.
- وفي ظل الديمقراطية تزداد الرقابة الشعبية وتتعدد وسائلها وتوضع



رسالة صنعاء

الاغتيالات السياسية في اليمن

مدبرو الاغتيالات لم يكشف عن هويتهم وأعداء الديمقراطية متهمون



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يونيو ١٩٩٢

أكملت اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ العام الثانى على اعلان قيام الجمهورية اليمنية، وبهذه المناسبة شهدت البلاد احتفالات شعبية ورسمية حرصت الحكومة الحالية التى تشكل ائتلاف **الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام** أن تظهر من خلالها التمسك بالوحدة واستمرارها، والتأكيد على قدرتها على الصمود والثبات أمام الصعوبات والمشاكل التى واجهتها بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية..

إلا أن حوادث الاغتيالات وأعمال العنف التى تعرض لها أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى وقياداته وصغار العديد من منظماته لوثت ثوب الفرحة بالذكرى الثانية للوحدة، وأثارت العديد من الاسئلة حول مستقبل الوحدة والديمقراطية فى اليمن..

وقد بدأ مسلسل الاغتيالات التى تعرض لها أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى منذ أوائل العام الماضى عندما تعرض عضو الحزب **محمد الحوثى** للاغتيال أثناء التحضير للاستفتاء على الدستور، وكان واضحا أن اغتيال محمد الحوثى بسبب دوره النشيط فى اقناع المواطنين فى منطقته التى تتبع محافظة صنعاء كى يصوتوا بنعم للدستور وسبق **أن أحتجز الحوثى فى منزل الشيخ عبد الله الأحمر رئيس التجمع اليمنى للاصلاح، وهو التنظيم الذى تزعم حركة المعارضة للدستور... وقد تلقى** الحوثى انذار من الشيخ الأحمر لايقاف نشاطه المؤيد للدستور، والانسحاب من عضوية

على الصرارى

الحزب الاشتراكى اليمنى، وقد نشرت بعض الصحف اليمنية ذلك الانذار بخط الشيخ الأحمر شخصيا..

وبعد الهدوء النسبى لأعمال العنف المعادية للحزب الاشتراكى الذى استمر عدة أشهر بعد انتهاء عملية الاستفتاء على الدستور، عاد مسلسل الاغتيالات من جديد، وشمل قيادات حزبية محلية فى المحافظات والمديريات.. وذكر بيان للمكتب السياسى للحزب صدر فى أواخر مارس الماضى أسماء العديد منهم، وقال البيان **«إن هذه الاعمال الارهابية ليست عفوية، ولكنها مخطط لها، ويقف وراء تنظيمها دوائر وجهات معادية للديمقراطية والتقدم»..**

وأورد البيان أسماء ضحايا الاغتيال من أعضاء الحزب الاشتراكى أمثال **محمد الحوثى ومصلح الشهوانى** من محافظة صنعاء، **ونعمان قاسم حسن، ونبهان غالب وعبده حمود ناجى، ومنصور النلهى ومحمد حمود حسين** من محافظة إب، **ورمضان حمادى** من محافظة حضر موت **ومحمد عامر زيد وعبد الله أحمد عبد ربه** من محافظة البيضاء، **وعبد العزيز صدام وعبد الله محمد لطيف** من محافظة تعز كما تعرضت بعض مقرات منظمات الحزب للاعتداء المسلح فى مناطق عمران وذيبينى وريده وخمر وجحانه وصرواح وصعدة..

وفى وقت لاحق من صدور ذلك البيان سقط آخرون من أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى ضحايا للاغتيالات السياسية، أمثال **مهيوب أحمد حسن، وسعيد القباطى** وغيرهما..

إلا أن تصعيد الاغتيالات الموجهة ضد الحزب الاشتراكى اليمنى قد بلغت الذروة فى



المصدر : الميثاق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

شهر مايو الماضي، عندما وصلت محاولات الاغتيال الى منزلى سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب وعضو مجلس الرئاسة. وحيدر أبو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب ورئيس مجلس الوزراء، وقبلهما تعرض هيد الواسع سلام العضو القيادى في الحزب ووزير العدل للاغتيال ظهيرة يوم ٢٦ إبريل الماضى عندما كان يمر بأحد الشوارع الرئيسية بعد خروجه من مكتبه ، ومع أن الوزير نجى من الموت الا أنه فقد إحدى عينية، ولايزال يتلقى العلاج في المانيا..

لقد أثارت أعمال الاغتيالات الموجهة ضد **الحزب الاشتراكى اليمنى موجة واسعة** من الاستنكار الشعبي، وعبرت كافة الاحزاب السياسية اليمنية تقريبا عن إدانتها لأعمال العنف والاغتيالات السياسية، وتزايدت الاصوات المطالبة بالكشف عن الجناة . والحد من الأرهاب وإجامه، وقد أدى ذلك الى بروز قوة ضغط كبيرة حزبية وجماهيرية، **دفعت الحكومة الى تقديم قانون تنظيم حيازة الاسلحة الى مجلس النواب.. كما اضطرت الحكومة الى انزال قرابة خمسة آلاف جندي الى شوارع العاصمة للتفتيش عن حملة الاسلحة غير المرخص بها ، وكذا السيارات التى لاتحمل أرقاما مسجلة في أجهزة المرور.. وفعلا تم ضبط مئات الحالات من المخالفات..**

وللوقوف أمام الأوضاع الأمنية المتردية، واتساع أخطار الاغتيالات الموجهة ضد الحزب الاشتراكى، والتى بدأت تطال قياداته الأساسية ، عقد المكتب السياسى للحزب اجتماعا استثنائيا في ١٦ مايو ٩٢ . وأصدر بيانا صحفيا ذكر فيه وأن حالة الانفلات الأمنية والعمليات الارهابية باتت تهدد أمن واستقرار الوطن والمواطنين، وتضر بسمعة اليمن عربيا ودوليا، هذا فضلا عن أنها ألحقت ضررا بالحزب الاشتراكى اليمنى الذى استهدفته أعمال العنف والارهاب والاغتيالات وأدت الى استشهاد عدد من مناضليه»..

وقال البيان ولقد رأى المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى أن تلك الاعمال الارهابية قد نحت منحا خطيرا ، وباتت تهدد الوحدة الوطنية لشعبنا باخطار جدية، كما أنها تهدد بنسف المسيرة الديمقراطية الجارية في بلادنا، وهي بقدر ماتهدد أمن وسلامة المواطنين فأنها تمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان في وطننا اليمنى».

وذكر البيان أن المكتب السياسي للحزب قد «ثمن الروح الوطنية المسئولة لدى أعضاء الحزب الذين أظهرو اتجاه تلك الاعمال الارهابية التى استهدفت الحزب ومناضليه تماسكا صلبا. وبرهنوا على صدق تمثلهم للروح الوطنية العالية، وحرصهم الشديد على مصلحة الوطن العليا، ورفضهم الانجرار وراء مكائد القوى المعادية للوحدة وللديمقراطية.

وقال البيان «إن المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى قد أكد من جديد **أن موقف حزبنا المتمثل بسياسة ضبط النفس ينطلق من إدراكه لاهمية الاحتكام الى الشرعية باعتبار أن الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأمن والاستقرار هى التمسك بالنظام والقانون والشرعية الدستورية**، وقوة الرأى العام الذى يدين الارهاب ويطمح الى استتباب الأمن والاستقرار»..

كما وجه المكتب السياسى أعضاء وكوادر الحزب الاشتراكى اليمنى الى العمل المثابر لتأدية مهامهم بروح عالية، وتطوير الحياة الداخلية للحزب وتعزيز الممارسات الديمقراطية في نشاطهم وعلاقتهم مع المواطنين والاحزاب والتنظيمات السياسية، مؤكدا بأن أعمال الارهاب والاغتيالات لن تثنى الحزب عن مواصلة العمل من أجل عزة ورفعة الوطن، وصيانة وحدته وتحقيق أمن واستقرار المواطنين وتحسين معيشتهم والتمسك بالنهج الديمقراطى، وبناء مؤسسات الدولة المدنية اليمنية الحديثة واحترام الشرعية الدستورية وسيادة النظام والقانون...

الجدير بالذكر أن **الحزب الاشتراكى اليمنى لم يوجه اتهاما رسميا لقوة معينة**، ولم تتضمن البيانات الصادرة عنه أو التصريحات الصحفية التى يدلى بها قادته أى اتهام لقوى أو لأشخاص معينين بل أنه ظل يؤكد على أهمية القبض على الجناة والتحقيق معهم، وكشف دوافعهم وأهدافهم.. وبالرغم



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٢

من ذلك لم تتريث بعض الزعامات السياسية التى اتخذت مواقفا معادية للوحدة وللديمقراطية ولقيام دولة حديثة فى اليمن يسودها النظام والقانون عن اتهام الحزب والإساءة اليه..

ففى الأشهر الأولى من توالى اعمال الاغتيالات أطلقت العديد من الزعامات المعارضة للحزب الاشتراكى اليمنى تصريحات صحفية أكدت فيها أن مايتعرض له أعضاء الحزب، ماهو الا من قبيل الثارات القبلية والخصومات الشخصية. وأن هذه الاغتيالات ليس لها أية صفة سياسية.. غير أن القبض على الجناة الذين نفذوا محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام ومحاولة نسف بيت رئيس الوزراء حيدر العطاس قد دفع هذه الزعامات لتغيير رأيها فى أسباب تعرض الحزب الاشتراكى بأعضائه وقياداته ومقار منظماته للعنف والارهاب والقول بأن ذلك بسبب خلافات داخلية وتصفيات حسابات بين أجنحة الحزب والتيارات الموجودة فيه.. والدليل على ذلك تصريحات الشيخ الأحمر زعيم تجمع الاصلاح المتطرف، وصحيفة «الصحوة» الناطقة باسم نفس التجمع.. وقد نشرت صحيفتا «الحياة» و«الشرق الأوسط» تلك التصريحات.

وقد رأى الحزب الاشتراكى اليمنى أن هذه التفسيرات محاولة للتغطية على الحقيقة والتستر على الجناة.. ففى تصريح صحفى لمصدر مسئول فى الحزب، وصف حديث الشيخ الاحمر المنشور فى صحيفة «الحياة» فى ١٥ مايو ١٩٩٢ م، بأنها محاولة للنيل من سمعة الحزب.. وقال المصدر المسئول ردا على الحديث المنسوب للشيخ الاحمر أن مرتكبى حادث الاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام «كانوا ينتمون الى الحزب الاشتراكى اليمنى قبل أن يتركوه «وأنه بعد التحرى فى هوية المتهمين (المقبوض عليهم) اتضح أن تلك العناصر لا تنتمى الى الحزب الاشتراكى اليمنى، ولم يكن لها أى انتماء فى صفوفه من قبل.

واستغرب المصدر قائلا: «كيف استطاع الشيخ الاحمر تحديد علاقة تلك العناصر بالحزب الاشتراكى قبل أن تعلن أجهزة الأمن وسميا عن أسمائهم وهوياتهم ودوافع ماقاموا به، بل وقبل القاء القبض على بقية المطلوبين واستكمال اجراءات التحقيق..وهو مايضع علامة استفهام كبيرة على دوافع تصريح الأحمر وأهدافه»..وتساءل المصدر عن «سر عدم كشف الشيخ الاحمر عن هوية هؤلاء المتهمين وانتماءاتهم وعلاقاتهم الحالية» وذلك فى إشارة الى بعض المجاميع التى كانت تندس فى صفوف الحزب، أو التى خرجت عن صفوفه منذ عدة سنوات ، وصارت تتلقى الدعم والتوجيه من قوى سياسية أخرى فى الساحة...

من يقف وراء الاغتيالات؟

المثير للانتباه أن اعمال الاغتيالات السياسية فى اليمن استهدفت الحزب الاشتراكى اليمنى وحده دون سواه، هذا اذا استثنينا محاولة الاغتيال الوحيدة التى تعرض لها عمر الجاوى الأمين العام للتجمع الوحدوى اليمنى (وهو حزب وطنى ديمقراطى ظهر بعد التوقيع على اتفاقية عدن الوحدوية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩) وذهب ضحيتها حسن الحريبى العضو القيادى فى التجمع الوحدوى، بينما نجى عمر الجاوى بعد اصابته بجروح فى يده..

وقد ترتب على مواصلة أعمال الاغتيال تزايد الضغط الحزبى والجماهيرى على الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف أعمال الارهاب السياسى، ومن ضمن ذلك



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يونيو ١٩٩٢

تقديم مشروع قانون تنظيم حيازة الاسلحة إلى مجلس النواب، الذى جوبه بالرفض من قبل ممثلى الجماعات السياسية المتطرفة، حيث حاولت زعامات هذه الجماعات أن تحرض الناس ، وبالذات أفراد القبائل ضد مشروع القانون لكى يتخذوا موقف الرافض له..

ولم تفلح هذه المحاولة لأن القانون لم ينص على تجريد الناس من السلاح، بل نص على تنظيم امتلاكهم لها وطرق استخدامها قانونيا.. وهذا لايعنى أن هذه الجماعات تقع تحت طائلة الاتهام المباشر لتدبير حوادث الاغتيال السياسى فى البلاد..

وتتداول الأوساط السياسية اليمنية على نطاق واسع فى تحديد هوية الجهات والدوائر التى تدعم وتوجه أعمال الاغتيالات السياسية ، وتلتقى معظم وجهات النظر حول أن هذه الجهات والدوائر تتكون من القوى المعادية للوحدة والديمقراطية، ومن بعض أطراف قوى الفساد التى تكونت مصالحها فى ظروف التشطير، وممارسات السياسات القمعية ضد الرأى الآخر فى فترة ماقبل قيام الدولة اليمنية الواحدة.. الى جانب القوى المرتبطة بدول أجنبية التى دأبت على اتخاذ موقف العداء لوحدة اليمن، فضلا عن أن تكون هذه الوحدة بمضامين ديمقراطية وتحديثية..

وتتمتع هذه القوى- من وجهة نظر بعض الأوساط السياسية اليمنية- بنفوذ كبير داخل أجهزة الدولة بما يمكنها من تدبير أعمال الاغتيالات، وحماية مرتكبيها، وترى هذه الأوساط أن الجهات والدوائر المدبرة للاغتيالات والمدعمة لها ،لجأت الى هذا التصعيد الخطير لقطع الطريق على الحوار القائم بين الحزب الاشتراكى اليمنى ، والمؤتمر الشعبى العام، والذى يتناول إجراء اصلاحى سياسى شامل فى البلاد يدخل ضمنه اتفاق الحزبين الشريكين فى السلطة على اقامة تحالف استراتيجى بينهما ، بما فى ذلك اتفاقهما على التحالف فى الانتخابات العامة القادمة لمجلس النواب ، ونزولهما فيها بقائمة مشتركة..

وكان هذا الحوار بين الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام، قد أشرف على مراحله النهائية استعدادا للانتخابات القادمة.

وقد رأت القوى والدوائر المعادية للوحدة وللديمقراطية والتحديث فى اليمن فى ذلك الحوار خطرا جادا عليها ، يتهدد مصالحها وينذر بتقليص نفوذها، بل تقليص وجودها واضعافه، ولذلك سعت على ذلك النحو المتسارع لتاريخ العلاقات بين التنظيمين الرئيسيين اللذين حققا الوحدة، وتحملا مسئولية إدارة دفة دولتها.. وذلك بغرض أن يأتى موعد الانتخابات العامة القادمة قبل أن يصل الحزب والمؤتمر الى اتفاق تحالفى بينهما، والى إقرار آلية جديدة تضمن سلامة مسار التجربة الديمقراطية فى اليمن، وتحقق للبلاد امكانية تحقيق الاصلاح الوطنى الشامل، وتوظيف ثرواتها فى صالح التنمية وتخفيف أعباء التبعية التى ترزح تحت وطأتها..

إن مستقبل اليمن المنظور ومصير تجربة وحدتها والممارسات الديمقراطية فيها مرهون الآن بقدرة الحزب الاشتراكى اليمنى على تجنب ردود الأفعال ومواصلة نهجه الديمقراطي والتحديثى، وكذا على نجاح المؤتمر الشعبى العام فى استيعاب مخاطر القوى المتطرفة، وبذل جهود أكبر لتحجيمها وتطويق مخاطرها، ودخول التنظيمين فى تحالف ديمقراطى يتسع للقوى الأخرى ذات المصلحة فى الوحدة والديمقراطية والتحديث، وبناء دولة حديثة فى اليمن..



العطاس: ألف لاجئ صومالي يصلون الى اليمن خلال ايام

■ جنيف - أ ب - صرح حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان اليمن تستعد لقدوم سفينة اخرى محملة باللاجئين الصوماليين على رغم انها تغص بهم الآن. وابلغ الصحافيين ان السلطات اليمنية تتوقع وصول سفينة تحمل نحو الفي لاجئ آخر خلال الايام القليلة المقبلة. واضاف «ان العالم لم يدرك محنة اليمن الا بعد ان رفض استقبال المزيد من اللاجئين بعد وصول سفينتين على متنهما اعداد غفيرة منهم خلال الشهر الماضي».

وكان ما لا يقل عن ١٥٥ لاجئاً صومالياً قضوا على ظهر السفينة الثانية قبل ان تقبل السلطات اليمنية على مضض انزال اللاجئين الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف وثلاثمئة لاجئ يوم الاربعاء الماضي. وقتل بعضهم على يد مجرمين فوق السفينة ومات الآخرون بسبب تفشي الامراض وسوء الاحوال الصحية. واضاف العطاس الذي كشف ذلك ان السلطات اليمنية القت القبض على نحو ٢٦ مجرماً كانوا ينهبون اللاجئين الآخرين.

وصرحت سيلفانا فو، الناطقة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان المفوضية فقدت اثر السفينة التي انطلقت من مقديشو قبل اسبوع، لكن العطاس قال ان اليمن لا يزال ينتظر وصولها الى شواطئه. واضافت فو ان هناك نحو اربعة آلاف لاجئ في مخيمات على الشواطئ اليمنية وان الجهات المعنية تعمل على اعداد مخيم آخر بسبب نقص المياه في الموقع الاول الذي اختير لهم. وقالت: «ان الاوضاع الصحية تحسنت ولم يبلغ عن وفيات جديدة، بسبب تفشي الامراض بين اولئك اللاجئين».

ويزور العطاس جنيف للبحث في حاجات اليمن الى مزيد من مساعدات الامم المتحدة لا سيما انه اعلن ان بلاده استقبلت ما يقارب ٤٠ الف لاجئ صومالي خلال العام الماضي. وقال ان «من واجب المجتمع الدولي تقديم الاموال لايوائهم». وصرح انه سيطلب رفع مستوى المساعدات الدولية لليمن حين يلتقي مسؤولي مفوضية اللاجئين الدولية اليوم.



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: اجتماع للحزبين الحاكمين استعداداً للانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقدت لجنة التنسيق العليا بين الحزبين الحاكمين في اليمن وهما الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً امس برئاسة السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وناقشت اللجنة المسائل والمهمات المدرجة في جدول اعمالها في اطار التكليفات الموكلة اليها والتي تمخضت عن الاجتماع المشترك بين اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي مطلع شهر حزيران (يونيو) الجاري.

وبحثت لجنة التنسيق في اجتماعها «في تعزيز التحالفات السياسية بين الاحزاب في اطار الاستعداد لاجراء الانتخابات النيابية المقبلة وتوفير الاجواء الديموقراطية المناسبة لقيامها بما يضمن نجاحها على اسس متكافئة ونزيهة وفقاً للقانون والدستور».

ومعروف ان ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل حدد موعداً لانتهاء الفترة الانتقالية في اليمن على ان تسبق ذلك انتخابات نيابية على اساس التعددية الحزبية. ويسعى الحزبان الحاكمان في اليمن حالياً الى التوصل الى اتفاق على موضوع الانتخابات.

من جهة اخرى قالت صحيفة «السبعين» الاسبوعية الصادرة امس نقلاً عن مصادر خاصة ان الاجتماع المقبل للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام سيشهد المصادقة على قرار سابق لها يقضي بضم اعضاء جدد الى اللجنة، وان من بين هؤلاء الاعضاء الجدد اولئك الذين شملهم قرار العفو الذي صدر اخيراً وشخصيات اجتماعية لها وزنها السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية.

ويذكر ان قرار العفو الذي صدر اخيراً شمل الرئيس السابق لما كان يعرف باليمن الجنوبي السيد علي ناصر محمد وخمسة من رفاقه وعلى رأسهم محمد علي احمد واحمد مساعد حسين. ولم يصدر حتى الآن عن علي ناصر ما يشير الى امكان انضمامه الى المؤتمر الشعبي العام، في حين ان مسألة انضمام رفاقه الى هذا الحزب واردة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

■ اليمن :

تحــدى المؤتمــر الوطنــى

فى ظل بيئة سياسية تسود فيها محفزات التوتر النسبى ، لسوء لجهة استمرار حوادث الاعتداء على رموز وقيادات ومقار الحزب الاشتراكى المشارك فى السلطة ، او لحالة الفتور القائمة بين الحزبين الحاكمين معا ، او لضغوط الواقع الاقتصادى ، فان الاحزاب السياسية غير المشاركة فى السلطة تحاول من جانبها ان تعيد التوازن الى الحياة السياسة عبر انشطة جماعية ، وتحت عنوان عقد مؤتمر وطنى عام موسع ، يجرى العمل الان بين هذه الاحزاب لانجاز الوثائق الاساسية لهذا المؤتمر المقرر عقده فى منتصف الشهر الحالى ، وهناك عدة لجان اتفق عليها بالفعل مثل لجنة الوثائق ولجنة الاتصالات واللجنة التنظيمية الادارية ، كما تجرى اتصالات لتامين التمويل اللازم لعقد المؤتمر .

فكرة المؤتمر الوطنى العام تعود الى فترة بعيدة نسبيا ، وتحديدا الى ما قبل اعلان دولة الوحدة ، وكان يقصد بها تامين آلية سياسية للحوار بين كل الاحزاب والقوى السياسية ، وتنظيم اسهامها فى عملية بناء الوحدة . وبعد انجاز الجمهورية اليمنية ، وما تلاها من قيام احزاب وتنظيمات سياسية فاقت الـ ٤٠ حزبا وتنظيما سياسيا ، تحورت الفكرة لصالح تنظيم الاداء السياسى فى ظل الوحدة . الا ان خبرة العمل السياسى الحزبى فى ظل تعددية مفتوحة ، ومع غياب الوثائق والقوانين الاساسية المنظمة للحياة السياسية ، وتصاعد الخلافات بين الحزبين الحاكمين ، كذلك تصاعد عمليات الاغتيال السياسى ، حالت هذه الاسباب دون انعقاد المؤتمر . وبالرغم من عدم غياب الاسباب الرئيسية ، بل وتجذرها فى الواقع ، فان فكرة عقد المؤتمر الوطنى الموسع كانت هى المنفذ والمخرج شبه الوحيد امام القوى السياسية ، سواء فى الحكم او خارجه لاعادة التوازن للحياة السياسية ولمنع استفحال الامور .

وجديد المؤتمر الوطنى الموسع ان الترتيبات تتم له بين عديد من الاحزاب الفاعلة وذات الحضور السياسى فى اليمن والممثلة لاتجاهات عدة مثل حزب رابطة ابناء اليمن والتجمع الوحدوى ، والتجمع اليمنى للاصلاح والبعث العربى والناصريين . كما انه يتم بعد الاتفاق النهائى على انهاء الفترة الانتقالية فى موعدها المقرر فى ٢١ نوفمبر القادم ، والاتفاق ايضا على ان تجرى الانتخابات النيابية قبل نهايتها . وهما امران حالا فى السابق دون الاعداد الجدى للمؤتمر. وهنا يغلب على المؤتمر فى تطوره الاخير الاعداد لاجراء الانتخابات حرة نزيهة ، ووضع ميثاق شرف للحياة السياسية تلتزم به كافة الاحزاب والقوى السياسية ، ولاتحيد عنه مهما كان وضعها فيما بعد الانتخابات . والهدف هو تامين عدم الارتداد عن العملية الديمقراطية ، ولاسيما اذا فازت بالاغلبية النيابية قوى تقليدية لاترى فى العملية سوى معبر للحكم وحسب .

وبالرغم من الاصرار الذى تبديه الاحزاب على انجاح مهمة المؤتمر ، فان عدم مشاركة احد الحزبين ـ وهو المؤتمر الشعبى العام ، وعدم حماس الثانى ـ اى الحزب الاشتراكى بالرغم من مشاركة بعض اعضاء منه فى اللجان المتخصصة للمؤتمر ، يثير الكثير من التساؤلات حول مدى النجاح سواء فى تامين انعقاده او فى الخروج بنتائج ايجابية حقيقية ، وهنا يكمن تحد اخر

حسن أبو طالب



اليمن يترقب اجتماعا مع السعودية حول علاقاتهما

جنيف - ر : اعرب حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن عن أمله فى اجراء حوار مباشر مع السعودية حول العلاقات بين البلدين ، والتى توترت عقب غزو العراق للكويت وماتردد حول مساندة اليمن للعراق ، فى الوقت الذى كانت تقف فيه السعودية مع الكويت .



المصدر : الشروق اللبنانية

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء.. اساطير البداية وارتعاشات الشيخوخة

اعترافات

د. عبدالعزيز المقالح



■ بداية، لابد من الاعتراف بان الحديث الموجز الحزين عن الاسكندرية قد ايقظ في النفس احاديث اخرى عن مدن عريقة تعاني من الاهمال والرطوبة وتتجه بسرعة فائقة نحو الاندثار. وبعض هذه المدن ذات التاريخ الضارب في اعماق الزمن الطويل تبحث - من خلال الاصوات التي تطلقها حيطان منازلها المرتعشة ومن خلال نداءات نوافذها العالية - عن المنقذ، مفترضة انها في زمن المدن الصناعية المغطاة بماء الذهب والمضاءة بقناديل الورد، لن تعدم من عشاق المعمار القديم الخالد مَنْ يسارع الى نجدتها ووضع حد لما تعانيه من ارتعاشات الشيخوخة وتساقط الاعمدة الحجرية، حجرا حجرا، على مرأى ومسمع من ابنائها غير القادرين ومن زوارها المفتونين.

ولعل مدينة صنعاء، وهي - حسب التاريخ - من اقدم العواصم العربية واكثرها إبحارا في الزمن، تكاد تكون اكثر المدن العربية تعرضا لعوامل التوقف والاندثار. وظهورها على وجه الارض - كما تشير الاساطير - يرجع الى عهد سام بن نوح الذي اختطها بعد انحسار الطوفان مباشرة، ولذلك فقد سميت باسمه «مدينة سام» كما سميت باسم ابنه «ازال»، وما الاسم الجديد «صنعاء» إلا واحد من الاسماء الكثيرة التي اشتهرت بها قبل الاسلام بقرون طويلة. وماساة هذه المدينة العريقة التي يرجع ميلادها الاول الى ذلك الزمن السحيق، يعود الى عشرات السنين، وهي الآن تشيخ تماما، ومنازلها السامقة تتقوس وتنحني، ويتكون لبعضها كروش غير طبيعية تكاد تندلق بما وبمن فيها.

واذا كانت - في الآونة الاخيرة - قد بدات تحظى بقدر من الاهتمام المحلي والدولي فان ذلك قد حدث بفضل الحملات المحدودة التي استهدفت انقاذ هذه المدينة التي تحولت الى قصيدة شعر حزينة. ومن الانصاف الاعتراف بان اول حملة دولية لانقاذ صنعاء كانت قد بدأت في منتصف الخمسينات، وقد تولتها - يومئذ - سيدة امريكية دخلت البلاد «خلسة». واجتازت بشجاعة نادرة الستار الحديدي الذي كان مضروبا حول اليمن، وأذهلها ما كانت تعانيه البلاد من ضياع وما تعانيه صنعاء خاصة من ذبول واحتضار، لكن حملتها تلك ذهبت سدى، في حين وجدت الحملات الاخيرة بعض الاصداء. وقد كانت للنداءات المتعاطفة التي صدرت عن منظمة «اليونسكو» وعن عدد من الفنانين والشعراء العرب والاوروبيين أثرها الطيب، فقد دفعت بعدد من الدول والمنظمات الاوروبية الى تقديم بعض المساعدات الرامية الى ترميم عدد من الاحياء واعادة رصف بعض شوارع المدينة القديمة بالاحجار.

واعترف انني كلما مررت بالمدينة القديمة وشاهدت الاصلاحات المحدودة اشعر بالخجل لانه لا توجد بين الدول والمنظمات المشاركة في الترميم دولة عربية واحدة او منظمة عربية واحدة. ومنذ ايام كنت هناك في قلب مدينة صنعاء القديمة. كان الناس في قيلولة الظهيرة، والتاريخ يجلس وحيدا، والغبار يعتلي فضاء القدم ناطحات سحاب ربما في العالم باكمله، واغنية عربية قديمة تفلت من خلف احد الشبابيك المقفلة. كان بجواري الكاتب والمفكر العربي المعروف رجاء النقاش



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

يركض كفتى في اوائل العشرينات من العمر، وهو يتساءل بمرارة: هل سنترك كل هذا الجمال التاريخي عرضة للفناء؟! وعندما اعتلينا احدى هذه الناطحات القديمة والمبنية بالاحجار والطين، كانت المدينة تبدو متدثرة بستائر الضوء وكانها الجزء المتبقي من لوحة «سوريالية» لاتزال تنبض بالحياة والجمال.

اثناء كتابة هذه السطور فاجاني الصديق الشاعر الناقد الدكتور علوي الهاشمي بما كتبه في صحيفة عربية مهاجرة عن صنعاء التي لا تشيخ، وذلك في مدخل دراسته النقدية البديعة عن قصيدة «جلسة في صنعاء القديمة» وقد جاء فيه: (حين زار الشاعر اللبناني جودت فخر الدين صنعاء في الآونة الاخيرة، وربما للمرة الاولى، لم يكن امامه من مفر وهو يبصر وجه هذه المدينة التي لا تشيخ منذ آلاف السنين، سوى الاحساس البازغ بتلك الضفيرة الابدية الطويلة التي يغزلها تاريخ صنعاء بين الزمان والمكان، فيجعل الجغرافيا تاريخا متجمدا في نقطة واحدة من التبلور المكثف مثل حجر الماس، كما يحيل التاريخ الى جغرافيا متحركة مع الاثير ومتقلبة مع دورة الليل والنهار. انها جدلية الزمن الحية التي يتغذى من نقطة التقاطع بين طرفيها وجه صنعاء المتجدد الذي يجذب عادة كائنات لا تعرف الهرم ولا تدركها الشيخوخة، مثل قلوب العشاق ورؤى الشعراء).

ويحزنني ـ تعليقا على هذا الكلام البديع الباذخ ـ ان اقول لصديقي العزيز ان جدلية الزمان الحية توشك ان تتوقف في هذا المكان الاسطوري، وان روح صنعاء ـ فقط ـ هو الذي لايزال يقاوم الشيخوخة، اما جسدها فانه يتقشر ويتهدم ويكاد يقترب من ساعات الانطفاء الاخيرة. ■■



عدن: وصول سفينة فرنسية محملة مساعدات للاجئين الصوماليين

■ عدن - «الحياة»، ا ف ب - وصلت امس الى مدينة عدن سفينة فرنسية تحمل ٣٠ طناً من المواد الغذائية الضرورية والادوية والاغطية والخيم لمساعدة آلاف اللاجئين الصوماليين الذين فروا من بلادهم التي تجتاحها الحرب.

ويعتبر وصول الباخرة اول مبادرة غربية من هذا النوع منذ بدأ اللاجئون بالتدفق على اليمن قبل شهر. ونقلت الشحنة من القاعدة الفرنسية في جيبوتي عبر البحر الاحمر.

وكان محافظ عدن السيد محمد عبدالله عراسي استقبل اول من امس الثلثاء القنصل الفرنسي في المدينة وبحث معه في الترتيبات لاستقبال الباخرة الفرنسية. وقال مسؤول في الامم المتحدة في عدن ان المساعدات ستوزع على اللاجئين في منطقة عدن نفسها، وان الاولوية ستعطى لنحو اربعة آلاف منهم وضعوا في مخيم على الشاطئ منذ وصولهم الاسبوع الماضي على متن باخرتين مزدحمتين.

ولدى وصول السفينة الى ميناء عدن قامت سيارات عسكرية بنقل الشحنة الى مركز المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في المدينة حيث افرغها ٣٨ جندياً فرنسياً. ولم يعرف هل الشحنة دفعة اولى من سلسلة شحنات تنوي البحرية الفرنسية القيام بها.

ويشار الى ان المانيا قدمت كمية من الاغذية للاجئين اشترتها القنصلية الالمانية في عدن من السوق.



المصدر : الحياة (الاردنية)

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس الالماني ينهي زيارته لصنعاء

فيشاكر يعد بدعم اليمن وعلي صالح ينوه بفرص التعاون

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ غادر الرئيس الالماني ريتشارد فون فيشاكر صنعاء امس بعد زيارة استغرقت ٥ ايام اجرى خلالها محادثات مع القادة اليمنيين وفي مقدمهم رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح، وتفقد مخيمات اللاجئين الصوماليين. ووعد بدعم اليمن «وتعزيز نهجها الديموقراطي».

وعقد فيشاكر قبيل مغادرته جلسة اخيرة من المحادثات مع علي صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض. وعبر الرئيس الالماني خلالها عن تقديره لحفاوة استقبانه، وقال ان «وقع الزيارة في المانيا سيكون كبيراً ومؤثراً» واعتبرها «تجسيداً لعلاقات الود بين الشعبين اليمني والالماني اللذين صنعا في هذا القرن الوحدة على اسس سلمية».

ولفت الى «الرغبة الصادقة في توطيد العلاقات الثنائية وتطويرها والرغبة الالمانية في تطبيع العلاقات في هذه المنطقة والاطلاع على تجارب اليمن في الوحدة والديموقراطية».

ووصف محادثاته بانها كانت «جيدة ومثمرة» وقال: «سنبذل جهودنا وسنستغل علاقاتنا الطيبة في المجموعة الاوروبية من اجل دعم اليمن وتعزيز نهجها الديموقراطي السليم». وزاد ان «الشعب اليمني شعب حضارة يستحق الدعم الحقيقي الذي لن نتوانى عن تقديمه».

وقال علي صالح «ان اليمنيين يحملون في قلوبهم مشاعر ود عميقة للشعب الالماني الصديق الذي قدم مساهمات سخية وطيبة ونزيهة لدعم مسيرة التنمية في اليمن».

واضاف: «نحن على ثقة بان هذه الزيارة سيكون لها اثرها الكبير على العلاقات اليمنية – الالمانية، وعلى مستوى العلاقات مع المجموعة الاوروبية. ونحن على استعداد دائم للتعاون المشترك بين البلدين، وهناك فرص ومجالات جديدة للتعاون سواء في المجال الفني او الاقتصادي».

واشار الى اهمية «ان يقوم النظام الدولي الجديد على اساس العدالة والحرص على تحقيق الامن والسلام في العالم والكيل بمكيال واحد ازاء كل القضايا الدولية بما يكفل السلام العادل للجميع».

وتحدث السيد علي سالم البيض مؤكداً ان زيارة الرئيس الالماني «لها اهميتها ومدلولها التاريخي لانها اول زيارة على هذا المستوى بعد تحقيق الوحدتين اليمنية والالمانية، وستكون فاتحة لطريق كبير للتعاون الثنائي وتعزيز العلاقات عموماً. واوضح ان «الوحدة اليمنية تحققت بالحوار السلمي الديموقراطي واليمنيون يمتلكون الرؤية الصحيحة للمستقبل التي تستفيد من الماضي عبرة ودروساً».

وشدد على ان «لغة الحوار يجب ان تسود في العلاقات الدولية الجديدة التي ينبغي ان تستبدل في ظلها لغة ميزان القوى لتسود لغة المنافع المتبادلة بين الشعوب والامم والدول بما يجنب العالم العودة الى الحرب الباردة او الصراعات الدامية».

وأكد «اهمية الدور الذي تلعبه المانيا في خدمة السلام العالمي وفي رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة». وتابع ان «اليمن بالوحدة والديموقراطية والتعددية السياسية وضع نفسه على اعتاب عهد جديد وطموحات واسعة على رغم كل المصاعب والضغوط».

وعبر عن امله بان تكون العلاقات اليمنية الالمانية «بمستوى الحدثين التاريخيين اللذين حققهما الشعبان اليمني والالماني في هذا القرن وهما الوحدة».



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

مشادة «سمكية» بين مسئولين من اليمن ومصر!

□ المنامة – أسامة مهران:

هاجم مسئول يمنى كبير مصر أثناء ندوة عقدت مؤخرا بالمنامة – اتهم المسئول اليمنى ويدعى فاروق بحصو وهو يشغل منصب نائب وزير الثروة السمكية باليمن – نظام الحجر الصحى والافراج الجمركى فى مصر بأنه نظام موبوء.

كما اتهم الحكومة المصرية بأنها لا تسدد مستحقات الشركات اليمنية المصدرة للأسماك إلا «بطلوع الروح» وبوسائل يشيب لها شعر الوليد.

ورغم محاولات بعض المشاركين فى الندوة الدولية للأسماك بفندق الخليج بالمنامة من بعض الدول العربية الشقيقة التدخل لايقاف هذا الحديث – إلا أن المسئول اليمنى استمر فى هجومه – واعتبر مصر مثالا لعرقلة حركة التجارة العربية باتباعها أنظمة معقدة ومتخلفة وعفا عليها الزمن.. بل إن الاكثر من ذلك وعندما حاول نفس المسئول التراجع قليلا عما اتهم به مصر قال بالحرف الواحد «أنا لا أقول ذلك لانتقاد المصريين – فنحن كعرب علينا ديون كثيرة لمصر – ثم استطرد ساخرا: طبعا هذه الديون معنوية وليست مادية»!!!

محمد فهمى المصيلحى مدير عام الشركة المصرية لتسويق الأسماك كان فى هذا التجمع العربى الكبير لم يصمت على هذا التطاول لكنه رد بهدوء قائلا المشكلة لا تنشأ من مصر ومصر لا تعرقل شحنات الاسماك ولا تتأخر مطلقا فى سداد قيمة تلك الشحنات لأى أحد.. بل إن أكثر من ٨٠٪ من السمك اليمنى كان يدخل مصر بسهولة من خلال اسطول الصيد السوفييتى الذى كانت تستخدمه اليمن من قبل.. ولكن وبعد أن تخلت اليمن عن استخدام اساطيل نقل متطورة لمنتجاتها السمكية.. وبعد أن أصبحت تنقل الأسماك إلينا على مراكب للخضراوات والفاكهة فإن شحنات الأسماك تأتى إلينا غير مجمدة وتكون النتيجة عدم الافراج الصحى عليها.

◄ اليمن يطلب مساعداتها لمواجهة تدفقهم

واشنطن قلقة على مأساة اللاجئين الصوماليين

واشنطن، جنيف ـ وكالات: اعربت وزارة الخارجية الأميركية امس عن «قلقها العميق» إزاء ما وصفته «بالمأساة الانسانية المروعة في الصومال».

وقالت الخارجية في بيان لها ان واشنطن ستواصل البحث عن وسائل مناسبة لتوفير مساعدات الاغاثة للصومال.

وفي جنيف، طلب رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس أول من أمس من المجتمع الدولي تقديم المعونة لبلاده لمواجهة تدفق الوف اللاجئين الصوماليين.

ودافع العطاس ايضاً عن قرار اليمن هذا الشهر بعدم استقبال سفينة شحن تحمل لاجئين صوماليين يتضورون جوعاً، لقي منهم ١٥٠ شخصاً على الأقل مصرعهم في وقت لاحق.

وقال في مؤتمر صحافي «كنا نقبلهم دون حدود منذ العام الماضي ولكن أحداً لم يتحدث عن ذلك... لا أعتقد ان مساعدة اولئك الناس هي واجب الدول المجاورة وحدها بل واجب المجتمع الدولي».

وكانت سلطات الموانئ اليمنية قد قامت بعملية انقاذ للاجئين على السفينة جوب واين، ولكن بعد مصرع ١٥٠ شخصاً على الأقل، اما على ظهر السفينة أو خلال محاولة السباحة الى الشاطئ.

وقال العطاس بعد اجتماع مع مانحي معونة دوليين، ان اليمن لم يسمح بدخول السفينة موانئه لأن مجرمين مسلحين خطفوها، ولكن اليمن قدم امدادات للسفينة.

واضاف انه «تم ابلاغي بان المجرمين رفضوا حتى ان يعطوهم الغذاء والماء».

وقال العطاس ان ٢٠ من هؤلاء المجرمين كانوا على السفينة نفسها «وقتلوا عدداً من الركاب على السفينة، ولهذا السبب ترددنا في السماح للسفينة بالدخول، ولكن عندما رأينا وضع باقي الركاب السيئ سمحنا لهم بدخول عدن ولكن بعد ان اعتقلنا نحو ٢٠ او ٢٦ من هؤلاء المجرمين في السفينة».

وتتعارض رواية العطاس مع رواية مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي تقول انه وقعت مشاجرات بسبب الطعام ولكن ليس عنفاً منظماً.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية سيلفانا فوا، ان المفوضية تشعر بالقلق بشأن مصير ركاب سفينة أخرى تحمل نحو الفي لاجئ، ذكرت تقارير انها ابحرت متجهة الى عدن الاسبوع الماضي، ولا يعرف مكان السفينة الآن.

وفي عدن، اجتمع أمس وفد رفيع المستوى من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مع محافظ عدن محمود العراسي، وناقش الطرفان ضرورة تحديد الموقع للمخيمات الجديدة حتى يتسنى للمنظمة الدولية البدء في تجهيزه.

وقال مدير المفوضية لشؤون جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط كامل مرجان «لقد كان اجتماعاً ايجابياً، وقد اتفقنا على ان يزور زملائي الموقع بحلول الغد (اليوم) لكي يروا ما إذا كان مناسباً».

وقال العراسي ان على الجانبين ان يتوصلا الى تفاهم، وهذا لن يستغرق طويلاً، وانما هي مسألة أيام قلائل وربما يومين على اقصى تقدير.



التجمع اليمنى يواجه تحالف الشعبى والاشتراكى

صنعاء - من محمود فارس:

اكد الحزبان اليمنيان الحاكمان ان الفترة الانتقالية سوف تنتهى فى موعدها اى فى الثانى والعشرين من نوفمبر القادم كما سيعلن عن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات فى غضون الايام القليلة القادمة.

وكانت أكثر المواد اثارة للجدل تلك التى تخص تقسيم الدوائر الانتخابية، فقد تبنى الحزب الاشتراكى الدعوة الى تقسيم هذه الدوائر على أساس المساحة وليس على اساس عدد السكان كما يقضى مشروع القانون حتى تحوز المحافظات الجنوبية على عدد من الدوائر أكثر مما ينبغى فيما لو قسمت الدوائر على أساس السكان، وكان مبدؤهم فى ذلك «الأرض مقابل السكان» إلا ان المناقشات انتهت الى الموافقة على ما جاء فى المشروع.

ومن المتوقع ان تكون المعركة الانتخابية ساخنة وستتركز حول ثلاثة احزاب رئيسية هى: المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى والتجمع اليمنى للاصلاح، وربما يعلن المؤتمر والاشتراكى التحالف ويخوضان الانتخابات على قائمة واحدة ■

القبيلة و.. حرب اليمن

المنتقدون للانتخابات القبلية والفرعية يريدون تغيير الواقع، وهذا من حقهم، ولكن تغيير الواقع لا يتم عن طريق تجاهله او الغائه، بل عن طريق قراءته ومعاينة مشاكله، ومن ثم وضع حلول لها.

في عدن، او جمهورية اليمن الجنوبي قبل الوحدة، اختار الرفاق ان يتعاملوا مع المجتمع طبقيا، فألغوا القبيلة، والغوا العائلة، والغوا الجهة، واقاموا حزبهم الاممي، و.. ارتاحوا، وعندما اشتد الصراع «العقائدي» بينهم لجأوا الى السلاح في يناير ١٩٨٩ والتحق كل فريق بقبيلته وجهته ومنطقته... وسقط ١٢ الف قتيل خلال يومين فقط، معظمهم سقط بسبب انتمائه الى القبيلة او الى الجهة وليس بسبب انتمائه الى الحزب الواحد.

وفي كوريا الشمالية اقام كيم ايل سونغ حزبا امميا واسعا يضم ٤٠ مليون كوري ثم اورث الحزب لولده كيم الصغير، كما يورث البدوي قطيعه الى ولده (!)

الواقع قد يكون سيئا او خطأ، وقد لا نحبه ولكننا من اجل تغييره لا بد ان نعترف بوجوده اولا لا ان نلغيه او نتجاهله.. او نتعامى عنه كما تفعل النعامة .. والقبيلة، كما الجهة كما المذهب، ليست سيئة في حد ذاتها، بل على العكس قد تكون فضيلة وايجابية.. ولكنها سيئة متى استخدمت بالطريقة الخطأ...

... وغدا نتابع

أنور الياسين

المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار الخلاف بين الحزبين الحاكمين والمعارضة اليمنية

المتوكل يؤكد مصداقية الحكومة بشأن الانتخابات والقاضي الشامس متخوف من فقدان النزاهة

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطاره

اكد يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ـ احد الحزبين الشريكين في الحكومة اليمنية ـ ورئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ان الحزبين الحاكمين اتفقا على المشاركة في اعمال اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني العام» والمشاركة فيه، وأوضح ان المؤتمر الشعبي تقدم باقتراح تحويل «المؤتمر الوطني» الى «ملتقى وطني» يمثل الية دائمة لمتابعة الانتخابات، وانجاز مشروع «ميثاق العمل السياسي»، يكون بمثابة رقابة مشتركة من جميع الاحزاب على سير العمل الانتخابية في نهاية الفترة الانتقالية.

وذكر المتوكل أن المؤتمر الشعبي العام بصدد تقديم مقترحات حول الاوضاع الامنية في البلاد الى لجنة التنسيق المشتركة بينه وبين الحزب الاشتراكي اليمني، سيضيفها الى الورقة التي وضعها الحزب لتوحيد هذه المقترحات وطرحها في صيغة واحدة على اللقاء المرتقب بين المكتب السياسي للحزب واللجنة العامة للمؤتمر

وأشار الى ان الحزبين الحاكمين يؤكدان مصداقيتهما في تفعيل الممارسة الديمقراطية في اليمن، ورغبتهما المشتركة في اجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وان تتم بنزاهة في ظل وفاق وطني، يؤمل ان يركز عليه المؤتمر الوطني.

وجدد المتوكل القول ان الحزبين الحاكمين ما زالا في حوار مستمر حول تحالفهما، والاشتراك في الانتخابات بقائمة واحدة، وان الايام المقبلة ستحدد الكثير من مواقف الحزبين من مختلف القضايا ومنها قضية التحالف بينهما.

من جانب اخر قال مصدر مطلع لـ «الشرق الاوسط» ان الاحزاب والتنظيمات السياسية شكلت لجنة حكومة من ستة اعضاء، تمثل عدداً من الاحزاب، ستتلقى اسماء المرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات، بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥ عضواً، لتتمكن اللجنة العليا للأحزاب مراجعة هذه القائمة، وتقديمها غداً الى هيئة رئاسة مجلس النواب والى الحزبين الحاكمين.

استمرار الخلاف

وذكر المصدر ان الخلاف بين الاحزاب السياسية وهيئة رئاسة مجلس النواب والحزبين الحاكمين حول نسب التمثيل في اللجنة العليا للانتخابات ما زال قائما، اذ يصر الحزبان الحاكمان على ان يكون لهما ٦ مقاعد من اصل ١٥ مقعداً في اللجنة، ومقعدان للمستقلين، وسبعة مقاعد للأحزاب الاخرى، في الوقت الذي تتمسك فيه الاحزاب السياسية بأن يكون للحزبين الحاكمين ٤ مقاعد فقط، ومقعدان للمستقلين، وتسعة مقاعد للأحزاب الاخرى. كما انها ما زالت تطالب بتشكيل حكومة ائتلاف وطني قبل اجراء الانتخابات في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. وستطرح هذا المطلب اثناء انعقاد «المؤتمر الوطني» إما للموافقة على تشكيل حكومة ائتلاف وطني، أو الموافقة على آلية اخرى لإجراء الانتخابات بصورة حرة ونزيهة

مخاوف الاحزاب

ومن ناحية اخرى قال احمد محمد الشامي الأمين العام لـ «حزب الحق الاسلامي اليمني» انه يشك في اجراء الانتخابات العامة قبل موعد انتهاء الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية، وأوضح ـ في مقابلة صحافية مع صحيفة «يمن تايمز» الاسبوعية الصادرة باللغة الانجليزية ـ انه لا يعتقد ان «القيادة السياسية اليمنية ترغب في اجراء انتخابات حرة. لأن اعضاءها يرغبون في ضمان

بقائهم في السلطة بأية وسيلة، كما ان الاوضاع الامنية غير مستقرة، ولا يمكن اجراء انتخابات في هذه الظروف».

وأضاف القاضي الشامي ـ الذي عمل في القضاء اليمني لأكثر من ٤٠ عاما حتى وصل الى عضوية المحكمة العليا اليمنية، ثم شغل منصب رئيس محكمة الاستئناف، ومحافظ محافظة إب الشمالية ـ «ان هناك نسبة عالية من الاميين، الذين لا يعرفون كيف يستخدمون حقهم في الانتخابات، كما ان هناك ظاهرة شراء ضمائر الناس بالمال» وقال «ان كل هذه العوامل تجعلني اشك في نزاهة وعدالة الانتخابات المقبلة».

وتطرق الى لقاء «المؤتمر الوطني» فقال «اعتقد ان هذا المؤتمر مفيد في انه سيعطينا فرصة اخرى للجلوس معا، والتباحث حول مستقبل البلاد».

السياسي اليمني

ووصف علاقة احزاب المعارضة بالسلطة بأنها «في اضعف مستوى لها منذ وقت طويل، مشيرا الى ان السلطة تبحث عن تعاون رجال المعارضة الذين لا يناقشون مسألة النزاهة والامانة، وطالب السلطات المختصة بإتاحة الفرصة لأحزاب المعارضة في استخدام وسائل الاعلام الرسمية «حتى تتمكن من توجيه الناس نحو الطريق الذي سيحمي مصالح الامة على المدى البعيد».

تحديد الأسس

وفي الوقت نفسه وجهت الاحزاب والتنظيمات السياسية مذكرة الى هيئة رئاسة مجلس النواب (البرلمان) اليمني، اكدت فيها موقفها الواضح بضرورة تحديد الاسس التي سيختار طبقا لها اعضاء اللجنة العليا للانتخابات

وطلبت الاحزاب من الحكمة الالتزام بتعهداتها الخاصة بتشكيل لجنة محايدة ونزيهة تكون محل اتفاق وموافقة الجميع، واعتبرت ان تنفيذ هذا الطلب، «على الاسس المتفق عليها»، هو شرط للمضي في المشاورات بين الاحزاب وهيئة رئاسة مجلس النواب حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وفقا لما جاء في قانون الانتخابات العامة، وقرار مجلس النواب بشأن التشاور مع الاحزاب وكانت مصادر صحافية قد اكدت وجود خلافات شديدة حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وأشارت الى ان هذه الخلافات تكمن في رغبة الاحزاب والتنظيمات السياسية الرئيسية في المشاركة باللجنة الى جانب الحزبين الحاكمين، وهو ما رفضه ممثلو الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام.

تشكيل اللجنة

وقالت صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية ان هيئة رئاسة مجلس النواب كانت ناقشت مع ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية ثلاثة بدائل لتشكيل اللجنة، اولها تحديد الاسس التي يتم على اساسها اختيار اعضاء اللجنة. او تقديم كل حزب اسماء مرشحيه لمجلس النواب، بحيث يتم انتخاب اعضاء اللجنة بالاقتراع السري المباشر، او تشكيل اللجنة بصورة استثنائية، بحيث تضم عضواً من مجلس الرئاسة، وعضوين من المجلس الاستشاري، وعضوين من مجلس النواب، وعضوين من الحكومة

غير ان هذه البدائل ـ حسب قول الصحيفة ـ قوبلت برفض قاطع من جانب الاحزاب واعتبرت الصحيفة ان تأخر صدور القرار بتشكيل اللجنة يعتبر مخالفة قانونية، اذ ان قانون الانتخابات العامة كان قد نص على تشكيل اللجنة بعد مضي عشرة ايام من صدوره في ٨ يونيو (حزيران) الماضي الا ان ذلك لم يتم بعد



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم استمرار مسلسل الاغتيالات .. لاقوانين استثنائية ولا قيود على الحرية

اليمن تدفع ضريبة الديمقراطية

«شهداء الديمقراطية هو الوصف الذي أطلقه الحاكمان في اليمن على العقيد ماجد سيف وجنديين آخرين لقوا مصرعهم في حادث اطلاق نار وقع مؤخراً . وقد حرص الحزبان الحاكمان على اصدار بيان مشترك لتأكيد المسؤولية التضامنية في الدفاع عن عملية التحول الديمقراطي خلال عامي الفترة الانتقالية (٩٠-١٩٩١) باعتبار أن هذه الاحداث هي ضريبة يدفعها شعب اليمن ، او هي ثمن الحرية والوحدة .

ولاحظ المراقبون السياسيون أن هناك حماساً لدى الحزبين الحاكمين وقوى سياسية اخرى إلى عقد مؤتمر وطني عام ، وصفه علي سالم البيض (نائب الرئيس) والامين العام للحزب الاشتراكي بأنه (ضرورة لتوسيع المشاركة الشعبية) ، وقال مراقب سياسي أن الحكومة اليمنية تحاول توفير كافة الضمانات للاحزاب والقوى السياسية لدخول تجربة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل . وأن حواراً جدياً سيجرى في وقت لاحق تشارك فيه كافة القوى السياسية لوضع هذه الضمانات والاجراءات ، وإذا عقد المؤتمر الوطني كما هو مقترح ، وشاركت فيه جميع الفعاليات السياسية ، فانه سيكون الرد العملي القاطع على الادعاءات التي حاولت اتهام الحزبين الحاكمين بانهما (يطبخان) نتيجة الانتخابات لصالحهما على (نار هادئة) .

والمتابع لتصريحات الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه سالم البيض يكتشف من دون عناء أن القيادة اليمنية مصممة على الانتقال السلمي إلى الوحدة الاندماجية الكاملة ، واتاحة الفرصة أمام الجميع لكسب مقاعد في البرلمان ، وقد اكد الرئيس علي صالح أن المرحلة الانتقالية ستنتهي في موعدها تماماً ، وهو الامر الذي ينفي ماارددته مصادر المعارضة اليمنية في الخارج ، من أن هناك اتجاهاً لتأجيل المرحلة الانتقالية ، كما ينفي في الوقت نفسه أن تكون حوادث الاغتيالات سبباً في تعطيل الممارسة الديمقراطية . وقد لاحظ المراقبون السياسيون أن حوادث الاغتيال التي تكررت في الشهور القليلة الماضية لم تستهدف فحسب قيادات في الحزب الاشتراكي ، وإنما شملت ايضاً قيادات في المؤتمر الشعبي ، بل وامتدت إلى احزاب وقبائل اخرى ، مما يؤكد تصريحات علي سالم البيض من أن هناك قوى تتربص للوحدة ، وهي قوى كان الرئيس علي عبد الله صالح قد وصفها بـ (قوى الظلام) .

وتقول مصادر يمنية أن حادثة اغتيال العقيد الركن ماجد مرشد سيف ، وهو عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي (اعلى مستوى قيادي) ومستشار وزير الدفاع هيثم قاسم ، وما احاط بها من ملابسات حاولت (قوى الظلام) استخدامها لتحقيق اغراض «تشطيرية» ، فقد تعددت الروايات حول الحادثة ، وهناك رواية تقول أن العقيد هو الذي بادر بالقاء قنبلة يدوية على دورية شرطة ، مما اسفر عن مصرع جنديين ، وكانت الدورية - حسبما تقول الرواية - اوقفت العقيد وسألته عن الاسلحة التي كانت في سيارته ، لكن رواية اخرى تقول ان العقيد لم يكن معه أية اسلحة ، وأن حادث اطلاق النار وقع بسبب «سوء تفاهم» .

على أية حال ، القضية لم تعد حادثة اغتيال تقع هنا أو هناك ، خصوصاً وان محاولة جرت بعد ٤٨ ساعة عندما حاول ضابط شرطة التعدي على محافظ «حجه» الواقعة على بعد ١٣٠ كيلومتراً من صنعاء ، فالقضية الآن هي ضرورة تحقيق معادلة الامن والوحدة ، وبطبيعة الحال فان ثمة ضريبة تدفعها الشعوب - عادة - لتحقيق المعادلة .



علي عبد الله صالح

مصادر في الحزب الاشتراكي اليمني قالت لـ «الوطن العربي» أن الحزب متمسك بالنهج الديمقراطي ، ولن ينزلق إلى ممارسات تتعارض مع هذه التوجهات ، وذكرت بالبيان الذي كانت اللجنة المركزية للحزب قد اصدرته في أعقاب مصرع ثلاثة من اعضاء الحزب بمدينة «رادع» بمحافظة «البيضاء» وهم احمد محمد عامر ، وعبد الله احمد عبد ربه ، واحمد حسين ضيف الله . وقد ندد الحزب في بيانه بهذه الاغتيالات ، واتهم مرتكبيها بأنهم من «اعداء الديمقراطية» .

موقف المؤتمر الشعبي ، وهو الحزب الشمالي الرئيسي الحاكم لايختلف اطلاقاً في الاصرار على الديمقراطية ، وعلى الرغم من تعرض عدد من اعضائه لعمليات اغتيال ، بما فيها محاولة اقتحام عقيد يدعى حسين دويد أحد مكاتب رئاسة الجمهورية ، واطلاق الرصاص على الموظفين والحراس ، الا ان الرئيس اليمني متمسك بـ «البديل الديمقراطي» . وتقول مصادر في العاصمة صنعاء ، ان قادة المؤتمر الشعبي يواصلون الحوار مع كافة القوى السياسية ، في شأن القضايا الرئيسية التي تشغل اهتمام المواطن اليمني ، ومن بينها قضية التنمية ، ومعالجة الأزمة الاقتصادية ، مع فرض الامن والاستقرار في الشارع ، وتؤمن قيادات المؤتمر الشعبي بان الحوار الديمقراطي المفتوح ، وتوسيع المشاركة الشعبية والحزبية ، هي الضمان الوحيد لانجاز مهمة المرحلة الانتقالية من دون آثار تترك بصماتها على الزمن ، مع النظر إلى جميع حوادث الاغتيال التي وقعت على أنها «ضريبة الديمقراطية» و«ثمن الوحدة» .

صنعاء - «الوطن العربي»



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

■ تقرير اخباري

الغام في الطريق الى الانتخابات اليمنية
احزاب المعارضة تخشى من حملة تصفية

صنعاء - «صوت الكويت»: لم يكن حادث اغتيال مستشار وزير الدفاع هو النهائي لأعمال الاغتيالات، وانتشار العنف «على طول البلاد وعرضها» من صعده في الشمال الى مدينة الشحرني محافظة «حضرموت» كما قالت صحيفة «الثوري» في عددها الصادر يوم ٢ يوليو (تموز) ٩٢، بل ان مسلسل الاحداث مستمر فقد جاء بعده مباشرة طعن مواطنة روسية عاملة في مجال النفط، عندما كانت هي وزوجها اليمني تبتاع في الشارع التجاري في منطقة كريتر.

وفي يوم الثلاثاء الماضي القي القبض في منطقة خورمكسر في عدن على شخصين يعدان لاغتيال شخصيات سياسية.

وتقول مصادر مطلعة ان الشخصين كانا يرتديان شرائف نسائية عندما كانا يقفان على الطريق العام بجوار مستشفى الجمهورية حيث ازاحت الشرطة النقاب عن وجهيهما فتبينت حقيقتهما وكان بحوزتهما مسدسان جاهزان للاطلاق على نائب رئيس الوزراء لشؤون تنمية القوى العاملة محمد حيدرة مسدوي الذي نجا من محاولة سابقة.

واتضح الان كما تقول المصادر المطلعة ان اغتيال هاشم العطاس تزامن مع صدور قانون تنظيم حمل السلاح في المدن الرئيسية، غير ان الخطة الامنية ومنذ صدورها جوبهت منذ اللحظة الاولى بمقاومة واضحة، كان اول مظهرها التشكيك بتنفيذها والتحريض ضدها من قبل بعض الجهات المتنفذة.

وتذكر المصادر المطلعة ان اغتيال ماجد سيف مستشار وزير الدفاع اعقبه هجوم على مقر الحزب الاشتراكي في محافظة «رادع» حيث قتل وجرح بعض اعضائه داخل المقر، ويرى بعض المراقبين ان حادثة اغتيال هاشم العطاس كانت بمثابة رسالة الى شقيقه الاكبر رئيس الوزراء بهدف تحذيره من تنفيذ الخطة الامنية ويرى مصدر قريب من الحزب الاشتراكي ان مقاومة الخطة الامنية ربما اتخذت منعطفاً حاداً بعد الحملة الاعلامية التي قادتها جهات سياسية قريبة من الحكم في صنعاء من ان الحزب الاشتراكي او بعض حلفائه وراء الحوادث والاغتيالات، وقد استندت الحملة الى اعتقال اعضاء مندسين في صفوف الحزب قاموا بعدد من الحوادث ومحاولات الاغتيال. ويضيف المصدر ان ثمة تعتيماً على التحقيق الذي يجري مع المتهم بمحاولة اغتيال وزير العدل اليمني عبد الواسع قاسم حيث يجري الايحاء بان الشخص المعتقل لا علاقة له بالحادث.وطبقا لمصادر في المعارضة اليمنية فان الحملة على الحزب الاشتراكي تتواصل باشكال عديدة وهي تتجاوز نفوذ الحزب الى نفوذ بقية الاحزاب التي تشعر بالقلق من انتقال الحملة اليها. وتؤكد ان الفترة المتبقية لاجراء انتخابات لم تشهد تطبيعا للاوضاع ولا تحولا جديا في ضبط الامن.. الامر الذي يثير المزيد من التساؤل ما اذا ستجري تلك الانتخابات في وقتها المحدد بعد اربعة اشهر. الى ذلك لاتزال الترتيبات الخاصة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات تعاني من خلافات شديدة حيث تطالب الاحزاب السياسية بـ (١١) عضوا مقابل (٤) اعضاء للحزبين الحاكمين الرئيسيين، وهو ما رفضه ممثلو الحزبين الرئيسيين الحاكمين: مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي.

وكانت الاحزاب والتنظيمات قد ناقشت في وقت سابق مع هيئة رئاسة مجلس النواب عددا من البدائل منها تقديم كل جهة مرشحيها للمجلس دون قوائم وتأمين الاقتراع السري المباشر وتشكيل لجنة مشرفة على الانتخابات من مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري وممثلين عن الحكومة ومجلس النواب.



المصدر : أكتوبر / القاهرة

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية سياسية



دكتور عبد الرحمن البيضانى

نائب رئيس جمهورية اليمن السابق

اقتربت اليمن من فتنة شعبية مسلحة ، كشرت عن أنيابها فى محاولات الاغتيال السياسى المتواصلة ، والفساد المالى الذى أصبح القاعدة المعلنة فى ادارة شئون الدولة ، مع الاصرار على رفض كل محاولة علمية جادة تستهدف تخفيف المأساة الاقتصادية ، التى تطحن عظام الشعب اليمنى بسبب الممارسات السياسية الشخصية غير العقلانية ، وأساليب النظام الإمامى التى تحولت الى قاعدة أصولية فى النظام الجمهورى .

لماذا الصراع الدموى فى اليمن ؟



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٢

وبينما كان لزاما على الدولة أن تدرج كل حصيلة الموارد البترولية فى الميزانية العامة سمعنا عن غضب السيد على سالم البيض نائب رئيس الجمهورية حين فشل فى منع السلطة من الاستيلاء على نسبة عالية من هذه الحصيلة التى تستنزف منها كما تشاء على المريدين والمؤلفة قلوبهم .. فسمعنا عن أرقام فلكية للهدايا والمخصصات الشخصية . وسمعنا عن تراخيص استيراد السلع التى تمنح للمقربين لبيعها للتجار فى مقابل الملايين من الدولارات . وسمعنا عن الموافقات التى تعطى لأهل الثقة لتحويل ملايين الريالات الى عملات أجنبية بالسعر الرسمى ، كى تباع هذه الموافقات فى السوق السوداء ، ثم يجرى اقتسام فروق التحويل بين أهل الثقة وأهل القرار .

يحدث كل ذلك ، ومالا يتسع المجال لحصره ، تحت سمع وبصر جموع المواطنين الذين أرهقهم الغلاء الفاحش والفساد المستحكم مع الأمل الضائع فى مستقبل أفضل .

صور صارخة متكررة ، مأساة طاحنة متواصلة ، وشعب مسلح يعبر عن معارضته بالسيوف حين تجف الأقلام . ولقد جفت أقلام العلماء والمثقفين وهم يعبرون عن (قلقهم ازاء فشل الدولة فى تنفيذ وعودها الاصلاحية منذ قيام الوحدة اليمنية) .

وبدلا من إسراع السلطة فى معالجة هذه الأزمة ، فإنها تمعن فى تعميق جذورها ، مكتفية بترويج الإشاعات حول المحاولات التى جرت أخيرا واستهدفت اغتيال الرجل الثانى فى الحزب الاشتراكى ، ثم وزير العدل ، فرئيس مجلس الوزراء ، الى جنب الشخصيات القيادية الأخرى ، وتزعم ان الاساليب التى استخدمت فى هذه المحاولات أساليب دخيلة على اليمن بشطريها .

تحاول السلطة بهذا الزعم ان تتنصل من مسئوليتها عن هذه الأحداث وتسندها الى جهات خارجية ، فى حين لا يزال فى وسعها أن تعالج الأزمة من جذورها اليمنية فتفسد كل محاولة خارجية على فرض وجودها .

ان أزمة اليمن أزمة يمنية .. ومن أبوين يمنيين مهما لمستها أياد خارجية . وعند البحث عن صحة نسب هذه الأزمة فإن البحث لا يقتصر على مجرد الرجوع الى ما يسجله المؤرخون من الأحداث التى حدثت ، لأن الذى يفرض نفسه على المفكرين ليس فقط ما حدث من الأحداث ، أو الأسباب المباشرة لحدوثها ، وانما إلى جانب ذلك فانهم يتلمسون الاحاطة بجذور البواعث التى أدت الى تراكم هذه الأسباب حتى وقعت تلك الأحداث .

يستلزم المفكرون هذا النمط من البحث حتى يتمكنوا من استكمال دوائر الفكر الذى يسعى الى اكتشاف المعالجات المنطقية والجذرية للظواهر الاجتماعية والسياسية ، التى لا تشفيها الحلول المخدرة .

وجذور الأزمة اليمنية تغوص إلى اعماق ما قبل قيام الجمهورية سنة ١٩٦٢ حين كان شمال اليمن فريسة طيعة فى قبضة الإمام ، وجنوبها غنيمة مستباحة فى قفص الإنجليز .

قبضة الامام

كان شعب اليمن فى الشطر الشمالى يعانى من التفرقة العنصرية والتفرقة الطائفية ، حيث يرتكز النظام الشيعى الإمامى الزيدى فى اليمن على حصر حقوق الإمامة فى السلالة الهاشمية ، وحصر وظائف الدولة الرئيسية فى الطائفة الزيدية اتباع هذا المذهب الذين احتكروا الجندية لجباية الضرائب من جموع المواطنين اتباع المذهب السنى الشافعى .

فكان لزاما على الجمهورية اليمنية أن تعلن ، لحظة قيامها ، إلغاء التفرقة العنصرية والتفرقة الطائفية ، اللتين كانتا السبب الأساسى للظلم الاجتماعى والتخلف الحضارى فى اليمن ، وإلا لما كان هناك سبب لقيام الجمهورية .. إذ لم يكن جائزا ان يستشهد ألوف الشهداء لمجرد ابدال العمامة الإمامية بقبعة عسكرية .

فعندما أعلنت الجمهورية مبدأ المساواة ، لأول مرة بعد ألف ومائة عام ، التف حولها كل من كانوا ينشدون المساواة بين جميع اليمنيين فى الواجبات والحقوق ، فى حين رفضها كل من رأوا فيها ما يعارض حقوقهم العنصرية وامتيازاتهم الطائفية فحملوا السلاح ضدها . وساعدتهم على ذلك قيادات مناهضة للإمامة الهاشمية قبلت الاشتراك فى إقامة الجمهورية حتى ترث النظام الهاشمى ، ثم حاربت المساواة حتى تحتفظ بالامتياز الطائفى .

وتاهت هذه القيادات بين ولائها الطائفى (المسيطر) الذى ساقها الى طعن الجمهورية من الخلف ، وشعارها الجمهورى (المعلن) الذى اضطرها إلى حماية الجمهورية من الإمام . فكانت أشد بطشا بالنظام الجمهورى وهى تمزقه فى مأمنه ، ومن موقع القيادة .

استمرت الفتنة الأهلية حتى أطبقت نكسة ١٩٦٧ التى كانت من نتائجها اتفاقية الخرطوم فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ التى اقتضت إجراء مصالحة وطنية بين الجمهوريين والإماميين الذين اندمجوا فى



جميع أجهزة الجمهورية يحملون معهم بواعث الصراع المسلح ، التى تخلص بعضهم من رواسبها ، فى حين احتفظ أكثرهم بالاصرار على ذات الامتيازات الإمامية فى ظل الجمهورية ، فانضموا بذلك إلى زملائهم الجمهوريين المتشبثين بذات الاصرار ، فاتسعت دائرة الثورة المضادة التى استقرت فى احشاء الجمهورية ، وعمقت تجريدها من أهم مقوماتها ، بما فى ذلك مبدأ تكافؤ الفرص فى الوظائف العامة ، والجيش ، وأجهزة الأمن ، ووزارات السيادة ، وبعثات الدراسات العليا خارج اليمن .

وفى مناخ الفتور المصرى بعد النكسة ، وتحفظ الدور السعودى بعد المصالحة ، نشأ فى اليمن فراغ سياسى أتاح المجال لنشاط حزب البعث العربى الاشتراكى بجناحيه المتصارعين ، العراقى والسورى حتى انتصر الجناح العراقى الغنى الذى تزايد نفوذه بعد سيطرة صدام حسين على السلطة ، وقيامه بتخصيص ملايين الدولارات للخلايا البعثية اليمنية التى زرعها فى كافة المستويات الحكومية ، بما فى ذلك أجهزة الأمن ، والجيش ، والحرس الجمهورى الذى اعتمد له ميزانيات مفتوحة ومدربين مقيمين ، ولم ينس نصيب الخلايا البعثية بين القبائل الشمالية .

وكان الرئيس عبد الله صالح حيث عهد بحمل السلاح فانضم الى خلايا هذا الحزب بمؤهلات الجرأة على اسكات الخصوم ، مع الاستعداد الفطرى الذى يحتاج إلى التدريب الأقل فى حين يضمن الولاء الأكثر ، فمهد له الحزب الطريق الى رئاسة الجمهورية ، ووفر له أفضل المتاح من الأجهزة الأمنية والإعلامية ، وأوفر المستباح من الأموال العراقية .

لذلك كان طبيعيا ان يلتزم على عبد الله صالح بمشيئة صدام حسين ويكتم أسراره ، التى كان من بينها مخطط غزو الكويت ، فلم يفصح عن ذلك لشريكه فى إعلان الوحدة اليمنية على سالم البيض نائب رئيس جمهورية الوحدة الذى اذهله صدام حسين فى اجتماع بغداد ٤ ديسمبر ١٩٩٠ حين أخبره بأنه اتفق ، قبل الغزو ، مع الملك حسين وياسر عرفات وعلى عبد الله صالح على أن تشمل عملية الكويت الجانب الشرقى من السعودية وإعادة ترتيب منطقة الخليج والمنطقة العربية كلها ، فسخر من ذلك على سالم البيض ونصحه بالانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت حتى لا تقع الحرب البرية .

قفص الانجليز

أما فى قفص الإنجليز فلم يكن شعب الجنوب يعانى من تفرقة طائفية ، فجميع المواطنين من السنة الشوافع ، ولا يشكو



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من تفرقة عنصرية فالهاشميون الشوافع لم يكن معهم سوى لقب (الشريف) ، الذى اذا تميز به أحدهم فانه يتميز بالصلاح والتقوى التى هى معيار التكريم عند الله تعالى .

عند قيام الثورة اليمنية سنة ١٩٦٢ كان تعداد اليمنيين فى الجنوب نحو مليون وسبعمائة ألف مواطن يتطلعون الى وحدة الوطن اليمنى تحت شعار المساواة بين جميع اليمنيين فتطوع منهم نحو ربع مليون مقاتل ، تدفقوا على صنعاء للدفاع عن جمهورية المساواة فدربنا منهم أكثر من مائة وخمسين ألف مقاتل تحت إشراف العميد المصرى وحيد رمضان ، ثم نظمناهم فى كتائب الحرس الوطنى ودفعنا بهم الى المناطق الشمالية المتمردة للقتال جنبا الى جنب مع القبائل الزيدية المناصرة للجمهورية التى يتزعمها بطل الجمهورية الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر . وكان الجيش الزيدى الذى ورثناه عن الإمام قد تفرق معظمه ، وذهب كل الى قبيلته .

الاعلان الأول للوحدة اليمنية

ويسجل التاريخ أن اشتراك المقاتلين الجنوبيين فى الدفاع عن الجمهورية فى أقصى شمال اليمن كان بمثابة الإعلان الأول عن استعادة الوحدة اليمنية على أرض المعارك الفدائية . فالمتطوع الجنوبى لم يسأل عن موقعه بيننا حين ينتصر ، وانما تتطلع الى موقعه مع الشهداء حين يستشهد .

لذلك لم نجد صعوبة حتى توصلنا فى مفاوضاتنا مع بريطانيا الى مشروع الاتفاق على حق شعب الجنوب فى تقرير مصيره ، لأن تدفق هذه الألوف من المتطوعين الجنوبيين على ساحات القتال دفاعا عن صنعاء قد اقنع بريطانيا بأن ساعة رحيلها قد دقت فى عدن .

ثم كان ما كان .. وأبقونى فى القاهرة بعد محادثاتى مع الرئيس الراحل عبد الناصر لترتيب أوضاعنا على أثر نجاحنا فى الحصول على الاعتراف الامريكى بالجمهورية اليمنية . وفور خروجى من الحكم بدأ الرئيس السابق عبد الله السلال فى تسريح كتائب الحرس الوطنى من أبناء الجنوب ونزع سلاحهم ، زاعما أن تواجدهم الشافعى فى هذه الساحات الزيدية المتمردة قد أثار المشاعر الطائفية . وبهذا التصرف الطائفى نقل السلال كل أعباء حماية الجمهورية الى عاتق القوات المصرية . ثم بدأتعملية صلاح الدين ، وهى الاسم الرمزى لعملية اجلاء الانجليز عن الجنوب اليمنى المحتل بأسلوب العمليات الفدائية ، فالتحق بها الكثير من المتطوعين الجنوبيين العائدين من ساحات القتال فى شمال اليمن والذين أخرجهم منها السلال .

واشتركت حركة القوميين العرب فى تنظيم هؤلاء المتطوعين المسرحين فى عملية صلاح الدين وضمت إليهم فدائيين آخرين ، ثم تسللت إلى بعضهم الشعارات الماركسية عن طريق الأسلحة الشرقية .

وفى مؤتمر الجبهة القومية الرابع المنعقد فى زنجبار سنة ١٩٦٨ اعلنت الجبهة خيارها الماركسى ، وتمسكت بالاستقلال المرحلى عن الوطن اليمنى الأم ، ثم تقاتلت معه فى صراعات مسلحة مما استدعى تدخل الجامعة العربية لوقف القتال بين شطرى اليمن ، ولربما لم يكن فى وسع الشطر الجنوبى أن يقدم على الوحدة وهو فى قبضة الشرق الماركسى، فى حين كان الشطر الشمالى على نقيض من ذلك ملتزما بسياسة الحكومة الأولى للجمهورية اليمنية التى أرست قواعدها عند قيام الثورة حين رفضنا الماركسية مع كل ذيولها الاشتراكية .

ثم طرأت متغيرات دولية بسقوط الماركسية وتوقف الاتحاد السوفييتى عن دفع مساعداته الى حكومة شطر اليمن الجنوبى ، فالتقط هذه الإشارة حزب البعث العراقى برغم مواقفه التصادمية مع حكومة الجبهة القومية فى الجنوب اليمنى ، لأنه كان يتطلع الى الموقع الاستراتيجى لليمن الموحدة وشعبها المقاتل الذى بلغ تعداده سنة ١٩٩٠ نحو اربعة عشر مليون مواطن فسعى البعث إلى وحدة اليمن حتى تمتد سيطرته الى عدن من خلال سلطانه فى صنعاء التى لا تناقش أوامر بغداد .

نداء الوحدة الوطنية

هذه إشارات عابرة إلى ما يحدث الآن فى اليمن ، والأسباب المباشرة لحدوثها ، وبواعث هذه الأسباب . إشارات عابرة إلى رواسب النظام الإمامى التى تحولت إلى قواعد أصولية فى النظام الجمهورى وبعد أن طال على شعب الشمال الانتظار المرهق والممل لظروف جديدة تقوى على تحقيق الأهداف الحضارية التى تعثرت فإذا برواسب الحكم الإمامى المسيطرة على شعب الشمال تتجمع كى تمد سيطرتها إلى شعب الجنوب حتى تفرض نفسها على جمهورية الوحدة لعلها تسقط من خيال الأجيال اليمنية الصاعدة آخر أمل فى العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .

وفى مواجهة هذه الرواسب الإمامية تقف جموع الشعب اليمنى ، ومعها الأغلبية العظمى من شباب الزيود المثقفين الذين تخلوا عن تلك الرواسب ، بعد ان انشرحت صدورهم للوحدة الوطنية وتخرجوا فى مدارس اليمن وجامعة صنعاء وشتى الجامعات فى سائر بقاع الأرض ، الى جانب عناصر القبائل الشمالية التى آمنت بمبادئ الجمهورية وتطلعت الى الحضارة الحديثة التى طرقت الجمهورية أبوابها المغلقة تلك الحضارة التى تستند على قواعد الوحدة الوطنية ، لأنها هى الأقوى والأقدر على

تحقيق الاستقرار والترحيب بالكفاءات القادرة والمبادرات الخلاقة ، التى تبنى الوطن ، فتحقق الآمال الشعبية الحضارية .

وفى دوامة الصراع بين الآمال الشعبية الحضارية وقوى الرواسب الإمامية المضادة سوف تنتهى الفترة الانتقالية حيث يقال إن الانتخابات العامة سوف تجرى فى شعب مسلح وتضاريس مقاتلة ، ونفوس معبأة برواسب قديمة (متجددة لا تهدأ) وعيون متحفزة (ساهرة لا تنام) ، ومستقبل دموى يرقص فوق بركان .

لذلك أصلى لله تعالى مناديا أهل التجارب والرأى كى يجتمعوا ليناقشوا البواعث الحقيقية لما يحدث ، على أن يكون نقاشهم نقاشا صريحا ، وأن يتفقوا قبل ذلك على ألا يتهم أحدهم الآخر بالطائفية أو العنصرية أو العمالة لدولة عربية أو أجنبية بسبب ما يطرحه فى المناقشة ، طالما يسوق الأدلة القاطعة على صدق ما يطرح من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفعلية واستئصال جذور الصراع الدموى من اليمن ، وإقامة الدولة اليمنية الحضارية الناهضة .

لقد فرحنا بالوحدة السياسية ، وعلينا أن نتكاتف على حمايتها بالالتزام بقواعد الوحدة الوطنية والممارسة الفعلية ، وليس بمجرد إطلاق الشعارات ومعاداة كل من يدعون إلى العدالة والمساواة ويطرحون الحقائق على بساط البحث والمناقشة الوطنية .. المخلصة والجادة .

وليكن الموضوع الأول فى المناقشة : هل يقبل أصحاب الامتيازات الإمامية حكم الأغلبية التى تظهر من خلال الانتخابات الحرة ؟ أم سوف يرفضون نتائج الانتخابات الحرة بالقوة ، إذا لم يتمكنوا من تزويرها بالقوة ؟

لابد من معالجة هذه الرواسب الإمامية قبل إجراء الانتخابات الجمهورية حتى تتهيأ النفوس لقبول نتائجها ، لأن الانتخابات العامة التى تجرى قبل تصفية هذه الرواسب سوف لا ترضى أصحاب الامتيازات الإمامية الموروثة التى عضوا عليها بالنواجذ .

فإذا أجريت الانتخابات قبل ذلك فتلك مصيبة .. وإذا تأخرت عن ذلك فالمصيبة أعظم .

أكتب ما تشاء .. مادمت أفعل ما أريد

وبين هاتين المصيبتين يخدرون الشعب بشعار الديموقراطية ، والتعددية الحزبية ، وحرية الصحافة ، وتشجيع منح تراخيص الصحف والمجلات والنشرات التى تجاوز عددها العشرين بعد المائة ، بقصد تشتيت فكر المواطنين بين عشرات الصحف ، وتبديد طاقاتهم بين عشرات الأحزاب .

أما دوائر الفكر الذى يسعى إلى اكتشاف المعالجات المنطقية والجذرية للظواهر الاجتماعية والسياسية فإنها دوائر حمراء مغلقة ، يدور الحوار الرسمى والشعبى الآن فى (فراغ) بعيدا عنها .

والحوار فى فراغ سباق مع العدم .

وأما أهل التجارب والرأى ، فلهم حرية الصمت ، أو الكتابة فى مائة وعشرين صحيفة ومجلة ونشرة ، طالما كان من حق السلطة ألا تقرأ لأحد .

هذه قواعد الديمقراطية الآن فى اليمن .. اكتب ماتشاء .. مادمت أفعل ما أريد .. □



المصدر : الوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

اللاجئون في اليمن قضية سياسية

ظاهرة اللاجئين الصوماليين الى اليمن تحولت بسرعة الى قضية سياسية تواجه الحكومة اليمنية، مع بدء العد العكسي لانتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وتعتبر مصادر ديبلوماسية عربية ان هذه القضية ستتحول الى وسيلة لتطبيع العلاقات اليمنية - العربية، خصوصاً بعد تصريحات الامين العام للجامعة العربية عصمت عبدالمجيد التي طلب فيها من الدول العربية ان «تسارع الى تقديم العون والمساعدة الى الحكومة اليمنية لاستيعاب آلاف اللاجئين الصوماليين الذين يواجهون خطر الموت في قوارب النجاة المتجهة بهم نحو ميناء عدن». كما طلب من اليمن «السماح للاجئين الصوماليين بالنزول الى اراضيه ومنحهم حق اللجوء السياسي». وفي الوقت نفسه اعلن وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني «ان اعداد اللاجئين قبالة الشاطئ اليمني تتضاعف واليمن غير قادر على توفير الرعاية اللازمة لهم من دون مساعدة الاسرة الدولية والامم المتحدة». وتقدر السلطات اليمنية هؤلاء اللاجئين، المقيمين على اطراف العاصمة صنعاء، بحوالي عشرة الاف لاجىء، في حين يصل الى عدن اسبوعياً بين ٥٠٠ و ٦٠٠ لاجىء صومالي. ظاهرة تدفق اللاجئين الصوماليين الى اليمن دخلت مرحلة التدويل حين وعد الرئيس الالماني فون فايتسكر، الذي زار اليمن اخيرا بمساعدة اليمن لتقديم الرعاية المناسبة لهؤلاء اللاجئين. وقدرت اوساط منظمة «اطباء بلا حدود» ان العدد الاجمالي للاجئين الصوماليين في اليمن بلغ حوالي ٥٥ الفاً، تتولى «اطباء بلا حدود» رعايتهم بالتنسيق مع منظمة «الهلال الاحمر اليمني».

٦٢/٠٠٠



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: دولة «عيونها الساهرة» خفيفة الظل التراثيون يختلطون فيها بدعاة الحداثة وأحزمة البؤس تتزايد مع أعمال العنف والخطف

تحقيق من صنعاء

بقلم عفاف زين

ما الذي تبدل في اليمن وهي تعيش تجربة الوحدة بين «شطريها» الشمالي والجنوبي وتستعد لتكريس دولة الوحدة رسمياً في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ هل الانسان اليمني مختلف اليوم، وهو في دولة الوحدة، عن الانسان اليمني في المرحلة السابقة؟ هل نجحت الفترة الانتقالية في تحقيق مفهوم الوحدة على المستوى الاجتماعي؟

كان لافتاً للانتباه، في زيارتي الاخيرة لليمن، ان اسمع ان عدداً من أئمة المساجد هاجموا، في خطب لهم، احتفالاً فنياً احيته وزارة الثقافة اليمنية في صنعاء لمناسبة الذكرى الثانية لاعلان الوحدة، غابت عنه الرموز الدينية الوطنية، وشاركت في إحيائه فنانات ناشئات غالبيتهن من جنوب الوطن اليمني، قدّمن تابلوهات غنائية وطنية وضع كلماتها وزير الثقافة حسن اللوزي.

وبسرعة تحولت خطب هؤلاء الائمة، من مهاجمي الاحتفال الفني، الى مادة شيقة للتناول و«التندر» في مجالس عدد من السياسيين اليمنيين. وما بين منابر المساجد، حيث القيت خطب نارية هاجمت الوحدة وخوّنتها، وبين مجالس السياسيين حيث تبارى الحاضرون في اطلاق التعليقات الساخرة، تتكاثر علامات التساؤل حول ما كان مرجواً تحقيقه في الفترة الانتقالية، على مستوى توحيد المجتمع اليمني.

يرى رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس ان الحديث عن مهام الفترة الانتقالية، على المستوى السياسي، يخالطه كمّ كبير من المبالغة بصدد القضايا المرجو والمتوقع تحقيقها، لاسيما لجهة دمج مدرستين سياسيتين مختلفتين جذرياً، تولتا السلطة في شطري اليمن قبل الوحدة. بالمقابل، فان الحديث عن مهام الانتقالية، على المستوى الاجتماعي، يقع في مازق الافراط في التفاؤل بما هو مرجو، انما يصعب تحقيقه. فعملية الدمج بين نمطين في العيش مختلفين في النظرة الى الامور والتفاعل معها، كي لا نقول مجتمعين يمنيين في الشمال والجنوب، تبدو عملية حضارية أشد تعقيداً وتداخلاً وصعوبة من عملية التوحيد السياسية. ففي حين يعتبر الجنوبيون، من الجنسين، انفسهم طليعة ثقافية وسياسية قابلة للحوار مع الآخر من دون الغائه، توخياً لتحقيق شعار «ما يجب ان يكون عليه المجتمع اليمني العصري» يرى الشماليون أنهم دعاة



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٤

أصالة وتمسك بالتراث والتقاليد اليمنية التي يتوجب على الآخر تمثلها تحقيقاً لشعار «التمسك بالاصالة وبما هو اصلح». ومن ضمن هذا الفهم انتعشت في الشمال اليمني، قبل الوحدة وبعدها، دعوات المطالبين بالتزام الشريعة الاسلامية في السياسة والاقتصاد والاجتماع، يقابل هذا التوجه المتنامي، توجهات دعاة «الحداثة والحداثيين» من الجنوبيين، المتمسكين بضرورة ان تكون الشريعة الاسلامية احد مواد الدستور اليمني. وفي سياق هذه الحالة العامة المتنامية تداعت التيارات الاسلامية في الشمال الى تشكيل حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يعبّر عن طموحات القيادات الدينية والقبلية في آن. في حين بدأت ظاهرة الانشقاقات العقائدية العارضة تنهش بنية الحزب الاشتراكي اليمني، في سياق التداعيات الدولية الكبرى في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، الى جانب الضغوطات المعنوية والسياسية التي تحملها الاشتراكي مع حزب المؤتمر، شريكه في السلطة، كونه احد حزبين تاريخيين صنعا تجربة الوحدة.

وبالتالي حين أعلنت الوحدة وقررت القيادة السياسية حتمية استيعاب كل الموظفين في الشطر الجنوبي، مهما ترتب على هذا القرار من تبعات مالية ضخمة، انتدب الجنوبيون والجنوبيات انفسهم لمهمة اجتماعية صعبة، ميدانها الوطن اليمني بشطريه. و«تلخصت المهمة التي انتدبنا انفسنا لها المساهمة في تطوير المجتمع اليمني»، كما قالت لـ «الوسط» نائبة يمنية كانت في مجلس الشعب في الشطر الجنوبي قبل الوحدة. وتعتقد النائبة اليمنية ان التجربة النضالية الطويلة لدى ابناء الجنوب، تؤهلهم لانتداب انفسهم كنواة طليعية في الجمهورية اليمنية الفتية.

القات والمجالس النسائية

غداة إعلان الوحدة كانت الصحوة الاسلامية في الشطر الشمالي، بلغت الذروة. وارتدت غالبية النساء والطالبات اللباس الشرعي واطلق الشبان لحاهم وواظبوا على حضور الدروس الدينية، نابذين «القات» وتوابعه من جلسات جدل سياسي ومناظرات فكرية، مفضلين ساحات المساجد على «المقايل» (جلسات القات) ودراسة العلوم الدينية على النقاش الايديولوجي. وعندما بدات عملية المناقلات الوظيفية بين الشطرين، لا سيما في مجال التعليم، شعر الشماليون، لاسيما سكان العاصمة صنعاء، ان العادات والتقاليد الاجتماعية التي خبروها وشبوا عليها معرضة «لغزو داخلي» من جراء توافد ابناء الجنوب على الشمال باعداد هائلة. وجنباً الى جنب عملت المراة اليمنية المنقبة مع شقيقتها الجنوبية، وصار مالوفاً مشاهدة النائبات الجنوبيات يخضن نقاشات سياسية حامية في مجلس النواب الى جانب شيوخ القبائل وبعض القيادات الدينية الوطنية المعروفة. وغالباً ما بدا مجلس النواب اليمني عبارة عن تجمع جزر انسانية متباعدة لا يربط بينها لغة مشتركة ولا يتواصل بينها حوار. وفي الوقت الذي تناقش النائبة اليمنية الجنوبية رئيس المجلس والكتل البرلمانية حول صوابية بعض القوانين المنظمة للاسرة وحقوق المراة، تتمنّع سيدة الدار اليمنية الشمالية عن مجالسة زوار زوجها السياسي البارز، حتى لو كان من بين الزوار سيدات عربيات وافدات لعمل ما في العاصمة صنعاء. وغالباً ما ترتب سيدة الدار مجلساً نسائياً خاصاً يستضيفه رواق طويل، تنساب على نوافذه ستائر حاجبة للأعين الفضولية، في حين تفرش ارض الرواق بسجاد فاخر وارائك تجلس النسوة المدعوات عليها ووسطهن الزائرة الضيفة التي تربطها بصاحب الدار علاقة عمل. ولتكريم المدعوة الزائرة تدعى الى المجلس النسوي «عوادة» ماهرة تتفنن في انشاد الالحان الصنعانية الجميلة. في حين تنصرف «حنّانة» رشيقة في استخدام مادة الحنّاء لترسم منمنمات صغيرة في ورود برية على سواعد واكتاف الراغبات في ذلك، مستخدمة مادة الحناء الممزوجة بخلاصة نبات بري يستورد من الحبشة، ومن مرتفعات عمان. ويخالط عزف الالحان الصنعانية ضوع شذى بخور ظفار يحترق على مجامر فخارية مزركشة. ويزيد من بهاء المجلس النسوي تهامس خافت يحتضر احاديث شيقة تفتح شهية المخيلة على مصراعيها. ويشكل «القات» ضيف «المقيل» النسوي من دون منازع، فالمراة اليمنية تمضغ القات وتخزنه، وترتدي له ملابس خاصة تسمى «الدرع» في الجنوب اليمني.

ووجدت المراة الجنوبية نفسها منساقة كالفراشة الجذلى نحو مجالس القات النسوية. واصبحت النسوة اليمنيات الجنوبيات من



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

المدمنات على ارتياد المقايل النسوية. وما هو الا وقت قصير، وبعد اشهر قليلة من اعلان الوحدة، حتى بدأ بعض السياسيين الجنوبيين، المقيمين في صنعاء، بمطالبة نسائهم بمراعاة المظاهر الاجتماعية السائدة في الشمال، لجهة تحاشي دخول المقيل الرجالي، والاكتفاء بتحضير واجبات الضيوف من دون المشاركة في تقديمها. وتحولت المناسبات الاجتماعية الى نوعين: مناسبة حريمية ومناسبة رجالية. ونادراً ما ترافق الجنوبية زوجها اذا رغب في زيارة منازل اصدقائه الشماليين في العاصمة.

المواكب المسلحة

يسهم في شيوع ظاهرة المجتمع الرجالي، التي غزت تجمعات الجنوبيين في الشمال، اضطرار هؤلاء، لاسيما السياسيين منهم، الى حماية مواكب مرافقة مسلحة تؤمن سلامتهم الشخصية، وسط تفاقم ظاهرة العنف المسلح وتعاظم حوادث الاغتيال السياسي. وبات من المألوف مشاهدة مواكب الحماية المسلحة تختال في شوارع العاصمة صنعاء وكأنها عبارة عن فرق عسكرية مصغرة، لها اسلحتها الخاصة، وكلمة سر محددة، ونوبات حراسة معينة بالتناوب. وتختلف مواكب الحراسة باختلاف الوضعية الاجتماعية والسياسية لصاحب العلاقة المعني بالحراسة والمرافقة. مواكب شيوخ القبائل تبدو اكثر استرخاءً وأبهة وزهواً، وأسلحتها حديثة متنوعة. وتبدو منازل شيوخ القبائل عبارة عن أبراج عسكرية مدججة بالمدافع المتوسطة المدى وحراس يتضاحكون باستمرار. وفي كثير من الاحيان تسرح مجموعة من الخيول العربية الاصيلة في فناء صاحب الدار. فالمشهد برمته يبدو وكأنه اعد خصيصاً لالتقاط شريط وثائقي عن مرحلة تاريخية بعينها. فاين الخطة الامنية الحكومية من هذا الواقع المغاير؟

حين قررت القيادة السياسية اليمنية استيعاب كل الموظفين في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، شهدت العاصمة اليمنية صنعاء ظاهرة مستغربة، على المجتمع الرجالي الشمالي، تمثلت في اضطرار بعض النساء لمزاولة اعمالهن بعيدا عن سكن العائلة في الجنوب. وتحولت هذه الظاهرة المستغربة والجديدة على المجتمع اليمني الى شريحة مجتمعية ناصبتها العداء والريبة نساء الشمال المنقبات والملتزمات باللباس الاسلامي الشرعي. وقبل حلول الذكرى الثانية للوحدة بفترة وجيزة تم تعيين مثقفة يمنية في منصب ناطق باسم الحكومة. وتحولت السيدة آمة العليم الى «تاتوايلر» يمنية يعاونها عدد من المساعدين في مكتب خاص داخل وزارة الاعلام. ووضعية المراة اليمنية، اذ تحرينا الدقة، مرتبطة بالمكانة الاجتماعية لاسرة المراة، اكثر من ارتباطها بالانتماءات الجهوية. فهل ما يجري في صنعاء هو تغيير جذري في العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة في الشطرين؟ ام هو مجرد تمظهر يعتبر بمثابة جواز مرور، من خلال تقديم تنازلات معينة تراعي عادات المجتمع الشمالي المحافظ والمتمسك بتقاليد تلتزم الآداب الشرعية في الملبس والعادات الاجتماعية، حيث المظهر العام جزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية؟

أحزمة بؤس

قبل اعلان الوحدة كان الجنوبيون يفخرون بأنهم يكتفون بتخزين القات مرة واحدة في الاسبوع مساء كل يوم خميس. وحين تحولت صنعاء الى العاصمة السياسية الاولى في الجمهورية اليمنية وجد الجنوبيون، والسياسيون منهم خصوصاً، انهم مضطرون لتعاطي القات بصورة يومية. فالمقيل (مجلس القات) في اليمن بمثابة رواق سياسي مفتوح تتداول فيه الافكار والطروحات السياسية كافة من دون حرج او تكلّف، وبالتالي يصبح تخزين القات ضرورة قصوى لرواده وجلاسه، الامر الذي رتب على الأسر اليمنية تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة في ذروة الازمة الخانقة التي تعاني منها اليمن. ووجدت الزوجة الجنوبية نفسها منساقة، رغماً عنها ومن دون ادراك، الى توضيب مقايل نسوية خاصة اكثر تكلفة من مقايل الرجال. وعلى رغم حرص الحكومة اليمنية على التقليل من اهمية ظاهرة



«التخزين» (تعاطي القات)، واعتبارها عادة متداولة اقليمياً في الحبشة ومناطق القرن الافريقي عموماً، فهي تحاول منذ سنوات عديدة محاصرة زراعة القات واستبداله بشجر البن والمزروعات المفيدة. ويلاحظ زوار المدينة القديمة صنعاء، حيث اعتاد السياح مشاهدة باعة السوق يخزنون القات عصر كل يوم، ان تجار «سوق الملح» و«سوق الفضة» يتحاشون مضغ القات وتخزينه بصورة لافتة، ومع هذا ترهق الموازنة المخصصة للقات رب الاسرة اليمنية، لاسيما السياسيين منهم، لأن رواتبهم محدودة ولا يمكن تجاوزها. في حين تشكل ازمة السكن معضلة أساسية يعاني منها المجتمع اليمني بشريحتيه: الشمالية والجنوبية.

وجاء قرار القيادة السياسية اليمنية استيعاب موظفي الشطر الجنوبي، على عكس ما قامت به بون بعد اعلان الوحدة الالمانية حين صرفت قرابة مليون عامل الماني شرقي، ليلقي على كاهل حكومة حيدر ابو بكر العطاس اعباء مالية ضخمة. وفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة عودة حوالي مليون عامل يمني من دول مجلس التعاون الخليجي، ما ادى الى انقطاع التحويلات المالية الضخمة التي اعتادوا على ارسالها بالعملة الصعبة الى ذويهم قبل احتلال العراق للكويت ووقوف صنعاء موقفاً متعاطفاً مع العراق تسبب في عودة العمال اليمنيين الى بلادهم. ومع هذا يلاحظ زائر صنعاء وجوارها ان المجتمع اليمني، المستند الى الشريحة القبلية بقوانينها واعرافها، تمكن من استيعاب هؤلاء العائدين الذين استطاعوا العثور على مواقع سكن وخدمات اجتماعية مناسبة لهم. ولربما كانت الازمة السكنية من النتائج السلبية التي خلفتها عودة المهاجرين، لاسيما تحول عدد كبير منهم نحو العاصمة صنعاء بحثاً عن فرص العمل المناسبة لخبراتهم. في الوقت نفسه قصد العاصمة صنعاء عشرات الآلاف من الجنوبيين، سياسيين ومهنيين وموظفين. غير ان العاصمة صنعاء وجدت حلاً ذاتياً جذرياً لأزمة السكن من خلال تمددها في كل الاتجاهات في صورة احياء سكنية جديدة، بنيت بيوتها على عجل. وعند أطراف صنعاء الحديثة المترامية في شتى الاتجاهات، تبرز ظاهرة جديدة تتمثل في تشكل غريب من احزمة بؤس عمادها اكواخ صفيح وصناديق كرتون يسكنها لاجئون من القرن الافريقي، باشروا بانتاج سلسلة مظاهر مقلقة ومغايرة للتقاليد اليمنية: سرقات وحوادث اخلاقية وعنف جنسي وتعاطي مخدرات والاتجار بكل ما هو مناف للقانون ومحظور تعاطيه، وكل ذلك وسط مجتمع هو قيد التشكل والتكوين، تشيع فيه وتتكاثر مظاهر الاتجار بالسلاح وحمله واقتنائه الى جانب تمسك ظاهر بالتقاليد الاخلاقية الملتزمة بالشريعة الاسلامية.

الثأر وعيون الدولة

بعد إعلان الوحدة باشهر قليلة ايقنت الحكومة اليمنية انها لا تعيش في "جمهورية حمورابي الفاضلة"، وسط كل المظاهر الاجتماعية المستغربة الآنفة الذكر. واذا كان



المصدر : الوسط

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العداء السياسي التقليدي زالت بواعثه ومسبباته مع قيام الوحدة بين الشطرين، فان الامن السياسي ليس من المهام الوحيدة المناطة برجال الاستخبارات والامن في اليمن. واذا كانت مشاعر التفاؤل بما تحقق هيات للحكومة اليمنية، لبعض الوقت، امكانية حل جهاز الامن والاستخبارات، فان التكاثر الفطري لاحزمة البؤس المكونة من اكواخ الصفيح، وما يرافقها من جرائم تمسّ الاخلاق العامة، حتّم إعادة النظر بضرورة إحياء أجهزة الأمن والاستخبارات. وازدادت الحاجة لمساعدة هذه الاجهزة حين تكاثرت جرائم الاغتيال السياسي وحوادث العنف التي يصفها رئيس الوزراء اليمني بـ «الثأر المسيّس». ولربما حرضت حالة الإسترخاء التي شاعت في اليمن بعد اعلان الوحدة، فئات معينة في الشطرين على تصفية حسابات قديمة لها، قائمة على اسس الانتماءات الحزبية او الثارات العائلية. غير ان الخطة الحكومية الامنية تحاول العودة بالمجتمع اليمني الى وضعية متحفزة ومتيقظة لمساعدتها على محاصرة ظاهرة العنف. لكن لا يبدو ان هذه الخطة واقعية نظرا الى استمرار اعتبار جرائم الثأر، قبلياً، من اختصاص السلطات التقليدية في القبيلة، وليس من جرائم الحق العام التي يعاقب عليها القانون الوضعي.

لقد صار مألوفاً، منذ العام الثاني للوحدة، ملاحظة ان عمال بعض الفنادق الفخمة في العاصمة صنعاء ليسوا مجرد عمال مياومين انما «عيون الدولة الساهرة»، كما يحلو لبعض اليمنيين التندر. ومع هذا لا يشعر زائر العاصمة بثقل ظل رجال الأمن والاستخبارات الذين يحرصون على مراعاة الآداب العامة واللياقات الاجتماعية. وتتباين درجة خفة ظل «عيون الدولة الساهرة» تبعاً لوضعية الزائر او المقيم، وعلاقته بالسلطة، او مكانته الاجتماعية والمهنية. وتقيم عناصر مواكب الحماية المسلحة الخاصة بالسياسيين وشيوخ القبائل علاقات ودية مع رجال الامن والاستخبارات وتتعاون معها وترشدها. وكثيراً ما يتدخل الانتماء القبلي او السياسي في تعزيز هذا التعاون او التقليل من شأنه. وحين يحل عصر كل يوم يرتدي بعض رجال الامن لباسهم التقليدي ويهرعون الى سياراتهم او يفيئون ظل شجرة قريبة في الجوار ليخلدوا الى مضغ القات وتخزينه، ويتساوى في هذا التهافت الجماعي موظفو شرطة السير وحراس المقار الرئيسية. وذات يوم قال اكاديمي مصري للدكتور عبدالعزيز المقالح، رئيس جامعة صنعاء وأبرز المثقفين اليمنيين، وهو يمضغ القات في مجلسه: «ألا تخشون من احتلال العاصمة صنعاء عصر كل يوم، اذ تصبح طرقاتها معابر مفتوحة لكل الاحتمالات حين يخلد رجال شرطة المرور وحراس المقار الرسمية الى خدر القات؟».

ولا تقتصر ظاهرة العنف في الجمهورية اليمنية على جرائم الثأر المسيّس وحوادث الاغتيال والجرائم الاخلاقية الصغيرة التي يرتكبها سكان اكواخ الصفيح من اللاجئين الافارقة، فثمة ظاهرة غريبة ومقلقة بدات تطلّ برأس الفتنة وسط المجتمع اليمني. ويؤرخ الصنعانيون لهذه الظاهرة بحادثة اختفاء الطالبة لينا مصطفى عبدالخالق، ابنة مصطفى عبدالخالق النائب الحالي لوزير الشؤون القانونية، والرئيس السابق للمحكمة العليا في الشطر الجنوبي. فقد اختفت لينا قبل شهرين في ظروف غامضة. وبعد اسابيع من التفتيش الدؤوب من قبل أجهزة الامن، عثر على جثتها فجر احد الايام على مقربة من منزل قيادي ديني بارز في صنعاء.

وكشفت التحقيقات ان الفتاة تواجدت، قبل مقتلها برصاص مسدس غامض، في منزل القيادي الديني المرموق الذي اعترف بأنه عقد قرانه عليها تحاشياً للاقاويل. وتوقفت التحقيقات عند مرحلة حرجة لم تتجاوزها السلطات الامنية «تحاشياً لما هو أعظم»، ما حمل ذوي الفتاة على رفض تسلم جثتها من ثلاجة المستشفى. ولم تكن حادثة اختطاف لينا عبدالخالق آخر حادثة اخلاقية غامضة، فثمة حوادث اخرى مماثلة يرفض اهل الضحايا، تحاشياً للفضيحة، اعلام السلطات الامنية بحيثياتها. وبالتزامن مع حوادث اختفاء عدد من الفتيات الجامعيات، شهدت مناطق يمنية عدة اكثر من حادثة انتحار اقدم عليها شبان يافعون في ظروف غامضة للغاية. ويعتقد جارالله عمر، أبرز منظّر اشتراكي يمني، ان حالات الانتحار تحدث تحت وطأة ظروف نفسية ضاغطة، تشارك في صنعها عوامل اقتصادية واجتماعية وسط مجتمع يعيش مخاضات التكون والتشكل ويتجاذبه نموذجان متناقضان في شمال الوطن



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

وجنوبه. وتفرز هذه المستجدات ظواهر اجتماعية مقلقة تلقي اعباء امنية متزايدة على كاهل حكومة حيدر ابو بكر العطاس التي تجد نفسها وسط جبهات ثلاث:

١ - برنامج الاستراتيجية السياسية والاصلاح الاقتصادي وربيبته الخطة الامنية.

٢ - القيادة السياسية، غير المتعاونة أحياناً مع الحكومة، نظراً الى اجتهادات ورؤى معينة لها مبرراتها الموضوعية.

٣ - الاعتبارات الاجتماعية، ذات القاعدة القبلية الواضحة في الشمال، ما يحتم على السلطات الامنية التوقف بمساعيها عند حدود معينة تحاشياً لاختراق الخطوط الحمر.

وفي هذه الاجواء، ينتظر اهل اليمن تكريس الوحدة رسمياً في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ويتساءلون: أية مفاجآت أو تطورات او أحداث ستشهدها البلاد من الآن وحتى ذلك التاريخ؟ ■



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

السؤال المعلق بين العاصمتين مسقط وصنعاء

الخبراء يختلفون حول مكان توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن وعمان

لندن: «الشرق الاوسط»

رغم ان المفاوضات العمانية اليمنية لترسيم الحدود بين البلدين انتهت فعليا، ودخلت اللجان المكلفة بإعداد هذه الاتفاقية مرحلة الصياغة وسط مناخ من التفاؤل ورغم ان المبادئ التي حكمت هذه المفاوضات ارست قواعد جديدة في العلاقات بين الدول، اهمها سيادة روح «التسامح» والاخاء والتفاهم، بدلا من التنافس والخصومة حول كل «شبر» من الارض، فإن «الاسئلة» ما زالت تلاحق هذه الاتفاقية، وعلامات الاستفهام ما زالت تفرض نفسها عليها، حتى وهي في طريقها الى طي صفحة قديمة عمرها عشرات السنين من الخصومات والنزاعات، وفتح صفحة جديدة من التعاون والاخاء بين دولتين تجمعهما اواصر الدم والدين والجوار والعمل المشترك.

وتجاوز الزمن الكثير من علامات الاستفهام الكبيرة التي كان يصعب - في حينها - ايجاد الجواب عليها، واصبح معروفاً وبشكل قاطع ان خط الحدود النهائي بين البلدين سيبدأ جنوباً من نقطة «ضربة علي» الساحلية على بحر العرب، ويمضي شمالا في خط مستقيم الى نقطة التقاء خطي عرض وطول ١٩ و٥٢، باستثناء منحنى هلالي بسيط يدخل على خط الحدود عند منطقة «حبروت»، داخل اليمن، قبل ان يمضي مستقيما مرة اخرى الى نقطة تقاطع خطي العرض والطول المذكورين.واجاب هذا التوضيح عن الكثير من الاسئلة من ناحية، وأخمد اسئلة اخرى كان يمكن ان تثار من جانب ابناء البلدين المقيمين قرب خط الحدود. وظهرت «إرهاصات» عديدة لعلامات استفهام سواء من جانب ابناء محافظة المهرة اليمنية، او قبيلة آل كثير وغيرها في عمان، ولكن هذه الارهاصات «ذابت» بفعل جدية التفاوض، وحزم المواجهة لتحقيق اتفاق ترضى عنه جميع الاطراف.

والسؤال الوحيد الذي بقي على قائمة الاسئلة حتى الآن، والذي تطرحه اكثر من دائرة تراقب عملية المفاوضات منذ البداية، هو: متى واين توقع هذه الاتفاقية التي استغرق التوصل اليها قرابة عشرة أعوام من العمل؟

أجابت الانباء والتصريحات عن الشق الاول من السؤال، وقالت ان الاتفاقية ستوقع - على الارجح - خلال الاشهر الثلاثة المقبلة، وربما اقرب من ذلك حالما تنتهي اللجان من اعداد النصوص النهائية للاتفاقية وملاحقها التي تنظم حركة السكان في المناطق الحدودية.

اما الجزء الثاني من السؤال، وهو اين توقع الاتفاقية؟ فهو الذي ما زال يبحث عن اجابة حتى الآن، فالتوقيع اما ان يتم في العاصمة العمانية مسقط، او في العاصمة اليمنية صنعاء، وان كانت آراء كثير من المراقبين ترشح صنعاء كمقر للتوقيع بناء على اسباب وحيثيات موضوعية، فإن اخرين يرون في مسقط المكان المناسب، الذي يدرأ كثيرا من المشكلات التي يمكن ان تثار حول ما قد يعكر صفو الاجواء الودية التي ترتكز عليها العلاقات بين الدولتين، والتي سعت كل منهما لايجادها لكي تصبح قاعدة لانطلاق التعاون والتنسيق بينهما في مختلف المجالات.

لماذا مسقط؟

وإذا كان لكل راي مبرراته، فإن الفريق - الذي يرى ان مسقط هي العاصمة المناسبة للتوقيع على الاتفاقية - يستند على ثلاثة مبررات، كل منهما قد يكون في ذاته كفيل لترجيح كفة العاصمة العمانية.

الاول، هو عدم استقرار الاحوال الأمنية في صنعاء، وتصاعد موجة العنف والاغتيالات السياسية التي لم تستطع الحكومة اليمنية حتى الآن وقفها، او القبض على مرتكبي حوادث الاغتيالات التي شملت بعض الاعضاء البارزين في الحكومة وبعض قيادات الحزبين الحاكمين، ووصلت الى حد التهديد باغتيال رئيس الوزراء نفسه.

والثاني، ما جاء في «إعلان الكويت» عقب انتهاء قمة المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في ديسمبر (كانون الاول) الماضي، بشأن اتخاذ مواقف مقاطعة من الدول التي ساندت العراق اثناء ازمة الخليج، حتى يمتثل لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بشروط وقف اطلاق النار بعد تحرير الكويت من الاحتلال.

والثالث، هو استمرار احتضان اليمن لفصائل من المعارضة العمانية، وضعت نفسها تحت تسمية «الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية» ورغم هذه الاسباب الثلاثة، فإن هناك إجماع على ان ابرام سلطنة عمان لاتفاقية ترسيم الحدود مع اليمن يعد انجازا لأحد المصالح الحيوية والاستراتيجية للسلطنة، التي تبذل مساعيها لتأمين واستقرار حدودها، وهو هدف مشروع لا يجب ان تقف امامه اية عوائق، الا انه من الاوفق ان يتم طبقاً لآراء كثيرة - التوقيع على هذه الاتفاقية في مسقط بدلا من صنعاء، خاصة ان الرئيس اليمني - من جانبه - اعلن انه ليس هناك ما يمنع اليمن من التوقيع على الاتفاقية في مسقط او صنعاء.

ولماذا صنعاء؟

وفي المقابل ترى مصادر اخرى ان صنعاء هي العاصمة التي يجب ان تحتضن هذا الاتفاق، ويزورها السلطان قابوس للمرة الاولى في هذا الظرف التاريخي، وهم يرون الكثير من المبررات لهذا الاختيار:

الاول، ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح زار عمان في عام ١٩٨٥، ووجه الدعوة الى السلطان قابوس لزيارة صنعاء، وقبل السلطان قابوس الدعوة، كما ان حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء اليمني حاليا - زار مسقط في عام ١٩٨٥ حينما كان رئيسا لليمن الجنوبي - قبل الوحدة - ووجه دعوة اخرى لزيارة عدن.

وعلى امتداد هذه الفترة تجددت



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

الدعوة عدة مرات، وترى دوائر عمانية ان الوقت قد حان لكي يرحب الشعب اليمني بالسلطان قابوس، ويرد كرم الضيافة الذي لقيه رؤساء اليمن بكرم مماثل.

والثاني، ان اليمن بذلت مساعي وجهودا كبيرة - لم تكن خافية على الحكومة العمانية - لإزالة كل المعوقات التي وقفت امام اتمام التفاوض - خاصة بين القبائل اليمنية في منطقة الحدود - لاشاعة جو من الطمأنينة والاستقرار، وتوفير المناخ المناسب للتوقيع على اتفاقية مرضية للطرفين. ونجحت جهودها بالفعل، واصبح لليمن ان تتذوق ثمار هذه الجهود التي بذلتها لتحقيق مصالح وطنية واقليمية مع جارتها عمان.

والثالث فهو ان السلطان قابوس بن سعيد احتفظ دائما بعلاقات بلاده طيبة مع كل الدول العربية والإسلامية حتى في احلك الظروف.

والسبب الرابع، هو ان اليمن ترغب في استضافة عملية توقيع الاتفاقية، خاصة انها مقبلة - قبل نهاية العام الحالي - على الانتخابات النيابية، التي تعد اهم خطوة على صعيد الحياة السياسية هناك بعد الوحدة التي تحققت في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠.

منطقة محيرة

ورغم الحجج التي يسوقها كل فريق لترجيح كفة احدى العاصمتين - مسقط او صنعاء - لاحتضان مراسم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية - العمانية، فإن القول الفصل لم يظهر حتى الآن، ولم تبد أي من الدولتين مؤشرات توضح مكان التوقيع.. واكتفت كلتاهما بالإشارة الى استعدادها لانجاز الاتفاقية، والتأكيد على تجاوزها كافة المشاكل التي اعترضت التوصل اليها، وان التوقيع عليها بات وشيكاً.

ولكن السؤال الاخير ما زال قائما: متى واين ستوقع؟ في مسقط.. ام في صنعاء؟

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهجوم على الحزب الاشتراكي مازال مستمرا

اليمن : الاستحقاق الاخير

الظواهر الكبرى في اليمن مازالت على حالها وموعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) يقترب ومعه الخوف من تطورات جديدة وعشرات من علامات الاستفهام.



هناك مسلسل الاغتيالات والهجوم على الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في السلطة من جهة، وهناك جهد الحكومة اليمنية في تطبيق الخطة الامنية ومايصاحب ذلك من اخطاء في التطبيق من جهة اخرى، وهناك تحركات حزبية وقبلية على نحو او اخر، ولكنها تتشارك في محاولة الضغط السياسي والمعنوي بغية وقف الانفلات الامني وتحقيق قدر من الطمأنينة. وكل ذلك يسبق مابات يعرف في اليمن بالاستحقاق الاخير في الفترة الانتقالية المقرر انتهاؤها في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني)المقبل، انه استحقاق الانتخابات النيابية.

وكانت الاتجاهات الثلاثة قد عبرت عن نفسها في احداث متلاحقة، الا ان مسألة الهجوم على الحزب الاشتراكي رموزا وقيادة ومقرات كانت لها الاولوية والسبق والظهور والتكرار. ففي حدث غامض ومثير في آن واحد اغتيل هاشم العطاس الشقيق الاصغر لرئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس يوم ١٥ يونيو(حزيران)الماضي. وبالرغم من كونه بعيدا عن الحياة السياسية والحزبية،لكنه ذهب ضحيتها من زاوية دور اخيه كرئيس الحكومة وكعضو قيادي بارز في الحزب الاشتراكي. وكشأن غالبية حوادث الاغتيال التي كان من ضحاياها سياسيون او مواطنون عاديون لم يعرف الجاني بعد، وبالتالي لم تعرف دوافعه الحقيقية ومراميه ومن يقفون وراءه تمويلاوتحريضاً. في حين كثرت الشائعات والتكهنات والتفسيرات حول علاقة الحادث بتحذيرات ما لرئيس الوزراء ، وربما الحكم كله، من عدم الخوض بعيدا اكثر ممايجب (وجهة نظر هؤلاء الجناة) فيمايتعلق بموضوع اتفاق الحدود مع عمان المقرر الانتهاء من بعض تفصيلات فنية صغيرة فيه في غضون مدة محدودة، ليكون جاهزا بعدها للتوقيع والتصديق.

الا ان رئيس الوزراء في تصريحات له اكد عدم وجود اية علاقة بين الحادث وبين هذا الدافع، مكررا بذلك موقفه السابق الذي اعلنه عشية تفجير عبوة ناسفة في ١٥ مايو(ايار) الماضي بالقرب من سور منزله في صنعاء، اي قبل شهر من اغتيال شقيقه الاصغر.

دوافع الاغتيال

وايا كان الدافع وراء الاغتيال فان العملية لاتخلو من خطورة، اذ انهاتهدف الى بث الذعر لدى أسر كل الساسة والمسؤولين دون استثناء سواء الذين يباشرون عملا سياسيا او حزبيا ام هؤلاء الذين يبتعدون عنه ولا صلة لهم به. وبالطبع فان الامر يشمل من كان في الحزب الاشتراكي او في غيره من الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى. ومن شأن رسائل رمزية وتحذيرية كهذه ان تثيرالذعر والقلق وان تولد ضغوطا نفسية على الساسة انفسهم اولا واهلهم ثانيا. وربماكان احد الدوافع للجناة ومن وراءهم هو دفع البعض الى الانسحاب طواعية من ساحة العمل السياسي الحزبي الرسمي بناء على تلك الضغوط غير المباشرة وبالتالي ترك الساحة لغيرهم. والسؤال المحير هو من هم « هؤلاء الغير»؟



المصدر : ....المجلة........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٧....يوليو ١٩٩١......

لم يمض سوى ستة ايام واذابحادث اخر يدخل في سياق مسلسل حوادث القتل، ويروح ضحيته هذه المرة عضو اخر قيادي في الجيش وفي الحزب الاشتراكي، وهو العقيد ماجد مرشد الذي يعمل مستشارا لوزير الدفاع، والى جواره ضحيتان من جنود الامن في احدى نقاط التفتيش وسط العاصمة، حيث تطبق الخطة الامنية التي قررتها الحكومة في سعيها لضبط الحالة الامنية في البلاد. ويبدو الحادث من خلال افراده كما لو كان مواجهة غير مباشرة بين عناصرمختلفة الروافد من الامن الداخلي والجيش. وشأنه شأن غالبية حوادث القتل اذ كثر حوله الغموض. ويتضح ذلك من تعدد الروايات الرسمية والحزبية حول الحادث وملابساته. فالبيان الرسمي المنسوب الى الداخلية يقول ان العقيد ماجد تجاوز بسيارته كل نقاط التفتيش على الطريق المؤدي الى صنعاء، وان احدى الدوريات اوقفته بالقرب من وزارة المالية، واثناء اقتراب الجنود منه تبادل معهم اطلاق النار. ثم القى بقنبلة على طاقم الدورية وان ذلك ادى الى مقتل جنديين، وان هناك لجنة من الامن والجيش والنيابة العام للتحقيق في الحادث.
مصادر الحزب الاشتراكي تأخذ على البيان الرسمي انه صدر متضمنا حكما غير مباشر على العقيد، وان ذلك يعني تشويشا قبل اجراء التحقيق. ورواية الحزب الاشتراكي الرسمية تقول ان سيارة اجرة كان يستقلها احد الجنود طاردت المستشار واوقفته، واخذ الجنود الرشاش الذي كان معه، الا ان الاشتباك تصاعد عندما حاول الجندي سحب مسدس المستشار. وتضيف هذه الرواية ان التحقيق جار حول ملابسات الوفاة لان ماجد مات بعد احتجازه فترة من الوقت وهو مصاب في احد المعسكرات القريبة من موقع الحادث، بينما كان يفترض ان ينقل الى مستشفى قريب لاسعافه.
الرواية الثالثة خاصة بالابن، ويدورها تقول ان الاب تعرض لاستفزاز كبير من الجنود، وان الامرتصاعد عندما ارادوا سحب سلاحه واعتقاله، حتى بعد ان اثبت لهم انه في الجيش وذلك من خلال بطاقته العسكرية.

وبغض النظر عن المعطيات السابقة، فان الامر البارز هو ان تطبيق الخطة الامنية يشوبه بعض الاخطاء والنواقص، وان درجة تأهيل بعض الجنود لمثل هذه المهمة الخاصة جدا والحساسة جدا تحتاج الى شيء من الاهتمام والا فسوف تتسبب في المزيد من الحوادث غير المبررة. ومن جانب اخر فان مسألة حمل قائد عسكري رشاشاً في سيارته بعد منتصف الليل، وهو المطلع على شروط الخطة الامنية نفسها ومدى حساسية الاوضاع في البلاد، فهو من الامور المحيرة وتبدو غير مفهومة لدى الكثير من المراقبين والمنتظر ان تجيب التحقيقات التي تجريها اللجنة الثلاثية عن هذه المسائل وغيرها.

■ ضبط النفس

ومن المهم الاشارة الى ثلاثة امور متداخلة: اولها مايتفاعل داخل الحزب الاشتراكي اليمني من شعور بتمييز سلبي يمارس عليه من قبل بعض اجهزة الدولة، وهوالشعور الذي عبر عنه متحدث باسم الحزب حين



اشار الى ان بعض الجهات تنفذ الخطة الامنية بشكل استفزازي ضد قيادات الحزب الاشتراكي،في وقت تتراخى مع مواكب عسكرية غير شرعية لشيوخ القبائل وزعماء الجماعات المتشددة دون اعتراض من احد. وثانيها ان حادثة مقتل العقيد ماجد تثير التساؤلات حول مدى فاعلية الخطة الامنية، ليس من زاوية الخطة نفسها بل من زاوية تنفيذها والقدرة على انجاز ماتصبو اليه من اهداف في ظل قدرات بشرية وامكانات تقنية تبدو محدودة. وثالثها ان الواقعة تبرز علاقة ثلاثية الابعاد بين الحزب الاشتراكي والداخلية والجيش في آن واحد. وهي علاقة تبدو مثيرة في نظر البعض لأن وزير الدفاع ينتمي الى الحزب الاشتراكي كماالعقيد المقتول، اما وزيرالداخلية عقيد غالب مطهر القمش المناط وبقواته تنفيذ الخطة الامنية فينتمي بدوره الى المؤتمر الشعبي العام الشريك الثاني في الحكم.

هذه العلاقة الثلاثية بكل مافيها من غموض واثارة في آن معاً كررت نفسها مرة اخرى في حادثة الهجوم على مقر الحزب الاشتراكي في مدينة رادع من محافظة البيضاء الواقعة ١٥٠ كيلومترا عن العاصمة. اذ تقول رواية الداخلية ان اربعة مسلحين لجأوا الى مقر الحزب بعد ان حاولت دورية توقيفهم للتحقق من تصريحات حملهم الاسلحة التي بحوزتهم ولكنهم اطلقوا النار قبل الاحتماء بمقر الحزب الذي طوقته الشرطة، ولم تطلق النار وسمع دوي الطلقات داخل المبنى كما انطلقت قذيفة «بازوكا»، وبعدها سيطرت قوات الامن على المبنى بعد حضور النيابة العامة التي وجدت بعد دخولها احد المسلحين الاربعة قتيلا، وان السيارة التي كانت بحوزتهم وجدت مسروقة، في حين اتهم الحزب رسميا الشرطة بانهاطوقت مبناه واطلقت عليه قذائف «البازوكا» بحجة ان اربعة من المسلحين دخلوا اليه، مماادى الى تعريض المقر للدمار والحاق اضرار بالغة به. ومرة ثانية ينادي الحزب بتوافر تعليمات مكتوبة من اللجنة الامنية العليا للعاملين في الامن والنقاط المختلفة، وان تشرح لهم القوانين السارية والاساليب الصحيحة في التعامل مع المواطنين حتى يمكن تلافي الاضرار والاخطاء. والمعنى هنا واضح، فثمة قصور في طريقة تطبيق الخطة الامنية والا فان النتائج لن تكون طيبة.

ويعكس تطور آخر الاتجاه ذاته وهو الهجوم على الحزب الاشتراكي لكنه هذه المرة من قبل مواطنين مسلحين كرروا هجومهم يومين متتالين و ارادوا منه ترويع الحزب في ناحية مران بمديرية حيدان التابعة لصعدة، وترويع كل من يتعامل معه وخاصة مالك العقار المؤجر مقرا للحزب، ولابأس من التهديد بحرب قبلية في المنطقة خاصة لكل من ينتمي اليه، والمطالبة باخلاء المقر فورا. وقد جاء الهجوم قبل يومين من قيام الشيخ عبد الله الاحمر رئيس اللجنة التحضيرية العليا ومعه رهط من قادة قبليين وقياديين في التجمع اليمني للاصلاح بافتتاح مقر له في صعدة، وقد لاتكون هناك اية صلة بين الواقعتين سوى ان الهجوم سبق افتتاح التجمع بيومين. مصادر الحزب الاشتراكي من جهتها مازالت تتحدث عن ضبط النفس والتحكم بالاعصاب، وترك الامورللشرعية والاجهزة المسؤولة. الا ان السؤال الجوهري هو: الى متى؟ ■

القاهرة - مكتب «المجلة»



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

فى اليمن .. محظوظ من يموت فى فراشه:

الاغتيال السياسى أبرز أساليب تصفية الخلافات القديمة

□ صنعاء ـ رويتر:

العنف السياسى فى المجتمع اليمنى يكاد يكون ظاهرة تاريخية حتى أن اى مسئول سياسى يمنى يقدر له أن يموت فى فراشه ينظر إليه على انه «محظوظ» فقد تم اغتيال اثنين من الرؤساء في اليمن الشمالي «السابق» خلال ٩ شهور فقط فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٨ بالاضافة الى اغتيال ٥٥ عضوا حزبيا بارزا في احداث الحرب الاهلية في عدن عام ١٩٨٦.

وحمل الاسلحة، وخاصة الخناجر من الامور المالوفة والطبيعية، حتى أن مقار الاحزاب التى تم انشاؤها حديثا تكتظ بالحراس الذين يحملون الخناجر في احزمتهم ويقفون لحراسة هذه المواقع.

وسلسلة الاغتيالات الاخيرة التى شهدتها اليمن تؤكد أن العنف ليس بعيدا عن السطح فى هذه الدولة، فقد القت حوادث الاغتيال الاخيرة بظلالها على اليمن فى الوقت الذى بدأت فيه المسار الديمقراطي وتستعد لاجراء انتخابات برلمانية.

واخر حوادث الاغتيال في اليمن مصرع شقيق رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس في منتصف الشهر الماضى، كما قتل احد اعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى عندما اغارت قوات الشرطة علي مكاتب الحزب.

وفى اليوم التالى اغتيل العقيد ماجد مرشد سيف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمني ومستشار وزير الدفاع في ظروف غامضة بشوارع صنعاء، وقد اشار بيان حكومي الى أن القتيل تجاهل نقاط التفتيش الامنية ومات بعد اطلاق الرصاص عليه، الا أن مصادر صحفية يمنية نقلت عن شهود عيان ان الحادث «اغتيال مدبر» نفذه رجال يرتدون زيا خاصا.

ومن الامور المالوفة حاليا أن تجد العديد من رجال الامن المزودين بأحدث الاسلحة يحاصرون الاماكن التي تشهد مؤتمرات سياسية او اجتماعا لأحد المسئولين حتى أن الشيخ عبد الله الاحمر زعيم الحزب الاسلامي عند زيارته لاحدى المدن الشمالية انتشر فى المدينة عدة الاف من قوات الامن مزودين بأسلحة الكلاشينكوف ومدافع «البازوكا».

ويعلق احمد الحاج وهو احد الكتاب اليمنيين فى صحيفة «المستقبل» قائلا إن الشيوخ يتمتعون بنفوذ واسع ولديهم قوة امنية تعادل قوة الدولة ويستخدمون هذه القوة لتحقيق اهدافهم، ومع وجود الاسلحة فى ايدى الملايين من المواطنين تلجأ بعض الاحزاب الي تشكيل «الميليشيات».

وعلى الرغم من أن الحزب الاشتراكى اليمنى لم يحدد الجهة التى تقف وراء اغتيالات السياسيين من اعضائه الا أن مصادر دبلوماسية تؤكد ان «الدافع ليس واحدا» وراء هذه الاغتيالات.

وتشير مصادر دبلوماسية الى أن الاغتيالات السياسية في اليمن يمكن أن تكون نتيجة لخلافات قديمة عندما كان الحزب الاشتراكى يحكم منفردا اليمن الجنوبى قبل إعادة توحيد صنعاء وعدن فى عام ١٩٩٠.

ويشير المراقبون الى احتمال أن يتم استغلال هذه الاغتيالات كمبرر لتأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها فى نهاية نوفمبر القادم الا أن اغلب الاحزاب اليمنية تؤكد رغبتها فى اجراء الانتخابات فى الموعد المحدد لها.

ومن جانبه يؤكد زحمد شامى زعيم الحزب الاسلامى «الحق» أنه غير قادر على تخيل امكانية اجراء انتخابات حرة، فى الوقت الذي تحدث فيه جريمة اغتيال كل يوم بالشوارع اليمنية.

وفى الوقت الذى تسعى فيه اليمن الي اجتذاب الاستثمارات الاجنبية فإن مثل هذه الحوادث قد تؤدى الي تخوف الشركات الاجنبية من النزول الى الاسواق اليمنية.

وعلي حد قول وزير الخارجية الفرنسى السابق كلود شيسون «إنه سيكون من الصعب اجتذاب الاستثمارات فى ظل تطاير طلقت الرصاص في كل مكان».

تقرير اخباري

الانتخابات اليمنية على الابواب
الرصاص يتهيأ للادلاء بصوته

صنعاء - رويتر: يحرس المقار الرئيسية للاحزاب السياسية الجديدة في اليمن تابعون يرتدون احزمة تبرز منها الخناجر المعقوفة.

وفي اليمن غالبا ما يكون الخنجر للزينة ورمزا للرجولة في مجتمع يسوده الرجال.. ولكنه يذكر ايضا بأن العنف ليس بعيدا عن السطح.

ويخبرنا التاريخ بأن السياسي اليمني الذي يموت في فراشه يعتبر محظوظا فقد اغتيل رئيسان في اليمن الشمالي خلال تسعة اشهر في الفترة بين ١٩٧٧ و١٩٧٨ كما قتل ٥٥ حزبيا بارزا في اليمن الجنوبي في عدن في ١٩٨٦ ولكن بينما تحاول اليمن طي صفحة الماضي والسير على طريق الديمقراطية والتنمية القت سلسلة من الاغتيالات ظلالا كئيبة على البلاد. ففي ابريل (نيسان) الماضي هاجم مسلحون وزير العدل عبد الواسع سلام واصابوه اثناء مغادرته مكتبه. وانفجرت قنبلة في بيت سالم صالح محمد والرجلان عضوان بارزان في الحزب الاشتراكي اليمني الذي فقد عدة اعضاء اقل اهمية قتلهم مسلحون وفي منتصف يونيو (حزيران) الماضي قتل بالرصاص شقيق رئيس الوزراء ابو بكر العطاس وهو ايضا عضو في الحزب الاشتراكي اليمني ومقره جنوب اليمن. وفي ٢٠ من الشهر نفسه قتل عضو اخر في الحزب عندما داهم البوليس مكاتب الحزب في مدينة رداع بوسط اليمن. وفي اليوم التالي قتل المقدم ماجد مرشد سيف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في اصطدام مع وحدة للشرطة بأحد شوارع صنعاء وقال بيان حكومي أن سيف مات في تبادل اطلاق النار عند نقطة تفتيش امنية عندما رفض الامتثال للامر بالوقوف. ولكن الصحف اليمنية نقلت عن شهود عيان تشككهم في الرواية الرسمية للحادث الذي وصفوه بأنه اغتيال متعمد قام به رجال يرتدون بزات عسكرية وقد تكون مداهمات الحزب الاشتراكي اليمني نذير شؤم بما قد يتعرض له بلد مثل اليمن حيث يمتلك زعماء القبائل ترسانات من مختلف الاسلحة لا تنقصها الا الدبابات والطائرات الحربية.

وعندما جاء الشيخ عبدالله الاحمر زعيم قبائل حاشد والحزب الاسلامي الرئيسي الى مدينة صعدة في الشمال لقيادة الحملة الانتخابية في الشهر الحالي قدم معه آلاف الرجال يحملون بنادق كلاشينكوف ومدافع بازوكا، وقال المعلق احمد الحاج انه في بعض المناطق يمتلك زعماء القبائل قوة نيران قد تضاهي قوة الدولة وأنهم اعتادوا فرض ارادتهم وتحدي الحكومة والحفاظ على دويلاتهم داخل الدولة.

واضاف يقول في مقال بصحيفة «المستقبل» ان حمل ملايين من الاشخاص للسلاح قد يغري بعض الاحزاب بتكوين ميليشيات واستخدامها لتحقيق مآرب سياسية ويقول دبلوماسيون ان الاغتيالات السياسية قد تكون نتيجة ضغائن قديمة تعذر تسويتها عندما كان الحزب الاشتراكي اليمني يستأثر بالحكم في اليمن الجنوبي الذي توحد مع اليمن الشمالي في ١٩٩٠ . ويضيف اخرون ان اكثر القضايا اهمية الان هو هل سيؤدي العنف الى تأجيل الانتخابات البرلمانية المزمع اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) القادم؟ وتقول معظم الاحزاب انها تريد اجراء الانتخابات في موعدها وأن كان بعضها يعترف بأنه قد يصعب هذا وتتهم خصومها بأنهم يحاولون تأخير العملية الديمقراطية وقال احمد الشامي زعيم حزب الحق الاسلامي «الموقف الامني مائع جدا. لا استطيع تصور اجراء انتخابات حرة بينما تقع حوادث قتل كل يوم في شوارعنا». وقال دبلوماسي «في الوقت الحالي اعتقد ان الانتخابات ستجري».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

علماء اليمن يحتجون على مشروع قانون التعليم

انشقاق قيادة التجمع اليمني للاصلاح الشيخ الشايف يعد لتأسيس حزب جديد

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قالت مصادر صحافية في العاصمة اليمنية ان انشقاقاً حدث في قيادة التجمع اليمني للاصلاح، وان الشيخ ناجي عبد العزيز الشايف ـ شيخ بكيل ـ يجري مشاورات مكثفة مع دوائر سياسية وشعبية تمهيداً لتشكيل حزب سياسي جديد، يعلن عنه خلال الايام المقبلة.

ونشرت صحيفة «الوحدة» اليمنية ـ في عددها الصادر في صنعاء امس ان محمد نجل الشيخ ناجي الشايف، وهو عضو في مجلس النواب اليمني، يستكمل حاليا اجراءات اصدار صحيفة جديدة، تعبر عن سياسة واهداف الحزب الجديد.

وكانت المناسبة الاخيرة التي شوهد فيها الشيخ الشايف علانية مع الشيخ عبد الله الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح ـ شيخ حاشد ـ هي مناسبة افتتاح مقر التجمع اليمني للاصلاح في صعدة، حيث استعرض كل من الرجلين قوته امام مؤيديه، وتردد ان خلافا نشب بينهما نتيجة لذلك، مما دفع الشيخ الشايف الى الانسحاب من الحفل الذي اقيم بهذه المناسبة والعودة الى بيته.

ومن ناحية اخرى استقبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح صباح امس وفداً من علماء الدين اليمنيين من مختلف المحافظات، قدموا اليه مذكرة «شديدة اللهجة» بشأن مطالبهم بضرورة وضع اسس اسلامية لمشروع قانون التعليم في المراحل الدراسية المختلفة، وان يضمن هذا القانون بقاء المعاهد العلمية «كمؤسسات تربوية وتعليمية قائمة بذاتها».

وذكرت مصادر مطلعة ان عدداً من العلماء تحدثوا امام الرئيس حول هذا الموضوع، وبينوا اهمية بقاء هذه المعاهد على اساس انها «تضمن صياغة العقلية اليمنية صياغة اسلامية بعيدة عن التعصب المذهبي الضيق». طمأن الرئيس اليمني وفد العلماء، وأحال مذكرتهم ـ مع رسالة منه ـ الى مجلس النواب، طالبا اخذ مضمونها بعين الاعتبار اثناء مناقشة القانون المطروح امام مجلس حاليا.

وتقول مصادر التجمع اليمني للاصلاح ان الحزب الاشتراكي اليمني وبعض العناصر العلمانية في المؤتمر الشعبي العام تتبنى مشروع القانون بصورته الحالية، وانه اغفل موضوع المعاهد العلمية في محاولة لالغائها، وهو امر يرفضه العلماء من ناحية، وترى مصادر التجمع اليمني للاصلاح ان نظام تلك المعاهد يعبر عن تطلعاتها نحو مجتمع اسلامي اصيل.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اطلاق النار على منزل الشايف في صنعاء

المسلسل ينتقل الى عدن: نجاة قيادي اشتراكي بارز

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ نجا السيد انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني من محاولة اغتيال تعرض لها مساء اول من امس الثلثاء في عدن. ونفذت المحاولة التي استهدفت يحيى على الطريقة التي اعتمدت في مسلسل الاغتيالات الذي شهدته صنعاء اخيراً اذ لحق به مسلحون كانوا في سيارة «تويوتا» طراز «هيلوكس» واطلقوا عليه النار لكنه لم يصب. وكان انيس يحيى محسوباً على السيد علي ناصر محمد الرئيس السابق لما كان يسمى اليمن الجنوبي وخرج معه من السلطة لكنه عاد الى شغل منصب عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ابتداء من ٨ حزيران (يونيو) الماضي.

الى ذلك علمت «الحياة» ان منزل الشيخ عبدالله الشايف شيخ مشايخ بكيل واحد قادة مؤتمر التلاحم الوطني تعرض مساء الاثنين الماضي لاطلاق نار الا ان احداً لم يصب في الحادث كما استطاع مطلقو النار الفرار. ولم تتوفر تفاصيل اخرى عن الحادث.

وافادت مصادر مطلعة في صنعاء ان انيس حسن يحيى كان عائداً الى منزله في المنصورة في محافظة عدن حوالي الساعة العاشرة مساء الاربعاء. ولدى اقترابه من باب منزله ناداه احد الركاب الثلاثة في «الهيلوكس» باسمه ثم اطلقت عليه النار من ثلاثة رشاشات. لكنه انبطح ارضاً ولم يصب. وتحدث مع المسؤول الحزبي اصدقاء له من صنعاء اكدوا انه بصحة جيدة.

ويعتبر انيس يحيى من مؤسسي الحزب الاشتراكي، وكان ينتمي الى حزب البعث (الجناح السوري) الذي انصهر في الحزب الاشتراكي. وأصبح يحيى عضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي حتى احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، وعاد يحيى الى الحزب بعد الوحدة اليمنية في ايار (مايو) ١٩٩٠ وعين مستشاراً لمجلس الوزراء الموحد. وعاد عضواً الى المكتب السياسي للحزب اخيراً.

وقال مصدر في الحزب الاشتراكي لـ «الحياة» ان «هذا الحادث حلقة في سلسلة المؤامرات التي تستهدف الديموقراطية وجماهير الحزب، وان الحزب الاشتراكي اليمني سيظل على موقفه في مواجهة الارهاب والتمسك ببرنامج تحديث اليمن ومحاربة الفساد».

من جهة اخرى، ذكرت صحيفة «الوحدة» الاسبوعية امس ان الشيخ الشايف سيبدأ في الايام القليلة المقبلة مشاورات مع فئات يمنية مختلفة لتشكيل تنظيم سياسي جديد سيعلن عنه فور انتهاء الترتيبات التنظيمية الجارية. وذكرت الصحيفة ان السيد محمد بن ناجي عبدالعزيز الشايف، عضو مجلس النواب يتخذ حاليا التدابير القانونية للحصول على امتياز لاصدار صحيفة تعبّر عن سياسة التنظيم الجديد وأهدافه.

مشكلة التربية

على صعيد آخر، يواصل مجلس النواب اليمني مناقشته لمواد مشروع قانون التربية والتعليم، وشهدت قاعة البرلمان هذا الاسبوع مناقشات ساخنة تناولت بعض ابوابه من قبل العناصر الاصولية.

وكانت صحيفة «الصحوة»

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

صنعاء: المؤتمر الوطني يحدد مواصفات الاحزاب المشاركة في اجتماعه

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ عقدت اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» اليمني اجتماعاً ليل الاربعاء - الخميس كرس لمناقشة المعايير والمواصفات الواجب توافرها في الاحزاب والاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابية التي ستشارك في اعمال المؤتمر.

وعلمت «الحياة» ان اللجنة التحضيرية التي يتولى هيئة رئاستها السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» اعتمدت خمسة معايير في هذا الشان، هي: ان يكون الحزب علنياً، قيادته موجودة في الداخل، صدرت عنه ادبيات سياسية، ألا يمثل منطقة معينة في البلاد بل يشمل نشاطه عموم الوطن، ان يكون مشاركاً في اللجنة التحضيرية او ضمن الاحزاب التي وجهت اليها الدعوة الى المساهمة في اعداد وثائق المؤتمر واستجابت ذلك.

اما المعايير التي ينبغي توافرها في الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابات والجمعيات فتتلخص في ان تكون الجمعية علنية وحصلت على اذن بممارسة نشاطها على مستوى الوطن، وان تقود اعمالها هيئة قيادية شرعية، ولها نشاط سياسي واقتصادي واجتماعي ومهني متخصص، على ان يفتح باب المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر الوطني امام تلك الاتحادات والجمعيات التي لم تتوحد بعد.

والزمت اللجنة التحضيرية اللجان المنبثقة عنها استكمال ما كلفت به من مهام حتى الخامس عشر من تموز (يوليو) الجاري.

ويذكر ان المعايير والمواصفات التي اتفقت عليها اللجنة تنطبق على ١٩ حزباً وتنظيماً سياسياً، هي: المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، البعث العربي الاشتراكي، حزب رابطة ابناء اليمن، التجمع اليمني للاصلاح، التجمع الوحدوي اليمني، الحزب الناصري الديموقراطي، التصحيح الشعبي الناصري، حركة التوحيد والعمل الاسلامي، المنبر اليمني الحر، الجبهة الوطنية الديموقراطية، منظمة البعث العربي (جناح سورية)، التنظيم السبتمبري الديموقراطي، حزب الحق، حزب جبهة التحرير، اتحاد القوى الشعبية، الحزب الجمهوري، وحزب الاحرار الدستوري. وحددت اللجنة التحضيرية عدد وفد كل حزب بخمسة اعضاء، وبذلك يكون مجموع ممثلي الاحزاب في المؤتمر ١٦٣ مشاركاً. لكن مسالة التمثيل العددي بالنسبة الى الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابات لم تحسم.

ويذكر ان المؤتمر الشعبي العام الذي كان وافق اخيراً على الاشتراك في اعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر ما زال متمسكاً بان تحمل هذه الفعالية تسمية «الملتقى الوطني» او «اللقاء الوطني» بدل «المؤتمر الوطني». ويبرر ذلك بان المؤتمرات الوطنية في اليمن عقدت في السابق بين فرقاء لهم مواقف مختلفة ومتباينة حول توجهات الوطن، اما ما تدعو اليه الاحزاب والفاعليات الاجتماعية اليوم فيتوخى مشاركة الجميع في ايجاد الحلول الناجعة للهموم والمعضلات التي تواجهها البلاد. ويشاطر المؤتمر الشعبي هذا الراي حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) والحزب الجمهوري.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الهدف الاساسي لعقد المؤتمر الوطني هو التزام الجميع «على رؤوس الاشهاد» احترام ما ستأتي به صناديق الاقتراع من نتائج وإيجاد آلية لتوفير المناخ الملائم لاجراء اول انتخابات برلمانية حرة ونزيهة على اساس التعددية الحزبية في اليمن.

وثمة ثلاثة اراء بخصوص الآلية المقترحة لاجراء الانتخابات العامة: الأول يدعو الى تشكيل حكومة ائتلافية موقتة لما تبقى من الفترة الانتقالية (تنتهي في ٩٢/١١/٢١) تمثل فيها كل الاحزاب والتنظيمات السياسية وتتولى تسيير شؤون الدولة وتشرف على الانتخابات البرلمانية. وآخر يرى ان تستمر الحكومة الحالية في مهماتها حتى نهاية الفترة الانتقالية. وراي ثالث يقترح تشكيل لجنة تضم ممثلي كل الاحزاب والتنظيمات السياسية وابرز الشخصيات الاجتماعية المستقلة للاشراف الى جانب اللجنة العليا للانتخابات التي سيقترحها مجلس النواب على سير العملية الانتخابية.

واصدر امس الحزب الجمهوري الذي يتزعمه السيد محمد ابو لحوم فيما يشغل منصب نائب الرئيس السيد صادق عبدالله الاحمر بياناً عن الانتخابات جاء فيه : «ان الحزب الجمهوري سبق ان اعلن تحفظه عن قانون الانتخابات ليس بهدف تاجيلها وانما بداعي الحرص وتامين مقومات سليمة للانتخابات وللاستقرار السياسي مؤكداً اهم الضمانات الاساسية والفعلية لنزاهة اجراءاتها في بيانه الصادر في ٩٢/٤/٣٠م وفي تصريحات رئيس الحزب وهي:

(١) انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد.

(٢) دمج الوحدات القتالية في القوات المسلحة والأمن.

(٣) تحديد الدوائر الانتخابية لوضوح العملية الانتخابية.

(٤) تطبيق قانون الاحزاب الذي يحظر العمل داخل القوات المسلحة والأمن».

وختم: «ان الحزب الجمهوري نتيجة لتخبط واختلاف اراء الاحزاب والتنظيمات السياسية، يعلن شجبه المشاركة في اللجنة العليا للانتخابات وتمسكه بمواقفه حتى تتوفر كل الضمانات التي اكدها الحزب».



المصدر : الأخبار
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

حكايات عربية : بقلم : وجيه أبوذكرى

وحدة الفرماء فى اليمن السعيد !!

كنت واحدا من الكتاب الذين صفقوا للوحدة بين شطرى اليمن . فلقد كنت ارى ان هذه الوحدة سوف تقضى على الكثير من المشاكل الداخلية لكل من شطرى اليمن . كما ستقضى على الخلافات الحدودية للمناطق الغنية بالبترول .

ولكن ..

الذى يحدث الان ـ داخل اليمن ـ غاية فى الخطورة .

فلقد اصبحت قيادات الشوافع مهددة بالاغتيال فى كل لحظة .

لماذا ؟

نعود الى الوراء ، لقد كانت « التسيمة » الطائفية فى اليمن ، عبارة عن سبعة ملايين شافعى ، محكومين بأربعة ملايين زيدى ، وهو واقع استمر مئات السنين ، بل ان ثورة سبتمبر لم تغير فيه الكثير .

ثم جاءت الوحدة بين شطرى اليمن ، ليقفز عدد الشوافع الى اكثر من عشرة ملايين يمنى بعد اضافة كل سكان الجنوب (وهم جميعا من الشوافع) الى الشمال .

وجاء شوافع الجنوب ، لا لكى يتحولوا الى محكومين فقط من الزيود ، بل ليشاركوا فى الحكم وخاصة ان لديهم كوادر متمرسة وقادرة على المشاركة فى الحكم .

وتم توزيع منصب نائب رئيس الجمهورية ، وبعض الحقائب الوزارية على شوافع الجنوب والشمال . ثم تم تعيين الرجل الثانى فى هذه الوزارات من الزيود ، على أمل ان يتحول كل وزير شافعى الى « شكل » بروتوكولى ، لا الى منصب حقيقى ، وسلطة وزارية حقيقية كما حدث فى وزارة الدفاع ، ووزارة العدل وغيرها من الوزارات .

● ● ●

لقد رفض الزيود ان يكون للوزير الشافعى سلطة وزارية ، وهنا بدأت الخلافات فى كافة الوزارات ، وتعطلت اعمال المواطنين .

ثم ظهر امر غاية فى الخطورة .

وامامى الان تقرير خرج من عدن ، يتحدث عن تشكيل « فرق اغتيالات من الزيود لقيادات الشوافع فى الداخل والخارج » . ولقد حددت العديد من الاسماء للاغتيال . بمباركة من الاجهزة الامنية فى صنعاء ، مما يمكن ان يطلق عليه « ارهاب دولة » .

التقرير الذى امامى عن « فرق الاغتيالات » غاية فى الخطورة ، لقد بدات بمحاولة اغتيال سالم البيض نائب رئيس الجمهورية ، ثم حاولت اغتيال ابنه وهو مقدم فى مباحث امن الدولة بعدن ، ثم قامت بالهجوم ـ بالقنابل والرشاشات ـ على منزل سالم صالح عضو مجلس الرياسة ، كما حاولت ـ هذه الفرق الزيدية ـ اغتيال حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء ، وايضا هيثم قاسم وزير الدفاع ، حيث هاجمت بيته بالقنابل والرشاشات ولقى بعض افراد حرس البيت مصرعه وقامت هذه الفرق بمحاولة اغتيال محمد عبدالواسع سلام وزير العدل .

وتمكنت من اصابته اصابات بالغة وهو الان يعالج فى احد مستشفيات المانيا ، كما اصابت رصاصات فرق الاغتيال الدكتور الاصبحى امين سر المؤتمر الشعبى ، بالاضافة الى اسماء قيادات اخرى .

● ● ●

يتوقع التقرير امرين :

الاول : زيادة حركة الاغتيالات خلال الشهور الثلاثة القادمة ، قبل انتخابات برلمان اليمن ، والمزمع اجراؤها فى نوفمبر القادم ، وستوجه رصاصات فرق الاغتيالات الزيدية الى ابرز المرشحين للمجلس النيابى من الشوافع .

الثانى : على اثر نشاط فرق الاغتيالات ، فان « شوافع » شطرى اليمن ، سيطالبون باقامة دولة يمنية من الشوافع تكون عاصمتها « تعز » على ان يترك الشمال لقيام دولة « الزيود » فان الزيود يرفضون مشاركة الشوافع حكم دولة الوحدة ، وحجتهم فى ذلك ان الزيود « ظلوا يحكمون اليمن اكثر من الف سنة ، كما ظل « شوافع » الشمال محكومين بالزيود ، فى حين ان شوافع « الجنوب » قد حكموا انفسهم بأنفسهم ولايوجد لديهم على الاطلاق ـ مشاكل طائفية لذلك ـ ايضا ـ فان شوافع الشمال يرون فى الوحدة طوق النجاة من التاريخ المأساوى لحكم الزيود .

● ● ●

والان .. ما هو موقف الرئيس اليمنى على عبدالله صالح من تشكيل فرق الاغتيالات لاغتيال القيادات الشافعية ؟

يقول التقرير : لم يقبض على احد ـ حتى الان ـ اغتال ، او حاول اغتيال احد القيادات الشافعية ، مما يؤكد علم السلطة فى صنعاء بأمر هذه الفرق ، بل ان السلطة العليا فى صنعاء تعلم جيدا اسماء المشاركين فى فرق الاغتيال . وتتصور ـ القيادة السياسية ـ ان هذا يتم لصالح توغل نفوذ الزيود فى كل اليمن .

● ● ●

سؤال اخير .. لماذا كانت الوحدة .. طالما انها مهددة بالانفصال ؟

لقد سعى الحكم الزيدى الى هذه الوحدة لكى « يستأثر » بعائدات البترول المتوقع تعاظمها خلال السنوات القليلة القادمة ، والتى تم اكتشافها فى اليمن الجنوبى او فى مناطق حدودية مختلف عليها . كما رحب شوافع الشمال بالوحدة لكى يتخلصوا الى الابد من كونهم محكومين وليسوا مشاركين فى الحكم بشكل فعال ، ولكن ـ بعد اتمام الوحدة ـ لم يتمكن الزيود من التخلص من ضرورة ان يكونوا سادة وحاكمين دون مشاركة من الشوافع ، سواء فى دولة الوحدة اليمنية ، او فى اليمن الشمالى . وامام هذه العقدة « التاريخية » حدثت الازمة والتى تكاد ان تعصف بوحدة شطرى اليمن .



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩١

أسر المفقودين والسجناء اليمنيين ينظمون مسيرات في عدن وأبين

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قالت مصادر صحافية يمنية ان أسر المفقودين في احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ الدموية وذويهم يعترمون تنظيم مسيرات احتجاج خلال الاسابيع المقبلة في محافظتي ابين وعدن، تعبيرا عن سخطهم بسبب عدم استجابة القيادة السياسية للمطالب الخاصة باعادة أولياء أمورهم المفقودين في الاحداث، او الكشف عن اسباب اختفائهم طوال السنوات الست الماضية

ونشرت صحيفة ٢٢ مايو ان لديها معلومات تؤكد ان المسيرات ستتواصل، وربما تصل الى العاصمة صنعاء، «لتطرح القضية على الرأي العام اليمني والعالمي». حيث ستوجه مذكرات الى مجلسي الرئاسة والنواب، والى رئاسة الحكومة

واضافت الصحيفة ان اسر السجناء السياسيين قبل قيام الوحدة، واولئك الذين انقطعت اخبارهم، قبل ايام من اعلان الوحدة بين شطري اليمن سينضمون الى هذه المسيرات، للمطالبة بالكشف عن «الظروف الغامضة التي اكتنفت اختفاءهم، بينما كانوا مودعين في سجون المنصورة وفتح، وكذلك في سجون جزيرة سقطرى».

وأوضحت ايضا نية منظمي المسيرات تقديم وثائق بشأن المفقودين والسجناء الى المنظمات الانسانية العالمية



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

اليمن: جدل في مجلس النواب في شأن إلغاء "المعاهد العلمية"

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد اعضاء مجلس النواب اليمني في مناقشاتهم المستمرة حالياً لمشروع قانون التربية والتعليم اهمية ان يتيح القانون الجديد للطلاب الحاصلين على شهادة «المرحلة الاساسية الموحدة» متابعة تعليمهم في مرحلة ثانوية تستمر ثلاث سنوات. ولا يزال عدم اشارة القانون الى المعاهد العلمية التي تشرف عليها الجماعات الاصولية والتي فسرت بانها الغاء للمعاهد يثير جدلاً في الاوساط السياسية اليمنية.

وشهدت قاعة البرلمان هذا الاسبوع مناقشات ساخنة تناولت بعض ابواب القانون من قبل العناصر الاصولية التي ترفض الغاء المعاهد.

وكانت نقطة الخلاف الاساسية بين اعضاء المجلس حول المادة ١٥ من مشروع القانون التي تدعو الى دمج جميع المراحل الدراسية وتفرعاتها المختلفة ومناهجها في مرحلتين هما المرحلة الاساسية الموحدة ومدتها ٩ سنوات، ثم المرحلة الثانوية الموحدة ومدتها ٣ سنوات.

وكان وفد من علماء اليمن التقى الرئيس علي عبدالله صالح وسلمه مذكرة وصفت القانون بانه «معول هدم لجوانب الحياة التعليمية والتربوية وطمس الهوية الاسلامية والعربية للتعليم في اليمن والغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم».

واحال الرئيس علي صالح المذكرة مشفوعة برسالة منه الى مجلس النواب لاخذ ما جاء في المذكرة في الاعتبار.

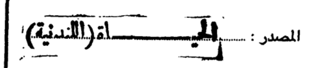
ويذكر ان الاصوليين في مجلس النواب تحركوا في اكثر من اتجاه لايقاف مناقشة مشروع القانون في المجلس لكنهم لم يفلحوا نتيجة لاتفاق الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام على مواصلة انجاز القانون. ولجأت قيادة حزب الاصلاح الى تكليف الوفد بلقاء الرئيس باسم العلماء للحصول منه على موقف يؤيد بقاء المعاهد الدينية التي يديرها الحزب.

ووصفت مصادر في الحزب الاشتراكي تمسك حزب الاصلاح بالمعاهد العلمية بانه «مسالة سياسية لا سبب آخر لها لأن مادة التربية الاسلامية التي تدرّس في المعاهد هي نفسها التي تدرّس في المدارس الحكومية».

وتشير بعض القوى السياسية الى ان المعاهد التي تنفق عليها الدولة ١٠٢١ مليون ريال يمني سنوياً تشكل مكسباً مادياً وسياسياً للاصلاح.

وتقول تلك القوى السياسية ان الاموال التي تتلقاها المعاهد لا تذهب كلها الى نشاطها بل يذهب جزء كبير منها لتمويل نشاطات سياسية ودعم حركات سياسية خارجية من خلال استجلاب عناصرها للتدريس في المعاهد. وتشير المادة الثالثة من مشروع القانون الى ان التربية في الجمهورية اليمنية «تستوحي فلسفتها وأهدافها من عقيدة الشعب الاسلامية ودستور البلاد».



المصدر : 
الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حادثان خطيران في عدن

□ صنعاء - «الحياة»:

■ افادت مصادر سياسية في صنعاء امس ان محاولة الاغتيال التي تعرض لها مساء الاربعاء الماضي السيد انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في عدن والتي نجا منها باعجوبة جاءت بعد اربعة ايام من محاولة اغتيال الامين الاول للحزب في المحويت (حوالي ١٥٠ كلم شمال غربي صنعاء) السيد عبدالسلام السريحي يوم السبت الرابع من تموز (يوليو) الجاري.

وتجدر الاشارة الى ان هذه اول محاولة اغتيال يتعرض اليها مسؤول كبير في الحزب الاشتراكي في عدن منذ بدأ مسلسل الاغتيالات قبل نحو عام ضد عناصر الحزب.

وكان الدكتور احمد الكازمي عضو مجلس النواب رئيس منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية الذي التقته «الحياة» في عدن الاسبوع الماضي، توقع ان تنتقل عمليات الاغتيال الى العاصمة الاقتصادية والتجارية اثر حادثين على جانب كبير من الخطورة شهدتهما عدن في الايام الماضية. الاول طعن احد الشبان الملتحين وهو يردد «الله اكبر» سيدة روسية كانت تتبضع بمعية زوجها

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في سوق البهرة في حي كريتر مساء السابع والعشرين من الشهر الماضي واصابتها بجرح خطير، والثاني القاء الشرطة القبض مساء ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي في حي خور مكسر على رجلين كانا في زي سيدتين محجبتين ولدى تفتيشهما عثر بحوزتهما على اسلحة نارية وسكاكين.

الى ذلك نفى ناطق باسم اللجنة المركزية للحزب ان تكون لدى الحزب خطة امنية خاصة. واكد الناطق ان حزبه «يسعى الى توفير الامن للجميع وبخطة امنية رسمية وعلنية واضحة لا يساء استخدامها او توجيهها ضد احد».

ونبه الناطق الى ان الحزب «ليس عاجزاً عن حماية اعضائه ومقراته لكنه يحرص على الامن والاستقرار في اليمن ويأمل بأن تترسخ الديموقراطية الناشئة وتنتهي لغة العنف والارهاب وأن تصبح الدولة حامية للجميع».

من جهة اخرى ترأس السيد سالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعاً لسكرتارية اللجنة المركزية لمناقشة اوضاع المنظمات الحزبية وتعزيز اوضاعها ورفع فعاليتها في ظل التحضيرات الجارية للانتخابات النيابية.

وأشاد سالم صالح بالاجواء «الودية والاخوية التي سادت اجتماعات لجنة التنسيق بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام» (الحزب الحاكم الآخر).

وأكد لصحيفة «الثوري» انه «اتفق في اطار اللجنة على عدد من المسائل التي من شأنها ان تعزز العلاقة القائمة الآن بين الحزبين كذلك بين الحزبين وسائر الاحزاب السياسية الاخرى. وفي مقدم تلك المسائل موضوع المشاركة بفعالية في «الملتقى الوطني» وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات. واتفق ان يكون تركيب اللجنة العليا من ستة اعضاء يمثلون الحزبين وستة آخرين للاحزاب وثلاثة مستقلين».

وأعلن امس حزب «التجمع الوحدوي اليمني» عدم رغبته في الاشتراك في اللجنة العليا للانتخابات او في لجنة فرز الاصوات، ولم يرشح احداً من اعضائه اليهما في الاجتماع الاول للاحزاب الذي عقد لهذا الغرض.

ومعروف ان «التجمع الوحدوي» لا يعترف بكل القوانين التي صدرت ويعتبرها «مخالفة للدستور» على رأسها قانون «تشكيل الاحزاب».

اما اللجنة التي يرأسها السيد عبدالرحمن علي الجفري، رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» فلا تزال تناقش موضوع عدد اعضاء الاحزاب في اللجنة العامة للانتخابات وتقترح ان يكون عدد اعضائها في اللجنة اكثر من العدد الذي يمثل الحزبين الحاكمين.

ومن المتوقع ان يناقش مجلس النواب (البرلمان) السبت المقبل موضوع ترشيح اعضاء اللجنة العليا للانتخابات في ضوء اقتراح الحزبين الحاكمين.

رئيس مجلس النواب يهدد بالتخلي عن منصبه

مناقشة قانون التربية في اليمن تؤجل اللجنة العليا للانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ واصل مجلس النواب اليمني امس مناقشة ما تبقى من ابواب مشروع قانون التربية والتعليم الذي اثار جدلاً حاداً بين مؤيديه ومعارضيه. وبدا ان مناقشة مشروع القانون ستستمر طوال ايام الاسبوع الجاري.

وكانت جلسات الاسبوع الماضي شهدت نقاشاً حاداً قوطع خلاله رئيس مجلس النواب السيد ياسين سعيد نعمان مراراً مما دفعه الى القول انه لا يشرفه ان يستمر في منصبه كرئيس للمجلس نتيجة محاولات «عرقلة المناقشات الخاصة بالقانون».

وكان متوقعاً ان يناقش مجلس النواب امس الاقتراح الحكومي الخاص بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لكن طرح الموضوع تأجل الى جلسة اخرى نظراً الى متابعة المجلس البحث في مشروع قانون التربية والتعليم.

ومعروف ان نقاشاً حاداً في شأن قانون التربية والتعليم يدور في مجلس النواب بسبب رفض العناصر الاصولية الغاء المعاهد العلمية. وقابل وفد من العلماء الرئيس علي عبدالله صالح وسلمه مذكرة وصفت مشروع القانون موضع النقاش بانه «يهدم جوانب الحياة التعليمية والتربوية ويطمس الهوية الاسلامية والعربية للتعليم في اليمن ويلغي المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن».

الى ذلك اجتمعت الاحزاب السياسية اواخر الاسبوع الماضي في دار الحكمة واتفقت على اختيار ثلاثة اشخاص وتفويضهم تفويضاً كاملاً وقطعياً اختيار ممثلي الاحزاب في اللجنة العليا للانتخابات. وفي اليوم التالي اجتمع ممثلو الاحزاب في مقر رابطة ابناء اليمن (رأي) واختاروا بالاقتراع السري كلاً من:

١ - السيد ابراهيم بن محمد الوزير من «حركة التوحيد والعمل الاسلامي».

٢ - السيد مسعد الظاهري من «الجبهة الوطنية الديموقراطية».

٣ - السيد عبدالعزيز احمد البكير من «الحزب القومي الاجتماعي».

واعطيت اللجنة تفويضاً كاملاً لاختيار سبعة اشخاص يمثلون الاحزاب في اللجنة العليا للانتخابات وسلمت قائمة بالاسماء السبعة الى



رئاسة مجلس النواب والسبعة هم: الدكتور حسن عبدالقادر بازرعه (عميد كلية الشريعة والقانون عضو اللجنة التنفيذية لحزب الرابطة)، السيد عبدالرحمن مهيوب (حزب البعث العربي الاشتراكي)، السيد حمود هاشم الزراحي (التجمع اليمني للاصلاح)، السيد عبدالفتاح البصير (التصحيح الناصري)، السيد ياسين عبده سعيد (الحزب الناصري الديموقراطي)، السيد عبدالله سلام الحكيمي (اتحاد القوى الشعبية)، الدكتور احمد شرف الدين (حزب الحق).

وعلمت «الحياة» ان نقاشاً مستفيضاً جرى بين الاحزاب، شمل حزبي السلطة وهيئة رئاسة مجلس النواب في شأن كيفية اختيار ممثلي المستقلين في اللجنة العليا للانتخابات، وطرحت بعض الآراء المتعلقة بضرورة تمكين «المنظمات الجماهيرية» من الاشتراك في المشاورات لتمثيل المستقلين في اللجنة وضرورة تمكين المستقلين من الاشتراك ايضاً في مجلس النواب. وشدد عدد من المشاركين في النقاش على اهمية تمثيل المرأة في اللجنة العليا للانتخابات.

واتفق جميع الاعضاء على تكليف لجنة من الاحزاب الاتصال بهيئة رئاسة مجلس النواب لبت الموضوع مع حزبي السلطة وهيئة رئاسة مجلس النواب.

وصرح ناطق باسم الاحزاب لـ «الحياة» ان الاحزاب تصر على عدم قبولها باقل من سبعة اعضاء في اللجنة العليا للانتخابات بينما لا يزال الحزبان الحاكمان يصران على التمسك بأن يكون لهما ستة اعضاء في اللجنة، وفي هذه الحالة لن يبقى للمستقلين سوى عضوين.

واضاف: «يأمل الكثيرون بأن يتراجع الحزبان الحاكمان عن اصرارهما ويكتفيان بعدد اقل من ستة اعضاء ليفسحا في المجال امام انضمام اكثر من عضوين مستقلين الى اللجنة».

على صعيد آخر، اكد الشيخ محمد ناجي الشايف عضو مجلس النواب لـ «الحياة» حصول اطلاق نار على منزل الشيخ عبدالله الشايف احد افراد عائلة الشايف لكنه ليس شيخ مشايخ بكيل كما ورد في الحياة خطأ في عدد يوم الجمعة الماضي.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

الاشتراكي اليمني: محاولة اغتيال يحيى مؤامرة لنشر الارهاب

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ صرح مصدر مسؤول في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني امس بان محاولة اغتيال السيد انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب، مستشار رئيس الوزراء الاربعاء الماضي وهو يهم بدخول منزله في حي المنصورة في عدن «حلقة من سلسلة المؤامرات التي تستهدف الحزب الاشتراكي والقوى الوطنية الديموقراطية ونشر الارهاب لضرب الديموقراطية الوليدة وتعريض الوطن واستقراره للخطر».

وقال: «ان انتشار الارهاب والعنف وامتداده الى مدينة عدن يدل على السعي لتعميم العنف في ارجاء اليمن، ويعكس حال القلق، لدى من يقف وراء الارهاب، من النشاط السياسي والاحترام الجماهيري الذي يحظى به انيس يحيى خصوصاً بعد اجماع اللجنة المركزية على انتخابه لعضوية المكتب السياسي للحزب».

واضاف: «على رغم تعرض الكثير من قيادات الحزب واعضائه الى اغتيالات اثمة ومحاولات اغتيال فاشلة، وكذلك ضرب الكثير من مكاتبه الحزبية، سيظل على موقفه في نبذ العنف لانه يؤمن بان اساليب الارهاب لن تصنع شيئاً يفيد الوطن».

واكد المصدر نفسه «ان الحزب لن يتراجع عن برنامجه في حماية الديموقراطية والوحدة وتحقيق تنمية اليمن وتحديثه ومحاربة الفساد بكل صوره مهما حاول البعض عرقلة ذلك».

الى ذلك، صرح مصدر رفيع في حزب «التجمع اليمني للاصلاح» لـ «الحياة» بان اطلاق الصحف على التجمع اليمني للاصلاح تسمية الاصوليين تعتبر «اساءة» للتجمع، مشيراً الى ان التجمع اليمني للاصلاح «حزب اسلامي لا ينتمي الى الاصوليين».



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

حل الخلاف بين المعارضة وحزبي الحكومة

القائمة النهائية للجنة الانتخابات تحال إلى البرلمان اليمني

عدن: من لطفي شطاره

اتفق الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) على قائمة بمرشحيهما الى اللجنة العليا للانتخابات. وذلك بعد قبولهما بمقترح أحزاب المعارضة في ان يكون لها ٧ مقاعد في اللجنة.

وتتكون قائمة الحزبين الحاكمين الى اللجنة العليا للانتخابات من القاضي عبد الكريم العرشي - عضو مجلس الرئاسة عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام. صادق أمين أبو راس وزير الزراعة عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي. محمد علي هيثم. عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، محمد سعيد عبد الله (محسن) وزير الحكم المحلي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، صالح منصر السييلي، وزير شؤون المغتربين عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.

وقال مصدر يمني مسؤول لـ «الشرق الأوسط» انه بالنسبة للمقعدين المخصصين للمستقلين في اللجنة العليا للانتخابات فإن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي يريدان ترشيح عبد الملك المخلافي من التنظيم الوحدوي الناصري. والعقيد أحمد قرحشي من حزب السبتمبريين.

واضاف المصدر ان الحزبين سيقدمان قائمة كاملة بأسماء أعضاء اللجنة العليا للانتخابات المكونة من مرشحيهما ومرشحي الاحزاب الأخرى الى هيئة رئاسة مجلس النواب (البرلمان)، بالاضافة الى طلب تعديل احدى فقرات قانون الانتخابات، وهي الفقرة التي حددت ان يكون قوام اللجنة من سبعة الى خمسة أعضاء فقط، وإلغاء الفقرة التي تنص على ان يقدم اي مرشح حزبي استقالته من حزبه

على صعيد اخر نفى عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ان تكون هناك أية تحالفات لحزبه مع أي حزب من الاحزاب، ولكنه أوضح انه قد سبق للرابطة ان أعلنت في دورتها المركزية في شهر مايو (أيار) الماضي ان موضوع التحالفات لا يزال قيد الدرس وكلفت الهيئة المركزية للرابطة اللجنة التنفيذية القيام بدراسة الموضوع والتحاور مع جميع الاحزاب. لترى ما إذا كان من المصلحة الدخول في تحالفات كهذه أولاً

وأضاف الجفري ان حزبه لم يقرر الدخول في تحالف مع أي حزب من الأحزاب خلافاً لما يتهامسه الشارع السياسي حول دخول الرابطة في تحالف مع الحزب الاشتراكي اليمني. وكذا عدد من الأحزاب في تحالفات في ما بينها خاصة مع الحزبين الحاكمين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٢

بعد سنوات طويلة من الفتور والتوتر

طهران توثق علاقاتها مع صنعاء وتطمح بمساواتها بـ«الصداقة» مع الخرطوم



المصدر : الشرق الاوسط (الاردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطاره

تشهد العلاقات اليمنية ـ الايرانية تطوراً ملحوظاً، خاصة منذ ان أعاد العراق علاقاته مع ايران، عقب انتهاء حربهما التي استمرت ٨ أعوام، بعد ان اقتصر الأمر في السنوات السابقة على وجود السفارات، والتعاون المحدود أو غير المعلن

وخلال الحرب العراقية ـ الايرانية، كانت طهران ترتبط بعلاقة أفضل مع الشطر الجنوبي من اليمن، الذي عارض العراق في الحرب، وأيد الحكومة الايرانية وزودها بالاسلحة، كما احتضن مئات من العراقيين الذين فروا من نظام الحكم في بغداد، ومن ثم توترت العلاقات العراقية ـ اليمنية الجنوبية الى درجة الاعتداء على مبنى سفارة كل منهما في عاصمة الدولة الأخرى. أما الشطر الشمالي من اليمن فقد احتفظ بعلاقات يشوبها الحذر مع ايران، وخاصة بعد الثورة، لان حكومة اليمن الشمالي أيدت العراق في الحرب ضد ايران، وأرسلت المتطوعين على دفعات متوالية، ولم تتوقف عن ذلك إلا بعد ان قبل العراق وقف اطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، الذي قبلته ايران في ما بعد

وما أن عادت العلاقات الى طبيعتها بين العراق وايران حتى شهدت العلاقات الايرانية ـ اليمنية (الموحدة) بعض التطورات، وبدأت عملية تبادل الزيارات بين حكومتي البلدين، ووقع الطرفان على اتفاقيات تعاون، توصل اليها اجتماع لجنة التنسيق المشتركة بين البلدين، الذي شهدته طهران في بداية العام الحالي.

ويشير تاريخ العلاقات اليمنية ـ الايرانية (خاصة مع شمال اليمن) الى ان الرئيس الراحل ابراهيم الحمدي حاول في عهد الشاه ان يقيم علاقة تعاون وثيقة مع الحكومة الايرانية في عام ١٩٧٥، وقبلت الحكومة الايرانية ـ في ذلك الوقت ـ تمويل عدد من المشروعات التنموية في اليمن، إلا ان التطورات التي شهدتها اليمن في تلك الفترة، ثم قيام الثورة في طهران واطاحتها الشاه لها أثر سلبي على علاقات البلدين، فاكتفيا بمجرد التمثيل الدبلوماسي، وبعض الانشطة المشتركة المحدودة.

أما حكومة جنوب اليمن ـ ذات النظام الاشتراكي ـ فكانت علاقتها بحكومة الشاه غير طبيعية، ولم يبدأ التعاون الجدي بين عدن وطهران إلا عقب نجاح الثورة.

ثمار التعاون المشترك

وكان افتتاح المركز الصحي الايراني في صنعاء أخيراً هو إحدى ثمار التعاون المشترك بين البلدين، وينتظر اليمنيون ان تقام في بلدهم المزيد من المشروعات التي تمولها ايران، خاصة في المجال الصحي، حيث وقع الطرفان على بروتوكول تعاون بين وزيري الصحة في البلدين في ابريل (نيسان) الماضي

إلا ان هناك من يراقب بقلق تطور العلاقات اليمنية ـ الايرانية، ويعتبر ان ايران لا تريد فقط مساعدة اليمن في بعض المجالات التنموية، وإنما تريد أيضاً ان تستغل الاجواء الديمقراطية في هذا البلد، وتسعى لدور ما لزيادة نفوذها، من خلال احتواء، وتمويل بعض الانشطة الحزبية

ويقول بعض المراقبين اليمنيين ان ايران تريد ـ من وراء ذلك ـ ان تثبت قدرتها على الوصول الى اليمن، وايجاد قاعدة من المؤيدين لها هناك

أما الحكومة اليمنية فتنظر الى علاقاتها مع ايران ليس فقط من منظار ما ستؤدي اليه هذه العلاقات مادياً ـ من خلال المساعدات أو المعونات ـ وانما أيضاً من خلال تأثير هذه العلاقات على العلاقات اليمنية ـ العراقية أولاً، ثم اليمنية ـ الكويتية ثانياً، وكذلك العلاقات اليمنية ـ الخليجية بشكل عام.

عوامل مؤثرة

كما تضع الحكومة اليمنية في حسبانها ما قد تقوله الولايات المتحدة والدول الغربية عن هذه العلاقات، اضافة الى ما قد تقوله بعض الحكومات العربية، وهي كلها ـ حسب بعض المراقبين ـ عوامل تؤثر في دفع العلاقات اليمنيه ـ العراقية الى الامام، أو كبح جماحها وحصرها في منطقة محدودة، حتى وان تطلب الأمر بعض السرية، وحجب المعلومات عن وسائل الاعلام.

وعلى صعيد التعاون في المجال الصحي، فقد بدأ تشغيل المركز الطبي الايراني ـ الذي افتتحته السيدة فاطمة كروبي زوجة رئيس مجلس الشورى الايراني مهدي كروبي ونائبة رئيس مؤسسة الشهداء الايرانية ـ عقب عطلة عيد الأضحى المبارك في العاصمة اليمنية صنعاء، بعد ان جهز بمعدات وأجهزة حديثة، ويأتي افتتاح هذا المركز الطبي في اطار النمو الملحوظ للعلاقات اليمنية ـ الايرانية، وقد لوحظ اهتمام وسائل الاعلام الرسمية بزيارة فاطمة كروبي، حيث وصفت هذا المشروع بأنه تعبير عن مستوى العلاقات بين اليمن وايران بعد الحرب العراقية ـ الايرانية وحرب الخليج الأخيرة

تجاوز الخلافات

ويرى المراقبون ان اليمن تجاوزت خلافاتها مع ايران ـ التي استمرت عشرات السنين ـ ولم يعد مجال هذه العلاقات يقتصر على الشطر الجنوبي قبل الوحدة، الذي حصل على عقود لتكرير كميات كبيرة من النفط الايراني في مصفاة عدن، حتى انتهت طهران من صيانة مصافي النفط الايرانية التي دمرتها الحرب مع العراق.

وكذلك كانت زيارة وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي لصنعاء في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي هي أول زيارة لمسؤول ايراني الى اليمن عقب حرب الخليج، وقيل حينئذ انها كانت زيارة ودية للتعرف على اليمن ومعالمها التاريخية، أكثر منها زيارة، خاصة وان ولايتي اصطحب معه أفراد عائلته في تلك الزيارة، التي لم تسفر عن توقيع أية اتفاقيات بين البلدين، باستثناء الدعوة الى تحريك نشاط اللجنة الاقتصادية اليمنية ـ الايرانية، التي عقدت اجتماعها الأول في طهران في أوائل هذا العالم.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

كما ان رئيس مجلس الشورى الايراني مهدي كروبي زار صنعاء بعد أسبوع من زيارة الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني للسودان، فكانت أول زيارة رسمية لشخصية ايرانية رفيعة المستوى الى اليمن، فسرها المراقبون اليمنيون بأنها تأتي في اطار

توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والعلاقات الثنائية بوجه عام بين البلدين، والتنسيق الكامل على مختلف الأصعدة مع ايران

وإن لم تكن العلاقات اليمنية - الايرانية في مستوى العلاقة الايرانية - السودانية، فإن ايران تطمح لبناء علاقات أوثق مع اليمن

أقرب الاحزاب لإيران

وكان ابراهيم بن محمد الوزير زعيم «حركة العمل الاسلامي» اليمنية - التي تصدر صحيفة «البلاغ» الاسبوعية - وهي الحركة التي تصنف في الساحة السياسية اليمنية انها أقرب الاحزاب اليمنية لايران، كان قد استقدم بعض المفكرين الاسلاميين الايرانيين للمساهمة في إلقاء محاضرات ولقاءات عامة

وجدير بالذكر ان ابراهيم بن محمد الوزير الأمين العام لـ «حركة العمل الاسلامي» هو غير ابراهيم بن محمد الوزير الذي يتزعم حزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية - الذي تصدر عنه صحيفة «الشورى» الاسبوعية. ويقيم الأخير حالياً في العاصمة الامريكية واشنطن ويقول المراقبون ان حزب اتحاد القوى الشعبية متعاطف مع ايران إلا انه لم يصل في التنسيق والتشاور الى مستوى «حركة العمل الاسلامي».

ويؤكد المراقبون أن ايران تحاول - من خلال توسيع علاقاتها مع اليمن - تثبيت دعائم الدور الذي تطمح اليه في المنطقة.

ويشير المراقبون الى ان التجاوب اليمني مع المبادرة الايرانية يمثل محاولة للخروج من العزلة الحالية، وتأمل طهران في تطوير علاقتها مع صنعاء الى مستوى علاقاتها مع الخرطوم.



«الوسط» تحاور مفكري الحزبين الحاكمين جارالله عمر ويحيى المتوكل

من يغتال السياسيين في اليمن؟ وهل هناك حرب داخلية... ومؤامرات؟

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

كيف تفكر قيادات الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي؟ وكيف تنظر هذه القيادات الى مستقبل التحالف بين هذين الحزبين والى القضايا الاساسية التي تواجهها البلاد؟ «الوسط» التقت في صنعاء «مفكري» الحزبين الكبيرين وأجرت معهما حواراً مفصلاً حول قضايا الساعة في اليمن.

المفكر الأول هو جارالله عمر أبرز «منظر» في الحزب الاشتراكي وعضو المكتب السياسي فيه، والمفكر الثاني هو يحيى المتوكل رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية وعضو الامانة العامة في حزب المؤتمر الشعبي العام. الحوار معهما تناول قضايا التنسيق بين الحزبين ومصير الوحدة اليمنية والانتخابات وموجة العنف والاغتيالات ووضع القبائل ومسألة عودة علي ناصر محمد (الرئيس اليمني الجنوبي السابق) الى صنعاء. وفي ما يأتي الحوار مع هذين المفكرين.

صنعاء - عفاف زين

■ الحوار الاول كان مع جارالله عمر وجرى على الشكل الآتي:

● **تردد ان لجنة التنسيق بين حزبي السلطة، الشعبي والاشتراكي، دعت الى تعديل الدستور الوحدوي بحيث يتم تغيير تركيبة مجلس الرئاسة الحالي واستبداله برئيس للجمهورية ونائب واحد عنه. كما تضمنت التعديلات المقترحة تأسيس مجلس شورى يعطى صلاحيات المجلس الاستشاري الموقتة انما بصفة مستديمة. وقد رفض حزب التجمع اليمني للاصلاح هذه التعديلات، كذلك مجموعة احزاب، واعتبرت هذه التعديلات محاولة للالتفاف على التجربة الديموقراطية. كيف تقيمون موقف الاحزاب الرافضة لهذه التعديلات المقترحة؛ وكيف يتعامل الحزبان الشريكان مع هذا الرفض؟**

- المسألة في منتهى البساطة، غير اننا في مستهل التجربة الديموقراطية. ولهذا نرى ان المخاوف وكثرة الاجتهادات تلازم بعضنا البعض حين نجد انفسنا في موقف تقييم لحدث ما او لاقتراح سياسي متداول. من ناحية مبدئية اعتقد أنه يحق لكل حزب سياسي ان يتحالف مع حزب آخر. والتحالفات الحزبية مسألة مشروعة وقائمة في عدد من البلدان الاوروبية. ومن شروط التحالف توفر برنامج واضح وقدرة الاحزاب المتحالفة على تشكيل غالبية في مجلس النواب، تساعد الحكومة على تنفيذ خططها. ولا يعني التحالف بين حزبي السلطة. اذا حدث، انه موجه ضد الاحزاب الأخرى، او هو محاولة للالتفاف عليها. كما يتردد. وإذا لم تتفهم هذه البدهيات السياسية فاننا سنجد انفسنا امام خيارات صعبة، وأشدها صعوبة اما ان يحكم حزب واحد، وهذا لم يعد منطقياً، او ان تحكم كل الاحزاب وتنتفي المعارضة، وهذا بدوره غير منطقي وغير مقبول وغير عملي، في الظروف الحالية.

لهذا اقول ان ما جرى ويجري بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام هو تحول ديموقراطي. هناك محادثات بين الشريكين لم تتوصل حتى الآن الى نتيجة قاطعة. وثمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......الوسط......

التاريخ : ......١٢ يوليو ١٩٩٣......

محـادثات تتناول عـلاقـة حـزبي السلطة مع الاحزاب الاخرى، وحول وضع الاشتراكي والمؤتمر بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وقدمت، منذ فترة، اقتراحات تتعلق بالبرنامج السياسي المشترك، وتتعلق ايضاً بطبيعة النظام السياسي. وبطبيعة الحال فان هذه الاقتراحات، طالما انها تتحدث عن النظام السياسي، كان لا بد ان تعالج لاحقاً الحياة السياسية من خلال التعديلات الدستورية. واعتقد ان التعديلات التي اشرت اليها تصبح مقبولة ومستساغة اذا توفرت لها الشروط القانونية اللازمة. هذه التعديلات لم تزل في مراحلها الاولى، وجرى تسريبها قبل توفير الشرعية القانونية الضرورية لها. واعتقد ان هذا التسريب كان يهدف الى افساد المحادثات. ولكن طالما اننا نمارس الديموقراطية بصورة علنية فلا ضرر من ذلك.

● هل ضمنت التعديلات المقترحة في ورقة محددة تم تسريبها، وكيف ستساهم هذه التعديلات في تنشيط الحياة السياسية في الجمهورية اليمنية؟

– كانت لجنة مشتركة من حزبي السلطة، مكونة من أربعة اشخاص، مثّل الحزب الاشتراكي فيها رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان، ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس. ومثّل المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالكريم الارياني، وعضو مجلس الرئاسة عبدالعزيز عبدالغني، والمجموعة الرباعية من اكثر الساسة نضجاً في اليمن واكثرهم عقلانية وموضوعية. هذه المحادثات ما زالت في مراحلها الاولى. والتسريب لا يهمنا بقدر ما يهمنا الموضوع ذاته. اذا استطعنا الوصول الى اتفاق، فسيكون المتفق عليه ميداناً رحباً امام الآخرين الراغبين في الانضمام اليه، شرط الاتفاق مع الاحزاب الراغبة بالانضمام الى هذا التحالف السياسي، على البرنامج الذي اتفق عليه حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. وإذا لم يتم التوافق على البرنامج السياسي فان كل حزب سيخوض الانتخابات النيابية بمفرده. اعتقد ان تنسيق الحزبين الشريكين هو في مصلحة الاستقرار، وتنمية البلاد. ويخدم التجربة الديموقراطية. وهذا الامر قضية وطنية.

● تحفظت بعض الاحزاب اليمنية، كما علمنا، وفي طليعتها التجمع اليمني للاصلاح على الاصلاحات المقترحة، لا سيما النقطة المتعلقة بتعيين رئيس للجمهورية ونائب للرئيس عوضاً عن تركيبة مجلس الرئاسة. حيث فهم الامر وكأنه بمثابة سعي من قبل الاشتراكي والمؤتمر الى الاستئثار بالسلطة. هل ترى ان هذه التحفظات مبررة؟

– هذه الامور يمكن مناقشتها. كان امام اللجنة المعنية بالتنسيق بين الحزبين الشريكين بدائل معينة. وطرح علينا في المكتب السياسي للاشتراكي وفي اللجنة الدائمة، مجموعة من البدائل المتعلقة بالنظام السياسي المقترح للبلاد. هل يكون نظاماً دستورياً، ام نظاماً رئاسياً، ام نظاماً برلمانياً. أو مزيجاً من النظامين؟ كانت العملية في بدايتها وهدفت الى استكشاف وجهات النظر. وفي نهاية الامر كل شيء قابل للمناقشة. ونحن على استعداد لذلك.

العنف والاغتيالات

● فيما يواصل الحزب الاشتراكي محادثاته مع شريكه في السلطة حزب المؤتمر ... ب يمنية اخرى خارج السلطة، تتفاقم ظاهرة العنف السياسي التي استهدفت قيادات بارزة فيه، ويتردد ان حوادث الاغتيال تقوم بها عناصر كانت منتمية سابقاً الى الاشتراكي. كيف يسعى الاشتراكي لاحكام التنسيق مع احزاب يمنية اخرى، خارج السلطة وداخلها، وهو غير قادر عن اطلاق حوار داخلي مع كوادره، سواء الملتزمة ام تلك التي تحللت من الانتماء للاشتراكي لأسباب متعددة؟

– العنف ظاهرة عالمية، تختلف حدودها بين بلد وآخر، وبالتالي يختلف التعامل معها. المقلق ان هذه الظاهرة اتسعت حدودها في الجمهورية اليمنية وصارت تشكل خطراً ملموساً وكبيراً على مستقبل العمل السياسي، وعلى المسيرة الديموقراطية. وانتشار ظاهرة العنف في بلادنا يعود الى اسباب داخلية واقليمية. وبالنسبة الى ما تشيرين اليه، ويتردد في بلادنا، من ان الاشتراكي يضرب نفسه بنفسه، أقول ان هذه الاشاعات جزء من الحرب المعلنة، بصورة خفية، على الحزب الاشتراكي.

● هل توفرت لديكم معطيات تعزز ما تصفه بالحرب المعلنة على الاشتراكي، ام



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

هي مجرد اجتهادات؟

– ابداً، ليست اجتهادات انما وقائع. كلما حدثت محاولة لاغتيال احد قياديينا، وقبل ان تباشر الشرطة التحقيق بالحادث لكشف ملابساته، يغطى الحادث بصورة اعلامية معينة ترسم علامات تساؤل كبرى باسلوب يلصق التهمة باشخاص وجهات محسوبة على الاشتراكي، او منتمية اليه. وإذا كانت محاولات الاغتيال التي استهدفت قيادات بارزة في الاشتراكي، مثل رئيس الوزراء ووزير العدل، مجرد تصفية حسابات داخلية ضمن اطر الاشتراكي، فمن المسؤول عن الهجمات التي تتعرض لها مقار الحزب الاشتراكي. وهل كوادر الاشتراكي تقوم بتصفية حساباتها مع البنية ومقار رسمية تابعة لحزبها؟

● ربما استهدف الرمز الذي تمثله هذه المقار وهو الشخصية المعنوية للحزب الاشتراكي؟

– لا اعتقد بصدق هذا التفسير لأنه يبالغ في فلسفة الامور. الابنية الرسمية التابعة للاشتراكي مجرد جماد وشيء لا يمتلك صفة معنوية. هناك سبعة مقار ضربت وتعرضت لاعتداء مباشر، في بعض المناطق. عمليات الاغتيال السياسي ضد قيادات الاشتراكي تكاثرت حتى بلغ عددها ١٤ عملية، وباتت حالة استثنائية مقلقة تستوجب التأني في بحث وإطلاق الاحكام. ثمة حوادث عنف متعددة أدت الى وفاة كوادر بارزة في الاشتراكي، مثل اغتيال عضو لجنة المحافظة في سفيان مصلح الشهواني، فالذي قام باغتياله تعرف السلطات مقر اقامته، واسمه معروف، وذهبت الشرطة لالقاء القبض عليه، ولم توفق في مهمتها، وهو ما زال خارج قبضة العدالة حتى الآن، ومع هذا يشيعون ان الاشتراكي يصفي حساباته داخلياً. المتهمون في اكثر من حادثة اغتيال تعرف الشرطة اسماءهم، ومع هذا لم يتم القبض عليهم. ظاهرة العنف ضد كوادر الاشتراكي ظاهرة متكاملة. هناك مايسترو واحد يخطط وينفذ. كل طرف في الفرقة المواكبة لهذا المايسترو يعزف ما يوافق مصالحه.

● يبدو ان «منطق المؤامرة» من اسهل السبل للتهرب من مواجهة الواقع وتسميته باسمه. هل تمتلك ادلة او معطيات تبرر اتهامك؟

– لا ابداً، هناك معطيات تكونها الوقائع اليومية. يتم ضرب مقار الاشتراكي ثم يجري اغتيال قيادييه وتهريب المسؤولين عن ذلك من قبضة العدالة، عن طريق نقلهم الى مناطق يصعب الوصول اليها. وبعد ذلك يتم تغطية الاحداث بطريقة اعلامية ذكية توجه الاتهامات الى الاشتراكي. هذه الوقائع كلها تدل على ان هناك عملاً متناسقاً ومنظماً. كل الاتهامات التي تدعي ان الاشتراكي يصفي نفسه بنفسه لا اساس لها

من الصحة. الحزب الاشتراكي لم يكن، طوال مسيرته التاريخية، موحداً كما هو عليه اليوم. ولم يسبق ان توحد الاشتراكي كما هو عليه في هذه المرحلة وهذه الوحدة ليست قسرية، انما تكونت في اطار اعترافنا بالتنوع داخل صفوف الحزب الاشتراكي.

● الاتهامات الموجهة الى الاشتراكي، قد تكون مستندة الى سابقة دموية شهدتها عدن في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

– السابقة التي تشيرين اليها كانت حرباً علنية. وليس في تاريخ الاشتراكي ما يشير الى لجوئه للاغتيالات السرية لتصفية حسابات تثيرها خلافات عقائدية. وعندما وقع الصراع على السلطة في الجنوب عام ١٩٨٦ كانت المواجهة علنية وتحمل كل طرف في هذه المواجهة مسؤولياته. اختلفت القيادات، حينذاك، على برامج وعلى قرارات ووجهات نظر متباينة. بعد تلك التجربة القاسية شهد الحزب الاشتراكي تغييراً منهجياً كبيراً. غيّر الاشتراكي نفسه، وغيرته تلك الاحداث الدامية. احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ كانت واحدة من الكوارث التي دفعت الحزب الاشتراكي الى اعادة النظر في ذاته وفي برنامجه وفي افكاره. ومنذ ذلك التاريخ والاشتراكي يخوض معركة تصحيحية داخل صفوفه ادواتها الحوار الجاد والمسؤول حتى وصل مرحلة السعي الى الوحدة وبلورتها في صيغة عملية بالاشتراك مع حزب المؤتمر الشعبي العام. وأقبل الاشتراكي على الديموقراطية كمنهج للتعامل بين كوادره والتعاطي مع الاحزاب الاخرى. وقبولنا خيار الوحدة يعني ان الاشتراكي تجاوز مرحلة اصراره على التفرد بالسلطة، وقبوله التعددية السياسية. وأنا اعتقد ان الاشتراكي يعاقب لأنه تجرأ على اعادة النظر في طروحاته ومنهجه وطرائق الحوار ومخاطبة الآخر. الذين يقومون بحوادث العنف ضد الحزب الاشتراكي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٢

يعاقبون لانهم يرغبون في بقائه متطرفا وجامدا حيث كان لا يقبل فكرة التعددية خارج اطره وداخل هياكله التنظيمية. يعاقبون الحزب الاشتراكي لاعتداله، اذ في تطرف الاشتراكي ما يبرر الانقضاض عليه.

الانتخابات في موعدها

● **هل سيخوض الحزب الاشتراكي تجربة الانتخابات النيابية من دون ان تحصل قياداته على تجديد تفويضها التمثيلي من الكوادر التي تدعي قيادات الاشتراكي الحالية تمثيلها في مؤسسات الحزب والدولة على السواء؟**

- الانتخابات النيابية ستكون في موعدها، كما ينص الدستور الوحدوي. علاقة المؤتمر الحزبي بالانتخابات النيابية موجودة انما ليست حتمية. وهناك رأيان متداولان داخل الحزب: هل يجوز خوض تجربة الانتخابات النيابية قبل او بعد عقد المؤتمر الحزبي الرابع؟ هناك محاولات جارية لتقصي سلبيات وإيجابيات الخيارين. والقرار السائد، حتى الآن، هو عقد مؤتمر الحزب قبل الانتخابات النيابية، وفي غضون الشهرين المقبلين. وقد نصرف النظر عن هذا الامر اذا حال ضيق الوقت دون ذلك. وإذا تمكن الاشتراكي من تجديد نفسه وقياداته يكون اكثر استعداداً لخوض تجربة الانتخابات النيابية. وثمة من يعتقد ان الانتخابات العامة قد تبرز كادراً حزبياً وتعيد آخر الى الصفوف الخلفية.

● **صرح قيادي اشتراكي بارز هو سالم صالح محمد، نائب الامين العام وعضو مجلس رئاسة، بأن «العناصر التي تستهدف قيادات الاشتراكي بحوادث العنف تحتمي لدى القبائل». هل تعتقد ان اعمال العنف ضد كوادر الاشتراكي، وبعض مقاره هي بمثابة ثأر سياسي قديم يعود الى حالة التنافر المعروفة بين الحزب الاشتراكي والشريحة القبلية في البلاد، منذ كان الاشتراكي في السلطة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة؟**

- قبائل اليمن يظلمها السياسيون عندما يزجونها في معاركهم. رافقت رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس منذ اسابيع حين قام بزيارة قبيلة أرحب، وهي من اكبر القبائل وأشدها شراسة. وعندما اجتمع رئيس الوزراء مع عقلاء قبائل أرحب طالب هؤلاء ببسط سلطة الدولة، وبإيفاد ممثلين عن الدولة يجبون الضرائب ويقدمون الخدمات في مناطق تواجدهم. وتمسكوا بضرورة وجود مخافر امنية. وقال لنا عقلاء أرحب انهم سئموا من وضعية «اللادولة». القبائل اليمنية متحضرة، وعرفت هذه القبائل، قبل ٢٠٠٠ سنة، تجربة الدولة ومارست مهام السلطة بصورة متكاملة بالنسبة لمفهوم ذلك العصر. استخدام القبائل وتخويف الآخرين بها يمارسه بعض الساسة الذين يخيفون الحكومة بالقبائل، ويخيفون القبائل بالحكومة كي يحققوا مكاسب محددة. نحن نرى ان القبائل تشكل شريحة طيبة من شرائح المجتمع اليمني، وهي شريحة لم تخربها السياسة وألاعيبها. والقول ان الجناة يحتمون بالقبائل غير صحيح. فالدولة تستطيع ان تصل الى اي مكان ترغب في الوصول اليه. ولا اعتقد ان اية قبيلة تتواطأ مع اي مذنب ضد سلطة الدولة وضد القانون، الا اذا كان هناك ايعاز من بعض السياسيين بذلك. لقد ملّ اليمنيون حمل السلاح والاقتتال وهم يريدون الانصراف الى المحراث والى دور العلم.

«عودة» علي ناصر محمد

● **في سياق ما يتردد عن قيام الاشتراكي بتصفية حساباته الداخلية، كمبرر لظاهرة العنف التي تستهدف قياداته، سمعت في صنعاء ان العفو الرئاسي عن الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد هو هدية «ملغومة» جرى تقديمها الى الاشتراكي. هل تعتقد ان عودة علي ناصر ستسهم في اثراء الديناميكية الفكرية التي فجرتها احداث عدن عام ١٩٨٦ في صفوف الحزب الاشتراكي؟ ام ان هذه العودة هي هدية «ملغومة» بالفعل؟**

- العفو عن الرئيس السابق علي ناصر محمد هو تحصيل حاصل. فالوحدة جبت ما قبلها. واعتقد ان الحزب الاشتراكي كان عليه ان يبادر بنفسه الى ازالة الآثار السلبية التي خلفتها احداث عدن الدامية عام ١٩٨٦. كنت افضل ان يكون قرار العفو اتخذ قبل فترة مبكرة، على مستوى الحزب الاشتراكي كتنظيم، وعلى مستوى السلطة. وأؤكد ان الحزب الاشتراكي لا نيات عنده لخوض معارك داخلية جديدة. معركتنا الوحيدة هي مع التخلف في اليمن، ومشروعنا يتمثل في المشروع

الحضاري الذي اختارته الوحدة والحاق اليمن بالعصر وتكريس الديموقراطية واقامة دولة المؤسسات. سنتفق ونختلف مع الآخرين على اساس هذا المشروع فحسب. نحن لا نرى في عودة علي ناصر مشكلة ستواجه الاشتراكي. نحن نرحب بعودته وله الحق في تشكيل حزب خاص به، او العودة الى الاشتراكي. وظاهرة العنف الي تستهدفنا وتستهدف فينا المشروع النهضوي، تتم بأيدي دعاة التخلف.

● لفت النظر تحالف التجمع اليمني للاصلاح مع حزب البعث العربي الاشتراكي. كيف تقيم هذا التحالف؟ وبرأيك لماذا يعتبر حزب التجمع انه أقرب الى حزب البعث منه الى الاشتراكي او المؤتمر الشعبي؟

– نرى في الحزب الاشتراكي انه من حق اي حزب ان ينسق مع احزاب اخرى. اما تبرير هذا التحالف، نظرياً وعملياً، فهو مسؤولية طرفي التحالف: التجمع وحزب البعث. ونحن عندنا لجنة مشتركة مع كلا الحزبين على حدة. هناك حوار مع البعث وهناك حوار مع الاصلاح.

● يقيم الحزب الاشتراكي حواراً، على مستوى لجنة تنسيق، مع حزب التجمع اليمني للاصلاح. في حين يدعو الشيخ الزنداني، احد قياديي الاصلاح، كوادر الاشتراكي الى التوبة، وهو يكفر من لا يفعل. هل حوار الاشتراكي مع التجمع املته ضرورات معينة؟ وهل سيعمر هذا التنسيق طويلاً؟ وما غاياته؟

– دعوتنا الى التوبة دليل واضح على طبيعة المعركة التي نخوضها. فنحن امام طرف يلغي الاخر تماماً.. واعتقد ان استخدام الدين الحنيف بهذه الطريقة لتكفير الآخرين مسألة بالغة الخطورة، وقد يؤدي الى اباحة اراقة الدماء. وتوجيه التهم الى الاشتراكي ثم تكفير كوادره نعتبره جزءاً من المعركة المفتوحة معنا، ما يؤدي الى تفاقم ظاهرة العنف السياسي في البلاد. وفي حين تنفذ جماعات متطرفة اعمالاً مخلة بالامن تهدد حياة المواطنين، في مناطق اخرى من العالم العربي، فاننا نواجه في اليمن حرباً معلنة تحاول تكفيرنا وتبيح اراقة دمائنا، وهذا ليس من مصلحة الامن والسلام الاقليميين. فنجاح هذه الجماعات في اليمن يحرضها على تصعيد حربها الشرسة التي اعلنتها ضد المجتمع المدني في الجزائر وتونس ومصر ومناطق اخرى. انها ليست معركة خاصة بنا. بمقدار ما هي خطوة تمهيدية ستليها خطوات فائقة الخطورة. وفي حين ينادي الاشتراكي باحترام الآخر والتحاور معه واحترام التعددية، يواجه بهذا النوع من الخطاب السياسي الذي يثير الفتنة ويشجع على الحرب الاهلية. الشيخ الزنداني لا يمثل سوى نفسه، ولا اعتقد ان قيادات اصلاحية اخرى ترى رأيه. وفي التجمع قيادات وطنية تمثل شرائح في مجتمعنا اليمني وبالتالي فان التنسيق معها، والتحاور معها مسألة واجبة.

يحيى المتوكل

الحوار الثاني تم مع يحيي المتوكل وهذا نصه:

● دعت لجنة التنسيق بين حزبي السلطة، المؤتمر الشعبي والاشتراكي، الى تعديل الدستور الوحدوي. لكن الاحزاب اليمنية، خارج السلطة، وأبرزها التجمع اليمني للاصلاح، تحفظت على هذه التعديلات واعتبرتها محاولة من المؤتمر الشعبي والاشتراكي للالتفاف على الديموقراطية. كيف سيتعامل المؤتمر الشعبي العام مع هذه التحفظات؟ وهل ان موقف الاحزاب المتحفظة على التعديلات سيحمل لجنة التنسيق على اعادة النظر في ما تطرح؟

– توفرت لدى المؤتمر والاشتراكي قناعات قوية بضرورة التحالف عندما تفاقمت ظاهرة العنف السياسي في البلاد. والمؤتمر والاشتراكي يعيشان مناخات التنسيق والتحالف منذ قرارهما بتوحيد الشطرين في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، لهذا لم يرد في اذهاننا اي اعتبار آخر يهدف الى احتواء الاحزاب الاخرى، خارج السلطة. وأتاح المؤتمر والاشتراكي المجال لأحزاب اخرى اذا رغبت في التحالف معهما على اساس البرنامج السياسي لتحالفهما. بالنسبة الى التعديلات المقترحة لتغيير تركيبة مجلس الرئاسة اود القول ان هناك اقتناعاً تماماً بعد تجربة عامين، بضرورة استبدالها بصيغة عملية اخرى. ففي كل النظم الرئاسية، الولايات المتحدة على سبيل المثال، هناك رئيس ونائب رئيس. تركيبة مجلس الرئاسة تعتمد لفترة موقتة، وفي ظروف طارئة ذات مواصفات محددة. واتضح لنا، من خلال التجربة، ان مجلس رئاسة من خمسة اعضاء يعرقل تنفيذ خطط الدولة. وهذه القناعة ليست مقتصرة على المؤتمر والحزب الاشتراكي فحسب



انما يشاركنا بها عدد من الاحزاب حزب التجمع اليمني للاصلاح يوافق على تعديل تركيبة مجلس الرئاسة انما لديهم بعض الشروط. التجمع يقول: اذا كان المطروح هو تعديل الدستور الوحدوي لتغيير تركيبة مجلس الرئاسة، فنحن نطالب بتغيير المادة الثالثة للدستور المتعلقة بالشريعة الاسلامية التي يصر التجمع على ان تكون المصدر الاساسي والوحيد للدستور. والتجمع يرغب في التنسيق مع المؤتمر والاشتراكي انما وفق شروط محددة.

القبائل والاغتيالات

● **لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتيها، الاولى نهاية ١٩٩٠ والثانية مطلع ١٩٩١، اوحت بامكانية احتفاظ حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بتمايزهما في اطار التحالف داخل جبهة وطنية عريضة تشارك فيها احزاب اخرى، على اساس برنامج محدد. هل تتوفر، برأيك، ظروف ذاتية وموضوعية لتشكيل هذه الجبهة؟ وما انعكاسات تنظيم جبهوي مماثل على نتائج الانتخابات النيابية المقبلة؟**

– اختلفت المعطيات الآن عما كانت عليه قبل عامين. ونحن لا نعتقد بامكانية تكرار تجربة الجبهة الوطنية في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني سابقاً، او الجبهة الوطنية في سورية. لقد انصب التفكير، في فترة تداول موضوع تشكيل جبهة منذ عامين، على كيفية تأمين ارضية مناسبة للتفاهم والتعاون بين التيارات السياسية المختلفة في البلاد، شرط ان لا تغيب شخصية الاحزاب المتحالفة في اطار الجبهة وان لا تضيع مكاسبها الوطنية النضالية. وإذا قررنا تشكيل جبهة تحالفية بين الحزب والمؤتمر فاننا سنفعل شرط ان يحتفظ كل من المؤتمر والحزب بتمايزه واستقلاله.

● **بينما يشهد الشارع السياسي اليمني تداعي الاحزاب الاسلامية الى التحالف والتوحد، تبدو الاحزاب العقائدية والقومية عاجزة عن ايجاد قواسم مشتركة في ما بينها. ما سبب هذه الظاهرة، برأيك؟**

– ملاحظة صحيحة انما المعطيات التي ادت اليها غير ثابتة. بالامس بدأ حزب التجمع اليمني للاصلاح ينسق مع حزب علماني هو حزب البعث العربي الاشتراكي، وغداً قد ينسق حزب التجمع مع الحزب الاشتراكي. اختلطت الاوراق في اليمن مع بدء العد العكسي لانتهاء الفترة الانتقالية، والجميع يحصن نفسه استعداداً للاستحقاق الانتخابي. والمؤتمر والاشتراكي على وشك التوصل الى استكمال التحالف بينهما. ونحن نتفاوض حول بعض التفاصيل.

● **ما هو رأي حزب المؤتمر الشعبي في التحالف الذي بدأه التجمع اليمني للاصلاح مع حزب البعث؟**

– من السابق لاوانه الحكم على هذا التحالف. ولا نستطيع القول انه يهدف الى مصالح انية استعداداً للانتخابات النيابية المقبلة. صحيح انها خطوة غير متوقعة، انما عندما نحلل هذه الخطوة، في اطار ظروفها الموضوعية، نجدها معقولة. الاحزاب القومية، كالبعثي، قد يكون لديها انطباع بانها مستبعدة من التحالف الذي هو قيد الاعداد، بين المؤتمر والاشتراكي، لهذا فهي تبحث لنفسها عن تحالفات اخرى. ويثير التنسيق البعثي والتجمع استغراباً في اوساط المؤتمر، فهو تنسيق لن يعمر طويلاً لأنه يخالف طبيعة الاشياء.

● **هل تعتقد ان عودة علي ناصر، بعد صدور قرار العفو الرئاسي عنه، ستعزز فرص التحالف بين حزب المؤتمر والاشتراكي؟ ام ان هذه العودة ستؤدي الى تعميق ظاهرة التشرذم التي تعاني منها الاحزاب العقائدية في اليمن؟**

– أصدقاء علي ناصر يعرفون انه قيادة وطنية مخلصة تقدر مصلحة اليمن. وبلغني انه ليس في وارد العودة الى اليمن في القريب المنظور تحاشياً لما قد تحدثه عودته من خلافات، البلاد في غنى عنها حالياً. وهذا لا يعني انتهاء مستقبل علي ناصر السياسي المعروف. ولربما اجل علي ناصر عودته لادراكه ان لحظة العودة المناسبة لم تحن بعد. وهو يتمتع، من دون شك، بامكانات كبرى اكثر من اسلافه الرؤساء السابقين. وهو يدرك ان عودته لن تكون في مصلحة التحالفات الموجودة.

● **لدى صدور قرار العفو عن علي ناصر محمد رأى كثيرون في هذا القرار هدية ملغومة قدمها حزب المؤتمر الى الحزب الاشتراكي الذي يواجه حملة اغتيالات تستهدف قيادات بارزة. ما تعليقك على ذلك؟**



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

– يصدق هذه التحليلات كل من يجهل خلفية قرار العفو عن علي ناصر محمد وجماعته بين المؤتمر والاشتراكي، كذلك كل من يجهل حيثيات هذه القضية. حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي باشرا بحث هذه القضية منذ اليوم الاول لاعلان الوحدة. وقد اعتقدت اوساط معينة في الاشتراكي بضرورة اصدار عفو عن مجموعات اخرى أدينت سابقاً في قضايا قتل وغيرها، لقاء صدور قرار عفو عن علي ناصر وجماعته. وقلنا ان القضايا الاخرى جنائية، اما قضية علي ناصر وجماعته فهي قضية سياسية. واستغرق حسم هذه القضية، بكل ملابساتها بعض الوقت. والقناعة القائلة بضرورة اصدار قرار العفو عن علي ناصر وجماعته كانت متوفرة لدى المؤتمر كما لدى الحزب الاشتراكي. لكن الاشتراكي اشترط اسقاط الاحكام عن المجموعات الاخرى التي ادينت في قضايا جنائية قبل اعلان الوحدة. وبعد مداولات طويلة اسقطنا الاحكام عن المتهمين، في الحالتين، ولا توجد هدايا ملغومة على الاطلاق. المؤتمر والاشتراكي صناع الوحدة، وصيانة هذا الانجاز الوطني عملية سياسية وامنية واسعة ومعقدة لا تتسع لغير تبادل الثقة ومواصلة التنسيق لتحقيق كل مهام الانتقالية.

● **هل ستجرى الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية، وهل الفترة المتبقية منها، كافية لاعداد الخطوات اللازمة؟**

– ستجري الانتخابات قبل انتهاء الانتقالية. الانتخابات ستجرى خلال الفترة الانتقالية، لننتقل مباشرة الى وضع دستوري يكون فيه برلمان منتخب. وينص اتفاق الوحدة الموقع في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، بين المؤتمر والاشتراكي، على اجراء الانتخابات النيابية قبل انتهاء الفترة الانتقالية، والفترة اللاحقة تبدأ ببرلمان جديد. لم يرد في الحوارات بين الاحزاب موضوع تأجيل الانتخابات الى ما بعد انتهاء الانتقالية. اعددنا قانون الاحزاب وأرسلناه الى مجلس النواب كدليل على هذه الرغبة الجماعية لدى كل الاحزاب، وبما يوازي اجماع كل الاحزاب على رفض ظاهرة العنف في البلاد.

● **ما رأي حزب المؤتمر الشعبي لما يتردد عن ان العناصر التي تستهدف قيادات الاشتراكي بأعمال الاغتيال والعنف السياسي هي عناصر انشقت عن الحزب الاشتراكي؟**

– هذه الظاهرة ليست يمنية بحتة. قد يكون المنفذون يمنيين لكنهم رؤوس خارجية. الامر الآخر ان ظاهرة العنف لا تستهدف الحزب الاشتراكي فحسب انما تتبع تكتيكا معيناً يهدف الى الوقيعة بين الاشتراكي والمؤتمر لانهما صنعا الوحدة. ونحن لا نجتهد في اتهام اي جهة، انما توفرت لدينا خيوط كثيرة، في محاولة اغتيال وزير العدل وحوادث اخرى مشابهة، تبرر ما نقول.

● **ثمة من يعتقد ان منطق المؤامرة يعتمد لتبرير تقصير الدولة في القاء القبض على المتهمين بأعمال العنف السياسي.**

– في البداية كل القرائن المتوفرة لدينا لتعزيز اتهامنا جهات اخرى غير يمنية اعتمدت على منطق الاشياء وتسلسل الاحداث. ثم توفرت لدينا حيثيات ملموسة هي عبارة عن وقائع تدعمها اعترافات ومعلومات دقيقة.

● **عضو مجلس الرئاسة نائب الامين العام المساعد للاشتراكي علي سالم صالح صرح بأن المسؤولين عن اعمال العنف يحتمون بالقبائل. كيف يتفق هذا القول برأيك مع منطق المؤامرة الذي تتحدث عنه؟**

– الاحتماء بالقبائل ظاهرة عامة. والقبائل شريحة مجتمعية يمنية تشارك في العمل السياسي. والقبائل لا تعصى اوامر السلطات الامنية انما تتعاون معها. ولا اعتقد ان القبائل تحمي الخارج عن القانون. مرتكب اعمال العنف. ولهذا استبعد حدوث مواجهات بين السلطات الامنية، التي تتعقب الملاحقين، وبين القبائل التي يلجأ اليها هؤلاء. ولربما قامت القبيلة بترتيب صيغة مقبولة لتسليم المتهم الى السلطات. اسلحة القبائل ليست اكثر وأفضل مما لدى الدولة من امكانات. وفي حالات كثيرة ذهبنا الى المناطق القبلية ولم تحدث المواجهة التي تشيرين اليها، والتي يتردد انها قد تقع في فترة



الانتخابات

● **هل ما تبقى من الفترة الانتقالية يكفي للاعداد للانتخابات النيابية؟**

– العملية ليست معقدة، كما يبدو لك. نعم نستطيع الاعداد للانتخابات كي تتم في موعدها. وبامكاننا ان نسمي لجنة الانتخابات العليا، وهي بدورها تشكل اللجان الفرعية، وتحدد الدوائر. خمسة اشهر كافية للقيام بهذه المهام، خصوصاً بعد اجازة القانون الانتخابي. تأخير فترة اسبوع او عشرة ايام ليس مشكلة.

● **سيخوض حزب المؤتمر الشعبي الانتخابات النيابية قبل انعقاد مؤتمره العام الخامس الذي تأجل انعقاده مرات عدة**

– سنخوض المعركة الانتخابية قبل عقد مؤتمرنا العام الخامس، لأن الفترة المتبقية لا تتيح لنا ذلك. وأوضاع المؤتمر الشعبي لا تستوجب عقد المؤتمر بصفة عاجلة. اللجنة الدائمة موجودة (مكتب سياسي) الامين العام موجود، كذلك الامين العام المساعد، وكلهم يتوفر لديهم التفويض الكامل من المؤتمر العام الرابع. وتستطيع قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام ان تؤجل عقد المؤتمر العام اذا ارادت.

● **لماذا تأخر عقد المؤتمر العام الخامس لحزب المؤتمر؟**

– استجدت قضايا جديدة بعد اعلان الوحدة، ابرزها اعادة بناء هياكل الحزب وفق رؤى جديدة، في اطار التعددية الحزبية. وكان علينا ان نستكمل. خلال العامين الماضيين، اعادة بناء المؤتمر على اساس اللوائح الجديدة التي استغرق اعدادها وقتاً طويلاً. اكثر مما كنا نتوقعه، ولا نرى ضرورة للاسراع بعقد مؤتمرنا الخامس. فنحن نكرس كل وقتنا، حالياً، للانتخابات النيابية.

● **تعكفون، حالياً، على اعداد اللوائح الحزبية الجديدة تمهيداً لاعادة بناء حزب المؤتمر الشعبي العام. هل تلحظون خلال هذه الفترة امكانية اعادة بناء الحزب وفق صيغة تتيح خلق تحالف جبهوي عريض مع الاشتراكي، قد تشارك فيه احزاب اخرى؟**

– بالطبع هذا ما اعلناه صراحة. تحالفنا مع الاشتراكي ليس مجرد تكتيك مرحلي. ونحن نتيح المجال للآخرين. ولا نرغب في ان نحذو حذو بلدان اخرى تقيم جبهات تحالفية تضيع فيها شخصية الاحزاب المنضمة اليها. ولم يخطر في بال المؤتمر ولا الاشتراكي ان يصبحا حزباً واحداً ولربما حدث هذا الامر في المستقبل.

● **اذا عاد الرئيس السابق علي ناصر محمد الى اليمن فهل سيجد نفسه اقرب الى حزب المؤتمر الشعبي منه الى الحزب الاشتراكي، في صيغته الحالية؟**

– اعتقد انه سيجد نفسه اقرب الينا منه الى الاشتراكي ■

